الكتاب شرح ضوء قضي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

بدأ بالله

إنّ من الحروف المشبهة بالفعل الناصبة للاسم الرافعة
للخبر واسمه أحق تفصيل للحق من حق الأمر إذا ثبت
أو من حقيقة إذا ثبت أو من حق الفعل إذا وجب
أو للتحقيق بمعنى التحديد ولكل وجه مضاف إلى ما موصولة
بمعنى الذي أو موصوفة بمعنى شيء وصلته أو صفته يتوشح
أي يتزين مطارح وشح يقال وشحتها فتوشحت
أصله من الوشاح وهو شيء ينسج من أديم عريضا ويرصع
بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقها وكشحيها
مع ما بعده أعني قوله بذكره صدوره جمع صدر بمعنى
أول وفي الصحاح صدر كل شيء أوله أي أوائل الكتب
جمع كتاب وهو معروف والدفاتر وهو الكراريس
وتتوفر أي يكثر من قولهم متوافرون وتتوفر
وتتوافر بحسان بمعنى أو يتمم من الوفور بمعنى التمام

ويجوز

ويجوز أن يكون من قولهم توفر على كذا إذا كان
مصروف الهمم إليه أي راعى حرمته على نشره بصدد
من نشر المناقب بسند الألسنة جمع لسان أو إذا ذكر بمعنى
عضو ولغة المنطق بمعنى الجارحة وجمعه ألسن البادي
الحاضر أي الألسنة جمع الأنام أو الإنسان والملك
عليه السلام أو ألسنتهما والأنعام وخبره قوله
حمد الله تعالى على زواهر جمع زاهرة من زهر النار زهورا
أضاءت أياديه جمع أيد جمع يد فهو جمع الجمع
كالأكارع وهو في اللغة الجارحة المخصوصة والنعمة
والقوة والمراد هنا الوسطى أي نعماؤه المضيئة
التي أشرقت من أشرق وجهه أضاء وتلألأ
خلال من ظلم جمع ظلمة بسكون اللام وهي خلاف
النور والضم فيه لغة الدياجير جمع الديجور وهو
الليل المظلم وفي الصحاح الديجور الظلام
والليلة ديجور مظلمة فاحتيج إلى تقدير الموصوف
أي في ظلم الليالي المظلمة ويجوز الحمل على المبالغة

في الارزاق او بالاضداد وتعرف الاشياء تبيانها واتمامها
يقال تباشير الصبح لاوايله وكذا اوايل كل شي [illegible]
بفتح الهمزة جمع صبح واذا كسرت فمصدر سمي به الفلج
كذا في الكشاف والمتبادرات على صفحات الايام جوانبها
في الصحاح صفحة كل شي جانبه غررها جمع غرة وهي بياض
في جبهة الفرس فوق الدرهم واوضاحها جمع وضح
بفتح الضاد وهو غرة معنى لكن المراد هنا البياض والضوء
تخيل الملابادي صورا او هيئة مشابهة بصور حقيقية
بهذه المذكورة فاستعارها لتلك الصور يعني نعماء الله
تعالى على كل احد والضوء كثيرة بحراي كل ذي عين وبصيرة
لا عنه كما لا يغيب الاصباح في الظلام والاوضاح في صفحات
الايام حمدا انصب بفعل محذوف او بحمد مذكور لانه
يجوز النصب المصدر المفعول المطلق يرتبط بشده
من فلان يرتبط كذا راسا من الدواب اصناف جمع
صنف العبيد ويقال ارتبط وربط بمعنى الى اخر
المهيا من سوابغها بيان لاصناف العبيد كما في ال

منها

منها في محل النصب وممتري اي مجعله ويستدر
اخلاف المزيد جمع خلف بالكسر وهو حلمة ضرع الناقة
القادمان والاخران من لواحقها يعني ان حمد الله على ما اولى
من النعم صانها من التلف وزادها بالكرم وهذا ترصيع
من اقسام السجع مثل قول الحريري وهو يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه ثم لما كان
اجل نعمته الوصلة الى عباده دين الاسلام وبه التوصل
الى النعيم الدايم في دار السلام وذلك بتوسط رسول الله
عليه السلام صار الدعاء له تلو الثناء على الله الملك
العلام من الواجبات فلذلك قال ثم الصلوة على
المستقل اي المطيق من استقل الشي اذا عده قليلا
باعباء الرسالة اي اثقالها جمع عبء بالكسر الحمل الثقيل
معناه انه عليه تحمل مشاق الرسالة واثقالها
من غير اعانة ملك او نبي اخر معه بخلاف غيره
من الانبياء فانه كان لاكثر انبياء بني اسرائيل
معين ومعاون من ملك او نبي كما كان ملوك لهم

لهرون ويوشع بن نون واليسع جالوت وطالوت
يشمعون عليه المتوشح برداء المجد والسيادة فيه استعا
رة تصريحية حيث شبه ما غشي الانبياء عند المجد
والسيادة من بعض الاوصاف بالرداء لاشتماله على
المرتدي مثل لباس الجوع محمد مجرور عطف بيان للمستقبل
المبعوث صفة من سرة البطحاء السرة الوسط البطحاء
مثل الابطح مسيل فيه دقاق الحصى انه مبعوث من
اشرف الذين في بطح مكة يقال لهم قريش الاباطح
بنو عبد مناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العزى وغير
هم ويقال لهم الابطحيون ايضا ولغيرهم قريش الضواحي
وهم الذين يسكنون في خارج بطحان مكة لعدم
ان يسعهم وهم معيص من عامر بن لوي وتيم بن
غالب بن فهر ومحارب والحارث بنا فهر والناز
لون بطحائها خيرهم ووسطها خير خيرهم فاذا كان محمد
عليه السلام مبعوثا من وسطها يكون خير خيرهم اه
المعجز مجرور صفة اخرى بفصاحة مصاقع الخطباء

المصاقع

المصاقع جمع مصقع بمعنى بليغ يقال خطيب مصقع اي
بليغ في المعنى المعجز بفصاحة بلغاء الخطباء ثم كأنه قيل
ما فعل النبي عليه السلام بهم فقال بالقطع عنترة في
اوجه كل بليغ اثار الغبار فيه وهو كناية عن سبقه لانه
من الشان التابع اثارة الغبار في وجه المسبوق شقا
شق جمع شقشقة بالكسر شيء كالرئة يخرجها البعير
من فيه اذا هاج وهو ربما شبه النبي عليه السلام بالفحل
الهادر شبه لسانه بشقشقة ففيه استعارة بالكناية
واستعارة تخييلية الهادرة المصوتة من هدر البعير
هديرا اذا ردد صوته في حنجرته ترشيح لها ضرب هذا
مثلا للخطباء المتكلم اذا اطال في المقال لارتفاع
صوته وحدته في الكلام وفت في عضد هو ما بين
المرفق الى الكتف وفيه اربع لغات عضد بالضم
والكسر كحذر وبالسكون وبضم العين وسكون
الضاد مثل ضعف كل منطيق مبالغة ناطق وهو
بليغ المعنى وكسر قوته وغلب يقال فت في اعضاده

اذا فرقاعة اعوانه حقايقه جمع حقيقة خلاف المجاز وما يحق
على الرجل ان يحمى والراية قال انا الفارس الحامي حقيقة
جعفر ولكل من الاخير من سبيل الى الارادة النادرة من
ندر الشيء ندورا اذا شذ في الصحاح ومنه النوادر اي القليل
وجودها وعلى انه بمعنى اهل الان الاول لا يستعمل الا في الا
شراف بخلاف الشيع واصحابه مصابيح الظلم المصابيح
جمع مصباح بمعنى الناقة التي تصبح في مبركها ولا ترعى
حتى يرتفع النهار والقدح الذي يصطبح به والسراج
وهو المراد هنا ومجاريح الكرم مصادرها ويقال مجاريح
السماء لانواءها التي لا تكاد تخطئ وهي ثلثة كواكب
والقيلس مجارح بغير الياء الا انها اشبعت الكسرة اما
بعد فان نوع الادب الادب ادبان ادب النفس وادب
الدرس والمراد هنا هذا العلم الذي شرع فيه على تكثر
شجون جمع شجن بالكسر والسكون وهو طريق الوادي
ومنه الحديث ذو شجون وتشعب فنونه اي تفرق
انواعه عزة اي قل وجوده لا تكاد توجد على الطلبة جمع
طالب

طالب اجراية مطلبه واستعصى صعب زمامه مقودها
يعطي بانفه يحن لاضافته وجود التوقيف من شمخ
الرجل بانفه اذا تكبر من الاباء اى من اجله وهو
كناية عن صعوبة هذا الفن وينبو من بنا ينبو عني
اذا تباعد وجافى بعطفه جانب العطف بكسر العين و
سكون الطاء المهملة من الانسان جانبه من الراس
الى الورك اي يجمح من جمح الفرس جموحا وجماحا اذا
غلب فارسه من الاستعصاء اي لاجله ويقال ايضا
نبا بعطفه اذا اعرض اي يتباعد ويعرض عنك هذا
النوع لما فيه من الصعوبات على انه اي هذا النوع في
زماننا مطموس مندرس من طمس طمس المعالم جمع معلم
الاثر الذي يستدل به على الطريق مخفوض موضوع
قال والله يخفض من يشاء ويرفع اي يضع الدعايم جمع
دعامة عمود البيت عفت بمعنى اندرست وقد يجيء
متعديا كقوله عفاها كل حنان رسوله اثارها من رسم
الدار لانه ما واندرست صواها الاعلام من الحجارة

رسومه صح

للطريق جمع صوة كقوى لقوة وفي الحديث ان الاسلام
صوى ومنارا كمنار الطريق وانكثت انتقضت من
نكثت الحبل فانكث اي نقضته فانتقض مرايره جمع
مريرة من الحبال ما لطف وطال واشتد فتله وانتقضت
قواه تزعزع تحت بنيانه اي تحركت من زعزعته
فتزعزع اي حركته فتحرك والبنيان الحايط وتضعضع
تضعضعت انهدمت يقال ضعضعه اي هدمه
حتى الارض اركانه جمع ركن وهو الجانب القوي من الشيء
واشرف من اشرفت عليه اذا اطلعت عليه من فوق
على الدروس والمعنى اقبل عليه درس درست الكتاب
درسا ودراسة لان من اطلع على الشيء اقبل عليه واشفى
من على الشيء اذا اشرف ولم يبق من حزبه احمي به الاقوام
ببلدح قوم عجفى ثانيث الاعجف المهزول اي لم يبق من اهل
الفضل الا من له بضاعة قليلة وهذا مثل يضرب
في خرق واصله ان بيهس كان سابع سبعة اخوة يرعون
ابلا فاغار عليهم ناس من اشجع كان بينهم عداوة
فقتلوا

فقتلوا غير بيهس ولم يقتلوه لحماقته وقالوا لا فايدة في قتله
فقال اذهب بكم الى الحي خوفا من السباع فذهب بهم
فلما جاء الغد نزلوا فنحروا واجزروا في يوم شديد الحر
وقالوا ظللوا الجمع حتى لا يفسد فقال بيهس لكن بالاثلاث
لحم لا يظلل يريد لحوم اخوته المقتولين في ذلك الموضع وظلوا
ايشوون من لحم الجزور ويأكلون فقال بعضهم
ما اطيب يومنا وما اخصبه فقال بيهس لكن على بلدح
قوم عجفى يريد والديه واقاربه وبلدح هو موضعهم
منقول من بلدح الرجل اذا وعد ولم ينجز يستبشر ان
جدبهم بسببه بهذا الخصب الذي هو فيه كان لم يكن بين
الحجون بفتح الحاء جبل بمكة وهو مقبرة الى الصفا انيس
هو المؤانس ويقال بالدار انيس لا احد ولم يسمر بمكة
سامر من السمر وهو الحديث بالليل من سمر يسمر فهو
سامر المعنى ان اهل الفضل انقرضوا باسرهم وبار
الحال كان لم يكن احد منهم على وجه الارض وقد كنت ايام
الحداثة افعل ذلك الامر بحداثته اي في اوله وطراوته

وعنوان الصبا اوله قد التف على اجتمع سواء جماعة من
طالبيه طالبي علم الادب واحتف في اطاف حوله جم غفير
كلمتان تستعملان في موضع الشمول والاحاطة الجم
الكثير من الجموع وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو
التغطية من منتحليه متناوليه من النحل خلافا نعم
غيره اذا ادعاه لنفسه فاذا ادعاه فقد تناوله مع قلة
بضاعتي هي لغة قطعة من مالك يبعثها للتجارة في الصنا
عة اي علم الادب وخيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم
ينل ما طلب قدحي هو قدح الميسر في البراعة هي الكمال في
العلم من برع يبرع الرجل وبرع بالضم براعة اذا فا
ق اصحابه في العلم بفطنته حال من فاعل التف وبمعنى
الظن انتم ان عندك صبابة هي شيء قليل اي بقية
من اقداحه جمع القدح الذي للشرب او فعول غنام سهم
من قداحه جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وقدح
جمع على اقداح يتشاورون يلازمون على الاختلاف
اي المراودة اي ويتشافهون يتجالسون من ثافنه اذا
جالسه

جالسه واصله من ثفنات البعير جمع ثفنة وهي ما
يقع على الارض من اعضائه اذا استناخ كالركبتين
وغيرهما كانك الصقت ركبتك بركبته في المصادر الثف
نه با كسي بهم زانو نشستن للاقتباس للاستفادة من اقتبست
منه علما استفدته منه بين يديك ويواظبون على الاعتكاف
اي الاقامة والاحتباس حول بيتي ابدا ثكل فقدان المرء
ولدها وكذلك الثكل بالتحريك ارامها احبتها ولدا هذا من
قصة بيهس وذلك ان بيهسا ذهب الى الرفاجر الواقعة
فلما علمت قتل ابنائها السنة عطفت على بيهس فقال
الناس احبت ام بيهس بيهسا فقال بيهس ثكل ارا
ئمها ولدا فصار مثلا ضرب في الضرورة التي الجأت الناس
الى المحبة المعنى ههنا فقدان ارباب الفضل ارحمهم
والجأتهم الى ان حاموا حولي على انه لم اكن اهلا للافادة
يركبون كل صعب وذلول في تحصيل مرامهم اي ركوب
مبالغة في الركوب اي ركوبا كاملا كما في رجل اي رجلا كاملا
المعنى يبذلون فيه طاقتهم في تحصيل مطالبهم وشدة باجتهادهم

من اجاءه اي كذا اي الجاه، واضطره ومنه قوله تعالى
فاجاءها المخاض الى جذع النخلة قال مجاهد اي
وقال ابو عبيدة اضطره اي منحة عرقوب المنع النفع
الذي في العظم العرقوب هو العصب الغليظ الموتر
فوق عقب الانسان هذا ماخوذ من مثل ولفظه شرها
بجنبك اي به عرقوب شرها على بجنبك الآية قدم للعجمة مثل
شرابه ذا ناب المراد منه الفقر المعنى الفقر يلجئهم
الى منحة عرقوب كان المضف جعل وجوده كمنحة العرقوب
وعم عدم فضل الطالبين كالفقر في المعنى يحوج اي
عدم فضلهم مع قلة بضاعتهم في العلم هذا فصل
الخطاب يذكرين كلامين اشعارا بالاشتغال عن
كلام اخر اي خذ هذا او مضى هذا وقد الحوا عليه
من الح بالمسئلة او من الح السحاب اي دام مطره
وبالمكان قال الاصمعي بشوافع جمع شافعة وهي
ذات شفاعة الاقتراح اي السؤال من اقترحت
عليه شيئا اذا سالته عنه من غير روية يريد الزموا
عليه

عليه بان اكثروا سؤالهم وطلبهم واسفوا ادنوا اي
من اسف للامر واليه اذا قرب منه ودنا اليه وهو
في الاصل من اسف الطاير اذا طار قريبا من الارض حتى
كادت رجلاه تصيبانها واسفت السحابة اذا دنت
من الارض وان اسف فويق الارض هيدبه يكاد يمسه
من قام بالراح او احد والنظر ايهم من الاسفاف وهو
شدة النظر وحدته وفي الحديث ان الشعبي كره
ان يسف الرجل النظر الى امه وابنته واخته بالابرام با
لاملال من ابرامه اذا امله واضجره او بالاحكام من
ابرمت الشيء اذا احكمته فكانهم لم يعطوا مرادا
تهم وسؤالهم عند فكانهم املوا او احكموا ملتمسهم
والالحاح وقدمت معناه ان اجمع لهم انا جعل محمو
لا لاحد ايكون مفعوله من غير ارتكاب حذف
وان معمولا لا يبغوا فلابد من ارتكاب حذف
من واللام من ان وان تغير عن نيراي لان اجمع لهم
حلة الصحيفة فيها الحكمة قال ابو عبيد كل كتاب

عند العرب وقول النابغة مجلتهم ذات الاله ودينهم قويم
فما يرجون غير العواقب منه اي روي بالجيم والاكثر معناه انهم
يحجون فيحلون مواضع مقدسة اي كتابا في صنف
الاعراب العلم اصناف صنف منه علم الاعراب مشتملة
على ما يفتقر اليه من الفصول والابواب كان من
عادتهم ان يجعلوا الكتابهم مشتملا على ابواب ثم على
فصول فالتمس بهذه الطائفة من المصنف ان يجمع
لهم في هذا الصنف كتابا شانه ما ذكره لكن قدم الفصول
رعاية للسجع فكنت اعتذر اليهم بانواع العلة
لقلة البضاعة في هذه الصناعة واختل عليهم اي
اذللهم بعلة بالاوتاد جمع وتد والاجلة جمع جليل كالعزة
لعزيز يريد بهما العلماء واخادعهم اي امريهم بفعل
كفعل المخادع عما لووا ما لوا اليه اخادع الاخماس جمع
اخدع في المثل يضرب لمن يخدع في المثل فلان اخدع
من الضب واوعدهم من يوم اي يوم ضرب اخماس لاسداس
هذا من مثل يضرب لمن يخدع ويحتال فظهر شيا ويريد غيره
ولفظه

ولفظه ضرب اخماسا لاسداس واصله ان جماعة
من العرب يرعون ابل اباتهم فيقولون للربع الخمس
وللخمس السدس وقال ابوهم انما يقولون كذا لترجعوا
الى اهليكم فصار مثلا للمخادع وضرب بمعنى بين كقوله
تعالى ضرب الله مثلا والاخماس جمع الخمس والاسداس
جمع السدس بالكسر فيهما وهما من اظماء الابل فالخمس ان
ترعى الابل اربع ايام وترد اليوم الخامس والسدس
ان ترعى خمسة ايام وترد اليوم السادس وذلك ان الرجل
اذا اراد سفرا بعيدا عود ابله الخمس ثم التسدس الى
العشر والمعنى اظهر الاخماس لاجل الاسداس كقول
ثعلب الله يعلم لولا انني فرق من الامير لعاتبت
ابن نهيك في موعد قاله لي ثم اخلفني غدا غدا اضرب
اخماس لاسداس وقول الكميت السنتم ايقظ الاقوام
فتنة واضرب الناس اخماسا لاسداس علما مني اي لعلمي
منصوب على انه مفعول له لا عنذ رياني دون مرامهم
عند مطلبهم خرط من خرطت العود اخرطه واخرطه

بالكسر خرطا اذا قشرته وخرطت الورق اذا حتته وهو
ان تقبض على اعلاه ثم تمر يدك عليه الى اسفله وفي
المثل دونه خرط القتاد وهو شجر له شوك كالابر
يضرب للامر الذي دونه مانع وتجشم تكلف من
تجشمه اذا تكلفه على مشقة عرق القربة قال الا
صمعي لقيت من فلان عرق القربة ومعناه
الشدة ولا ادري ما اصله وقال غيره العرق انما
هو للرجل لا للقربة واصله ان القرب انما يحملها
يحملها الاماء الزوافر ومن لا معين له وربما احتا
ج الكريم الى حملها بنفسه فتعرق لما يحصل من المشقة
والباس والحياء من الناس فيقال تجشمت
لك عرق القربة منه بالمرصاد وهو طريق ومع
يضرب لمن يلقى شدة من الامر فالمعنى لعلمي ان
عند مرامهم مانعا يمنعه ولددة تزجره عنه فلما
لم يرتدعوا من نواياهم ولم اجد بدا اي فراقا ومنه
قولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق منه من تحقيق

اما كلهم

امالهم جمع امل وجهت ركائبي هي الابل التي سار عليها
والمراد بها ههنا قواه الدركة شطر مطالبهم نحوها يقال
قصدت شطره اي نحوه قال اقول لام زنباع اقيمي
صدور العيس شطر بني تميم ومنه قوله تعالى فولوا وجوهكم
شطره وتوجهت تلقاء مدين وقرية تعيب مآربهم جمع
مأربة وفيها لغات ارب واربة وارب ومأربة
ومأربة مأخوذ من قوله تعالى ولما توجه تلقاء مدين
فالمعنى انا توجهت نحو مطالبهم ومآربهم خائفا
لكوني عليه وكتبت في شرح المصباح الكتاب حمدت فيه
من القواعد جمع قاعدة وهو القانون ايضا امر كلي
ينطبق على جميع جزئياته وبالتفصيل مقدمة كلية
يصلح ان يكون كبرى لصغرى سهلة الحصول ليخرج
ما هو بالقوة الى الفعل ما يفتح الفلق بفتح اللام
المغلاق وهو ما يغلق به الباب وضبطت حفظت
بالحزم من الشوارد النوافر من شرد البعير شرد
شرودا وشرادا اذا نفر ما يهيج من الاب عنه يقال

انغ في غصتي اي امهلني ولا تعجلني حتى [illegible]
الشيء والوقصة وفي الضاد ورثات [illegible]
ندن فالمعنى يسهل الماء وينفذ في الحلق
من البيان في كلا الموضعين مع مجرور في محل
النصب على الحال من الموصول لجواز تقدمها اذ كان
صاحبها معرفة وهو اي الموصول في كلاهما في
محل النصب على المفعولية الان الوداي مع الموا
نع عاقتني منعتني عن ترجيه اصلاحه من
رفحت المال اصلحته واقمت عليه وتشذيبه من
شذبت الشجرة تشذيبا اذا قطعت شذبتها
وهي ما يقطع مما يفرق من اغصان الشجر والر
الربايث جمع ربيثة وهي الامر الذي يحبسك من
ربثت بالعم حبسه وفي الحديث اذا كان يوم الجمعة
بعث ابليس جنوده يأخذون عليهم بالربائث
اي يذكرونهم بالحوائج التي تربثهم ثبطتني من ثبطه
عن الامر تثبيطا شغله عن تنقيحه وتهذيبه فلم اتفق لي
السواد

السواد وهو ما يكتب اولا من الشرح او المتن ولم اتفق
لم اسوده ما انا داداي انعطف واعوج وقد سنوا
حددوا من سننت السكين حددته لا تنسخ صوارم
اقلامهم جمع صارم وهو السيف القاطع شبه الاقلام
بالسيوف القاطعة وسلوا اخرجوها من غلافهم من سلاح
السيف اذا اخرجه واستجلوا قديرهم وهو اللحم
المطبوخ في القدر فامتلوا القواللهم في الملة وهي
الرماد الحار هذا ماخوذ من المثل ولفظه استعجلت
قديرها فامتلت فكان المصنف جعل من استعجاله
قبل ان يشفوه اوداه بمنزلة من استعجل القدير فامتل
وطارت الاجزاء فيما بينهم بقوادمها قوادم الطير مقادم
ريشه وهي عشر في كل جناح واحدها قادمة وخوافيها قال
الاصمعي الخوافي ما دون الريشات العشر من مقدم
الجناح شبه الاوراق بالطيور وانتشارها بالطيران
فاثبت لها من لوازم الطيور وشاعة عوارض السقم
والاعتلال فيها اي في تلك الاجزاء والمراد منها هنا

ما عرضها من التغييرات والتحريفات يبينه قوله يحرفون
الكلم عن مواضعه ويصطحبون من تصحيف الشيء
اذا نظرت في صحيفته في مبادئه ومعاطف المراد من المبا
دي التصورات ومن المقاطع التصديقات المستعملتان
فيه اى تحريفات والمماثل فمن متصرفون فيه بالزيادة
والنقصان نقضا وهدما اى نقضا للمقاطع وهدما للمبا
دي ومن منوع نحو من فوقت جعلت له فوقا وهو موضع
الوتر من السهم سهم الرمح والطعن الكلام غيبة وذما
منصوبان على انهما مفعولان مطلقان مؤكدان لانفسهما
اى يغتابون غيبة ويذمون ذما كانه مأخوذ من قوله
تعالى يحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا والمستعمل في الغيبة
الاكل بالضم والكسر الالة دعا اليه ورد الذم جزاء
نصب على المصدر اى يجزون جزاء سنمار اسم رجل رو
مي حيى بنى الخورنق اسم قصر بالعراق معرب للنعمان
ابن امرء القيس فلما فرغ من بنائه القاه من اعلاه فخر ميتا
لئلا يبنى مثله فصار مثلا يضرب لمن يجزى للاحسان
بالاساءة

بالاساءة فكان المصنف شبه بسنمار في نفعه كتابه بالجو
رنق والموفق بالنعمان فكان النعمان قتل سنمار
بغير ذنب فكذلك الموفق يرمي اليه الكلهم الوجرح
والطعن بغير استحقاق وبلك كلمة عذاب يقال و
يله وويلك وويلي برفع بجردا ونصب معنا فا
فالرفع على الابتداء والنصب على اضمار الفعل لعمري
هو العمر بالضم فان كان مصدرين بمعنى الالة
يستعمل احدهما وهو المفتوح العين في القسم
منصوبا مجردا عن اللام نصب المصادر ومرفوعا
على الابتداء والخبر محذوف مع اللام اى لعمري قسمي
او ما اقسم به من خطيات جمع خطية تصغير خطوة
بالفتح سهم صغير قدر ذراع ويصغر اذا لم يكن له
نصل لقمان عاد كان بينه وبين رجلين من عاد
عداوة فلقيهما ذات يوم مع كل منهما جعبة مملوة
نبلا وليس معه غير نبلتين فخدعهما فنشرا ما غير
نصلين ثم جوبا لقمان وكانت زوجة لقمان مطلقة

عمرو وهي تكثر عندها لا فتى الا عمرو وكان ذلك يغيظ لقمان
فقال اكثرت فوالله لاقتلنه فقالت لا تفعل فلم يقبل
قولها فذهبا الى شجرة لهما يستظلان بها حتى يرد ابلهما
فيسقيانها فقعدا لقمان فلما وردت الابل تجرد عمرو
اكبت على الشرع يسقي فرمى لقمان من فوقه سهما فوقع على
ظهره فقال حس احد حظيات لقمان فذهب مثلا يضرب لمن
يعرف بالشر والعداوة ثم جاءت منه هنة من جنس
افعاله فوق بصره على الشجرة فاذا هو عليها فاراد قتله
فتبسم ضاحكا فقال لم تضحك قال ما اضحكني الا نفسي فاني
امرتني منعت من قتلك وتقول لا فتى الا عمرو ولم يكلمها
مهما فقال وهبتك لها فخلى سبيله وما خطبت ما حرب
ذا منزل بغير الاسم بؤس جمع باس وهو الشدة من هذا
الغوير تصغير الغار وهو المغار وهذا ماخوذ من المثل
ولفظه عسى الغوير ابؤسا قال الاصمعي اصله انه
كان غار فيه ناس فانهار عليهم واتاهم فيه اعداء فقتلوهم
فصار مثلا لكل شيء يخاف ان ياتي منه شر تكلمت به الزباء
لما تنكب

لما تنكب قصير بالاجمال عن الطريق المنهج واخذ على
الغوير يعني ما لعل الشر ياتيك من قبل المغار فكان
المصنف كتابه بمنزلة الغوير وكلام الطاغين بمنزلة
الابؤس ولا خليت معطوف على خطبت ولا ذا يدي
اي لا صرت ذا حلية الا بتمزيق تمزيق من مزقت
الشيء تمزيقا خرقته ومنه قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق
الاديم الجلد من كل كسير وعوير الاول تصغير كسير والثاني
تصغير اعور الا ان الياء خفف لازدواج الثاني
هذا من مثل قالته امامة بنت نشبة بن غيظ بن
مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان ولفظه كسير و
عوير وكل غير خير واصله ان امامة كان تزوجها
رجل اعور يقال له خلف بن رواح فمكثت عنده زمانا
ناحية وولدت له خمسة اولاد ثم نشزت فطلقها ثم
تزوجها رجل اخر يقال له حارثة بن مرة وكان اعرج
مكسور الفخذ فلما راته كذلك قالت كسير
وعوير اي زوجاي وكل غير خير في الفصلين

المكره ويتبين قال ابو خلى من بشاء بغير اذن وكلهم
كثيرا وعويرا وابقى وراء الباب حتى كانه خفية ولوى
ايروهم ازل احدث اجز نفسي بان اراب اصلح ومنه قوله
لهم اللهم اراب بينهم اصلح قال كعب بن زهير طعنا
طعنة حمراء فهم حرام راء بها حتى الممات ما انشعب
تفرق من ان شعب الطريق واغصان الشجرة تفرقت من
صدوعه جمع صدع شق اي من شقوقه وانفطر انشق
من فطرته فانفطر اي شققته فانشق واقوم بالقب
عطفا على اراب السوي تما انفرج اعوج من العرج من
كعوبة رماحه وانا طرا تحتي انفعل من اطرت القوس
اذا حنيتها وبيهات المتب دللا صلاح من هذا الكتاب
لانه قد انهر وتسع من انهرت الطعنة وتسع فيه الفتوق
الشق من فتقت الشيء فتقا تفقه واتسع على الراقع
من رقعت الثوب بالرقاع الحرق وهو معروف وروي
ان نعمان بعث جيشا الى بني سليم فهزمهم بنو
سليم فمر الجيش على غطفان فاستجاشوهم على

بنى

بنى سليم فهزموهم ايضا فرغبت غطفان الى بني سليم بالرحم
التي كانت بينهم فقال ابو عامر من بني سليم قصيدة منها لا
نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع ومن راى من يرحم
بسكر سده من سكرت النهر سكرا سددته هذا الحرف بالضم
وبالسكون بعد فتح الجيم كلاهما لغتان كعسر وعسر ما اكلته
السيول من الارض ومنه قوله تعالى شفا جرف هار فانهار يهدم
يقال هار الجرف يهور هورا او هور فهو هاير ومنه جرف
هار يراد هاير على القلب مثل شاك او تظليل لحم بالاثلث
اسم موضع في الهواجر جمع هاجرة وهي نصف النهار عند
اشتداد الحر لفظ المثل لكن بالا ثلاث لحم لا يظليل
قال سهيل وقد مر فقرة فصار مثلا يضرب في الشيء
الذي يتركه ضايعا لا يهتم به اللبن في الصيف هذا
من مثل لفظ ضيعت اللبن في الصيف بتاء مكسورة
لان المخاطب بها امراة وهي دختنوس بنت لقيط
كانت تحت عمرو وكان شيخا كبيرا فنشزت عليه فطلقها
ثم تزوجها فتى جميل الوجه فاجدبت وبعثت الى

الي عمرو تطلب منه حلوبة فقال عمرو ضيعت اللبن في الصيف
حقن الصيف لان سوالها كان فيه فصار مثلا يضرب
بطلب شا فرطه علي نفسه فلما رجع الرسول واخبرها بما قال
ضربت يدها علي منكب زوجها فقالت هذا مع عدم لبنه
خير فصار مثلا يضرب لمن يقنع باليسير اذا لم يجد الخطير
بجد الخطر وقد سبقت قوارع بالنصب علي المفعول جمع
قارعة وهي شديدة من شدايد الدهر العذل الملامة
فصارب بالرفع علي الفاعل السيف هذا من مثل قال
ضبة بن اد لفظ سبق السيف العذل واصله ان ضبة
كان له ابنان فوجههما الى طلب الابل فوجدها احدهما و
مضي الاخر في طلبها فلقيها الحارث بن كعب فسال برديه ولم
يعط فقتله ثم اخذهما ثم لقيه ضبة وعليه برد ابنه فقال ما
هذان البردان فاخبر الواقعة فقال ضبة بسيفك هذا
قال نعم قال اعطنيه انظر اليه فاني اظنه صارما فاعطاه
الحارث ثم قتله فقيل له يا ضبة في الشهر الحرام فقال سبق
السيف العذل فصار مثلا يضرب للمتندم حين لا ينفعه
فتركته

فتركته بعدها بفساد وعيبه وطويته علي غرة علي كسره و
قبحه من طويت الثوب علي غرة اي علي كسره الاول وروي
عن رؤبة انه قال اطوه علي كسره بعد ما عرض عليه الثوب
فنظر اليه وقلبه يريد اتركه علي ما كان من غير اقامة
اود وتسوية اعوجاج زمانا فزمانا وهلم جرا انقل
اعلي هيئتك كما يسهل عليكم وجرا علي المصدر اي جروا
جرا واصل ذلك من الجر وهو ان يترك الابل ترعي
في سيرها واول من تكلم به عايذ بن يزيد اليشكري حين غاب
عن اخيه فقال وان جاوزت مقفرة رمت بي الي اخري كتلك
هلم جرا الي ان وردت متعلق بتركت اي نهاية تركي
ورودي ماء المدين الغضايل ماخوذ من قوله تعالى
ولما ورد ماء مدين ووفدت من فلان علي الامير
اذا ورد عليه رسولا علي محط منزل من حط اذا نزل
رحال جمع رحل اصغر من القتب الافضل خفضها بالجر
علي انه عطف بيان مدين ومحط مولانا الشيخ الامام
الذي يقتدي به ملجاء الانام كاشف اسرار ومنشي

للطايق والدقايق واضعها من قولهم ينشي الاحاديث

يضعها عامرا بنية الفروع والاصول ناشرا وية المعقول

والمنقول ممهد القواعد العقلية ومبين الاحكام الدينية

برهان الحق والملة والدين حجة الاسلام والمسلمين

قدوة العلماء المتبحرين علم الهدى استاذ اهل الدنيا

لا زالت رباع جمع ربع هو الدار بعينها حيث كانت

اى ديار العلوم بلطايق نكته ماهولة معمورة وار

حام جمع رحم الحكم بعقوا حلقا فكره مبلولة موصولة من قو

لهم بل الرحم وصلتها وفي الحديث بلوا ارحامكم ولو

بالسلام اي صلوها غنيت استغنت وفي بعض النسخ غنت

اى عجزت زهر مناقبه جمع زهرة وهي نور النبت المنا

قب جمع منقبة وهي بالفارسية هنر وكم علامة التعريف

وكبر عظم عمره ماءرثه عن التلقيب والتوصيف بهذا

ماخوذ من مثل قال جذيمة الابرش في حق ابن عمرو

بن عدى ولفظه كبر عمرو عن الطوق وذلك ان لجذيمة

خادما من ابناء الملوك يقال له عدى فعشقت اليه اخت

16

جذيمة رقاشى فقالت اذا سكر جذيمة فاخطبني

فعل فاعطاها فخافت رقاشى الانكار عند الافا

قة فقالت لعدى ادخل على اهلك فدخل بها ولبس

مشى باحدادا فقال جذيمة ما هذا فقال انكحتني

احتك رقاشي البارحة فانكر فجعل يضرب بالتراب

وجهه وراسه ثم اقبل على رقاشي وقال حدثيني وانت

غير كذوب الحر زنيت ام بهجين ام بعبد وانت

اهل لعبد ام بدون وانت اهل لدون قالت بل

زوجتني كفوا كريما من ابناء الملوك فاطرق جذيمة

فلما راي عدى فعل ذلك خاف على نفسه فهرب منه و

لحق بقومه ومات هناك ثم ولدت رقاشي منه

غلاما فسماه جذيمة عمرا وتبناه واحبه حبا شديدا

فاذا بلغ ثماني سنة استهوته الجن ثم وجده مالك

عقيل فاتيا به واحبه حبا شديدا فاذا بلغ ثماني سنة

استهوته الجن ثم وجده مالك وعقيل فاتيا به الى جذيمة

فادخلت ام الحمام والبسته بشابه وطوقت طو
قه من ذهب وملاءته جذيمة قال كبر عمرو عن الطوق
فصار مثلا يضرب لمن استعمل شيئا استغنى عنه بل
الاوصاف تتضاءل من رجل متضاءل اي شيخ ضعيف
اي تتحاقر وتضعف دون جنابه بالفتح الفناء و
ما قرب من محل القوم والالقاب تتزين وتتحلى به ما
ان مدحت محمدا بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد
فلحظ نظر التي بعين الانعام والاجلال ورفرف
عطف على جناح الاكرام والاشبال من اشبل عليه عطف
من قولهم رفرف الطاير اذا حرك جناحيه حول الشيء
يريد ان يقع عليه ونوازل التي شوارد جمع شاردة قومه
تقييدها فوايد وتناثرت علي فرايد الدرر كبارها
قلايد جمع قلادة والتي في العنق فكنت اهتدي
بانوار واغترف من تيار بحار التيار الموج قال
عدي كالبحر يقذف بالتيار تيارا واستشرف الشيء

معناه

معناه لغة ارفع رأسي انظر من استشرفت الشيء
اذا رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت كفك فوق
حاجبك كالمستظل من الشمس ومنه قوله فيا
عجبا للناس يستشرفونني كان لم يروا بعدي محبا
ولا قبلي وفي الحديث امرنا ان نستشرف العين
والاذن اي ننظر سلامتهما من افة كالعور والجدع
نتعدية بالي في قوله الي روايع من راقه اذا
اعجبه فقر جمع فقرة ويقول هي كلام حسن ويقال
لاجود بيت من القصيدة فقرة ويقول ما احسن فقر
كلامه اي نكتة التي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقار
الظهر على وجه التضمين فالمراد هنا النظر بالمبالغة فوقي
بالي واستطلع لوامع فكر اي اطلب الاطلاع عليه
وانشده باسم اطلب مقصودي في رايع بلاغة
حكم واظفر بمقصودي بمطلوبي من جوامع كلمه اي كلمه
الجامعة لمعان كثيرة واحكام مختلفة مع الفاظ قليلة

موجزة او ابدع من ابدع الدابة اي توحشت وشردت
كانها لجودتها تشرد في الافاق الا انهن او اهي قلايد الا
انهن فرايد يريد ان كلماته الجامع للمعاني الكثيرة
لاشتمالها على تراكيب عجيبة انوا تعجز مصاقع الخطباء
تتفكر كنفور الاوابد لاشتمالها على معان لطيفة د
قيقة وبالتعلق بالطباع المستقيمة حقيقة تستانس
بها الطباع وتلاطفها بعد الوقف عليها كما تستانس
للاوابد وانها في الظاهر ترى قلايد وفي الحقيقة
فرايد ولم ازل اتلقف اتناول بسرعة من لفظها ما
هو الدر المنثور واري العسل المشور من شرت
العسل واشترتها اي جنيتها والسحر الحلال وهو كل
ما لطف ودق ماخذه والماء الزلال العذب
الي ان شاوي متعلق بقوله فكنت اهتدي بان
احيل ادير قداح نظري في ذلك الكتاب وانتخل
استقصي من انتخلت الشيء استقصيت افضل ما
فيه

فيه اي في ذلك الكتاب وامتخض لعل الصواب امتخض
لان فيه امتخض مطاوع مخض اي اخذ زبدة معانيه
اي خلاصتها والتقط ان اخذ روايع نكتة اي نكته
الرايعة المعجبة وعيونه مختاراته واقتلط الاناسي
جمع انسان انسان العين من عيونه جمع عين وهي
الجارحة المخصوصة وانتصاب مستمرًا على الحال من
فاعل احيل على وتيرة اي طريقة الايجاز والاختصار
صادفا معرضا بوجهي عن الاطالة والاكثار من صدف
بوجهه عن كذا اذا اعترض منصرفا مغضيا عن المحض
اللباب في مثل صرح الحق عن محضه انكشف الامر بعد
خفائه معرضا عن التعرض لما ليس من مسائل الكتاب
فتلقيت اشارته بالامتثال والانقياد اي استقبلت
اشارته الامام المذكور بها وفي الحديث نهى عليه
عن تلقي الركبان وهو ان يستقبلهم انسان منهم قبل
ان يعرفوا الاسعار والتشرفت من نزف ماء البير ونزف

او برحه كلٍّ في مطاوعة علالة الجد والاجتهاد اي بقيتها
يقال علالة كل شيء لبقيته وللفرس بذاته وعلالة اي
اول جريه واخره، وتصديته لتسويد هذه الاجزاء قصيرة
عن طويلة تلبية اجابة لدعوة نصب على المفعول له للقيت
اي يلقت تلبية لدعوة واوفرتها اي ارسلت تلك
الاجزاء القصيرة من اوفدته اي الامير ارسلته
الي حضرته قربه وفنائه لتكتسي اي تلك الاجزاء من ميامن
جمع ميمنة خلاف ميسرة اي من جهات عين قوله يمنة
الاقبال اليمنة بالضم البردة من برود اليمن وتتر
تتري من طامح نظر، جمع ملح من لمحته بيطرى اي
اصليت النظر اليه في القتي ح لمحه والمحه والتمحه اذا
ابصره بنظر خفيف برداء العزة والجلال والله ولي
التوفيق وهو جعل الله تعالى فعل عباده موا
فقا لما يرضاه، ولجبة وتحقيق الامنية بالضم
واحد الاماني حقيق جديد وهي حسبي كافيني
ونعم

ونعم الوكيل عطف اما على هو حسبي فيكون من عطف الجملة
الانشائية على الجملة الاخبارية والمخصوص بالمدح
محذوف واما على حسبي فيكون من عطف الجملة على المفرد
قال الشارح رح الفاضل المحقق الامام الاجل الكبير المفخم
النحرير ملك علماء العصر استاذ فضلاء الدهر محمد بن محمد
بن احمد بن السيف الاسفرايني المعروف بالفاضل انا
ر الله مرقده، ويعني انه تممه، بعد فراغه عن ديباجة
كتابه فيما شرح قوله اي قول المصنف اما بعد حمد الله
اما كلمة فيها اي في مفهومها معنى الشرط اذ هو مهما يكن من
شيء قد اختلف النحاة بعد اتفاقهم على انها حرف
انها موضوعة للشرط او قائمة مقام ما وضع له فذهب
ابن الحاجب ومن تابعه الى الاول حيث قال في كافيته
وحروف الشرط ان ولو واما وصاحب الكشاف الى الثاني
حيث قال في مفصله ومن اصناف الحروف حرفا الشرط وهما
ان ولو ثم ذكر بعد عدة فصول اما كلمة فيها معنى الشرط

فتابع الشارح وو خلاف في انها اسم او حرف ليس
بمشهور والتوفيق بينهما بانه اعتبر ما كان خالصا
للشرط وابن الحاجب ما فيه معنى الشرط يؤدي الى الجمع
بين الحقيقة والمجاز والمراد بها ما عدا المركبة يشعر به قوله
كلمة فهي مركبة او كلمة برأسها وهي المقصودة بالنظر
فيها ههنا فلذلك اي لكونها كلمة فيها معنى الشرط كانت
الفاء الجزائية لازمة لها اي لجوابها وليس المراد من الملا
اللزوم الوجوب بل الثبوت الاكثري يمكن حمله على
القياس الاقتراني المثبت للزوم الفاء فنقول
المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة لمعنى
الشرط وكل متضمن لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابها
اينتج من اول الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها
فهذا استدلال بالموثر على الاثر فهو اولى من الا
ستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره
لانه اولى البراهين باعطاء اليقين الاول واما الثاني
فربما

المطريح

فربما يخطي لا يفيد اليقين اذا كان للمطلوب بملة
لم يعرف المعلول بها على ان ظهور لزوم الفاء بناء
على ثبوته في جميع اداء استعماله في محل المنع ويمكن حمله
على القياس الاستثنائي المثبت للتضمن فنقول المدعى
انها متضمنة لمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة لمعنى الشرط
لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة جوابها فيكون
متضمنة وهذا كما يقال ليس في الارض والسماء آلهة غير
الله ولذلك لم يفسد امعناه لو كان فيهما آلهة غير الله
لفسدتا لكن التالي منتف فكذا المقدم وهو ظاهر لمن له
قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا كما ترى استدلال
بالاثر على المتوثر فكذا هذا ولا ينكر هذا الا من ليس له
ذوق وادنى معرفة المقصود شوق ولا يرد ان في ذلك
يتخطى فيتخطى قال سيبويه ذكر قوله تحقيقا وتثبيتا
بان فيها معنى الشرط اذ هو في هذا الفن مشار اليه بالبنان
ومشهور بقوله في التحقيق والبيان وما قيل انه دليل
النقلي للزوم الفاء كما ان قوله فلذلك دليل عقلي لذلك

بعيد قولهم مبتداء امّا زيد فمنطلق مقول لقولهم
معناه مبتداء ثان خبره مهما يكن فزيد منطلق
والجملة خبر للمبتداء الاول مهما اسم متضمن من شيء
لمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى يقع او يحدث
وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان له لابهامه فزيد
منطلق جزاء له والمجموع جملة اسمية مبتدا اما مهما وخبره
الجملة الجزائية وحدها وهي مع الشرطية وستعرف
الاختلاف في ذلك معناه مهما يقع او يحدث كائنا
من شيء فزيد منطلق وهذا قطع بوقوعه لانه ما
بقيت الدنيا لابد من وقوع الشيء فيها بالضرورة
ثم حذف مهما يكن من شيء لكثرة استعمالها مع كونها
موضوعة للتفصيل المقتضي للكثرة المقتضي للاستثقال
الموجب للحذف وهذا يشعر بذلك كما اما فيه تقدير المعنى
وللتنبيه على ان المقصود باما حكم الاسم الواقع بعدها لا
الفعل فاقيم مقامه ثم زحلقت الفاء الى الخبر فصار اما
زيد فمنطلق

زيد فمنطلق واما زحلقت وقعت الفاء الى الخبر
لكراهة ان يوالي بين حرف الشرط والجزاء لفظا
لكراهة نصب على المفعول له لزحلقت وهي مضا
فة اي المفعول والفاعل محذوف والتقدير
واما زحلقوا الفاء اي الخبر لكراهتهم ان يوالي وهو
فعل مجهول والقايم مقام فاعله مصدره اي ان
يقع الموالاة ولا يجوز ان يكون بين لانه لازم للظر
فية فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل
لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا وانه محال هكذا
قالوا نعم اقول لو لزم لما جرّ ووقع لكن بين ايديهم
ولما رفع ووقع كقول ابي الطيب لا في كلما فار
قت طرفي بعيد بين جفني والصباح ولو سلم فلا
استحالة عند اتحاد الجهة ولعله يكون زائدا كمفعول
والانتصاب لفظا على انه ظرف يوالي او تمييز فيه
اذ لا موالاة في المعنى وقيل ان قوله بين حرفي الشرط
والجزاء ينافي قوله كلمة فيها معنى الشرط اقول لا لانه

كما يقال قد حرف نفي او اشارة الى المذهبين المذكورين

وانما كرهوا ذلك لان اما حقها التوسط بين المفردين او

بين الجملتين لان وضعها لاتباع شيء شيئا فاخرت

الى الخبر وجعل جزء الجملة عوضا عن الفعل المحذوف

وهذا ملخص ما قال بعض المحققين لمحققين وعوضا بينها

وبين فائها جزء مما في حيزها وعلى ما ذهب اليه غير العوض

اما كنعم وبابها ومنه الشارح ولتضمنها معنى الا

بتداء لم يلاحقها فعل فلا يليها الا الاسم يريد

بيان انه لا يقع بعدها الا الاسم فحصل مطلوبه من القياس

المقصود تقديره اما متضمن لمعنى الابتداء وكل ما هو متضمن

بمعناه لم يلاحقها فعل ولا حرف ولم يذكره لظهوره

اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلانه لما وقع

موقع اسم هو المبتدا لزمها لحوق الاسم اللازم

للمبتدا قضاء عن ماكان وابقاء له بقدر الامكان ولا

المبتداء من مظان وقوع الاسم ولهذا قالوا في نحو ضرب

زيدا انه مرفوع لو قوعه موقع الاسم باعتبار وقوعه

في ابتداء الكلام ينتج من اول الشكل الاول ان اما لم

يلاحقها فعل ولا حرف وضمه الى مقدمة لنا وهي وكل

ما لم يلاحقها فعل ولا حرف لا يليه الا الاسم فيل ان

كان المراد من الابتداء الاصطلاحي يلزم ان لا يقع

بعدها الا الاسم المبتداء وان كان اللغوي يلزم وقوع

كل نوع من انواع الكلمة اقول تعرف الجواب عن

اختيار الشق الاول مما سبق ان تاملته واما عن

الشق الثاني فالمراد الابتداء اللغوي الذي معروض

الاسم بدليل وقوعه موقع الاسم المبتدا والمراد الابتداء

مطلق ولا يلزم من بطلان قسيمه بطلانه اد فرق

بين الارادة والله تحقيق الاخر ان جدليان والتحقيق

هو الاولى واما مثل قوله تعالى واما ان كان من المقر

بين وقولك اما ضرب فتاويل الاول اما المتوفي

وجه ويل الثاني اما لفظ ضرب واما في الكلام

يستعمل على وجهين احدها ان يستعمل المتكلم التفصيل

ما اجمله اي لتفصيل نسب انواع جنس او افراد نوع

+ ينبغي ان اما لا يليها الا الاسم

اجملها المفصل وهو ايراد الكلام على وجه يحتمل امورا
متعددة والتفصيل تعيين تلك المحتملات او بعضها على
طريق الاستيناف يجوز تعلقه بيستعمل و بالمصدر وتعلقه
بالجملة على ما ظن تماما كما سوق الكلام والاستيناف
ايراد الكلام جوابا السؤال تضمنه ما قبله كما يقول جاني
اخوتك وهو كلام مجمل حامل للمخاطبة على السؤال بان
يقول ما فعلت بكل منهم فتقول في جوابه اما زيد فا
كرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد انحرفت عنه
ومنه قوله وجدت لها والمتنبي بطية رقيبين عندي
مستترا او باديا فاما الذي يخفي فشوق اجنة واما الذي
يبدو فدمعي جاريا وقولك انا اعلم واغنى اما اعلم فمن
فلان واما اغنى فمن فلان ولهذا لا يجيء الا متعدد
واما قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية فعه قدر
فيه اما الاخرى وحذفها في الكلام لا ينافي كونها للتفصيل
لكونه في نفس المتكلم فيذكر تارة قسما و يتركا الباقي و
اخرى يذكر الاقسام والاية من قبيل الاول اذ فيها
صيغة

23

في صيغة الجمع والتقسيم والتفريق اما الجمع فقوله
منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات
واما التفريق فقوله فاما الذين في قلوبهم زيغ فلا بد من
جعل والراسخون قسيما كان قيل فاما الزايغون
فيتبعون المتشابه واما الراسخون فيتبعون المحكم
ويردون المتشابه ويقولون كل من عند الله فح يقطع
الراسخون عن العطف على الله والثاني ان يستعملها
المتكلم اخذا شاذا في كلام مستانف استينافا
لغويا من غير ان يتقدمها كلام ومنه اي من الوجه الثاني
ما ياتي في اوايل الكتب مثل اما بعد حمد الله وبعد من
الظروف الزمانية وان كان في الاصل من الجهات
الست لانه يستعمل للزمان اذا كان مضافا اليه فالتقدير
اما بعد وقت الفراغ من حمد الله هكذا قيل اقول فيه
بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من ظروف الزمان
التي لا يتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الست
لبينوه لا سيما صاحب الصحاح وكثيرا ما منصوب

علامة ظرف او مفعول مطلق على اختلاف القولين وما
عوض عن المحذوف وفايدة التوكيد والعامل فيه الفعل
بعد المعنى يحذف اي يحذف حينا كثيرا امه المضاف
اليه وينوى ويبنى على الضم ليعلم انه مبنى اذ الضم
لا يدخل اعرابا اذ لا يصلح وقوعه فاعلا ولا مبتداء
ولا خبرا وهذا علامة انه من الظروف الغير المتمكنة وفيه
غير هذا الوجه وسيأتي في موضعه ان شاء الله تعالى
وانما قيدنا بقولنا وينوى وان ترك اي ترك
لظهور واشتهار لانه اذا لم يكن منويا كان
معربا ويسمى غاية لان غاية المضاف اليه
واذا حذف المضاف اليه يكون هو غاية وههنا
اي في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه
فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية فلا بد له من مظروف
يكون عاملا فيه فقيل انه عرج وقال العامل فيه اما
عند سيبويه وجمع النحويين كالزجاج والمازني وغيره
ها وافرد سيبويه وقدمه اشعارا بمزيته فضله والاهم
في النحويين

في النحويين للعهد وللجنس على عدم اعتداد الخلاف
المروي لانها النيابة عن الفعل تعمل في الظروف
خاصة حطا لرتبته عن رتبة الفعل قوله نيابته متعلق
بتعمل فقدم للتخصيص وخاصة مصدر كعافية
وكاذبة يقال خصصت الشيء بكذا اخصه خصوصا
وخاصة وخصيصى وخصوصية بالفتح والضم
وانتصابها على المفعول المطلق فالتقدير اخص
اما بالعمل في الظرف خصوصا ويجوز ان يكون حالا
لا بمعنى مخصوصة نحو اخذته سمعا اعلم انهم اختلفوا
في اللام الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء
ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس بجزء منطلقا و
بعضهم الى انه جزء منطقا وبعضهم قالوا ان دخل
الفاء على ما له صدر الكلام فمن الاول والا فمن الثاني
وجه الاول ان الفاء مانع كان من العلم والمرفوع
محمول على المنصوب فان تقاطع الاسم وانتصاب
بعد بفعل محذوف وانت اذا تحققت معنى

قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وقولك اما يوم الجمعة فزيد
منطلق وقولك اما زيد فمنطلق المقتضى للنصب في الاولين
وللرفع في الثالث عرفت ان كل هذه المذاهب فاسدة
ايضا على المذهب يلزم التحكم ووجه الثالث انه اذا
وجد المانع امتنع ان يكون جزءا اولا فلا فاعراب
الاسم بحسب العامل المحذوف عند وجوده وارتفاعه
بالابتداء وانتصابه بما يعمل بعد الفاء ناصبا عند
ارتفاعه يرد عليه ان ما ذكر في بعض الصور
ثابت في جميعها لاستواء الفاء وان في المنع
فتخصيص الجواز بالبعض تحكم فاذا بطل المذ
هبان تعين المذهب الثاني فان قلت لم كان
هذا المذهب حقا مع وجود المانع قلت لوجود
الغرض القوي الموجب لعدم اعتداده قال
ابن الحاجب انه وضع اما للتفصيل وما ذكر
بعدها احد الانواع المراد ذكره باعتبار ما تعلق
تعلق به من الجملة الواقعة وانما قصد واقعة

تنبيها

تنبيها على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان الفعل
المرفوع بالابتداء لذلك كان الرفع اولى في قولك
اما زيد فقد ضربته من النصب ولولا كان الاولى
اياه ولكنهم فالغوا في بعض المواضع ايذانا
من اول الامر بان ينصب لا باعتبار صفة التي
هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء فهذا هو
الغرض في وقوع الاسماء بعد اما على حسب معناها
واعرابها الذي كانت عليه اقول هذا انما
يستقيم في القسم الاول واما في القسم الثاني فلا نعم
لو قال الغرض الاعلام اولا بان المقصود هو الحكم
بعده المتعلق به على الوصف الذي كان عليه قبل
فقدم لذلك شملا لها واذا عرفت هذا فظاهر
كلام الشارح ان ما قال لكان مذهب سايغ غير
ها فالعامل على المذهب الاول والثالث الفعل
المحذوف وعلى المذهب الثاني الفعل الواقع
بعده ولما لزم من كلامه سوال وهو امتناع الخ

عمل اما عند وجود اردت لو المظه لانعدام اثر
الضعيف عند وجود القوي كالشمع مع وجود
الشمس فلو عمل اما يلزم ترجيح الضعيف على القوي
وانه بطلان الى جواب بقوله ولا يجوز ان يعمل فيه
اي في بعد اردت بناء على معنى اردت بعد الفراغ
من حمد الله ولا يجوز ايضا ان يعمل فيه المظه بناء على
معنى اردت ان المظه بعد الفراغ من حمد الله
وذلك لان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما
قبلها لاقتضائها صدر الكلام لكونه الابتداء او
للتاكيد فلو جاز العمل لبطل فلا يقال يوم الجمعة
ان زيدا منطلق وعلم ذلك من تنصيصاتهم
حتى نص على ذلك القطع سيبويه فلم تجز وفي
بعض النسخ فلم يجوز وكلاهما بمعنى في اما اليوم
فاني خارج اي يعمل في الظرف يعني اليوم خارج
وجعله منصوبا باما وذلك اي عدم جواز اعمال
خارج في الظرف لانهم اذا كانوا يمنعون
تقديم

تقديم معمول ان عليها فهم مبتداء التقديم معمول
معمولها عليها متعلق بخبرها وهو امنع وان كان مفر
دا لفظا لانه في المعنى جمع من حيث المعنى في المعنى
الجمع واما اذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت
بالخيار ان شئت اعملت في اليوم اما وان شئت
اعملت فيه خارجا لعدم المانع اعني ماله صدر
الكلام وهذا صريح في ان الفاء ليس بمانع لكن
ذلك لما كان مانعا في الجملة وكان خارجا واقعا
بعد او متأخرا حصل له ضعف فهما يتساويان
اما على المذهب الاول فالعامل الفعل المحذوف وعلى
المذهب الثاني والثالث خارج فقطع واما
اذا قلت اما زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيدا
الا ضارب لان اما لا تعمل في المفعول به لما عر
فت انها لا تعمل الا في الظرف كذا على المذهب الثاني
والثالث واما على المذهب الاول فالعامل
الفعل المحذوف واما اذا قلت اما زيدا فاني

ضارب فالمسئلة ممتنعة عند جمع النحويين
لامتناع عمل اما وضارب لما مرّ وفيه نظر لان
ابا العباس المبرد وكذا الفراء وابن درستويه
فانه اجاز فصب زيد فضارب وجعل لاما خاصية
تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وانما قال خاصية
ولم يقل خاصة تنبيها على ان سبب جعل تقديم
ما يمتنع تقديمه جايزا امر خفي لان الخاصية تستعمل
فيما يظهر من الاشياء مع خفاء السبب ولهذا
يقال خاصية المغناطيس جذب الحديد واصل
الكلام وجعل تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه
خاصية لاما فتصحيح التقديم مفعول اول
ولما يمتنع متعلق بالتقديم وان كان مصدرا
معرفا اذ الحق جوازه وخاصية مفعول ثان وانما
قدم لاما عليها للاهتمام والثاني على الاول طلبا
للاستيناس بالقرب وهو باعث عن الاستيناس بالبعد
وقد نقل اى حكم هذه المسئلة بعض المتأخرين يعني
السكا

السكاكي عن سيبويه هكذا اي مثل ما قال ابو العباس
المبرد ولعل قول ابي الدرداء رضي الله عنه اما بادي
بدء معنا مهما يكن من شيء فاني احمد الله منيبا
بكل شيء مما يعضده اي يقوي جبر لعل هذا المذهب
اي مذهب ابي العباس المبرد فان انتصاب بادي
على الحال من الضمير المستكن في احمد والعامل فيه
هو يعني احمد وهذا غير مذكور في بعض النسخ
واذا كان احمد عاملا وهو واقع في خبر ان فقد
ثبت انه عمل مع وقوعه في حيز ان وبه اي احمد
يعمل ليتعلق قوله فيما تقدم من بادي بدء ولما
لاح من كلامه سؤال تقديره ان يقال لا نسلم ان قول
ابي الدرداء يقوي هذا المذهب وانما يقويه لو كان
العمل لاحمد لا لغيره وهو ممنوع لجواز ان يكون العامل اما
لكون الحال مشابها للظرف فاشار الى جوابه بقوله ولا
يجوز ولا يمكن ان يجعل ان يكون العامل في الحال يعني
في بادي بدنا اما لانها لنيابتها عن الفعل لا تعمل الا

في الظروف وفاقا والحال ليس بظرف وكون الحال
بمنزلة الظروف في الاتساع حتى عمل فيه كل عامل
ضعيف او قوي لا يسوغ عمل اما فيها كما ظن بعض
من تصدى للتحشية بهذا الكتاب لانه يؤدي الى
اختلاف العامل بين الحال وذيها وهو ممتنع فان
قلت يجوز ان يكون منصوبا على الظرفية وقد قال
الجوهري معناه اول شيء فلا تقويه وعلى تقدير الحال
كذلك لانه مفعول به والكلام فيه قلت الاحتمال ووقو
عه لا ينافيان التقوية وانما ذلك لو كان يدافعه
بجعل جوازه ممتنعا وليس كذلك والكلام في امتناع
المسئلة التي فرها الاكم المنصوب الغير الجائز نصبه باما
ولا بفعل واقع بعد ان مطلقا والتمثيل باما زيدا
فاني ضارب لا يستلزم ان يكون الكلام في المفعول
به والسر في عدم الجزم بالتقوية بهذا فافهم ولاعمال
المظروف بعد مانع آخر وقد عرف في صلة ان الموصولة
وانما سميت موصولة لانها مع ما في حيزها شيء واحد

حيث

حيث جعلته في تأويل المصدر فيكون بمنزلة الجزء
من الشيء وجزء الشيء لا يتقدمه فكذا معموله وهذا
معنى قوله وشيء مما في حيزها لا يتقدمها **قوله** جاعل
النحو في الكلام كالملح في الطعام قال ان رحج وجه
التشبيه بين النحو والملح ظاهر وهو ان وجه التشبيه بينهما
هو الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما فان الملح
ان استعمل في الطعام صلح بفتح اللام يقال صلح صلوحا
مثل دخل دخولا وقال الفراء حكى اصحابنا فيه الضم ايضا
والا فلا وان لم يستعمل الملح في الطعام فسد اي الطعام
كذا خبر والنحو مبتدأ وذا اشارة الى الملح والكاف
اما اسم بمعنى المثل او حرف معناه اي كاين كالملح النحو
وانما قطع لكونه جملة مستأنفة وقوله ان استعمل في الكلام
نحو جرف زيد عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول صلح
الكلام وصار منتفعا به في تفهيم المراد مصدرين
تفهيم الكلام اذا فهم شيئا بعد شيء مضاف الى المفعول
والفاعل محذوف اي تفهيم المخاطب مراد المتكلم او المراد

من الكلام على هذا التقدير ايضا جملة مستأنفة
فلذا قطعت ويحتمل ان يكون معناه كاستعمال
الملح فعلى هذا يكون النحو مبتدا والجملة بعده وكذا صفة
لمصدر محذوف اي ان استعمل النحو استعمالا كاستعمال الملح
ويكون الجملة المقطوعة واحدة وفيه ما فيه واذا لم يستعمل
النحو في الكلام فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول
بان يترك او بان ينصب الفاعل ويرفع المفعول او بان
يرفعا او ينصبا فسد اي الكلام لخروجه عن حد الانتفاع
به والفاء في قوله فلم يرفع اما عاطفة او للاعتراض اعلم
ان التشبيه الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بواسطة
ما به التشبيه فله اربع اركان المشبه والمشبه به ووجه
الشبه وهو المعنى الخاص الذي يشتركان فيه واداة
التشبيه ولا بد ان يكون منه غرض يعود الى المشبه
غالبا وله اقسام عرفت تفاصيلها في علم اخر فالمشبه
ههنا النحو والمشبه به الملح واداة التشبيه الكاف فوجه
التشبيه فيه قولان احدهما ما ذكره الشارح وثانيهما
الفلة

القلة والكثرة ويصح افاسد لانه ما يشتركان في النحو
والاخر الملح فيهما وجه التشبيه ما يشتركان فيه فلا يكونان وجه
التشبيه اما الكبرى الكبيري فقط واما الصغرى فلان [illegible]
النحو يكون المراد به ههنا قواعد واحكامه مثل رفع
الفاعل والنصب المفعول وغير ذلك بقرينة في الكلام
لا يحتملهما لامتناع تكرر رفع الفاعل ونصب المفعول
ونقصانهما فان قيل المراد من الكثرة ههنا ان يحتمل
لتصحيح الكلام تحميلا يتجاوز بها عن القواعد المتداولة
الى ما عنى يشذ وينذر وقوعه كتصحيح مثل قولنا
ضرب زيد بالجر على ان التقدير ضرب رجل مسمى بزيد ومن
القلة استعمال القدر الصالح لتصحيح التركيبات المتداولة
والاكثرية الوقوع بحسب استعمال البلغاء قلت
على هذا التقدير ايضا لا يصح لانه لو كان كما منطلقا
او باعتبار تعلقه بالصلاح والفساد لا سبيل الى الاول
لانه ينافي غرض المصنف اذ هو ترغيب المتعلم على قراءة
النحو وقد لا يصح [illegible] يلزم التكلم كالسواء

نسبة جميع ما يمكن ان يفعل و يكثر اي وجه التشبيه
حرو لا اي الثاني لانه بقلة الملح وكثرته لا يصلح
الطعام بل يفسد الطعم الا اذا زيد بالقلة الى
القدر الطالب لكنه خلاف الظاهر و يجوز ان يكون
وجه التشبيه الالم و اللذة الثابتين لمن نظر في الكلام و
ذاق الطعام لانه من نظر في الكلام المتعمل فيه
النحو التذ نفسه بادراك ما هو المراد و اما في خلافه
فالالم كما ان شان الملح كذلك و ايضا هذه التشبيه تشبيه
العقلي بحسي بوجه التشبيه عقلي متعدد و تشبيه مفرد بمفرد
و مقيدين و تشبيه مجمل ظاهر و البيان دبقوله وجه
التشبيه بين النحو و الملح ظاهر و فيه تعريض لمن جعل
القلة و الكثرة وجه التشبيه بالغباوة حيث لا يدرك
الظاهر و تشبيه مرسل و مقبول لكونه وافيا لافادة
الغرض لان المشبه به اعرف بوجه التشبيه و جاعل مجرور
على انه بدل من الله جاعل صفة لموصوف محذوف و هو
بدل من الله اي اله جاعل فقوله بجره على البدلية على
المجاز

المجاز و لما لزم من كلامه سؤال تقديره ان يقال لا نم ان
جاعل بدل من الله بل هو وصف له كما ذهب اليه بعض
شارحي المصباح كصاحب الاصباح اشار الى جوابه بقوله
و لا يجوز ان يكون اي جاعل وصف الله فيكون انجراره
لكونه وصفا له لكون الاضافة اي اضافة
جاعل الى النحو غير محضة لكونها في اللفظ فقط لانها
اي هذه الاضافة اضافة اسم الفاعل الى المفعول
قوله على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام
اشارة الى علة كون اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
و انها في حكم الانفصال لكونه على ذلك اما بمعنى الحال
و الاستقبال و من شرط الموصوف و الصفة ان يتطا
بقا تعريفا و تنكيرا لامتناع كون الشيء الواحد شا
يعا و مخصوصا بخلاف البدل و المبدل منه اي الصفة
و الموصوف يخالفان البدل و المبدل منه حيث
لا يشترط المطابقة فيهما الا انه لا بد في ابدال النكرة

من المعرفة ان يكون النكرة موصوفة لتخصّص وذلك
لانّ اليولي مستقبل لنفي كانه ليس من التوابع الا
من جهة المعنى اللفظ وليس هو مع المبدل منه بمنزلة
شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا
الخروج عن حدّ المناسبة ولزوم الاصالة الا انه يلزم
كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة وتمام
البحث سيجيء في بحث التوابع انشاء الله تعالى اعلم
ان حاصل كلام الش رح الاستدلال على عدم جواز كون
جاعل وصفا لله بقياس من الشكل الاول صغراه ما دلّ
عليه قوله لكونه الاضافة لم وكبراه ما دلّ عليه قوله ومن
شرط الموصوف ومنتجة مطوية فعليك الاعتبار وانما
من جهة اللفظ فقوله ومن شرط عطف على كون الاضافة
من حيث المعنى وقوله بخلاف خبر مبتداء محذوف وقد مرّ
تقديره ونظيره ما ذكره صاحب الك ف في بعض النسخ
ما ذكره في الك ف في قوله تعالى متعلق بذكره وعلى النسخ
وفي الث نية ببدل شديد العقاب مقول قوله وبه متعلق
قوله

31

قوله بعد قوله من الله العزيز العليم وعلى تقدير
يجوز ان يكون الباء في قوله بانه بدل من الله دون
الصفة بمعنى من البيانية ومتعلقا بذكر وانما
خص الش رح للاستشهاد وقوله شديد العقاب من
بين ما يقع بدلا من الله اعنى غافر الذنب وقابل التوب
حيث جاء بمعنى الاستقبال بشهادة قوله تعالى
ان الله يغفر الذنوب جميعا وقوله تعالى هو الذي يقبل
التوبة عن عباده لان صاحب الكشاف ذكر انهما
يجوز ان يكونا وصفين لان ما اخبر الله بوقوعه
في الزمان الآتي كانه واقع في الزمان الغابر او
في الزمان المستمر لانه صادق القول حقا واما
الصفة المشبهة فان اضافتها ابدا لفظية لانها
تعمل دائما وفيه ما فيه وبهذا ظهر جواب ما قال ابن الحاجب
في الامالي من انه لا يجوز ان يكونا وصفين على ما ذكرنا
فاورده من البين ايضا انا بان التعريف غير حاصل
في هذه الاضافة اصلا لكونه نكرة في تقدير

الانفصال لان التقدير شديد عقابه معنى لوجود الا
نفصال لفظا لا يقال لا نم ان جاعل ههنا نكرة فوله لكون
اضافة غير محضة قلنا ذلك اذا كان مضافا الى معمول
وهو م لا يجوز ان يراد به معنى الماضي او الزمان
المستمر غاية ما في الباب انه حينئذ يكون مضافا الى مفعول
وذا لا يستلزم اضافة الى معموله وهذا معنى
قوله اضافة اسم الفاعل انما يكون غير محضة
اذا اريد به اي باسم الفاعل المضاف الحال او
الاستقبال فيكون اي اضافته في حكم الانفصال
اما اذا قصد به اي باسم الفاعل المضاف معنى الماضي
الماضي نحو زيد مالك عبده امس او زمان
مستمر اي مشتمل على الازمنة الثلثة نحو زيد
مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية اي
معنوية اما على التقدير الاول فلان الاضافة حينئذ لا
يكون في تقدير الانفصال لانها ليست الى معموله حيث
المشابهة الكاملة مفقودة وهي ناقصة غير متوثرة
عندهم

عندهم واما على تقدير الثاني فلكون معنى المضي موجودا فيه اعلم ان اعتبار الوجهين اعني كون الا
ضافة لفظية وكونها معنوية اذا قصد به الز
مان المستمر مما يختلج في صدري حتى ظفرت بنص
من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الا
ضافة في موضع لفظية وفي اخر معنوية وانما قال في
المثال العبيد باللام الموجبة للاستغراق ليكون في اللفظ
ما يشعر بالاستمرار فالمعنى زيد متمكن لان يكون مالكا
لكل عبد بعضه في الزمان الماضي وبعضه في الحال وبعضه
في الاستقبال كذا قيل وفي بعض النسخ زيد مالك عبده
في التمثيل للزمان الماضي بافراد العبد وهو المطا
بق لما ذكر في الكشاف ففي العبيد في المثال بصيغة
اشعار بما ذكرنا من الاستمرار من الوجهين وقيل
في كلامه نظر لانه جعل العام قسيما للخاص حيث
قال زمان ماض او زمان مستمر وعلى تقدير الثاني
ليس بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى و

ثابتة في المشهور

هو ان الزمان المقترن للفعل

ثلاثة ماض وحال ومستقبل واذا كان جاعل مقترنا

لزمان مستمر يكون الزمان المقترن اربعة وهذا خلاف

المشهور اقول الشارح ليس في صدد التقسيم

بل في صدد الارادة ومنشاء الغلط الجهل بالغرض لبس ثابتة

والمشهور ان الزمان المقترن للفعل ثلاثة لمن ثابتة

لانها لايعتبر بها فضلا عن الشهرة وقيل يلزم على ما

ذكره ان يكون اضافة الصفة المشبهة محضا اذا كان

المقصود بها زمان مستمر اقول سيفوق على جوابه

اذا قصدت الثبوت اي التعرض لاحكامها واذا كان

الامر كما ذكر فلنجر . قوله جاعل صفة لله والمعنى اي والحال

ان المعنى ههنا اي في جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام

شيء قد وجد قديما وكل شيء قد وجد قديما بمعنى

الماضي فجعل هكذا بمعنى المضي فان قلت لا يجوز

ان يكون جاعل مراد به زمان من الازمنة الثلاثة

لكونه فعلا لله تعالى قلت كونه بمعنى زمان بالنسبة الينا

لا الي

33

لا الي ذاته ونظيره اي نظير جاعل اذا قصد به زمان

مستمر كانه قال والمعنى ههنا على الماضي او على الاستمرار

ثم قال ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين حيث اوقع مالك

صفة لله تعالى حيث هنا للتعليل فان قلت كيف يصح

ان يكون مالك يوم الدين مقصودا به زمان مستمر

ويوم الدين آت قلت المالك بمعنى القادر ههنا . قادر

يوم الدين بان يوجد متى يشاء وكيف يشاء لانا

نقول بهذا اي كون اسم الفاعل بمعنى الماضي او

بمعنى الزمان المستمر لا يستقيم فيما نحن بصدده

اي بغرضه وذلك لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن بمعنى

الحال او الاستقبال لما عمل عمل فعله والثاني باطل

لانه قد عمل عمله فيكون الحال او الاستقبال لان

انتفاء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم فلتظم

بهذا النسخة الى المقدمة الاخرى وهي كل ما كان

بمعنى الحال او الاستقبال يكون اضافته في حكم

الانفصال لتنبيه قوله فيكون اضافة في حكم الانفصال وكل
ما اضافة غير محضة يكون نكرة وكل ما يكون نكرة
لا يقع صفة للمعرفة فجاعل لا يقع صفة لربها المطوقة
له واما قلنا انه اي قد عمل عمل فعله شرع في بيان
استثناء نقيض الثاني لان جاعل ههنا اي جاعل
النحو من الجعل بمعنى التصيير اما حال من الجعل او صفة
على تقدير المتعلق به معرفا وهو اي الجعل بمعنى التصيير
من باب افعال القلوب وان لم يكن من تلك السبعة
التي ذكرها للنبي ع بناء على ان دخولها على الجملة الاسمية
لبيان ما هي عليه وذكر السبعة لاينافي الحاق الغير
المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار على احدهما
قوله الممتنعة الاقتصار صفة سببية لافعال القلوب
لان المعنى الممتنع اقتصارها فانث بنقل الضمير
اليه بعد الاضافة كما هو في هذا الباب الوشاح ووجه الامتناع
سيجيء في بابها ان شاء الله تعالى وهذا اعني قوله لان
جاعل النحو قياس اقتراني صغراه قوله لان جاعل ههنا من

الجعل

الجعل الخ وكبراه قوله وهو من افعال القلوب والنتيجة
مطوية وهي قولنا فجاعل من افعال القلوب صغرها كذا
وكذا وقد عمل في الثاني وهو اما كاف وحده نصب
على الحال وان كان من الكاف خبر الكنه من مفعولا
معنى وتقديرا اي اما ان تجعل الكاف وحده في قوله
كالملح ان جعلنا بالسماء والجار والمجرور مع المتعلق
المحذوف ان جعلنا حرف جر قوله بشهادة فحوى
الكلام وهو متعلق قوله كالملح بقوله جاعل النحو وفحوى
الكلام معناه يقال عرفته في فحوى كلامه متعلق بعمل
فقوله وهو اما الكاف اي قوله حرف جر جملة معترضة
واذا الحكم في المفعول الاول وهذه جملة فعلية في ضمن
جملة شرطية معطوفة على جملة فعلية سابقة فاذا
الظرف متعلق بقوله عمل وقدم لدلالته على معنى الشرط
معنا وقد عمل في الاول وقت عمله في الثاني لاستلزام
اياه فالشارح اثبت مطلوبه بما تقديره لان جاعل
ههنا من الافعال القلوب وكل ما هو من الافعال القلوب

اذا عمل في الثاني عمل في الاول فجاعل هنا اذا عمل في الثاني
في الاول وبين صغرا مما ذكر في اول الكلام وكيل يقول
والآلي وان لم يعمل في الاول اذا عمل في الثاني يلزم الا
قتصار على احد المفعولين قيل فيه بحث اذ لا يلزم من ان
تفاء عمله في الاول ان لا يكون مذكورا والممتنع عدم
ذكره لا عدم العمل فيه ولا حسن ان يقال عمله في الثاني
مستلزم بعمله في الاول معنى وبعضه عليه ولا يتجاوز الى
ان يقال والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين اقول هذا
من سوء الظن وعدم الفهم مراد الشارح ما احسن هذ
القول اذا لم يكن للمرء عين صحيحة فلا غرو ان يرتاب
والقبح معنى مراد والله اعلم من الاقتصار اقتصار
العمل لا اقتصار الذكر فالمعنى والا يلزم الاقتصار العمل
على احد المفعولين وهو ممتنع فان قلت هذا اذا عمل
في الثاني وهو ممنوع لجواز ان يكون معمولا لفعل مقدر قلت
لا يجوز والا يلزم اقتصار الذكر على احد المفعولين
فان قلت يحذف اذا قامت قرينة كما ذهب اليه ابن

الى جب قلت شهادة فحوى الكلام توجب ذلك
يعرف من له ذوقا سليم وطبع مستقيم فوجب ان يكون
عاملا في الاول وان يكون الاضافة منه اوا اضافة غير
محضة وهذا اي جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام
مثل قوله وجعل الليل سكنا في ان كلا منهما عمل في
المفعولية بهذا الوجه اعلم ان بين الاقتصار والا
ختصار فرقا بان الاقتصار حذف المفعول نسيا
منسيا والاختصار حذف المفعول على نية وارادة
وبان الحذف لدليل اختصار ولغير دليل اقتصار ففي
اضافة الامتناع الى الاقتصار دون الاختصار
اشعار بانه يجوز حذفه اذا كان دليل يدل عليه فان قلت
اجعل جاعل هنا من الجعل بمعنى الخلق هذا منع للمقدمة
الاولى وما قيل ان هذا السؤال غير موجه لانه على هذ
التقدير ان كان عاملا لا يحصل مقصوده والا فلا
سبيل الى حال بتدفع بما ذكرنا من انتفاء المعمولية
لا يستلزم انتفاء المفعولية مثلا اي جعلا مثل

جعل من الخلق في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور
اي خلقهما وفي بعض النسخ قوله تعالى بغير في قوله
بالابتداء او على النسخ الاولى وجه وانما افرد النور
استغناء عنه بجميع الظلمت كما في قوله تعالى خلق
السموات والارض ولان الظلمت كثيرة والنور
يصدر بجمعت بي لاهو واجعل الكاف منصوب
المحل على الحال من النحو دون المفعول الثاني فيناني
لك جعل اضافة اي اضافة جاعل الي النحو تخصيص
ذ فان قلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا اي على ما ذكرتم
من وجه الاعراب وبيان الاشتقاق لكن التزامه اي
التزام هذا التوجيه يكاد يعد تعسفا مفعول ثان
ليعد من جهة المعنى صفة لتعسفا وهو اخذ الشئ
على غير الطريق وذلك لان انتفاء القيد مستلزم
لانتفاء المقيد كما في جاءني زيد راكبا فان مجئ زيد
مقيدا بالركوب منتف بانتفاء لان المنطوق الغير
الصريح من مقتضى الوضع كالصريح فيكون مقصودا

بالذات

بالذات فلا يمكن مخالفته فيهما ههنا ينبغي الخلق با
نتفاء المشابهة لكنه ثابت مطلق ولفظ يكاد يشعر
بانه ليس في الحقيقة ونفس الامر خلقه مقيدا
كيف ومن افعال القلوب المنى لو قات مالا يقبل
التقييد نحو حققة الانسان قائما ففعل انى الخلق
اولي فيكون ذكر الحال هنا لا لاشعار بان النحو كالملح
عند الخلق وبهذا يندفع ما قيل من ان قول الشارح
ولانتصاب على الحال يرد عليه ما اورد على جعل
كالملح حالا من النحو او على الملح ولانتفاء على
انه خبر مبتدا محذوف وجه مبتداء قدم خبره وهو قوله
لانتصاب عليه لكونه نكرة قوله مؤيد الكلام اي
مقوية من ايده اذا قواه جمع مؤيد حذف
نونه للاضافة والياء ايضا في اللفظ لالتقاء
الساكنين دون الخط للالتباس ولم يكسر الياء
لتوالي الكسرات بخلاف التثنية لعدم كسرة ما قبلها
فيها قال الشارح مجرور على الوصفية للاصحاب وانما جر على

ذلك اذ اسم الفاعل ههنا اي في سيد السلام قد
تعرف بالاضافة لكونه بمعنى الملك اذ تقدم تيم
السلام شيء قد وجد قديما قوله لا زال كاسمه مسعودا
قال الشارح هذه جملة مع ساقتها غايتها ومؤ
خرها يقال ساقة الجيش اى متوخرها جملة
معترضة بين اسم ان وهو الولد وخبره وهو اروع
وفائدة الدعاء للولد الاعز كما في قوله ان الثمانين
وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان وهي التي
تؤتى في اثناء الكلام او بين الكلامين متصلين
معنى ولا محل لها من الاعراب اما عطف على جملة
معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو والتاكيد
لصوق الصفة بالموصوف كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم وذلك صحيح لعدم ما تقتضي
اعرابها اعلم ان في اعرابها ان يجعل مسعودا خبرا للا زال
وكاسمه اما متعلق به او حالا من الضمير المستكن فيه
وقدم على كلام التقدير في المرجع والثاني هو

[illegible]

الاولى

الاوجه ان يجعل كاسمه خبرا للا زال ومسعودا
بدلا منه لعدم تقييد الدعاء والتقدم والتاخر
اي لا زال كائنا كاسمه اذا كان حرف جر او مثل كاسمه
اذا كان اسما لا زال مسعودا وانما كرره لان البدل
في حكم التكرير العامل ويمكن ان يجعل كاسمه كلمة
لا زال ومسعودا خبره فيكون غرضه الدعاء على طريق
الكناية والاسناد اي مثل يوجب الاستغناء لا الامتناع
قوله بالمستظهر قال الشارح اي حفظه وقراءه عن
ظهر القلب كذا في الصحاح ذكرهما معا لان كلا منهما
قد يوجد بدون الآخر ولما بهذه قال بهذه لان لما على
اقسام فعل وبمعنى الآخوان كل نفس لما عليها حافظ
اي الا لوقوعها بعد ان النافية قال الجوهري وان
كلا لما ليوفينهم بالتشديد فقد قال الفراء اصله
لما فلما كثرت الميما حذفت واحدة منها وقراء الز
هري لما بالتنوين اي جميعا وقول من قال لما بمعنى
الا فليس يعرف في اللغة وجازم اذا ادخلت

على المضارع وظرف بمعنى حين اذا دخل على الماضي
وهي مبنية حيث شاركتها الجازمة وهي مضافة
اضافة لازمة الى الجملة الفعلية بعدها ومحلها نصب
على الظرفية والعامل فيها انت ضمايرها على تاويل الكلمة
اردت لا لمستظهر للاضافة اي حاصل ان العامل فيها
جوابها كقوله اذا استخبر الواشون عما احبه تحمدت سلوتي
او ذممت التصابيا وقوله كلما شئت تاملت له اي
اردت تلميط وقت لمستظهار د، والجملة اعني اردت
فيه وهو اي مع ما حال من الضمير المستكن في قوله
مرفوعة المحل على الخبرية لان اي فان الولد الاخر
مراد مني تلميط مريدا انا تلميط وقت لمستظهار د و
انما فسر باحد هذين الوجهين لبيان ان اصل
الخبر الافراد وان الجملة هنا في محل المفرد وما قيل
انه مراد من تلميط لا يجوز ان يكون مفسرا لقوله
اردت ان الملحظ لعدم التطابق بينهما لان اردت
يدل بصراحته على المريد لا على المراد فغير وارد لجواز

تفسير الشي

في قوله مختصر الاقناع صح

تفسير الشي بلازمه واضافة المختص الاقناع شبيه
ان تكون من قبيل اضافة المسمى الى الاسم جواب عن
سوال وهو ان يقال ان اضافة المختص الى الاقناع
لا يجوز بينهما من الاتحاد فيكون اضافة الشي الى نفسه
الجواب ان مثل هذه الاضافة جايزة اذا كان المراد
من المضاف المسمى ومن المضاف اليه الاسم سعيد كرز
ولا يجوز العكس الامتناع متعلق الحكم بمجرد
اللفظ والمالم يجز بذلك لاحتمال ان يكون من قبيل
اضافة العام الى الخاص ككل الدراهم ومن اضافة
الصفة الى الموصوف كاخلاق ثياب اي لمستظهر المختصر
المخصوص بهذا الاسم اي الاقناع كما في قولنا من الاضافة
فة له نا ذات مرة اي سرنا مرة ذات مرة فحذف
الموصوف واقيمت الصفة مقامه اخذت حكمه فيلزم
مرنا كيلا يلزم التغير ان الخروج عن الوصفية وذو ال
الظرفية وفيه بحث اي سرنا مرة مختصة بهذا الاسم
هو المرة والضمير المجرور المتصل في بحفظه في قوله وكشف

فالمسمى هو الذات والاسم هو المرة صح صح

بحفظ فضلة الاقناع وهو اوسع من المقنعة
وهي ما تقنع به المرأة رأسها وفضلته هي الجانب
المرسل على وجهها ومن عادة نساء العرب ان يستر
ن وجوههن عند العود فشبه المصنف الاقناع بالمرأة
وصنعته فيه بوجهها وجعل الولد الاعز بفضله
القناع وحفظ بيدها الكاشف جاز ان يعود
الولد فيكون من باب اضافة المصدر الى الفاعل
وذكر المفعول متروك اي بحفظ اياه اي بحفظ
الولد الاعز اعلم ان كلا منهما مختصر الاقناع و
يحتمل ان يعود ذلك الضمير المجرور المتصل الى المختصر
فيكون اضافة اليه من قبيل اضافة المصدر الى المفعول
وذكر الفاعل متروك اي بحفظ المختصر الولد الاعز
اعلم ان كلا منهما يجوز ان يرجح على الاخر بوجه اما الاول
فلانه اذا اعيد الى المختصر يلزم حذف الفاعل واذا
اعيد الى الولد يلزم حذف المفعول ولا شك ان حذف
المفعول اولى من الفاعل واما الثاني فلان القريب
من الضمير

39

من الضمير هو المختصر والولد بعيد عنه واعاد
ة الضمير الى القريب اولى فهما متساويان لكن لما كان
مرجح الاول قويا قال في الاول جاز وفي الثاني يحتمل
على ما في اكثر النسخ وفي بعضها جاز في مقام يحتمل
فيهما بوزن الفرق فان قلت لا نسلم انهما متساويان
لانه لا يجوز ان يعود الى المختصر لانه حينئذ يلزم حذف
الفاعل وهو ممتنع قلت ذلك في الفعل دون المصدر
فان قلت اعادة الى المختصر اولى قوله يلزم حذف
الفاعل قلنا لا نسلم لجواز اضماره في المصدر كما ذ
هب اليه قوم قياسا على الصفة المشبهة قلت ذلك
غير جائز في المصدر وستقف عليه وما ذهب اليه قوم
ضعيف والقياس على الصفة المشبهة باطل
قوله واحاط بمفرداته اي ادرك مفرداته بكما
لها لان الاحاطة ادراك الشيء بكماله ومفعوله
محذوف اي احاط الولد الاعز مختصر الاقناع بجميع
ما فيه من المفردات والباء زايدة قال الشارح انتصاب

حفظاً على انه تمييز لانه يرفع الابهام المستقر عن الذات
المقدرة اي احاط حفظه بغير ذاته فعلم منه ان هذا
التمييز بمعنى الفاعل كما يقال احاط به علماً او احاطه
به علمه ونحو الكلام شاهد بهذا المعنى لا للتعليل فيكون
مفعولا له كما ظن صاحب الاصباح وكذا اي كانتصاب
حفظا انتصاب معنى ولفظا في قوله واتقن ما فيه
معنى ولفظا الا ان الفرق بينهما ان التمييز ثم فاعل
وههنا مفعول في المعنى اي اتقن معنى ما فيه ولفظه في
الصحاح اتقن الامر احكامه فاتقانه بمعرفته مع عالمه
وضبط قواعده الكلية مع جزئياته او بمعرفته با
نتفاء الشك عنه وهذا اي التمييز في قوله واتقن ما فيه
من النحو لفظا ومعنى كقوله اي كالتمييز في قوله تعالى
او قوله واتقن ما فيه اي كقوله تعالى وفجرنا الارض
اي شققنا الارض عيونا لا انهارا ولا آبارا في كونه بمعنى
المفعول على وجه اذ بانتصابه على المفعول او على
الحال او بنزع الخافض او بانه تمييز بمعنى الفاعل له وجه
قيل

قيل وهو ابلغ من فجرنا عيون الارض لان معناه
جعلنا الارض كلها كانها عيون تنفجر كاشتعل الرأس
شيبا بالنسبة الى اشتعل شيب الرأس وما في قوله واتقن
ما فيه اسم موصول بمعنى الذي والجملة الظرفية اعني فيه
صلة له ومستقر حصل او كائن لانه اذا كان سادا
مسد الفعل ولا ينفك عن الفاعل فبالضرورة
يكون جملة فان قيل لم لا يجوز تعلقه بالاسم وصدر
الصلة محذوف قلت ذلك في الضرورة واما
في السعة فلا وفيه بحث سيجيء بيانه في الباب
الثالث ان شاء الله تعالى ومن النحو بيان له اي
لذلك الاسم الموصول لانه لابهامه يحتاج الى
مبين واتي اعني من النحو ظرف مستقر وهو ما كان
متعلق متضمنا له من الافعال العامة غير مذكور
لا لغو وهو بخلافه نحو مررت بزيد وزيد في الدار
مقدرا بقار وحاصل في الدار لغو ومقدرا
بكائن مستقر اي حاصل ان الاستقرار موجود

هذه الشرايط واللغوية بعدم احدها وقيل
الظرف المستقر ما لم يذكر متعلقه واللغو بخلافه
وللاول فالوا حظ ومحل من الاعراب دون الثاني
ولم اجد في كلامهم ما عقه ويبقى غرضهم منه حتى لا
يرد عليهم الاشتراك في الاعراب المحلي حيث قالوا
بزيد في مررت بزيد في محل النصب واجازوا في
المعطوف عليه النصب وهو لغو فاقول متوكلاً على
الله ومعتمداً على فضله ان مرادهم بذلك ان لا محل
اخر له من الاعراب غير هذا المحل له من الاعراب اصلاً
وللمستقر ذلك الا يرى انك اذا قلت زيد في الدار
ففي الدار له من الاعراب من جهة تعلقه بالخبر الحقيقي
ومحل اخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك
بدليل انتقال الضمير منه فله محلان من الاعراب على
ما لا يخفى على ذوي الالباب بخلاف ما اذا
قلت زيد حاصل في الدار فان له محلاً واحداً
منصوب المحل خبر بعد خبر او صفة على الافتاء

اللفظية على انه من الاسم الموصول ومن ضمير
المستكن في فيه العايد الى الموصول وساير
في هذا المقام حتى لا يتوهم السائر بين قوله
ظرف مستقر وبين قوله حال من الاسم الموصول
او من مستكن فيه لانه قد تقرر عندهم ان
العامل في ذي الحال هو العامل فيها والعامل فيه
الى في من النحو على التقدير الاول اتفق او الظرف
المستقر اعني فيه على التقدير الثاني كانه قيل
اي شي كان المعنى فاجاب قاطعا عما قبلها
كان المعنى اتفق الذي حصل فيه وهو من النحو
ابرزها في صورة الاسمية تفسيراً المعنى الحالية
في من النحو او تصريحا بالبيان المقصود منها
على معنى الابتداء والتبعيض المستفاد من
البيانية فلو قال كاينا من النحو وان كان حالاً
الا انه بمعنى لكنه يعني يعيد عناء التمييز بالفتح
فايدة ونفعه كذا في الصحاح في دفع الايهام

لا يقال اذا كان من النحو مميزا يكون بيانا له فحر يكون
المعنى اتقن لفظ النحو ومعناه لان المبين في من البيانية
وهذا ظاهر الفساد وانما التبس في جعله حالا
ولم يحكم بزيادته لانا نقول المراد من النحو مسائل
ولها الفاظ ومعان لانها مكتوبة في هذا المختصر وجارية
على لسان الولد الاعز عن القلب وقد ثبت النص
بعدم زيادة من في التمييز فلذا فلم يحكم بزيادتها
وجعل حالا لانه قال بعض المحققين ان من البيانية
مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان نكرة والا
حال ومرجعها الى الابتداء وفيه معنى التبعيض
تم كلامه فلما كان المبين هنا معرفة جعلت
حالا ولا شك ان ابتداء اتقان الولد الاعز ما
في المختصر من وان ما فيه بعض النحو لا كله لان من في
للبيان فان قلت هذا السؤال وارد على كون
كل من النحو ومعنى ولفظا تميزا تقريره ان احد
التمييزين مستدرك اذ الغرض وهو ازالة الا

بهام

الابهام حاصل باحدهما فلا حاجة الى الاخر
فعلى هذا يكون الاستفهام في قوله اي فرق للانكار
اي لا فرق بينه اي بين من النحو في دفع الابهام
ههنا اي في قوله ما فيه من النحو وبين التمييز الكا
ين بعده اي بعد من النحو اعني معنى ولفظا قلت
تقرير الجواب لا نم ان احد التمييزين مستدرك بل
هما واقعان في محزهما قوله اذ الغرض ازالة الابهام
قلنا مسلم قوله وهي حاصلة باحدهما فلا حاجة الى
الاخر قلنا لا نم وانما يكون هذا اذا كانت ازالة
الابهام عن شيء واحد وليس كذلك الا يرى ان الابهام
المزيل احدهما عن شيء ليس بشيء يزيل الابهام عنه الا
خر اذ الابهام الرافع اياه من هو الابهام الكاين
في الاسم الموصول والابهام الرافع اياه التمييز هو الا
بهام الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان
على مفعوله ومن المعلوم ان ما رفع الابهام عنه
الاول هو الذات المذكورة وما رفع عنه الثاني

الذات المتعددة ومما غير ان فلا يحصل التمييز بهذا
تقرير معنا، واما الفاظ فالابهام مبتداء والرافع
صفة الجارية عليه الثابتة لغيره لانه في المعنى حال
من الذي هو فاعل الرافع المعتمد على الموصوف النا
صب اياه وهو اما ضمير فصل لا محل له من الاعراب
على رأي واما ضمير عماد محله الرفع على الابتداء
على رأي والابهام خبره وهو مع خبره خبر المبتداء الاول
وانما قلنا ان التمييز الثاني يرفع الابهام الكاين في
مضمون الجملة الذي هو وقوع الاتفاق على مفعول
لان اتفاق الشيء قد يكون باتفاق لفظه وحده وقد
يكون باتفاق معناه وحده وقد يكون باتفاقهما
جميعا الى غير ذلك من المحتمل اي ذاهبا الى غير ما ذكر
من اتفاق اللفظ وحده واتفاق المعنى وحده
واتفاقهما جميعا فيكون الجار والمجرور اعني الى غير
ذلك في محل النصب على الحال من ضمير المتمكن في
يكون ومن المحتمل بيان لذلك من اتفاق احدهما

لا على

لا على التعيين واتفاق لفظيه واتفاق تركيبه
واتفاق بعض لفظ وبعض معنا، او كله واذا
في بعض النسخ فاذا بالفاء قيل معنى ولفظا
ارتفع الابهام وتبين المراد لانهما مطلقين
ينصرفان الى الكمال وبما ذكرنا من المحتمل يندفع
ما قيل لا يمكن ههنا قسم رابع فكيف قال الى
غير ذلك من المحتمل قوله ان المظ قال الشارح
اي اطعمه واذ يقع التلميظ في الاصل تتبع اللسان
من بغيت الشيء بغيا اي بطلبت متبعا له
فقوله بقية بالنصب مفعول لا غير وهي شيء
باق من الطعام وهو ما يوكل وربما يعض بالبقية
ويقال بقي من الشيء بقية وهو ما يتعلق في الفم
بعد الاكل من لمظ تلمظ بالضم لمظا اذا تتبع
بلسانه بقية الطعام في الفم او اخرج لسانه
فمسح به شفتيه وكذا التلميظ فقوله التلميظ
تتبع اللسان ليس على ما ينبغي ولا يناسبه وقد يكتفي

به عن الاكل لان المكنى به عنه اللمظ والتلمظ لانه
من روادفه وتواليه فاطلقه واراد به المردوف
وذلك من الكناية المطلوب بها الصفة دون الـ
التلميظ لانه لا يكنى به عن الاكل بل عن الايكل والا
طعام وتوابعه وذلك سهو بغير لا نرفع الاخير
ثم هو مستعار للافهام وشعبه بتقدير الاستعارة
في فعل على راي اكثر القوم واما على راى السكاكي
فاستعارة بالكناية واثبات الاطعام لها
ترشيحية فمن الداخل على المشبه اعني كلام الامام
المحقق زايدة او للتبعيض وفي اللفظ اشعار
على ما لا يخفى فكانه اشار الى ان المطعم والمذاق
فعلى هذا من بحر كلام الكلام الامام المحقق فعلى
هذا يكون صفة لموصوف محذوف مفعول وقيل
بمعنى الاعطاء يقال فلان لمظ فلانا من حقه
اى اعطاه بعض حقه فمن للتبعيض وقيل
بمعنى التحريك لانه من روادف التلميظ فانه يحرك

للتعليم

للتعليم ومن البيان اي اعلى شيئا من كلام
الامام المحقق وفيه بحث وانت اذا كشفت
الغطاء عن عينك واخذت الانصاف بين
يديك وجدت قول الشارح اقوى القولين
فقل اليه فلم تبع في البين قوله الخبر المدقق قال
الشارح الخبر في الاصل واحد الاحبار لان
ما على فعل وفعل يجمع على افعال فيقال للرجل
العالم بتحبير الكلام اي بتزيينه وتحسينه خبر
قال الاصمعي يقال للطفيل الغنوي في الجا
هلية محبر لانه كان يحبر الشعر ويزينه وقيل
مقلوب بحر فكما ان البحر مجمع الماء فكذلك العالم
مجمع العلم وبما سبيان للحيوة ولذلك التعبير
البحر العالم واحسن بقوله من جاد بالعلم حيا
لم يمت ابدا والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكر
الجوهري في الصحاح لكن الفتح افصح لانه
يجمع على افعال دون فعول وقال الفراء هو

خبر بالكسر وقال الاصمعي لا ادري وقال ابو عبيدة
والذي عندي بالفتح كذا في رواية المحدثين كلهم
بالفتح قوله حتى تعلق منصوب بان المقدرة
لان حتى حرف جر او عطفا على المظ لان حتى تجيء
للعطف وعلى كلا التقديرين العلوق وان لم يكن
جزءا من قبلها الا انه بلا فيه لانه من لوازم
التلميظ والقوة مغادة لان العلوق بالطبع
اقوى من تلميظ فالمعنى اردت ان المظ من كلام
الامام شيئا فشيئا يوما فيوما الى ان يحصل بالتد
ريج العلوق بالطبع لان في حتى معنى التدريج كما
في قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى
صار ابليس من جند بطبعه اي بطبع الولد الاخر
وهو قوة للنفس تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر
والاصل البحثة التي جبل عليها الانسان من
لفظ الحلو قال الشارح من لفظ ظرف مستقر
منصوب المحل على الحال من فاعل يعلق وهو

اللام

وهو اللام الموصول اعني ما ينجر وما بقي احتمال
كونه حالا من الضمير المجرور المتصل بمن العائد الى
الموصول ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون ذلك
الظرف مستقرا حالا من الضمير المجرور المتصل بمن
لان شيئا مما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول
يعني منه شيء مما في حيز الصلة وهو لا يتقدم على
الموصول لانه بمنزلة الجزء من الموصول فاذا
وقع الحال منه يكون هو ايضا في حيز الصلة اذ
هو تابع المجرور وهو لا يتقدم فلما تقدم علم
انه ليس حالا منه وفيه خلاف ابن كيسان ويجيء
ويجوز ان يحمل على الصلة والموصول الاعتبارين
فالصلة من والموصول الضمير المجرور ولا يلزم
بهذا ان يكون من الفاعل لان حق الحال التا
خر عن ذي الحال فيكون في حيز الصلة لان
امتناعه حين كان من اسم الصلة والحال من
المجرور تابع له ودونه فافترقا فامتنع هذا دون

ذلك قوله فوجدت قيل بمعنى صادفت وقيل
بمعنى علمت اكثرها اي اكثر كتبه ودا بين الائمة
المائة والمحمل والتتمة يريد ان تداول هذه الكتب
الثلثة اكثر من تداول الباقية من مختصراته قال
الشارح التعاور والتداول يقال اعتوروا الشيء
وتعاوروا اي تداولوه فيما بينهم اي بينهم فيما
بدة او في الوجه الذي بينهم فما موصولة والتدا
ول هو الاخذ مرة من هذا ومرة من هذا او
انتصابه على التمييز من اسناد اكثر لان من
تعلق الفعل به سواء كان وجدت بمعنى
صادفت او بمعنى علمت الا انه اذا كان
بمعنى الاول فلا يقتضي الا مفعولا واحدا وهو
اكثرها والمائة ومعطوفاتها بدل منه واذا كان
بمعنى الثاني فمفعوله الاول اكثرها ومفعوله الثاني
المائة ومعطوفاتها لا تعاورا او المائة ما بعدها
بدل مما قبله قوله كراهة ما فيها قال الشارح انتصاب
كراهة

46

كراهة على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف
الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي كراهتي ما فيها
لم يتحقق شرط انتصاب المفعول له قوله
ونقبت عن كل منها ما تكرر والتنوين عوض عن
المضاف اليه الا وفي اتيان الفاء مكان الواو
كما في قوله تعالى وكلا آتينا حكما وعلما اي كل
واحد وما فيها تكرر مصدرية والضمير المستكن
فيه اي في تكرر ضمير كل اي نقبت عن كل تكرر
ولما كان احتمالا فاغا ددها بعدل ولا يحسن
ان يكون ما موصولا اي وان سلم جواز
ذلك لكن لا يحسن لارتكاب الحذف الان
نفي الحسن لا يستلزم نفي الجواز نظر لينجز
بك اجر ما نقبت لنا لان الاجر للعمل لا للعمل
لان المنفي هو التكرر دون المتكرر والا لكان نفي
المسئلة منفية قيل ولقائل ان يقول في انتفاء المجموع
يكفي انتفاء واحد من اجزائه وانتفاء القيد

سعين اقول نعم الا انها اذا كانت موصولة فلقصو
لهم ان يتوهم في بادي الراي بان المنفي هو المنكر قوله لو
رود النفي عليه فظاهر بخلاف ما اذا كانت مصدر
ية فلما كان الاول مظنة المتوهم دون الثاني في كان
هو حسنا دون الاول وان كان جائزا وان الشارح رح
لا يدعي عدم جوز بل عدم حسنه قوله استقلالا واستقلالا
واستقلالا للمفاد قال الشارح رح انتصاب استقلالا
واستقلالا للمفاد لا على انهما مفعول لهما للنفي
في قوله ونفيت عن كل منهما ما تكرره ولانتصابهما
على الحال من الضمير المتصل بنفيت يعني مستقلا
ومستقلا اي حال كونها بمعنا بهما فهو حال من
ضمير المصدر لارتفاعه معنى ايضا من المفاعيل
المطبعة التي حذف قطرها واجب اي اخفيتا بعني
المصدر الاول الفاء مكان الواو ودون الضم للمفعول
كمثل ما تقدم فيما تكرره من ان المستقل هو التكرير دون
المنكر وانما قال كمثل ما تقدم لان العلة هنا

[illegible]

تغايرها

تغايرها لكن تشابههما والمفاد لهم مفعول
فان قيل لا يجوز ان يكون اسم مفعول لان
الاستطال تمد الشيء قليلا وذا لا يتصور
في المفاد فالصواب ان يجعل كالمعاد اجيب
بان هذا انما يرد ان لو كان مفعول الاستقلال
في الحقيقة هو المفاد وليس كذلك لان مفعوله
محذوف تقديره استقلالا لافادة المفاد وفيه
تامل والمراد من المفاد وفي بعض النسخ والمراد
به اي بالمفاد اثبات الصبي المقدم ذكره واللام فيه للعهد
او كل من يستفيد منه واللام فيه للجنس ونظيره قوله خطرت
لذكرك يا اميم خطرت خطتي بالقلب تحلب عين
الشاق وان كان بمعنى الذي لكن بينهما فرقا من
حيث انه لا يفيد التعريف قبل مجيء الصلة
بخلاف اللام على ان ذلك الاعتبار ممكن في المو
صول وكونه مبهما وللجنس الاعم لا يرفع قوله غير
متقدم قال الشارح رح انتصاب غير على حال انه من

الضمير المتصل بالتصغير وبوصفه في الا
صل نعتا . المغايرة اي مغاير المدخر اي في
حال كونه مغايرا له ويستوي فيه الاحوال كلها
لان فيه معنى النفي تجري مجرى حرفه في عدم التصرف
وجاز فيه ثلاثة اوجه الاول مدّخر بالدال اي
بادغام الذال المعجمة في الدال الغير المعجمة بعد
الانقلاب والثاني مذخر مع الذال المعجمة بعد
الانقلاب والثالث مذدخر بالبيان لعدم
الجنسية في الذات والذال مدغم فيه
منقلب من تاء الافتعال والاصل فيه ان الفا
اذا كان دالا او ذالا او زاء انقلب تاء الافتعال
فتعال دالا وحرك الادغام ان امكن والفك
لعدم الاتحاد كما عرف في موضعه ومثله اي مثل
مدخر ادكر بالدال واذكر بالذال المعجمة وقد
حكي البيان اي فك الادغام ايضا كما ذكر نحو
اذدكر قوله الا ما ندر قال الشارح المرحوم الموصول
ههنا

ههنا وفي بعض النسخ هنا اما منصوب على
الاستثناء المنقطع لان المستثنى ليس من جنس
المستثنى منه الذي هو ذكرا وعلى البدلية من
ذكر شيء بدل البعض من الكل اي لم اطو ذكر
شيء الا ذكر ما ندر بحذف المضاف متعلق
بمنصوب المقدر بين او وعلى اي او منصوب على
البدل من ذكر شيء بسبب حذف المضاف لانه لو
لا ذلك لكان ذكر واجب النصب على الاستثناء
وانما قدم قيل ذكر المتعلق للتنبيه عليه قبل تمام
الكلام ويجوز ان يكون متعلق بهذا التفسير
من جهة المعنى واما مجرور على البدلية من شيء بدل
البعض من الكل قيل هذا سهو لان البدل في
غير الموجب وشيء وما مثلها موجب الجواب
ان المنفي الذكر المتعلق بشيء هو من المسائل
مرجع اليه فالسهو في مقالته لا من اخذ حاليه
او مجرور على البدلية من ما قبلها عطف على من شيء

لا عليه والمعنى على الاول الا اطو ذكر ما ندب
لكن هذا الذكر عن الذكر الذي مر ذكره وعلى الثاني
الا اطو ذكر الشيء مما ندروهما كان بين هنا
اعرابا لكل منهما يحتمل الوجهين ابتداء في تفصيله
اولا باما واو ولما كان احتمال كون البدل من
الضمير المجرور في مائلها ابطله بقوله ولا يجوز
ان يكون مجرورا على البدلية من الضمير المجرور
المتصل بالمماثل لفساد المعنى للزوم كون
ما ندركت بالمماثل وليس كذلك والحمل على
مسجد الجامع حمل على غير معلوم وقيل للزوم الا لكم
التخيية بين المضاف والمضاف اليه اقول بعد
التسليم يرد هذا على الوجه الاول ولم يبين
التقديرها استغناء عنه بذكر تقدير الثاني من
القسم الاول اعتمادا على فهم المتعلم وكذا اي
مثل ما في قوله الا ما ندر محل ما في قوله الا ما
كان بالزيادة حريا منصوب خبر محل وكذا حال

او صفة

اوصفة مصدر محذوف او كذا خبر لمحل ومنصوب
خبر مبتدا محذوف قطع استيناف كانه قيل
في اي شيء نشبهه فاجاب في انه منصوب اما
على الاستثناء على البدلية من ما بدل البعض من
الكل الا ذرع فيه او ما كان بالزيادة حريا
وهو منصوب على الخبرية لكان بالزيادة
متعلق به قدم للسجع قوله ويستغني بمغا
نم اثاره قال الشارح اي بمغتنم الولد والمغانم
بمعنى الغنايم واضافته الى الاثار اضافة بمعنى
من لانه من باب خاتم فضة اي مغانم اثاره
وذلك لان المغانم هي الاثار كما ان الخاتم هو الفضة
فصح كون الاضافة بمعنى من لان حاصله
جواز كون المضاف اليه محمولا على المضاف وصدق
عليه في بحث الاضافة ان شاء الله تعالى اي النثر ا
التي حلت منه اي المراد من الاثار التي حصلت
من الخنصر قوله وكسرته قال الشارح اي طويت

طية وهو ضد النشر على عبد القاهر لان الشيء
المفعول اذا نشرت طويت على الكل القصار
فكان المصنف شبه هذا المختصر بالثوب
المطوي و جعلته مشتملا حال او مفعول ثان
عليها مستعار خبر قوله وكرية من كل الطاير جناحه
حيه اذا ضمها اليه لنوى لكوقوع وانقض
الجدار اذا سقط عطف على ضمتها وقيل
على وقع وهو ليس بجيد يدل عليه تفسير
الجوهري في الصحاح حيث قال كل الطاير
اذا ضم جناحيه حين انقض لان فيه معنى الطي
والاشتمال والاستعارة تبعية قرينتها الفا
عل ويجوز ان يكون استعارة بالكناية و
اثبات الكل تخييلية فالمصنف الطاير في جو
العلم قبل هذا الجمع المختصر حين سكن من الطيران
ان كما ان الطاير يجمع جناحيه ثم شرح
الخطبة حامدا لله ومصليا على رسوله وقال

قبل

قبل الشروع في المقصود فلا بد من تمهيد مقدمة
فيها بيان الموضوع والمبادي والمسائل وماهية
النحو ليكون الشروع على بصيرة فاعلم ان مو
ضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية
ومباديه التصورات المستعملة او تصديقاته
المتوقف عليها اثبات المسائل المستعملة فيه
ومسائل التصديقات المستعملة فيه المقصود
من ذلك العلم اثباتها فموضوع النحو الكلمة والكلام
حيث يبحث عن اعراضها الذاتية فيه ومبا
دية التصورات المستعملة فيه مثل تعريف
الفاعل والمفعول وغيرهما ومسائل التصديقات
كذلك كتحديد ان الفاعل مرفوع
والمفعول منصوب واما تعريفه فهو العلم
فانه تعريف بها الاحوال الطارية على الكلمة
حالة التركيب من حيث انها اعرابية او بنائية
وعلى الكلام من حيث انه جملة فعلية او اسمية

فنقول

او خبرية او انشائية وغير ذلك فالآن نشرع
في المقصود مستعينا بالله المعبود قال المصنف
الباب باب البيت سمي به لانه لا يدخل
فيما بعد مشمولا الا بعد المجاوزة عنه كما لا يدخل
في البيت الا بعد المجاوزة عن باب اصله بوب
بدليل ابواب الاول نقيض الآخر اصله اوءل
على وزن افعل على راي مهموز الاوسط قلبت
واوا وادغمت بدليل اول منك وجمع على اوايل
واوالي او ووءل على وزن فوعل فقلبت
الواو الاصلي همزة ولم يجمع على اواول
للاستثقال ثم هو ممنوع عن والتنوين وفا
اذا لم ينصرف ولم يعرف باللام صفة دون
غيرها تقول لقيته عاما اول او اولا وتا
نيث الاولى وجمعها الاول مثل الاخرى والا
خر في الاصطلاحات جمع اصطلاح وهو
في اللغة معروف وفي العرف عبارة عن اتفاق

طايفة

طايفة على ان سمي شيء باسم نقل عن موضو
عه الاول النحوية المنسوبة الى النحو وهو
في الاصل القصد والطريق وفي الاصطلاح
مامر ذكره وافرادها مع جمع الموصوف لجواز
كلا الوجهين مع مكانة الاختصار وقدم هذا
الباب على ما مر قوله كل لفظة دلت على معنى مفرد
بالوضع فهي كلمة في الاصطلاح واما في الاصل
فهي ماخوذة من الكلم بمعنى الجرح قلنا بشرها
في النفس عند حصول معناها فيها عند اطلاقها و
تخيلها بحيث بها وفيها ثلاث لغات حكاها الفرا
فعل بفتح الفاء وكسر العين مثل نبقة وهي لغة اهل
الحجاز وفعل بكسر الفاء وسكون العين كسدرة وهي
لغة تميم وفعل بفتح الفاء وسكون العين مثل
تمرة ثم هي في اطلاقها على ثلاثة اقسام حقيقي
لا بد من التعرض له فلذلك تم بحمله احدونيا
ذي مستعمل في عرف النحاة كاطلاقها على احد

جزئي العلم المضاف قد يتعرض به كما يتعرض لمعنى
مالك بعوار بتقدير او قد يترك من رسم المصنف ونحوه
مهمل في عرفهم لا تعرض فلذلك تركه كلهم
وانما قدمها اما على الكلام فلكونها جزءا منه و
من قدمه عليها نظر الى تاخير الكلام فيها من حيث
ان الانتقال من حال الى حال انما هو بسبب الشيء
كيف واما على غيره فلتوقفه عليها وقدم تعريفها لان
معرفة المعرف لا يحصل الا به ومن قدمها عليه
نظر الى ان المقصود بالمعرفة ذلك ووسط
الضمير للتخصيص قال الشارح لفظة كل ههنا
اي في التعريف غير واقعة موقعها لما فيها اي
في لفظة كل من التعرض لاحاطة الافراد نظرا
الى وضعها والموقع موقع التعريف لان الكلام
مسوق لبيان معنى الكلمة الاصطلاحي والتعريف
انما يكون للحقيقة لا للافراد يعني ان هذا المحل
موضع التعريف الذي يكون للحقيقة لا للافراد و
لفظة

لفظة كل تعرض لها فلا يجوز اخذها في المعرف ولا في المعرِّف
فهي غير واقعة موقعها فالاولى ان يترك لفظة كل
والجواب بان كل لاحاطة الاجزاء ههنا والتعريف
لا يكون الا بها وبان التعريف قسمان حد ورسم
والحد لا يكون الا بالاجزاء فاورد ما ليدل على
ان هذا التعريف حد وبان في ذكرها فايدة وهي دفع
توهم ان مجموع الافراد لا كل واحد واحد كلمة ليس
بجواب حيث يجوز التعريف بجزء واحد واكثر
فان قلت المراد الحد التام فقد ضاع جوابك
الثاني وان اردت بغير العبارة فدلالة على ذلك ممنوع
والتوهم باق بعد اتيان كل اذ لا ينحصر في كونه
للافراد بل الجواب ان عبارات ارباب المعقول
بل النحو لا يلتفتون فيها الى اعتبارات اصحاب
المعقول بل الى صحة تراكيبها وكونها على قوانين
النحو واسلوبها ولذلك وقع كثرة لفظ كل في تعريفات
المتقدمين فالمقصود بيان ان الكلمة

في عرفهم اي شيء يسمى بها او على اي شيء تطلق
فالموقع ليس موقع التعريف حتى بالافراد لا الافراد
غير وارد قيل لان اللام قد يجيء بمعنى الباء والاحسن
ان يقال ان اللام على معناها وقد فسد بان التعريف اذا
كان بالافراد يكون للافراد بالضرورة وقد اشير
الى جوابه بوجه اخر في تقرير كلام الشارح في توجيه
اشكاله ثم التعريف مشتمل على قيود ولا بد من معرفتها
اولا لانها اجزاء المعرف المتوقف معرفة المعرف
على معرفتها المتوقفة على معرفتها احد بالكونها ملفوظا
بها اشعر به ان اللفظ المأخوذ في التعريف بمعنى
الملفوظ وهو اي اللفظ لغة مصدر لفظت الرحى
الدقيق وعرفا الصوت الخارج عن الفم المعتمد
على المخرج وعرفهم بعضهم باخص منه بزيادة قيد
القصد وقيل ما لفظ به الانسان قلت حروفه او
كثرت وتمم بعضهم بقوله او كان في حكمه مهملا
كان او مستعملا واورد عليه بمنع صدق ما لفظ به الانسان
على لفظ

على اللفظ لكونه بمعنى الملفوظ وبانه دوري لوجوب
تقدم المشتق ورد بان اللفظ بمعنى الملفوظ وان
كان في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق
ولهذا وان كان مجازا لكنه مشهور فاما اللفظ
فكان اللفظ في المعنى وانما اختارها المصنف لفوائد
يأتي ذكرها قيل اختيار اللفظ اولى لانه اخصر وادفع
للاجمال واما اللفظة فان اريد بها اقل ما يطلق
عليه كضرب فتاسد لان اقله حرف واحد وان اراد
عددا مخصوصا ينتهي اليه ففيه اجمال اذ لا يشعر به
وان اراد معنى اللفظ فاللفظ اولى لما ذكرنا ولا نعا
رض بان فيه اجمالا من وجهين احدهما للمصدر او للمفعول
وثانيهما انه للواحد او للجمع لان الاول مشترك الالزام
فبقي الاخصرية سالمة عن المعارض على ان فيه اشعار
بانه للمفعول لما ان فيه اشعارا بعدم جمعه لان الموقع
موقع التعريف قصدا او ضمنا فحصل الجواب عن
الثاني ثم اذا اريد بالوحدة التي اعتبرها الواضع

في الدلالة ولشعرها بمهنا ترتب الدلالة على الوحدة
المفيد للسببية ان دفع الايراد وقيل لان اطلاق
المصدر على المفعول المعهود في اطلاقه غير محدود
بالنسبة لكن الاختيار يكون الاعلام المضافة غير
كلمة دعاء الى اختيار اللفظ ثم ان اخذها او على
من الصوت لكونه اخص ومن النطق لكونه
اطلاقه على المنطوق غير مشهود في عرفهم ولانه
بمعنى الادراك الكلي بمعنى التلفظ والتكلم ومن القول
لكونه معقولا غالبا على المركب واختياره في التصدير
بناء على انه لا يتناول المهمل بخلاف اللفظ لانه
اخص كما قال ابن الخباز ان القول لا بد له من
دلالة اما وضعية كما في المفردات الحقيقية او
عقلية كما في المؤلفات والمجازات كما فعل بعضهم
ليس باولى كما ذكرنا وقد احترز المصنف بها
باللفظ عن الدوال الاربع وهي معهودة
للدوال الغير الملفوظة فان الدوال الخمسة احدها اللفظ
والبواقي

والبواقي في هذه الاربع المشار ذكره للكلمة في الدلا
لة على معنى التي هي الاشارة والعقد والنصب
والخط فاحترز بها عنها وقد اعترض بان التعريف
غير جامع لان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق
وليس بملفوظ به فلا يصح ان يكون اللفظ قيد
اولا يخرج مثل هذا عن كونه كلمة وغيرها مانع
اذا اليا في يجري لفظ دال على معنى مفرد بالوضع
وليس بكلمة واجيب عن الاول بان اللفظ في التعريف
يتناول ما كان ملفوظا به تحقيقا نحو زيد وضرب ومن
وما كان ملفوظا به حكما كالضمير المستكن في المنوي
في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو
ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة التا
كيد له وصحة العطف عليه مثال الجمع قوله تعالى اسكن
انت وزوجك الجنة ومثال التاكيد قوله فان
فوادي عندك الدهر اجمع ومثال العطف قوله عليه
ورحمة الله السلام اي غير ذلك من البدل كقوله تعالى

والوزن يومئذ الحق للفصل ولزوم تعلق
الظرف بالمحلى بالمحلى باللام والحال كقوله تع
واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها فهو
داخل في التعريف وليس بهذا اصطلاحًا فيكون
جمعًا بينهما وقول ابن مالك في تعريف الكلمة او منوي
بناء اصطلاح اخر وعن الثاني بقيد الاستقلال
مراد وقد صرح ابن مالك حذرا عنه ولئن سلم
فليس اللفظ الدال بالوضع بل الدال المجموع فهي
وبازيد سواء في انتفاء الوضع عنهما القيد الثاني
من القيود الاربعة كونها اي كون اللفظ الدال
على معنى اثباتا دالة بقوله دلت على معنى فالدلالة
هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء
اخر وعرفها البعض بانها فهم المعنى من اللفظ
عند العلم بالوضع والاول اعم ينقسم الى غير
لفظية اما عقلية او وضعية ولفظية اما طبعية
او عقلية او وضعية اما مطابقة او تضمن

والتزام

والتزام والمعنى في الاصل مصدر عنيت اي قصدت
بمعنى المفعول لا المفعول والا لكان مفردًا وفي
الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ لفظًا كان
او غير لفظ وقد احترز به اي بهذا القيد عن الا
لفاظ المهملة جمع المهملة وهي التي اسلفت من الحروف
غير موضوعة بازاء معنى الثالث ذكره للكلمة في كونها
لفظًا وذلك نحو مهب ونحب وجسق مثلا فضب
على المصدر اي امثل مثلا ومثل تذكرا اذا قصد
التعميم فلا حاجة الى وغير ذلك من الالفاظ التي لا
معنى لها مثل ديز وبيز وكعص فان امثال هذه المذكو
رات وان كانت الفاظا لاجتماعها من الحروف
لكن لا دلالة لها على معنى ان اراد عدم دلا
لتها على معنى اصلا فممنوع وان اراد بالوضع
فلا يلتزم ثم ان كل واحد من القيدين اعني
اللفظية والدلالة بتشبيه لم يجز قطعًا لاعتراض
من قال لا ثم انهما جنسًا او فصلان او اشارة

الى انها ليس جنس ولا فصلين حقيقيين لان الكلمة
ماهية اعتبارية واجزائها لا يكون الا بالاعتبار ان
يكون لكل منهما اي من القيدين هذا من وضع الظاهر
موضع الضمير جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها
فيه اي في كل واحد منهما فصلا لها ايضا بالنسبة
الى ما يشاركها فيه فاندفع ما قيل ان الجنس لا يذكر
للاحتراز بل للدلالة على كمال الجزء المشترك وكذا
الفصل لا يذكر لتلك الدلالة بل الدلالة على الذات
على الذات المميز فما يكون جنسا او فصلا لا يكون
فصلا او جنسا وذلك لان كلا من الشيئين اذا اخذ بين
في التعريف اذا كان احدهما من الاخر من وجه يجوز ذكره
للدلالة والاحتراز حيث الامتياز فحصل بهما فكذا
هنا لان اللفظ لا يلزم ان يكون دالا بالعكس ويجوز
اجتماعهما فذكر اللفظ جنسا للكلمة بالنسبة الى المهملات
وفصلا لها بالنسبة الى الدوال الاربعة وكذا الدالة
جنسا لها بالنسبة الى الدوال الاربع وفصلا بالنسبة

الى

56

الى المهملات القيد الثالث من القيود الاربعة كون
ذلك المعنى الدال صفة لمعنى جارية على ما هي فهي عليها
لاعتمادها على الموصوف اي كون ذلك المعنى الذي دلت
اللفظة عليه مفردا وهو ما يستفاد من اللفظ المفرد
الذي لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه لا يكون
له جزء اولا معنى له او له معنى ليس جزء المعنى المقصود
او جزء المعنى المقصود ولا يكون دلالة عليه مقصودة
هذا ما ذهب اليه المنطقيون ويلزمهم ان نحو ضارب
ومخرج وسكران مما لا ينحصر مركب واما بعض النحاة
فليسوا بقائلين بهكذا ويتفق عليه والى هذا القيد اشار
بقوله على معنى مفرد وقد اعترض به عن مثل الرجل فانه
يدل على معنيين احدهما التعريف الدال عليه الالف
واللام وثانيهما المذكورة مع الادمية الدال عليها لفظ
رجل وهي كناية عن الذكورة مع مجاوزة حد البلوغ
فاندفع قول من قال فيه تساهل لان معنى الرجل ذكر من
بني ادم جاوز عن حد الصغر وذلك عند البلوغ والقوة.

اي تقييد بهذا القيد واذا كان الالف واللام
والرجل دالا على التعريف ورجل على الذكورة
مع الادمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة لكون دلالة
جزء لفظه على جزء معناه مقصودة بهكذا ذ
كره الزمخشري وفي بعض النسخ جار الله وفي بعضها
صاحب الكشاف والكل بمعنى في حواشي كتب ذاك
اسمه فان قلت اليس قد خرج من التعريف امثا
ل هذا اي الرجل بالافراد والمؤذن صفة الا
فراد وبه يتعلق به الباء بالرفع على الفاعلية
للمؤذن لاعتماده على الموصوف في لفظه والا
ستفهام في اليس اما للانكار او للتقرير اي قد خرج
امثال هذا بذكر افراد اللفظ اذا افراد اللفظ يستلزم
افراد المعنى لان الكثرة الواحدة لا يكون الا
الواحد فذكر المفرد في قيد المعنى مفرد مستدرك
قلنا ان ذكره انما يكون مستدركا اذ لم يكن للاحتر
از وليس كذلك اذ مثل الرجل لشدة امتزاج
الحرف

الحرف فيه باللام واتصال به ومجاوزة العامل اياه
اي من الحرف اليه اي الى اللام قد تنزلا اي اللام
والحرف وهو خبر ان وصح لان لشدة متعلق به
وقد قدرنا فيه الراجع ضمير الى مثل وتجوز ان يقدر
بعد اي تنزلا فيه منزلة لفظة واحدة عرفا بحيث
يصح اطلاق اللفظ الواحد عليهما فلا يخرج
امثال هذا بقيد اللفظ بناء على ان التاء فيه موزنة
بالافراد فلا بد من التعرض في تعريف الكلمة لذكر المفرد
احترازا عنها اي عن امثال الرجل وعلى هذا اي
وعلى حكمها حكم ضرب يعني مجردا عن الفاعل
وضربت وضربنا ونحوهما مما جرى فيه الكلمتان
مجرى كلمة واحدة فان كل واحد منها كلمتان في
حكم كلمة واحدة لشدة الاتصال والامتزاج
فاللفظ باطلاقه يتناول ما كان واحدا او ما هو
في حكم الواحد ولكن جمعا بين الحقيقة والمجاز لا
نهما حقيقتان مندرجتان تحت الواحد المعقول

عليهما بالتشكيك ودعاء الحاجة الى قيد المفرد
في المعنى دفعا في اول الامر لهذا السؤال فان قلت
اليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة
يعني ان التاء في اللفظة وان لم يغن عن ذكر المفرد
في المعنى لكنه يغنيها اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا
الا للفظ مفرد قلنا ان مثل عبد الله علما يدل على
معنى مفرد وفي بعض النسخ لان مثل عبد الله
الخ لا يكون التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في
اللفظة لان مثل عبد الله حرصا حاصل السؤال
ان التاء في اللفظ ادنى من اللفظة وحاصل
الجواب ان افراد المعنى لا يستلزم افراد اللفظ
ان اراد تعدده علما منعنا والافلا دلالة على
المعنى المفرد فان قيل عبد الله ان يكون كلمة اذ لو
كان كلمتين لكان لكل من جزئه معنى معتبر حال
العلمية وليس كذلك بالاتفاق اجاب بقوله ومثله
لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين يعني
المضاف

المضاف والمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله ولو
كان كلمة واحدة لما اعرب باعرابين مختلفين
اذ الكلمة الواحدة لا يكون معربة باعرابين مختلفين
حاصل الجواب المعارضة تقريرها ذكرتم وان دل
على انه كلمة واحدة لكن عندنا ما يدل على انه كلمتان
وباقي التقرير مر ذكره واستدل بانه لو كان كلمة
اما فعلا او حرفا او اسما والاولان ظاهر البطلان
وكذا الثالث لانه ليس ثلاثيا ولا رباعيا ولا خماسيا
سداسيا وليس من ابنية الاسماء سداسي ان اراد
لا سداسي مطلقا فممنوع وان اراد اصيلا
فمسلم لكن لا ينافي ان يكون اسما لجواز ان يكون
غير اصيل وايضا يلزم انتفاء حد الاسم ولا شك
انه اذا كان علما كان معناه متحدا فاذا افراد
المعنى مع تعدد اللفظ يكون ممكنا فلا يكون التعرض
لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ
فلا بد من التاء المؤذن بالافراد في لفظة احترازا

عن مثل عبد الله علما بهذا التقرير ما ذكره الشارح

في حل كلام المصنف وله عندي طريق اخر يتوقف

بيانه على مقدمة وهي ان اللفظ الواحد ما لا

يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه او يقصد

لكن بين جزئيه شدة اتصال وامتزاج والمفرد

ما لا يقصد بجزئه الدلالة عليه فهو اخص من

الواحد فكل لفظ مفرد واحد من غير عكس وكل

معنى مفرد واحد من غير عكس لان المعنى المفرد ما

يستفاد من اللفظ المفرد والواحد من الواحد

واذا تقرر هذا فنقول لما قيد المعنى بالمفرد

اخراجا لمثل الرجل قال الشارح لا حاجة اليه

لخروجه بتقييد اللفظ بالتاء ولما قيد بها قال

فلا حاجة اليه ايضا للاستغناء عنه بتقييد المعنى

بالمفرد متوهما بان التاء للافراد او للوحدة ملا

زمة فالجواب لا نم التاء للافراد بل للوحدة او

لا نم ان الوحدة ملازمة له فلا يلزم من وحدة اللفظ

افراد

افراد المعنى فان قلت وحدة اللفظ وان لم تستلزم

افراد معناه لكن افراد المعنى يستلزمها قلت مسلم

لكن لا بد ان يكون اللفظ كلمة من وحدة وافراد معناه

فذكرهما وذكر القيود جميعا التي يجب ان يكون للاحتراز

حتراز على ان الدلالة افراد المعنى على افراد اللفظ

التزامية وهي مهجورة في التعريفات واما قول

الشارح في مثل عبد الله فقد مر الكلام عليه

والاعراب بالمختلفين يجوز ان يكون باعتبار

المنقول عنه وسببه قال ابن الحاجب اللفظ

المفرد هو اللفظ بالكلمة الواحدة اي الملفوظ

الذي لفظ بكلمة واحدة وهي معلومة عرفا وانما

عدل عن اصطلاحهم لما ثبت من اجزاء الالفاظ

المنقولة مجرى الاصول المنقولة هي عنها ولا يخفى ان

نحو بعلبك وتابط شرا او غلام زيد اعلاما كل

منهما كلمتان في الاصل فيكون كلمتين بعد العلمية

ايضا فاحتاج الى اصطلاح يلزم منه كون كلمتين

والحق ان في مثل عبد الله اعتبارين اعتبار المنقول
اليه واعتبار المنقول عنه فبالاعتبار الاول كلمة
وبالاعتبار الثاني كلمتان والاختلاف في حال
العلمية بانه كلمتان حقيقة باعتبارها سخف من
القول فان قيل المركب ليس بلفظ فخرج باللفظ
وعلى التقدير بالوضع لعدم وضعه قلت لا لا با
لاول على ما مر ولا بالثاني لوضع اجزاء المركب
لاجزاء المعنى وقول من قال ان الحد منقوض
بالاسماء والافعال لانه ما من اسم الا وهو ينطوي
قد يزاد الواو بعد الا لتأكيد الحكم المطلوب اثباته
اذا كان في محل الرد والانكار كما في قولهم
ما من احد الا وله طبع او حد ومنه قوله ما من
اسم الا وهو ينطوي اي يشتمل على معنيين احدهما
المستفاد منه مطابقة والثاني التعريف والتنكير
الطاري عليه وكذا الفعل ينطوي على معنيين احد
هما الحدث وثانيهما الزمان لدلالته على الحدث

بمادته

ته وعلى الزمان بصيغته غير وارد خبر قوله وقول
من قال لان مدلول اللفظ الذي هو المراد من قوله
معنى مفرد وهو المستفاد منه بطريق المطابقة
وسط الضمير وعرف الخبر للقصر ردا على السائل
القائل بان المراد من المعنى اما بطريق المطا
بقة او بغيرها فهو قصر تعين والمعنى ان مدلول
اللفظ هو الذي يستفاد من اللفظ بطريق ا
لمطابقة لا بطريق التضمن او الالتزام والمستفاد
منه بطريق المطابقة لا تعدد فيه فمدلول اللفظ
لا تعدد فيه بل التعدد لو كان اي لو ثبت في
ذلك المدلول لكان اي لثبت كاينا في اجزائه
اي اجزاء لكن لا تعدد فيه فلا تعدد في مدلوله من حيث
انه مدلول وكونه مركبا بالنظر الى نفسه لا يدافعه
فاندفع النقض بالكلام والخبر والقضية والجملة
المفهوم كل منها مثل زيد وقد اجاب البعض بانه
غير موضوع لذلك بل لمفهوم صدق على مثل

زيد قايم وهو مركب من نفة ان يحتمل والكذب وهنا
المفهوم ليس بمركب وقيل الضمير في اجزائه راجع
الى المستفاد منه بطريق المطابقة فح يكون معناه
بلى التعدد لو كان في المستفاد منه بطريق المطا
بقة لكان في اجزاء المستفاد منه بطريق المطابقة
لكن لا تعدد فيها لان المستفاد منه بطريق المطا
بقة من حيث كذلك لا تعدد فيه وان كان ا
اجزائه متعددة اذ لا يتعدد المفهوم المطابقة
بواسطة تعدد اجزائه وبهذا الوجه وان كان
قريبا من الاول لكنه بعد نافرا عن السمع و
ابوا عن الطبع من جهة لزوم اتحاد الشرط
والجزاء وبحرده لو عن الفايدة وقيل الى اللفظ
لكن في بعض الباء لا حاجة اليه على الوجه الذى قرر
نا، واما الذى يفهم منه من اللوازم الداخلة والى
رجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع فلا كلام فيه
اعلم ان مدلول اللفظ عليه الوضع ينقسم الكلام
انقسام

انقسام الدلالة اللفظية الوضعية الى المطا
بقية والتضمنية والالتزامية فالمدلول اما مطا
بقى او تضمنى او التزامى فاث والث درج اليها على
الترتيب مختارا منها الاول دون اقسين فان قلت
فعلى ما ذكرت يكون قوله فلا دلالة للفظ عليه
بحسب الوضع تماما او جملة قلت الشيء اذا اطلق
ينصرف الى كامله فالوضع هنا هو الوضع بلا
واسطة بهذا هو التحقيق بالقبول فلا يلتفت
الى ما يقا المراد من اللوازم الداخلة والخارجة
التعريف والتنكير والصفات الباطنة والظاهرة
لتخصيص الجواب وعموم اللوازم الخارجية
والذى دعاهم الى ذلك الاحتراز عن اطلاقه
اللازم على الجزء الداخل فحفظوا اشياء وغاب
عنهم اشياء على ان اطلاق اللازم عليه لغة
شايع ذايع فيما بينهم واما الفعل وان كان ا
حد جزئه دالا على والاخر على اخر لكن المراد من ا

الاجزاء الاجزاء المترتبة المسموعة والهيئة مع
المادة ليست كذلك فان قلت البيت الغنية يحتمل
عن ذكر المفرد بالتنكير القائم اي الثابت في معنى
يحتمل اذا هو اسم واحد فيه تنكير والتنكير في
الاسم الواحد يقتضي الافراد فالتنكير فيه يقتضي
الافراد فانه اذا قيل على معنى علم ان يكون ذلك
المعنى لا يكون الا واحدا فثبت ان ذكر المفرد
مستدرك قلنا نعم اعلم ان نعم لتقرير الكلام الذي
بعد وتصديقه موجبا كان او منفيا طلبيا كان
او خبرا من غير رفع وابطال لكن في صورة
الكلام المنفي المصدر بهمزة الاستفهام كلام
المورد هو الحاكي عنه ولهذا قالوا اذا قيل في
جواب قوله تعالى الست بربكم نعم يكون كفرا
اما بلى فلنقض النفي المتقدم لفظا كان
او معنى مع حرف الاستفهام او لا هذا قول
المتقدمين من البصريين وقد ذهب بعض
المتاخرين

المتاخرين الى انه يجوز وقوع نعم مكان يقع فيه بلى
وهذا مخالف لما نص سيبويه والذي يمكن ان يحمل
عليه كلام المتاخرين انه نعم اذا وقعت بعد النفي
الداخل عليه حرف الاستفهام كانت بمنزلة بلى
بعد النفي اعني تقرير الاثبات وذلك لان النفي
اذا دخل عليه حرف الاستفهام لانكار والتعريف صار
اثباتا اذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشاعر
ويجوز ان يحمل ان قول المتقدمين فيقرر قوله اذا
قيل على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا ويجوز
على قول المتاخرين فيقرر الايجاب المنقلب من النفي
في البيت الغنية فالمعنى اذا قيل على معنى لا يكون ذلك
المعنى الا واحدا لكن لا بد من ذكر المفرد لعدم استلزام
واحدة المعنى افراده او نعم الغنية حاصلة على تقدير
كون المفرد والواحد المترادفين الا اي كانهما ليس
كذلك اذ لا شك ان المعنى الواحد قد يكون
مفردا اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه

وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ على اجزاء
المعنى مثل ضربت فانه اى المعنى الواحد يدل على معنى واحد
حيث كان لفظ واحدا الا ان ذلك المعنى الواحد لفظ
مركب غير مفرد فذكر المعنى احترازا عنه اى عن ضربت
وعن مثله مثل ضربنا ويضرب وبهذا التحقيق ظهر الجواب
عما قيل ان بين قولين يعنى قوله نعم وقوله الا منافيا
لان الاول يقتضى عدم حصول الغنية والثانى حصولها
تقديره انا لا نسلم التقرير المثبت للغنية يحصل لجواز
ان يكون للتقرير قوله اذا قيل على معنى علم ان ذلك
المعنى لا يكون الا واحدا سلمنا لكن التقرير الذى
الى حصل منه بواسطة الهمزة الاستفهامية لا لنفى الجنس
والتى بمعنى المثل صلة سوى وما اما نكرة صفتها او
او موصول صلتها محذوفة اى لا مثل شىء او الذى ذكرته
والى حصل قد ذكرنا انه اى مثل الرجل لا يخرج بقوله
لفظ مع قوة الدلالة على الوحدة فكيف يخرج
بقوله معنى مع ضعف الدلالة عليها والقيد الرابع

من

من القيود الاربعة المشار اليه بقوله بالوضع اى
كون الدلالة بالوضع اختلفت العبارات فيه فقيل
وهو تخصيص شىء بشىء متى اطلق او احس الشىء الاول
فهم منه الشىء الثانى وقيل تعيين اللفظ للدلالة
على معنى وقيل جعله اولا لمعنى من المعانى مع قصدهم
ان يصير متواطئا عليه وقيل جعل اللفظ دليلا على
المعنى قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة ويصححونه
مثل قولهم ومثل ومشموم للمشموم وغير ذلك (فانه ح)
مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن اخ يدل (على الوجع ح)
بالطبع لا بالوضع على الوجع وكذا اخ اخ بالحاء الغير
المعجمة فانه يدل على السعال بالطبع لا بالوضع فان امثال
ذلك لا تعد كلما والاولى ان يقال انه احتراز عن المحرفات
وعما يدل بالطبع وبالعقل ولقائل ان يقول معترضا
على الاول اى على كون ذكر الوضع للاحتراز
عن المحرف ان المحرفات اما ان لا يكون له دلالة على
معنى ما او كانت له دلالة عليه فان الاول بالنصب

على ان تكون ناقصة فالمعنى فان الواضع الاول في الخروج
على انها تامة اى فانتفت الاول بمعنى عدم دلالته على
على معنى فقد خرج بقوله دلت وان كان الثاني بمعنى
دلالته على المعنى فدلالة اما بالوضع او بالطبع كما قيل
الى الثاني فان قولنا يشوم مثلا لا يدل بالطبع
على المعنى وهو الظاهر فتعين الاول فيكون لكلمة
لصدق تعريفها عليه فلا يصلح ذكر الوضع احترازا
عنه والجواب ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا اوكم
فهم منه ذلك المعنى فيكون دالا على معنى اذ الدلالة
عبارة عن فهم المعنى عن اللفظ ليست تلك الدلالة
بحسب الوضع لكونه محرفا عنه اى عن الوضع ولا
بالطبع ايضا بل بطريق الاستعمال الخطا وفي بعض
النسخ الاستعمال الخطا بالتعويض ولما كان الفهم
ان فهم معناه من لفظ حاصلا كانت الدلالة الى صله
لما ذكرنا وان كان ذلك اللفظ المحرف خطا فظهر
ان المحرف لا يخرج بقوله دلالته على معنى وانما يخرج
الوضع

الوضع لا بد منه حاصل الجواب ان انحصار الدلالة
اللفظية في الوضعية والعقلية والطبعية ليس
بدليل قطعي بل باستقراء اي فثبوت الدلالة اخرى
غير هذه جائز فالجواب ان يكون غير تام هكذا
قيل انما يصح ان لو حصر الثلث الدلالة في هذه
الاقسام وليس كذلك بل في الوضعية والطبعية
فقط لانه لزوم كونه دالا بالوضع من عدم كونه
دالا بالطبع لجواز ان يكون بالعقل فعبر عنه
بطريق استعمال الخطاب تنبيها على ان ما يدل
بالفعل قد يكون استعماله خطاء اى محرفا عن
وضعه لكن يجي شيء وهو ان غلط به ما قصد
بيوسف وهذا اي ما ذكرنا من المباحث اي هنا
شرح القيود المذكورة في هذا التعريف اعلم ان
الاسماء منها عاد عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل
الفاء في خبره عند سيبويه ويدخل عند ابي الحسن
الاخفش لكن بالحمل على الزيادة فلا خلاف

بينهما وما دعا اليه وورد ذلك عنهم كثيرا ولكن قد جاء قولهم
خولان فانكح فعلى هولاء خولان فانكح فتيحس ان
الفاء ويستقيم نص به سيبويه حيث قال قد يحسن
ويستقيم ان يقول عبد الله فاضربه اذا كان الخبر
مبنيا على مبتداء اما تظهر نحو هذا زيد فاضربه او
بضمر نحو الهلال والله فانظر اليه لا على ان الكلام خال
عن الشرط بل على ان في الكلام شرطا مضمرا فادخل
الفاء ليدل عليه ومنها ما يشتمل عليه تضمنه معنى
الشرط او شبهه فالواقع خبرا عن الاول واجب دخول
الفاء عليه بخلاف الثاني وتلك المشابهة بان يكون
ذلك المبتداء موصولا او نكرة لابهامهما ككلمات الشرط
والصلة او الصفة فعلا كشرط الكلمات الشرطية
او ظرفا لتعلقه بالفعل على الاصح وبهذا دليل على انه
ادنى مرتبة عنها وجواز ترك الفاء في الخبر وكذا الموصوف
بالموصول المذكور في مجرد تلك المشابهة لا يكون مشتملا
على معنى الشرط بل اذا لم يوجد مانع عنه وهو ليت
ولعل

ولعل واما لكن فلا اتفاق وان اختلافا وقيل اتفاقا
وكذا ان المفتوحة واذا انتقض بهذا فنقول والمراد خلت
الفاء في قوله فهي كلمة لانه وقع خبر المبتداء المتضمنة
وفي بعض النسخ لمبتداء متضمن لمعنى الشرط والمبتداء
اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره لان المراد
بالتضمن هنا ثبوت معنى الشرط بالمشابهة بدليل
ما بعده وهو ذلك على قسمين لانه اما ان يكون
ذلك المبتداء اسما موصولا كالذي والتي واخواتهما
صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين موصول
صلته ينفقون وهو مع صلته في محل الرفع مبتداء
اموالهم بالنصب مفعول ينفقون بالليل اي في
الزمان والنهار اي يعمون الاوقات سرا او علانية
اي في الحالتين مصدران في موضع الحال يعني يعمون
الاحوال بالصدق لحرصهم على الخير وكلما نزلت
لهم حاجة محتاج لم يوخروا قضاءها ولم يتعللوا بوقت
ولا حال وقيل نزلت في ابي بكر الصديق

ينفقون في

حين يتصدق باربعين الف دينار عشرة الف
في الليل وعشرة الف في النهار وعشرة في السر وعشرة
في العلانية اي قال ابن عباس رضي الله عنه نزلت
في علي رضي الله فانه لم يملك الا اربعة دراهم فتصدق
بها هكذا فلهم اجرهم عند ربهم الجملة في محل الرفع
على الخبر للمبتداء ودخل عليه الفاء وقوله تعالى وما
اسم موصول بكم ظرف مستقر صلة وهو مع صلته
في محل الرفع على الابتداء من نعمة بيان لما وخبر
فمن الله وقد تخلو الفاء اعلم ان الجزاء لا بد وان
يكون جملة فالمسبب اما مضمونها او الخطاب
بها فالاية الاولى من الاول والثانية من الثاني
وذلك لان الاية جيئ بها لاخبار قوم استقرت
عليهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرار
النعم مجهولة او مشكوكة سبب الاخبار بكونها من الله
فالشرط والمشروط على بابهما فاندفع الاشكال
بان الشرط وما يشبهه يكون الاول سببا للثاني

وفي الاية

وفي الاية الاخيرة على العكس او يكون نكرة موصو
فة باحدهما اي بالفعل او بالظرف نحو كل رجل يأتيني
فله درهم في التوفيق بالظرف وكل مبتداء نكرة موصوفة
بالفعل او بالظرف فله درهم خبرها مع الفاء وقوله
كل لفظ دلت على معنى من قبيل الثاني وهو كون
المبتداء نكرة موصوفة باحدهما فان قوله كل
لفظ نكرة وقعت مبتداء ووصفت بقوله دلت
على معنى فان قيل لو كان الامر كذلك لقال دلت
بالتذكير ارجاعا للضمير الى كل المذكر اجاب بقوله
وانث الضمير المستكن في دلت وان كان لفظ
كل مذكرا اعتبارا للمعنى اعلم ان كل لفظ
له اعتباران اعتبار اللفظ واعتبار المعنى
وباحد الاعتبارين مذكر وبالاخر مؤنث
فيجوز اجراء الحكم على حسب كل من الاعتبار
ين فكل مما اعتباران لفظ ومعناه مذكر
بالاول مؤنث بالثاني فانث ضميره في الوصف

*بالفعل او كل رجل في الدار
فله درهم في التوفيق

اعتبارًا لمعناه لانه ابدًا ياخذ حكم المضاف
اليه ان كان مذكرا يذكر وان كان مؤنثا
يؤنث ومثنى يثنى وجمعا يجمع وما اضيف
اليه كل ههنا وهو لفظ مؤنث فاخذ حكمه
وهذا اي قوله وذلك هنا كلام وقع في البين
لبيان شرط تضمن المبتدا معنى الشرط فقوله
فدخل الفاء في الخبر متصل بقوله لا وقع الى قوله
جاز دخول الفاء في خبر نتيجة واذا انا بغا
ندته قال ابدانا بان استحقاق اللفظ التي بها
كلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد
بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم في
قولك كل رجل ياتني فله درهم انما هو بسبب
الاتيان حتى لو لم يات لما استحق ذلك
الرجل الدرهم قطعا جزما في بعض النسخ
لما علم الاستحقاق قطعا لانه لم يؤت سببه و
لو ترك الفاء فيهما لما افاد الكلام هذا المعنى

وهو العلم

وهو العلم بالاستحقاق قطعا حاصله انه اذا دخل
الفاء علم قطعا ان الاول سبب الثاني لانه انضم القرينة
اللفظية الى القرينة المعنوية فعلم ان الفاء نتيجة
قاطعة ودلالة ساطعة على حصول ذلك المعنى
الذي في الفاء من معنى التسبيب وقد يدخل الفاء على
خبر كل مضافا الى غير موصوف نحو ما جاء في بعض
الاذكار المأثورة عن بعض السلف كل نعمة
نعمة من الله او الى موصوف بغيرهما نحو قوله كل
امر مباعد او مدان فمنوط بحكم المعاني قوله
وجمعهما كلامات وكلم اعلم انه لا بد اولا ان
يتكلم في انه جمع او لا حتى يتفرع عليه جمع كثرة
او قلة فنقول اختلفوا فيه فقال بعضهم انه
جمع جمع كتمر وتمرة وقال بعضهم اسم جمع
بتذكير ضميره ووصفه ورد بجواز في الجمع
الفارق بينه وبين واحده التاء وحسن ايراده
وان لم يكن من وظائف هذا الفن دفعا لتوهم

جمع افعل افعال افعلة وفعلة

ان الكلام والكلم والكلمات من جنس واحد ومن
اصله واحد الا انه شي من قول بعضهم الكلام ثلث
وبعضهم الكلم ثلث وبعضهم الكلمات ثلث اسم
وفعل وحرف او تعديها لعور غيره منه خرفضل
النصيحة ولما كان المصنف من القائلين بجمعه
تكلم ان درج في تعريفه فقال الكلم جمع كثرة يتناول
ما فوق العشرة بلا قرينة والكلمات اصلها كلمات
بحذف تاء المفردة دون الجمع للالتباس وللزوم
ابطال الاعراب اللفظي جمع قلة يتناول العشرة
فما دونها الى الثلاثة بلا قرينة ووجه ذلك كون
كلم مما عدا او ذان القلة والجمع الذي لم مذكر
ومؤنثة وانما كان ذلك من جموع القلة لو
جود صيغة المفرد بعينها قوله وهي راجع الى
الكلمة باعتبار انها حقيقة لا باعتبار انها
اسم فالمعنى الكلمة جنس تحته ثلاثة انواع او
ثابت في ضمنها فاندفع الشك بان الكلمة
اعم من

اعم من احد انواعها فيكون اعم من الاسم وهي
احق منه لانها اسم فيكون اعم واخص من شي
واحد وبان تقسيمها الى هذه الانواع تقسيم الشي
الى نفسه والى غيره والثابت في ضمن هذه ليس
واحدا منها بل كلها والا لكان الجنس عين النوع
ولا يرد ان هذا الثالث مغاير لها اذ الجنس باعتبار
الامر المتعقل لا باعتبار الامر الموجود فهو امر
معقول قابل للمغايرة فصول متعددة يكون
باعتبار كل فصل حقيقة غير اخرى وان اشتر
كا في الامر الكلي فالحاصل ان المغايرة بحسب
الخارج ممنوعة ولها بحسب الذهن فلا استحالة
وقد عرفت معنى الجنس واما النوع فهو امر كلي تحته
الخاص اسم لغة يوما يطلق على الكلمة كرجل وفرد
في وتخصيصه لما ليس فعلا ولا حرفا اصطلاحا
طارئ كذا قاله الراغب في تفسيره وفيه اربع لغات
اسم وسمي بالضم والكسر فيهما فيكون ستة اصله

سمو عند البصريين فحذف الواو لضعفهما عن الحركات
الاعرابية لاشتغالهما ثم نقل السكون الى السين
لتجري على الميم القوية ثم اتى بهمزة الوصل
لضرورة الابتداء مكسورة لانها الاصل او الكسرة
السين في الاصل ووسم عند الكوفيين بمعنى العلامة
والتصغير والجمع والتصريف يدل على ان الاول
اصل اقسمي به لكونه سامياً على الفعل او لكونه
علامة للمسمى يعرف وهو بها وفعل سمي به
لكونه فعل الفاعل وحرف سمي به لان الحرف بمعنى
الطرف والطرف يأتي في الطرفين او لانه من الانحراف
وهو منحرف تارة الى الفعل وحودا الى الاسم قال الشارح
وجه الانحصار اي انحصار الكلمة في الثلاثة ان يقال
كل كلمة اما ان يكون دالة على اقتران الحدث
باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل
دلالة وضعا او لم يكن دالة عليه والاول اي ما يدل
على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلاثة الفعل والثاني
اي ما لم

69

بتكون عجب

اي ما لم يدل عليه اما ان يكون له اعراب بوجه
ما او لم يكن له ذلك والاول اي ما يكون له ذلك
الاعراب الاسم والثاني هو الحرف وقد علم بذلك
حد كل واحد منها والتنزيل ظ ومن اثناء هذا
اطلعت على انه لا يرد نحو الصبوح والغبوق وسائر
كالافعال الانشائية لان عدم الدلالة فيها لو سمي
لوقوع اللبس عند عدم القرائن لوجود الاشتراك
بوجود الدلالة وضعية تخلافها لانه لا دلالة لهما
على احد الازمنة لا بتعيين ولا بالاشتراك بل احتمالها
لهما وجودي وغرضنا الدلالة اللغوية لا الا
حتمالات الوجودية ولان الافعال الغير المتصرفة
لدلالتها على احد الازمنة في اصل الوضع دلالة
تقديراً في بعضها وتحقيقاً في بعضها وخروجها
عن الدلالة الاصلية لغرض اخر من الدلالة
لا يخرجها ذلك عن حدها بدلك عليه نعت انث ووجه
ما احسن زيدا تعجبا كما لا يخرج ضاربا عن حقيقة

الاسم الدلالة على الزمان بحسب العارض ولا مشكل
المستقبل لانه لا يراد به نفي الزمان لانه دال
على الزمان فنفعل مستقبل يراد به مستقبل زمانه
ثم حذف وان جعل للفعل فدلالته عليه من
حيث المعقول كقولك الاستقبال والماضي والحا
صل ان وضعا ما للزمان الاتي ولا دلالة
على الحدث او للحدث المطلوب اقباله ولا دلا
له على الزمان الا بالفعل فمن ذلك كان الخصر
بحسب المفهوم كالتعريف فقدم فيه ما هو وجودي
محض وهو الفعل واخر ما هو عدمي محض و
هو الحرف لان الوجود سابق على العدم في التصو
التصور لانه ليس عدميا مطلقا بل عدم الوجود
ولهذا احتاج عليه التزاما دلالة العمى على البصر
فاقتضى المتوسط التوسط والاوتي على حدث
مقترن به لانه هو المدلول جميعا ولوجود الا
قتران مدلوله لخرج ذلك عن مدلوليته لا يلتزم

لجواز

المتأخرين الى انه يجوز وقوع نعم مكان نعم فيه
بلى وهذا مخالف لما نص سيبويه والذي يجب
ان يحمل عليه كلام المتأخرين انه نعم اذا وقعت
بعد النفي الداخل عليه حرف الاستفهام كانت
بمنزلة بلى بعد النفي في تقرير الاثبات وذلك
لان النفي اذا دخل عليه حرف الاستفهام للانكار
والتعريف صار اثباتا اذا عرفت هذا فاعلم
لجواز اعجبني اقتران زيد وعمرو ونحوهما لكن لما
كان غرضه التمييز مطلقا بدليل ايراد الاعراب فيه
ولا شك انه من اللوازم الاسم قال ذلك لانه من لوازم
الفعل لدلالة واحدة لا يعقل الا على الاقتران
وقد قالوا او في بعض النسخ او يقال بالنصب
على يقال المقدم في وجه الانحصار كل كلمة اما
ان يكون مستقلة بنفسها او لم يكن كذلك والثاني
اي ما لم يكن مستقلا بنفسه هو الحرف والاول
اي ما يكون مستقلا بنفسه اما ان يقترن باحد

الا ومنه الثلاثة او لم يقترن بذلك والاول اي
المقترن به هو الفعل والثاني اي غير المقترن به الاسم
انظر كيف اخل بالنظم الفعلي لتقديم العدمي
المحض وتوحيد الوجودي المحض وتاخير المتو
سط ثم فتدبر وايدل على اولوية التسمية الاولى
المستقل بان الذي يتم الجواب به فالاسم والفعل
مستقلان لانه يتم الجواب بهما بجواز زيد وقرا
بل في الدار مثلا وعلى هذا التفسير يلزمهم ان يعد
والاسماء الموصولات من قبيل الحروف لان الجواب
لا يتم بها بل يحتاج الى الصلة الا يرى انك لا تقول
الذي في جواب من جاءك بل تقول عرفته الجواب
ان الوضع مراد واقتعاد الموصولات بحسب الاستعمال
كالفعل فلا يخرج عن الاستقلال والاحتياج الفعل
عنه وليس كذلك وسيجيء بهذا زيادة تحقيق في
تعريف الخبر وقال الوجه ان العبارة على حسب
المعبر عنه وهو ثلاثة ذات وحدث عنه او نسبة
بينهما

بينهما لايجاب او سلب وقطع او شك فيكون العبا
رة ايضا ثلاثة عبارة عن الذات وهي الاسم وعبا
رة عن الحديث وهي الفعل وعبارة عن الواسطة
وهي الحروف ولان الحروف وصل وروابط تتلاقى
بها المعاني الاسمية والفعلية وقالوا الوجه لا وجود
لرابع والا لكان في القلب معنى لا يمكن التعبير عنه واللازم
منتف واثبات ارباب المعقول قسما رابعا يسمونه
كلمة وجودية لا ينافي لان ارباب المعقول اعتبروه
مع الفعل قسما واحدا ولا بعد فيه كما لا بعد في تسمية
الاسم اداة او عند اختلاف جهتي البحث لا يلزم تطا
بق الاصطلاحين على ان في اعتبارهم اللفظ المفرد
دون الكلمة وقد اجمع النحاة على ذلك وقالوا
الوجه فيه اما ان يكون ركنا للاسناد اولا والاول اما
ان يقبل طرفيه اولا والاول هو الاسم والثاني هو الفعل
والثالث هو الحرف وقد اجمع النحاة على ذلك
لمن اثبت رابعا وسماه خالفة فقد خالف اجماعهم

ولا عبرة به قوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه بعضهم جعلوه
حدا واجابوا عن ورود اذ واذا بان بهذا الحد
شيئا وليهما بتعميمه بان جواز الحديث عن معنى
الاسم سواء كان مع لفظه الخاص اولا وبعضهم جعلوه
حكما لانه لا ينعكس لامتناع كل ما لا يجوز ان يحدث
عنه فليس باسم كما في مثل المثالين المذكورين فيكون التحديث
خاصة غير شاملة لجميع افراده لا ذاتياله والجواب
عن الاول بان معناه الوقت مع تضمن معنى يكون
في الحديث عن مثل ممتنع لان الاسم اذا تضمن معنى
يكون لازم الظرفية الذي يكون منصوبا ابدا والاخبار
عنه يستلزم اجتماع الرفع والنصب معا في حالة واحدة
وليس شيء لان التضمن لا يستلزم اللزوم
فكم له من نظاير يطلع عليها لو تتبعت الالفاظ المنصوبة
على الظرفية في تراكيبهم ولو قال اذا تضمن كم يكون
منصوبا والاخبار في هذه الحالة عنه لا يجوز لما ذكرنا
لكان له وجه وبعضهم جعلوه حدا او زادوا عليه
شيئا

ايضا تتميما له منهم المصنف حيث قال الاسم ما جاز
اي كلمة جاز ان يحدث عن معناه بلفظه الخاص
له او كان في معنى ما يحدث عنه اي في معنى اسم يحدث
عنه بلفظ ذلك الاسم او في معنى من المعاني بجواز ان
يحدث عنه بلفظ موضوع له وفيه ايضا النظر المذ
كور وفيه كلام سياتي وهذا اسة قول ابن ما
لك في تسهيل فالاسم كلمة يسند ما بمعناها الى نفسها
او الى نظيرها وكل منهما افضل على الآخر من وجه اما
الاول فلانه ما اعتبر الاسناد المعنوي واعتبر ابن
مالك احترازا عن الاسناد اللفظي لعدم اختصا
صه به وليس كذلك اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا
مختص بالاسم لان المخبر عنه في ضرب ثلاثي لفظ و
هو اسم لا يدل على الحدث مسماه ضرب الدال على
الحدث والزمان واما فلانه احد لفظ الاسناد
الاعم من التحديث والصحيح انه ليس بحد هو كم
لان صحة الاخبار عنه او عن معناه ليس ذاتياله

بل خاصة ولهذا قال صاحب الكشف في مفصله و
من علاماته جواز الاسناد اليه و عممتم ان رح دفعا
للاشكال فقال عرف المصنف الاسم لان التعريف اعم من ا
الحد والرسم بصحة جواز الحديث عنه والمراد بجواز الحديث
بدليل ما سياتي بعد انشاء الله فلعل الاعتراض عن
انبائه الصحة اجعل المعرف الموصول الذى لا يتبع الا الاسما
ل ان يذكر له صلة جملة صحيحة الحكم معلومة القدوم وتلك
الجملة ههنا جاز ان يحدث عنه فلما اراد ان رح الا
خبار عن المصنف بتعريفه اخبر عنه بذلك على الوجه الذى
اورد التعريف عليه لما علم المصنف ان من الاسماء ما لا
لا يجوز الحديث عنه كاسماء الافعال والاسماء المختصة
بالنداء والمصادر اللازمة للنصب على المصدرية
وكالاسماء اللازمة للظرفية اي اللازم ظرفيتها على زيا
دة لام مثل رد فلكم ويجوز ان لا يكون زايدة لان
ملزوم الظرفية ليس مطلق الاسم بل الاسم المعتبر وقوع الفعل
فيه وهذا المفهوم معتبر في الظرفية دائما فيكون ملزوم لذ
لك

لك الاسم اورده في جواب لما يقوله اي اورده عقيبه قوله
او كان في معنى ما يحدث عنه بتنوين معنى او بالاضافة
وقد اوضحت معناهما تمامه فيكون ذلك التعريف
شاملا للاسماء اللازمة للظرفية مثل متى وحيث
فانهما وان لم يصح الحديث عنهما للزوم ظرفيتهما الا
انهما في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت اتيك متى
طلع الشمس كان قولك هذا في معنى اتيك اجلس
حيث زيد جالس و في بعض النسخ حيث جلس زيد
وكلتاهما صحيحتان لانه يجوز اضافته الى الجملة الاسمية
والى الجملة الفعلية اذ معناه اجلس في مكان جلوس
زيد والوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت
فان الوقت حدث في هذا الموضع بانه طيب واتسع
المكان فان المكان فيه حدث عنه بانه متسع وانما
مثل الشارح للاسماء اللازمة للظرفية بحيث
ومتى وترك التمثيل باذ واذا مخالفا للمصنف
لانه في ايراده اى ايراد المصنف اذ واذا مفعول

وقت طلوع الشمس وكذلك الامر
اذا قلت صح

73

ايراده من هذا القبيل اي من قبيل الاسماء اللازمة لغيرها
للظرفية متعلق به واذا مع جاءت خبر مبتداء هو نظرا لانهما
اي اذ واذا لا يلزمان الظرفية لان نص سيبويه على ذلك
في الكتاب اي على عدم كونهما لازمين للظرفية فاجاز
اي سيبويه اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو بمعنى وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع اي سيبويه اذا
ههنا اي في المثال المذكور مبتداء في الصدر و
خبرا في الاخر وذلك لا يتاتى الا اذا جعل ظر
فيه غير لازمة ويدل عليه قوله تعالى اذا وقعت
الواقعة في قراءة من قرا خافضة ورافعة
بالنصب فانه مبتداء خبر اذا رجت الارض
وليس بخافضة ورافعة احوال ثلاثة فالمعنى
وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة
قوم رافعة اخرى وقت رجة الارض ويمكن
تخريج الاية على وجه لا يخرج عن اصلها وجواب
فاصحاب وما بعده اي فاصحاب الميمنة ما اعظمهم
واعظمهم

اعظمهم واصحاب المشأمة ما احقرهم وما
اشقاهم وجعلها الزمخشري معمولة لليس او محذوف
اي اذا وقعت كان كيت وكيت او معمولة اذكر
المقدرة فاصحاب الميمنة تفسير لقوله وكنتم
ازواجا ثلاثة واذا رجت اما بدل من اذا وقعت
او منصوب بخافضة ورافعة وانشد اي قرا شعر غيره
ويقال استنشدت فلانا شعرا فانشد وهذا
شعر لخلافه غيره اي غير سيبويه وبعد غد بالهف
من لهف بالكسر يلهف اي حزن وتحسر نفسي و
لهف نفسي اريد به لهف مضافا الى شيء منعتق
كلمة تحسر بها على ما فات قال قلت نحو ذكرها
فات معنى يلهف ولا يلهفت ولا لواتي اذا لهفا
من غد متصل بقوله بالهف نفسي اذا راح بغا
لا راح يروح رواحا نقيض غدا يغدو غدوا
غدوا فالرواح مصدر وقد يكون اسما للوقت
من زوال الشمس الى الليل نقيض الصباح اي

ذهب في هذا الوقت اصحابي جمع صحب هو جمع صاحب
كركب لراكب وصحبة مثل فرهة لفارة وصحاب
مثل جياع لجايع وصحبان كشبان لشاب لا اصحاب
بل هو جمع صحب مثل فرخ افراخ وليست لراجح
بذاهب ما قيل الا عدلاني قيل انوع النواح وقيل
ارتفاع التقاء النفس بين الجوانح الا للتنبيه العلة
فعل متعدي ولا يتعدي وكذا التعليل سقي مر
لعبد سقي والمعنى المراد اهل حاني وهو خطاب
لمحبته والتثنية على عادة العرب مثل قفا نبك يقال
ناحت المراة تنوح نوحا ونياحا وكذا الاسم النياحة
ونساء نوح وانواح ونوح ونوايح ونايحات
الارتقاء مثل الترقي الصعود يقال ارتقيت اورقيت
في السلم بالكسر ارتقاء ورقيا ورقيا اذا صعدت
النفس منها التروح وهو المراد الجوانح جمع جانحة
وهي الاضلاع التي تحت الترايب وهي مما يلي
الصدر كالضلوع مما يلي الظهر وبين الجوانح طرف
مستقر في

مستقر في موقع الحال من النفس او الصفة على
تقدير المتعلق به اسما معرفا على ما قيل في مثل الا
انتهاء باذا في اذا راح وجهه انهم قالوا اذا ههنا
اي في هذا البيت مجرور المحل على البدلية من غد يحتمل
ان يكون غدا بعد غد وان يكون غدين غدا الا
وجه الاخير واورد ابن مالك مما وقعت مفعوله
قوله عليه السلام لعايشة رضي الله اني لاعلم
اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى وبقاء
اذا على بابها محتمل ومنه قوله تعالى اذا جاؤها خلا
فلان في البقاء وصاحب البسيط وجوز الزمخشري
الوجهين فلا جواب لها وفتحت للثمان في تقدير
الغايات وسيق الذين كفروا الى جهنم اي وقت
مجيئهم وعلى ما ذهبا الى ان يفتح ابوابها وقت مجيئهم
وهو مرجح لان ما ورد من ذلك مع ما ظاهره انه
جواب اذا فدل على انها شرطية كما دل اتفاق
النحويين على ذلك في قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت

ابوابها حتى اختلفوا في الجواب هل هو فتحت على
زيادة الواو او محذوف ويزول الاشكال اذا جعل
حتى بمعنى الفاء كما جعلوا في قولهم سرت حتى ادخل
المدينة بالرفع وتقديره كونه قد وقع حتى قالوا
التقدير سرت فدخلت المدينة اذ لا حرف
غارج الحاصل ان اذا لا يلزم الظرفية لانه واقع
غير ظرف مرفوعا على الابتداء ومجرورا بحرف الجر او
بالاضافة منصوبا على المفعول به وكل منها ينافي
اعتبار وقوع الفعل فيه فلا يكون ظرفا فضلا
عن اللزوم وكذلك اذ غير لازم للظرفية فانهم
حكموا عليه بانه منصوب المحل على المفعول
به لوقوع الفعل عليه في القران متعلق بحكموا الاوقوع
في اوايل القصص بدل من في القران بدل البعض
القصص بالفتح اسم للمصدر غلب استعماله في مو
موضع المصدر يقال قص عليه الخبر قصصا واما
لكسر جمع قصة وليس المراد ههنا وهو اي الفعل
الواقع

الواقع عليه اذكر مضمرا كان او ظاهرا امثال المضمر
نحو واذ قال ربك اي اذكر وقت قول ربك وكذ
قال الله اي اذكر وقت قول الله ومثال المظهر
نحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون
في الارض وقوله تعالى واذكروا اذ كنتم قليلا فكثر
كم وغير ذلك مما ذكرنا من الامثلة فثبت منها ان
الفعل واقع عليه وكل ما وقع عليه الفعل فهو
مفعول به فاذ مفعول به ويجعله كبرى كل ظرف
لازم ليس بمفعول به فاذ ليس بلازم للظرفية
وهو المط او نقول المدعي ان اذ غير لازم للظر
فية لانه لو كان لازما لما وقع عليه الفعل لكنه و
قع بالدلايل الدالة عليه فلا يكون لازم الظرفية
وهو مطلوب بهذا مذهب جماعة من البصر
يين ومنهم الاخفش والزجاج وتبعهما
كثير من المتاخرين لكن قال بعض الافاضل لا يجوز
ان يكون مفعولا به وما ورد مما يوهم ذلك كالاية على

حذف المضاف المفعول بقرينة الحال اى اذكر
واحالكم او وقفيكم اوامركم وقرينة المقال نحو قوله
تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ولا
يخفى بهذا الا اذا كان متعينا للظرفية وليس
كذلك لوجود محل اخر فالظرف اللازم ما لا يستعمل
الا ظرفا وغير اللازم ما ليس كذلك فلا وجه لان
يقال ان اذ لازم للظرفية الا ان اضيف اليه زمان
او يقع مفعولا به اللهم الا ان يقول اصطلح
على ان الظرف اللازم ما لا يستعمل الا ظرفا في الجملة
واذ كذلك لانه لا يقع فاعلا ولا مبتداء بخلاف
اذا فلا مشاحة فيه على انا لو اصطلحنا عليه يلزم
ان يكون حين من الظرف اللازم لانه حين
اضيف الى اذ لا يجوز ان يكون غير ظرف وقد اعتر
ض بعضهم على هذا التعريف الاعتراض نقض
اجمالي تقديره ما ذكرت من التعريف بجميع
اجزائه غير صحيح والا لما تخلف وقد تخلف في

صورة

صورة اسم الفاعل بل اسماء الافعال فان اسماء
لا يصح الحديث عنها ولا عن معانيها الدالة هي عليها
نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف فانك لا تحدث
عنه اي عن كل منهما او لا معنى ما دال هو اي كل واحد
عليه اي على ذلك المعنى فان صه مثلا يدل على اسكت
ولن يأتي الاخبار عن اسكت كما لا يأتي عن صه
الدال عليه وعلى هذا ساير اي جميع اسماء الافعال الجواب
ما اراد وبقولهم هذه الاسماء يدل عليها
عقلية او وضعية فان اراد والاول فكلا كلام
لنا فيه وان اراد والثاني فان اراد وابو ضعها لها
او حقيقة او مجازا والاول ممنوع لما ان زعم وان قالوا
هذه الاسماء موضوعة مواضع الافعال الا ان
ذلك القول يجوز منهم اي تكلم منهم مجازا فان
هذه الاسماء حقيقة موضوعة مواضع مصادر
سادة بابها صفة لمصادر وبعض النسخ نصا
در فالنصب على الحال مسند افعالها افعال كذلك

ما عن

المصادر نصب سادة فاذ قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب كانها على معنى اسكت سكوتك لان النصب لا بد من ناصب والاصل فيه الفعل فيقدر فيه ما يناسب المقام وهو فعل الامر ثم حذف اسكت لقيام القرينة ثم حذف سكوتك ثم اقيم صه مقامه بضم الميم من اقام او بالفتح من قام وكلاهما له وجه اي مقام المصادر طلبا للايجاز ورعاية للاختصار وسياتيك بيانه والحاصل ان كلا من صه ونحوها كان موضوعا موضع المصدر وهو اي المصدر سادا مسد الفعل والسادّ مسد السادّ مسد الشيء سادّ مسد ذلك الشيء وعبر النحويون جواب لما من عبرت عن فلان اذا تكلمت عنه عن هذا مجازا بانه اسم للفعل قصر المسافة شبهة الكلام بالمسافة في احتمال الطول والقصر اي اختار الاختصار والايجاز وان لم يكن تعبيرهم عن هذا به لطلب الاختصار فهو في الحقيقة اسم للمصدر السادّ

مسد الفعل وفي كلام ابن الحاجب تصريح به ولا يجب الاستعمال في الحقيقة كعسى وفعل التعجب ومن هنا حكمه بانه ليس يجب ان يكون لكل مجاز حقيقة وايضا حكمه بانه مفعول مطلق فكيف يمكن له ان يذهب الى انه مبتداء وايضا اذا كان مبتداء ان يكون محدثا عنه وليس كذلك وايضا اذا كان مبتداء فاين الخبر ولا شك ان القول بان فاعل ساد مسد الخبر تكلف وسيجيء تمام تحقيقه وتفصيله في بحث اسماء الافعال ان شاء الله وبهذا تحل على الرفع على الابتداء اي كونها موضوعة مواضع مصادر خبر الذي يحقق التسمية لانها لو كانت موضوعة مواضع الافعال اولا وبالذات لما كانت اسماء لان الاسم لا يكون فعلا اذ هما حقيقتان مختلفان وفيه نظر وزمانا او اختلاجا قد علمت ان يختلج بمعنى يتخالج تقول تخالج في صدري منه شيء اذا تشككت هذا التأويل اي تاويله بانه واقع موقع

المصدر وقد يسم اسم للفعل مجاز منهم وهو اي
هذا التاء وقيل فاعل تخلج وهو مع فاعله في محل النصب
على الخبرية لكان واسمه ضمير الشان ويجوز ان يكون
من قبيل تنازع الفعلين واعمال او الاول على
اختلاف المذهبين في صدري متعلق بتخلج
اي في قلبي من قبيل ذكر المحل وارادة الحال و
حتى في حتى ظفرت ابتداء الله للتدريج وبظفرت
متعلق بنفق باستقصاء بهذه المسئلة من
نقب الرجل اذا استقصيت مسئلة عن الشيء
حتى تستخرج ما عنده من قبل ابي اسحاق
الزجاج يقال لي قبل فلان حق اي عنده
فانه ذكر في امين بمد الالف وقصرها قال و
يرحم عبدا قال امنا وقال امين فزاد الله ما بيننا
بعدا انه اسم موضوع موضع الاستجابة وفي
بعض النسخ كلمة وفي بعضها حرف والاولى والثانية
ظاهرتان واما الثالثة ففيها نوع خفاء فلابد
من ارا

من ارادة اما الاول فلانه اسم لا غير فكيف يقال عليه
الحرف واما الثاني فالاطلاق عليه بمعناه اللغوي
وهو طرف الشيء وبه يجوز اطلاقه على كل من الاقسام
لكان انه موضوع موضع السكوت قوله والسكوت
ما يحدث عنه في قولك السكوت حسن من تتمة الجواب
لا من ذكر ابي اسحاق الزجاج بدليل فاذا الفرق
بينه اي بين صه وبين مه في ان كل واحد منهما اسم
صه ومه في معنى يحدث عنه اعلم ان ههنا مقامين
احدهما ان التعريف اما حد او رسم وكل منهما
اما تام وناقص لانه ان تركب منهما وشيء خارج
او من الجنس القريب الى خاصة فرسم تام وان تر
كب من الجنس البعيد والفصل القريب فحد نا
قص والا فان اوتي بالفصل وحده فحد ناقص
ايضا وان تركب من الجنس البعيد والى خاصة او او
تي بالخاصة وحدها فرسم ناقص وثانيهما انه
لابد في التعريف من مميز وهو اما داخلي او خارجي

والاول يسمى بالفصل المقوم بالنسبة الى الماهية
النوعية وبالمقسم بالنسبة الى الماهية الجنسية والثاني
يسمى خاصة وهي سواء فان انتفاء مما يستلزم
انتفاء الماهية المعرفة وما لا يلزم منه ذلك لا
يكون فصلا ولا خاصة واذا عرفتهما فاعلم ان التعريف
بجواز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم
يخل عن فساد لانه لو كان تعريفا للاسم فلا بد
من ان يكون احد اقسامه وليس كذلك فان
صحة الحديث ليست من الفصول المقومة اي
ليست معدودة منها للاسم وما يقال ان يوهم ان
يكون له فصول وهو محال اذ لا تعدد لها كما بين
في موضعه يرد بانه اعتباري فيكون حد ولا من
لوازمه فيكون رسما حيث لا يلزم من انتفائها
انتفاء الاسمية كما في الامثلة المذكورة فيما سبق
وتقييد الفصول بالمقومة على تقدير عدم الاغناء
احتراز عن الفصول المقسمة اذ عدم كونها من

الفصول

الفصول المقسمة لا يورث الضعف في التعريف
فيرد عليه وعلى تقدير الاغناء دفعا للابهام
الى صل في الفصول تسامحهم في استعمال
الفصل في كل مميز داخليا او خارجيا فان قلت
ما جعل المصنف المميز صحة الحديث فقد بل
احدهما او احدهما اعني صحة الحديث او كونه
في معنى ما يحدث عنه من لوازمه وخواصه الشاملة
لافراد الاسم على سبيل التقابل لامتناع تحقق
اي تحقق الاسم بدون احدهما قلت وان كان له
وجه لكن التعريف باحد الشيئين ايضا غير
مناسب لما فيه اي في التعريف باحد الشيئين
من الانكار به عدم البيان المنافية للتعريف اما
الاول فلوجود او التي هي للترديد بين الشيئين الحد
المستلزم للابهام واما الثاني فلان التعريف يستلزم
التعيين وبيان اللازمين يدل على بيان الملزو
مين ولم يقل غير جائز لان التعريف باحد الشيئين انما

لا يجوز اذا كان الترديد لتقسيم الحد واما اذا
كان لتقسيم المحدود مثل ما يتركب من جزئين
او اكثر في تعريف الجسم وما ناسب مبنى الاصل او وقع
غير مركب في تعريف المبني فلا وهذا الترديد ايضا
في تقسيم المحدود اذ الاسم منه ما يجوز ان يحدث عن
معناه بلفظ غير لفظه يعني من النكات من ايهام
من النكات هاهنا على ان هو واقع كثيرا في اشعار العرب
وكلامهم للاستدراك والاحتراز عما توهم من الكلام
السابق فهاهنا لما كان الكلام السابق مما توهم كون
الفساد مقصورا على ما ذكر من التعريف باحد
الشيئين وليس كذلك بل فيه فساد اخر فقال لقائل
ان يقول الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في
معنى الوقت والمكان مطلقا اي عاريا عن اعتبار
وقوع الفعل فيه مما ستشف اي يرقه من شف
عليه الثوب يشف شفوفا وشفيفا اي رق حتى
يرى خلفه الشف الذي مبتداه حصوله من وراء الا

عتراض

عتراض من جهة وروده ومن اجل جهة وبهذا يدل
على ان بهذا الوجه من وجوه اعتراضه اقوى الى
فصل ان هذا التعريف ليس على ما ينبغي بوجهين احد
هما انه اخذ فيه والقاسمة وثانيهما انه انما
اخذ ليدخل فيه الاسماء اللازمة للظرفية بحيث
لا يجوز الاخبار عنها بل عن معانيها الدالة هي
عليها اي معنى الوقت ومعنى المكان نوجه ما اردتم
بكون ذلك معناها مطلقا او مع اعتبار وقوع
الفعل والاول ممنوع اشار اليه بقوله فان الاسماء
اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان
مطلقا والثاني مسلم اشار اليه بل في معناها مع
اعتبار وقوع الفعل فيها ولكنه غير مفيد اذ الوقت
والمكان اذا تقيد بهذا القيد اي اعتبار وقوع
الفعل مما لا يصح الحديث عنه وذلك لامتناع
كون الشيء مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل والا اي
وان لم يمتنع كونه مخبرا عنه مع ذلك يلزم كونه مرفوعا

ومنصوبًا واللازم بط وبطلانه يدل على بطلان
الملزوم فظهر انها اي الاسماء اللازمة للظرفية ليست
في معنى ما يحدث عنه الجواد انا نختار الشق الثاني
قوله يفيد قلنا لا نم قوله اد الوقت والمكان وقلنا
يجوز ان يكون من عوارضه لا من لوازمه فاذا عبر
عنه باذا ومع اعتبر ذلك واما اذا عبر عنه بلفظة
الوقت والمكان فلا يخرج عن كونه معنا ما مع
عدم اعتبار وقوع الفعل فظهر انها في معنا ما
يحدث عنه اي جواب اخر عن اعتراضه منها عنه
فقال فان قلت ان الاسماء اللازمة الظرفية اذا
كانت في معنى الوقت والمكان المقيدين بهذا
بالقيد فقد اشتمل معناها اي معنا تلك الاسماء على
معنى مطلق الوقت والمكان اذا تحت كل مقيد
مطلق والدال على المقيد دال على المطلق في الجملة
وهو المراد فيصح ان يقال انها في معناهما فيكون
في معنى ما يحدث في الجملة وهو المراد منه قلنا

فعلى

فعلى هذا اي على اعتبار كونها في معنى ما يحدث عنه
على اشتمال معناها للمقيد على المطلق يلزم ان يكون
عامة الافعال او اكثرها احترازا عن الافعال الناقصة
والحق ان المراد كلها اذ ما من فعل الا ويدل على معنى
يصح ان يحدث عنه في الجملة كالاسماء واللازم فلانه
لو كفى فيه اشتمال المقيد على المطلق لكن في الافعال
لكونها مشتملة على معنى المصدر الكائن في زمان
لكونها مشتملة على معنى المصدر في الجملة والمصدر
مما يحدث عنه فيصدق عليها انها في معنى ما يحدث
عنه مثل تلك الاسماء الجواب انما يلزم اذا اتحدت
جهة الاشتمال ونوعه فلا يلزم من الاول الثاني وما
قيل ان الافعال ليست في معنى المصدر مطلقا بل
المصدر مع الزمان معنى الفعل فلا يكون الحدث
عن المصدر حديثا عن معنى الفعل ليست بشيء
لان وروده المعنى على تقدير الاشتمال وهو معترف
به فكيف يكون جهة الورود جهة الجواب عنه

فافهم واعلم ان التحقيق في معنى هذا التعريف الذي
يقال معناه ما جاز ان يحدث عن معناه المعبر باللفظ
او بلفظ آخر مثله لا نخ عن غير ذاتي لان معنى زيد
كان في معنى ما يحدث في معنى ما يحدث عن معناه
او كان في معنى نظيره وهو ما يحدث عنه بلفظه
فتدبر فان هذا المقام لا بد بالتدبر حتى لا يزول
قدمك عن سنن التحقيق قوله كزيد والعلم
والجهل قال الشارح رح في ايراد الامثلة الثلاثة
غير مكتف باحدها ايراد هذه الامثلة ايذان اعلام
منه اي من المصنف بان الاسم ينقسم اي عين و
هو الدال على معنى يقوم بذاته صفة كان كزيد او غيره
صفة كزيد واي معنى وهو ما لا يقوم بذاته صفة
كان او غير صفة سواء كان معناه وجوديا وهو
ما لا يكون في مفهومه نفي وهذا المفهوم اصطلاح
لا مفهوم لغوي والمقصود انتقاؤه في اللفظ
الاول كالعلم والمفهوم او عدميا وهو ما يكون
في مفهومه

في مفهومه نفي وهذا مثل الاول كالجهل والمعدوم
قوله ومن علامات اللفظية اي بعض علامات
الاسم اللفظية دخول الالف واللام ذكر دون
حرف التعريف او الالف او اللام اما الاول فلان كون
اللام مما على لغة اهل خيبر علمها قوله عليه السلام
من امبر امصيام في امسفر وهو بالنسبة اليه قليل
واما الثاني والثالث فلان الاول شامل لهما من
غير عكس فيحتمل المذاهب الثلاثة سوى يحمل كلام الشارح
رح وهو قوله لانهما يفيدان التعريف على المذهب
بين الآخرين على ان الحكم يعطى للشيء مع ما
وجه الغير المنفك عنه ولو قال دخول حرف التعريف
لكان احسن قال الشارح رح وانما اختص دخولهما
بالاسم ذكر الدخول ولم يقل وانما اختصا لوجود
المفردات قبل التركيب عند الجمهور فلو قال انما
اختصا لفهم منه ان وجودهما خاصة الاسم و
ليس كذلك اذ هي يجب ان يكون مطردة وهذا

الا يطرد لوجودهما بلا اسماء لانهما يفيدان التعريف
على ما سيجيء في بحث المعارف ان شاء الله تعالى
التعريف يمتنع الا في الاسم اي لا يوجد في الفعل والحرف
لان الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها
التعريف اورد صيغة الجمع لانه لو افرد ربما سبق
الى الفهم ان المعنى الاصطلاحي هو المراد وهو ليس بمقصود
بل المقصود المعنى اللغوي بخلاف صيغة الجمع لانه يجعل
منافيا بادي الراي ان المراد الخبريات فعلم منه ان المعاني
معان لغوية وهي المقصودة او لانه جمع الافعال
والحروف فيقتضي ذلك جمع المعاني فجمع وعدم قصور
التعريف فيها معلوم بالوجدان غير محتاج الى البيان
وقد بينوا بان الفعل يدل على معنى عرضي والتعريف
معنى عرضي ايضا والعرض لا يقوم بالعرض فالحرف
اولى بهذا وفيه منع وانما ذلك اذا كان المراد بالقيام
التبعية في التحيز ثم لا يجوز ان يراد معنى الاختصاص
الناعت ولو قيل في الحرف لو قبل التعريف يكون في

غيره

بغيره لان معناه في غيره لعلنا لا بعد فيه كما لا بعد في منفوية
وبان الفعل والحرف لا بد لان على ذات بالمطابقة وهما
موضوعان لتعيين الذات لتعيينه وان ادي به
اعلم لم يكن لا نم انه لا بد من دلالة اللفظة عليه بالمطا
بقة فكم من لفظ يدل على الذات مجازا او بانهما منز
لتان منزلة الصفة حتى ان قولك الرجل يعد رجل معتقدا
به والصفات لا يكون الا الاسماء وبهذا يعني ما ذكره
ابن الحاجب فيه ثم ذكر بعده والدليل عليه يحتمل على
اختصاص اللام بالاسم ويحتمل على اختصاص الصفات
بالاسماء لان العرب وضعت الاسماء وضعا عاما
وهو كونها مخبرا بها وعنها فيحتاج في الاختصاص باحد
هما الى مخصص والافعال وضعت وضعا خاصا
فلم يحتج اليه على الاحتمال الاول او فاذا اخبر عنها وهي
منكرة يحتاج الى الصفة والفعل لما لم يقع مخبرا
عنه لم يحتج على الاحتمال الثاني افعل في كل منهما بحث
اما الاول فلان المخصص صفة كان او تعريفا لا يليق

الاخبار عنه واما الثاني فلان الخبر به قد يحتاج الى الصفة
اذا كان المقصود بقرينة الفايدة وبان الفعل خبر حقه
ان يكون نكرة فلا يقصد فيه التعريف وفيه نظر لانه ان
اريد بالحق الواجب منعنا ان الخبر به يفيد والا لما
وقعت الاسماء معرفة اخبارا وان اريد الاعم فمسلم لكن لا
يفيد عدم التصور التعريف فيها وبان حرف التعريف
يعرف وفيه تخصيص فيكون مخصصا ولن يدخل التخصيص
الا على ما هو قابل له وللتعميم وهو الاسم ليس الا في
الجملة لما امتنع التعريف الا في الاسم امتنع دخول الالف
واللام الا فيه والا لخلا الحرف الموضوع له بلا علة فان قلت
نحو قد وما داخلين على الفعل والحرف فان كانا داخلين
على نحو التعريف فقوله والتعريف يمتنع الا في الاسم
فيكون معارضة بالنسبة اليه ومناقضة بالنسبة الى
دليله الا فقوله لانهما يفيد ان التعريف فيكون منا
قضة وعلى كل يحتمل ان يكون بعضا اجاب بقوله و
اما قول الشاعر ويستخرج اى الصياد اليربوع بالنصب
على المفعولية

على المفعولية من نافقائه احدى جحرة اليربوع يكتمها و
يظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا اتى من قبل
القاصعاء ضرب الجحرة والاجحار والمراد منه القاصعاء
ومن جحره جحرة اليربوع الذى يتقصع فيه اى يدخل
لان له جحرين ولان وصفه باليتقصع بالشيحة اى بسببها
او بسطها وهي نبت اليتقصع اى الذى يدخل فيه
اليربوع صفة جحرة مما لا يعتد اى يعتبر به جواب
اما بدون الفاء وفي بعض النسخ به لقلته وندوره
قال في اللباب شاذ فكانه لم يعرف وليس كذلك
او اطلق النادر واراد به الشاذ او يحملها على انه
مأول وما نحن على انه غير مأول وقد شرح بعض
من تصدى لشرحه بحيث فرق بينه ومن المأول و
تأويل ما يدل عليه قوله والذى نجعه اى جعل الشاعر
معنى ما يجر اليه على ادخالهما على يتقصع وهو فعل
مضارع جملة حالية والموصول مع صلته في محل
الرفع على الابتداء خبره وقوله الله اى الشاهد داخلا

٢ منهما

اى الالف واللام في الصفات بمعنى الذي نحو
الضارب غلامه بالنصب زيد اذا الضمير في غلامه
راجع الى الالف واللام فاستعمالهما على هذا المعنى
اى معنى الذي في هذا الفعل لان بين الفعل و
الصفة مناسبة ظاهرة فكانهما في الحقيقة لكمال
لا ترجا والكلام فيه يكفي تماثلهما كلاهما منعا عن
صورة الفعل حفظا للتشاكل اللفظي ومثل قوله
يقول الخنى وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت
الحمار اليجدع اى الذي يجدع ومثله الرهل ماؤل
بانه اسم ولهذا شذه وقوله حرف الجر قال
الشارح واما اختص حرف الجر او ورد بالدخول
لان الظاهر انه معطوف على الالف واللام لان حرف
الجر انما دخل الكلام غير زائد ليجر الافعال التي
يعتدى بنفسها الى الاسماء اى معاني الافعال سواء
كانت مستفادة من الفاظها او من الفاظ ما
يشابههما او ما في معناها الى الاسماء لانها انما
وقعت

وقعت كذلك بربد لان حرف الجر واحدا واحدا
من افراده انما دخل في الكلام المشتمل عليه لكانه ليجر
طرفه المسند الذي لا يتعدى بنفسه بمعنى تعلقه بالظرف
المسند اليه اى الظرف الآخر المجهول وكذلك باعتبار
المفعولية التي لا يكون الا في اسم حقيقة او تقديرا باعتبا
ر اقتضاء خصوصية بعض المسند بمعنى ذلك الحرف
نحو مررت بزيد واخذت منه وغير ذلك من نحو ذهبت
اليه لا ترى ان الفعل في الكلام الاول الذي قصد التصاقه
بزيد يقتضي باء وفي الكلام الثاني الذي قصد ابتدا
وه يقتضي من الابتدائية وفي الكلام الثالث الذي
انتهاؤه اليه يقتضي الى الانتهائية لا كل فعل ولا كل حرف
ان الجر هو الحركة التي لا تدخل الا في الاسم تقديرا او
لفظا ام صورة وفي التقديرين فلا اختصاص له
بالاسم اشار الى الاول بقوله ان الجر قد يدخل الفعل لو
عطفا اليه اسماء الزمان نحو يوم يقوم زيد فيقوم
فيه في محل الجر والى الثاني بقوله وان اريد صورته

ومن ههنا تري ان ما قيل حرف الجر الزايد لا يجرها وان
بهذا الاستدلال ليس بسديد لان المعنى الذي جعل سببا
لدخول حرف الجر في الاسم دون الفعل يقتضي العكس لان
ذلك تغيير يقتضي لحوقه للفعل دون الاسم وانه للحرف
فيه لا تعلق له بالاسم اذ تعلقه بالفعل اقوى فهو ان لم
يقتض امتناع دخولها الا على الفعل فلا اقل من
ان يجعل دخولها فيه اولى او جايز فاني له ان يمنع
دخولها الا على الاسم الا يرى ان اخويها الهمزة و
التضعيف كيف يختصان بالفعل السابقهما يحولان
ما لا يتعدى اي شيء متعديا اليه كحرف الجر ام تفرق
بينها وبينهما بانه يجر الافعال الى الاسماء دونهما مندفع
لا يخفى على المحصل والى هذه الدقيقة اشار الشارح رح
بقوله اعاد فضل الكلام دون الكلمة فان قلت
لو جه في الزايد قلت اي ق لغيره وهو غير عزيز فيما
بينهم فامتنع دخولها اي فظهر مما يوجز ان دخولها
ممتنع الا على الاسماء بعد مجيء فعل لفظا او تقديرا فيه

كلمها

كلمها لا بمجي فعل فقط كما توهم مثال التقدير كقصدت
الى ان يقوم وزيد في الدار فان المجرور في الاول ليس بكلم
لفظا والفعل وفي الثاني محذوف وانما عملت حرف الجر
الجر لانه لما امتنع دخولها الا على الاسم عملت الحركة
التي لا يكون الا في الاسم وهو الجر اذا لم يعادله مشابهة
الفعل فلا نقض بالحروف المشبهة بالفعل لان اختصاص
حرف الجر بالاسم من الدليل وبحسب الوضع دونها لاستدلالا
بعملها في الاخبار الجملية كما توهم اذ العمل ليس فيها حقيقة
بل في الاسم المفرد والمسبوك منها علي ما تعرف فيما بينهم
وبهذا الاستدلال اولي من الاستدلال بالعكس وان تساو
يا في الصحة لانه استدلال من المؤثر على الاثر وليس بان
الجر قد يدخل على غير الاسم كما توهم لان الجر الداخل على غير
الاسم داخل عليه في الحقيقة واما لانه غير معتبر كما سنذكره
الشارح لا يقال هذا السؤال وارد على قوله ان الجر هو
الحركة التي لا تدخل الا على الاسم تقديرا اي او مطلقا ام
صورة وعلى تقديرين فلا اختصاص له بالاسم اشار

الى الاول بقوله ان الجر قد يدخل الفعل لوقوعه مضافاً
اليه الاسماء الزمان نحو يوم يقوم زيد فيقوم فعل في
محل الجر واى الثاني بقوله وان اردت صورة الجر فهو
فهو ايضا مما يدخل الفعل نحو لم يكن الذين كفروا الا
ناتقول كلا بيهما ينافي الجر الذي هو نوع من انواع
الاعراب فلا يرد نحو لم يكن الذين كفروا والانه لالتقاء الساكنين
وان درج واشار وان لم يصرح به لكن في كلامه اشارة اذ
اليه وهو قوله ان الاعراب كيه اعتبارات ثلاثة
اعتبار ان يظهر صورة وتقديرا نحو مررت بزيد
وفي بعض النسخ صورة ليس معها وتقديرا فقال
على النسخة الاخيرة بوجه ظ واما على النسخة
الاولى فتوجيهه انه اذا كان الاعراب في الجر
من حيث الصورة يصح تقديره وجوداً وهذا قريب
بما قاله المنطقيون في المنطق وبعد ظاهر لا يخفى
على المحصل وعندي ان المراد من الاعراب ما هو مقابل
اللفظي بقرينة ان السؤال فيه وله اعتبارات ثلاثة

احدها

[illegible]

أحدها ان يظهر الاعراب في بعض الاحوال صورة
وفي بعضها تقديرا مثل المنقوص وثانيها ان يظهر
تقديرا ولا يظهر صورة الحركة في حال من الاحوال
لامتناع حرف الاعراب عنه مثل المقصود فان قلت
في بعض النسخ نحو مررت بقاضٍ وهذينا في ان قوله
لامتناع حرف الاعراب عنه ليس علة للقسم الثاني بل هو
علة للتقدير فيشمله التقديري من القسم الاول فهو
ليس مثالا للقسم الثاني بل هو تمثيل لامتناع حرف الاعراب
عنه ونصحو به هذا جملة على ادكتابه ذلك الوجه البعيد
والله اعلم بالصواب ومعلم لطريق السداد ذلك
فضل الله يؤتيه من يشاء وثالثها ان يظهر محلا لا صورة
ولا تقديرا اى كان في محل لو كان فيه غيرها من المعربات
لظهر تلك الحركة كهؤلاء مررت عرفته فان يقال انه مجرور
المحل لانه وقع في محل لو وقع فيه زيد مثلا مررت
بزيد يظهر فيه حركة الجر واذا تقرر هذا الاصل فنقول
الجر المستفاد من العامل ممتنع على الوجهين

الاولين اى الوجه الصورى والتقديرى والوجه
التقديرى دون الوجه الثالث وهو الوجه المحلى و
حاصله كلامنا في الجر على الاعتبار بين الاولين لا في
مطلق الجر فلا يرد الجر على الاعتبار الثالث ولئن
قلت لما خصصت كلامك فنقول اذ العبرة في الاعراب
بالاولين دون الثالث ثم يوضح بقوله الا يرى انهم حكموا
على مثل من وما والذي وغيرها مثل هذا او ساير المبنيات
الملتبسة للاعراب المحلي فانه مبني مع كونه القضية
راجع الى مثل من البتة مرفوع المحل اما على الفا
علية او على الابتداء او على الخبرية او منصوبة على
المفعولية او على البدلية او مجرورة بالاضافة
او بحرف الجر فلم يعتدوا اى لم يعتبروا بالحركة المحلية
اذا لو اعتبروها لحكموا بانه معرب فكذلك اى فكما
لم يعتدوا بها في الاسم لم يعتد في الفعل بالحركة المحلية بل
هو اولى بعدم الاعتداد اذ الاصل في الاعراب الاسم
والفعل متطفل فيه عليه والتحقيق كما اشرنا اليه

في مبتداء

في مبتداء البحث ان الجر مطلقا لا يدخل في الفعل
فجواب الشارح على طريق التسليم مبالغة في الرفع
وسيشير اليه فيما بعد فان قلت اذا كان الجر لا يوجد الا
في الاسم فلم وجد حرف الجر في غيره وهل هذا الا وجود
المؤثر بدون الاثر نحو على بئس العير قلت انه سهو ولئن
سلم فمحمول على غير مقول فيه ذلك فالمدخول فيه في الحقيقة
الموصوفة بمقول لا بئس فورود عليه على طريق
الحكاية وهو بين ممنوع نحو زيد مرفوع بقام لانه
حين يكون هذا خلا على الاسم مقدرا قوله والتنوين في
الاصل نونت اى خلت التنوين وفي الاصطلاح
نون ساكن تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الدال و
ضربوه خمسة على ما ذكره النحاة منهم الشارح
الاول الدال على المكانة اى ما دخلت عليه ما
لم يشبه الفعل ما لوحين المذكورين في مبنع
الصرف الرفع و على ان لم مشابهة الحرف
لمعناها على الاول والثاني التمكن وقيل هو ان

لشبه الحرف فقط والامكنة ان لا يشبههما والاول
اعم واختصاص هذا التنوين بالاسم باعتبار دلالة
عليها وكذلك قال الشارح وانما اختص لحاق
التنوين بالاسم لانه انما يدخل الكلمة امافرقا
بين المنصرف وغير المنصرف وتعرف مفهومهما
ان شاء الله تعالى اشارة الى الضرب الاول ولم
يتأتى هذا الا كان والا على الامكنة المعبر عنها
بالتصرف والتسمية اصطلاحية لا لغوية نحو
زيد وهو علم وتنوينه يعلم انه منصرف ورجل هو نكرة
تنوينه للتمكن لا للتنكير كما ظن والا لسقط عند
العلمية وسقوطه عند اللام للتنافي كما في حسن بغاء
علما وذو الامعرفا باللام فدل على انه منصرف
مطلقا و والتنزيل في نوع الاسم لا في كل فرد من افرا
ده بدليل قوله وذلك اي دخول التنوين الفارق
بينهما لا يتحقق الا في الاسم لان الفرق امر نسبي لا
يتحقق الا بين شيئين وهذا لا يتصور الا في الاسم
اذ الصرف

والتصرف لا يكونان الا في الاسم و ضرب الثاني في الدال
على ان ما دخل عليه نكرة و يسمى تنوين التنكير اشار
اليه بقوله واما فرقا بين المعرفة والنكرة وستعرف مفهو
مها ان شاء الله تعالى وذلك مثل التنوين الداخل على
اسم الفعل في خصوصه والتنزيل في الفرد هنا ممكن لان
من الالفاظ لفظا يستعمل تارة منونا واخرى غير
منون فاذا دخل التنوين قالوا انه للتنكير وحكموا
بانه نكرة واذا لم يدخل حكموا بانه معرفة فانك اذا
قلت صه بغير تنوين فمعناه افعل السكوت الان
واذا نونت اي دخلت عليه التنوين وقلت صه
كان المعنى اسكت سكوتا ما والتنوين الداخل على
الصوت نحو سيبويه على وفق ما مر والتنوين الدا
الداخل على العلم المنكر نحو عمر واحمد وكونه معرفة
من حيثية ونكرة من اخرى فلا تنافي وذلك اي
الفرق بين المعرفة والنكرة لا يتصور ايضا اي
كما لا يتصور الفرق بين الصرف وعدمه الا في الاسم

اذا لمعرفة والنكرة لا يتصور ان الا في الاسم والضرب
الثالث الداخل على الكلمة بعد انقطاعها عن الاضافة
عوضا عنها ويسمى تنوين العوض اشار اليه بقوله
واما عوضا عن المضاف اليه نحو اذ وحينئذ اي اذا
كان وحين اذا كان كذا ومنه قوله تعالى وجعلنا
بعضهم فوق بعض اي بعضهم وغيره والاضافة
لا يتصور الا في الاسم وكذا ما عوض عنها والضرب
الرابع التنوين النائب مناب حرف الاطلاق
وهو كل تنوين جعل مكان حرف المد واللين
في القوافي المطلقة واليه اشار بقوله اما التنوين
اللاحق قافية الشعر القافية اخر حرف في البيت
الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبله وعند
الاخفش اخر كلمة في البيت كالعتابا واصابا
والشعر كلام موزون مقفى صادر عن قصد
وارادة بدلا عن حرف الاطلاق الالف والواو
والياء ويسمى تنوين الترنم لان مجيئه انما هو للترنم

واستعماله

واستعماله في القوافي انما هو للتطريب في قول جرير
يخاطب لمعشوقة امر من الاقلال وهو قول
التقليل بمعنى اللوم العذل من لامه على كذا لومة و
لوما عاذل منادى مرخم بحذف التاء وحذف حرف
ندائه العاذلة بمعنى اللايمة لان العذل هو اللامة
والعتابا عطف على اللوم مخاطبة الادلال ومذا
كرة الموجدة من عاتبه عتبا ومعاتبة قال في
الود ما بقي العتاب وقولي ان اصبت وجدت
الصواب او قلت الصواب نقيض الخطاء عطف
على اقلي لقد اصابن مقول قولي واللام للتاكيد
وجواب ان على عدم الانخلاع عن معنى الشرط
للتاليه محذوف فايدل عليه فقولي المتقدم المعنى
بالابعد اتركي اللوم ولا تزجريه ودعي العتاب
وتفكري حتى يتبين لك صواب امري وقولي ما
تقولين على يقين لا على ظن وتخمين والتعريف
باللام في الموضعين يحتمل التعويض والعهد

والانغراق نظرًا الى المقام فالاصل عنانا ولى في بعض النسخ فان الاصل واحيا بالحذف حرف الاطلاق وهو الالف منهما وناب التنوين منابه وقوله وابنت اروى والديون بقضى واشد اى الضرب ابي من بقوله واما التنوين الغالي وهو الذي يلحق القافية المقيدة اى الساكنة سمي به لخروجه عن حد الوزن لزيادته على بناء البيت ولهذا لم يدخل في التقطيع في نحو قوله دوقاتم الاعماق خاوى المخترقن القاتم المغبر الاعماق النواحي الخاوي الخالي من خوت المرأة وخويت ايضا خوى اى خلا جوفها عند الولادة ومنه قوله وتلك خابة بيوتهم اي خالية المخترقن بفتح القاف لخفتها وكسرها الا ان ها السالكين لهم وموضع من اختراق الرياح ومرو اى حالي المغبر غامه مشتبه الاعلام لماع الخفقن مشتبه لهم فاعل من شبه على الشئ الاعلام جمع علم وهو العلامة او الجبل لماع مبالغة لامع من لمع البرق لمعانا او لمعًا

لمعا اي اضاء الخفق السراب سمي لاضطرابه اى تلالئه درب موضع مظلم الاطراف بكثرة الغبار خالطريق عن الالبك ملتبس الاعلام لماع الاسراب قطعت فان الاصل المنخرق ساكنا ثم لحقه التنوين لترنم ولهذا جعلها بعضهم تنوين ترنم حتي دبيع القسمة وانما اشبه الاخفش من اصحابنا دون غيره والاختصاص بل ماتقتضي القسمة لان حرف الاطلاق في اخر الكلمة ليس بمختص في اخر الاسم وكذا لحوق الساكن اولان القافية ليس بواجب ان يكون من الاسم بل يجوز ان يكون منه ومن غيره ولهذا لم يذكر اثناء تنوين العوض عن الحركة او عن الحرف لانه من تنوين تمكن على الصحيح واما تنوين المقابلة فالاوجه ذكره بعضهم لان عدم دخوله في غير تنوين الصرف ظاهر ولا يستقيم دخوله فيه والا لوجب ان لا ينصرف جمع المونث بالالف

والتاء اذا سمي به مؤنث لان فيه العلمية والتأنيث
فلو كان تنوين التمكن لم يجز نقله، الا قول بعض
بحذف التنوين مع بقاء الكسرة اولا مع بقائها بناء
على انه للتمكن ويقلل الشارح احد، فنزل قال
صاحب الكشاف في عرفات علم للموقف كاذرعات
انصرف لانه لا تانيث فيه لانه لا سبيل الى التانيث
بالتاء اللفظية لانها علامة ولا بالتاء المقدرة لما
يمنع هذه التاء لاختصاصها بالمؤنث تقديرها
كما في بنت وفيه بحث لانه يلزمه نحو مسلمات لانه لو
كان كذلك لما انث ضميرها مقول هذه عرفات
مباركا فيها ويمكن ان يقال انه تنوين التمكن ولم
يمنع لئلا يؤدي الى خلاف وضع جمع المؤنث
بالالف والتاء وقولهم التنوين يختص بالاسم وان
كان عاما مثنا ولا لجميع اقسام التنوين لكنهم
ارادوا به الثلاثة الاول يعني تنوين الانصراف وتنوين
التنكير وتنوين العوض دون الاخيرين يعني تنوين

الترنم

الترنم والتنوين الغالي لما ذكرنا من الدلايل الدالة
على اختصاص الاول دون الاخيرين والتعليل
العام لمجيئه في موضع قطع الكلام عليه ولو فرضنا
كما ترى في غلام من غلام زيد والقطع والجمع
لن يتصور الا على الاسم لان الفعل متلفع بفاعله
ظاهرا او مضمرا وكذا الحرف لانه منحرف اما الى الفعل
او الى الاسم قوله والفعل ما دخله قد والسين عرفه
ليتحقق ان المراد سين الاستقبال لانه كما يجيء لن يجيء
لغير مثل التحول والطلب وسوف لم يعرف لانه لا
يجيء الا للاستقبال فصار علما لهذا الحرف فلا يعرف
وفلان يعات السوف اي يعيش بالاماني ليس
بوارد لانه ليس سوف هذا لانه ليس بعلم لسوف الدال
على الاستقبال لا يعرف البصريون غيرهما وكل منهما
اصل وحكى الكوفيون سف وحكى الكشاف عن
بعض الحجازيين سو وحكى صاحب المحكم سي وهو
اعز سن وهذه الثلاثة متفرعة عن سوف اتفاقا

وقيل السين ايضا كذلك زعما ان هذا تكلف ودعوى
مجردة عن الدليل ولا يستدل لكثرة استعماله
لان الفرع قد يفوق كنعم واخ ولا تفاوت
مدة التسويف لان السماع وكذا القياس يرده
لمجيئه على خلافه في قوله تعالى سوف يؤتي الله
المؤمنين اجرا عظيما وسنؤتيهم اجرا وقوله وما
حالة الا تنصرف حالها الى حالة اخرى ويزول
ولتعاقب الماضي والمستقبل فلا يقصد به الا مطلق
الاستقبال كما لا يقصد بالماضي الا مطلقه من غير تعرض
لقرب وبعد وعندي ان هذا ايضا تكلف ودعوى
مجردة وما اوردهما من السماع والقياس لا يدل
على انهما قد يتعلقه وان لكثرة استعمال السين
دلالة ظاهرة على اصالة وكثرة استعمال الفرع
في بعض الصور انما تدل على احتمال ان لا يكون
اصلا فلا يترك الظاهر بالمحتمل وقد تعرضوا في الماضي
لقربه وبعده حتى وضعوا قد لتقريبه من الحال فهذا القياس

يدل على ان يكون في مدة التعريف تفاوت كما في مدة
الماضي فوضع السين للاستقبال القريب من الحال
وهذا التعريف ليس تعريفا حديا بل هو تعريف بالعلامة
فكذلك قال الشارح اعلم ان للفعل حدا وهو قول
دال على ماهية الشيء حقيقة او اعتبارية وعلامات
جمع علامة والمراد منها الخاصة وحده على ما ذكره ابن
الحاجب ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة
وكذا حده الشارح به في لبابه وكذا صاحب اللب مع
زيادة تصرف ترفع به الاسولة الواردة عليه وعلى
ما ذكره الزمخشري ما دل على اقتران حدث بزمان
اي كلمة دلت بجنس يشمل انواعها وقوله اقتران حدث
بزمان يخرج الاسم والحرف واطلق الحدث ليدخل
الافعال الناقصة والزمان ليدخل خلق الله الزمان
وما اورده على بعض الافاضل بان الحدث والزمان
خارجان عن الدلالة وكونهما متعلقي الاقتران غير
مانع له لان تعلق الحكم بالمضاف دون المضاف اليه

والمقصود من الحد التمييز والاقتران ليس بمقصود له
بل جاء لازماً للدلالة على الحدث والزمان دلالة وا
حدة ولئن سلم فالتمييز بذاتي لا يحصل الا بهما
لخارج عن قانون التوجيه لانه مشترك الالزام
لخروج الزمان بهذا البيان على ان هذا اصطلا
منه دعاه اليه خروج الافعال الناقصة عن الحد و
اطلاق المعنى في حد هذا الفاضل لا يدفع لمدافع
الدلالة اياه فليتأمل واما العلامات المختصة بالفعل
فمنها اي بعضها دخول قد مع لشدة اختصاصه به و
عمومه حيث يدخل على نوعيه الماضي والمضارع له
بخلاف السين وسوف وهو ساكن الاخر دائماً له
محققاً حرفاً اما اذا جعل اسماً فلا اذ علامة التشديد
مثل [illegible]
واما قدك فهو اسم اصلي وانما اختص دخوله با
لافعال لجمع لدخوله كما عرفت على نوعيه ويدل عليه
قوله لانه وضع لتقريب الماضي من الحال كقد كتب

الامير

الامير فمنه يقال ذلك لقوم ينتظرون زعم الخليل ان
الذي يسطر الخبر مثل قولك قد مات فلان والاقامات
ومنه نحو قول المؤذن لمنتظري الصلوات قد قامت
اي قرب قيامها ولما كان هذا للمنتظرين المتو
قعين لوقوع ما يشكون وهو مقتض لان يكون
لتقريب المستقبل من الحال دخل الماضي الدال على
الوقوع جداً فقيل انه لتقريب الماضي من الحال
على معنى انه لو قيل بدون قد لاحتمل ان يكون
قريباً منه وبعيداً عنه هكذا ينبغي ان يحقق وسيجي
سيجيء زيادة كلام فيه او لتقليل الفعل في المستقبل
وفي [illegible] لتقنيح وقد يكون بمعنى ربما كما في
قد اترك القرن مصفراً انامله كأن اثوابه
مجت بفرصاد ومراده لتقليل الفعل المستقبل
نحو ان الكذوب قد يصدق فخصوصية الموضع
او خصوصية المحمول تدل على ذلك ولهذا قالوا
ان قد يفيد جزئية الحكم قالوا ايضاً بمجيء للتحقيق

الصلوة

له على

له عطف على التقريب الماضي اي لانه وضع ايضاً
لتقليل

نحو قد سمع الله وقد يعلم الله واذا كان وصفها ماذ
كرنا من احد المعاني الثلاثة يمتنع دخوله الا على
الفعل الماضي ناظرا الى معنى التقريب و التحقيق
او الفعل المضارع بالجزم ناظرا الى معنى التقليل
والتحقيق والا لم يكن موضوعا لما قلنا انه مو
ضوع له ومنها اي بعض علاماته دخول السين
وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل او
بجنس الفعل ولهذا افرده على خلاف السابق
لانهما وضعا للاستقبال لان اهل اللغة قالوا
انهما يحصلان الفعل للاستقبال فجاء انهما مو
ضوعان له والا لما اخلصا فلا يجوز دخوله على
الامر وان كان مستقبلا والاستقبال ممتنع
الآتي الفعل لانه من الزمان الذاتي له فدخولهما
ممتنع الا في الفعل والا لتخلفا عن الموضوع له من
غير داع نحو سيخرج وسوف يخرج في سوف زيادة
تنفيس وتاخير لانهم قد ذادوا على السين
غيرنا

غيرنا جعلت الزيادة فا دليلا على زيادة المعنى
لانهم يستفيدون زيادة المعنى من زيادة اللفظ
في غير موضع وقد سبق الايراد عليه والجواب
عنه ومنها اي بعضها دخول الجوازم يدخل تحته كل
جازم سماعي من نحو اضرب كان او حرفا
نحو لم يخرج ولما يضرب وان يضرب يكرم افرح
لان كل جازم لا ينفك عنه معنى الاستقبال ذاتيا
كان او عرضيا وذلك كما عرفت لا يوجد الا فيه فكل جا
زم لا يوجد الا فيه والا لانفك وقد كان غير منفك
بنو بهذا الاستدلال تبين فلعلهم تعرض به لخفا
ئه لا لاجل ضعفه فيهم المتعلم امرا دقيقا بواسطة فا
ستفاد الاستدلال الآتي فقال وانما اختص دخولها
بالفعل افرده لما مر لاختصاص الجزم به اي
بالفعل اختصاصا اي اختصاصا مثل اختصاص
اختصاص الجر بالاسم كما سيجيء بعد ويلزم
من اختصاصها به والا لزم احد الامرين

المحذوفين اما عدم اختصاص الجزم بالفعل
واما تخلف الاثر عن المؤثر والاجماع
منعقد على خلافه فيكون هذا الاستدلال
سديدا والقول بانه غير سديد غير سديد ومن
اتصال الضمير البارز ثبت المرفوع نحو الرجل
الكريم الكريم هو لم يكتف بواحد احداث شاهد الى مسئلة
حرفية انه وهى اختلاف الاواخر باختلاف
الضماير واخرنا بالبارز عن المستكن
فانه لا يختص بالافعال بل يستكن فى الصفات
نحو زيد ضارب الضارب هو كما يستكن فى الافعال
وتقال زيد ضرب اى ضرب هو اما البارز
فلا يتصل الا بالفعل لان الضمير البارز فانما
عل ولا يكون مبتدا به والافضاء الخفيف به
لا فناسب ان يحصل ذلك الامتزاج التام
ويفيد فادون غيره اعتناق الالف واللام
ولان مثنى الاسم وجمع سلامة بالالف او بالياء

وبالواو

وبالواو والياء وهذه الضماير لا تجتمع بحرفان
منها الف ومنها واو ومنها ياء فلو لحقها هذه الضماير
لا تجتمع الحرفان اى كنا فان حذف
احدهما لزم الالتباس والا لزم الاستثقال فحمل
الباقى عليه طردا للالتباس ولم تعرض المصنف
لذكر البارز كانه اعترض عليه وركيا منه الجواب
عنه فقال صريحا ولعله اى لعل المصنف اراد
بالاتصال فى قوله والتصاله بالضمير المرفوع الا
تصال اللغوى اللغوى دون الاتصال العرفى
المذكور اى حين اذا اريد بالاتصال المذكور
الاتصال اللغوى لا يتناول هذا الاتصال الا له
الضمير المرفوع البارز دون الضمير المستكن
الابرى انك اذا قلت ضربت وضربنا صح ان
يقال قد اتصل بهذا الفعل شئ لانه يشاهد بالبصر ان
التاء والنون اتصل بهذا الفعل بخلاف ما اذا قلت
زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال اتصل بهذا الفعل

شيء باصطلاح ما الا باصطلاح النحويين
لان الحس البصري يشهد بانه ما اتصل بشيء
واما المرفوعة فقد اعترض المصنف بها عن الضماير
المجرورة وعن الضماير المنصوبة فان المجرورة
لا تتصل بالفعل اصلا لانه لا يضاف ابدا واما
تتصل بالمجرور اذا اضيف وبحرف الجار
نحو غلامكم مجرور باللام ومررت بك في مجرور
بحرف واما الضماير المنصوبة فلا اختصاص
لها بنوع من الانواع وقد تتصل بالحرف نحو انني
وانك وكذا اخواته نحو انني وانك وكانك وليتك
ولعلك ولينك ولكنك وتتصل بالاسم ايضا عند
الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضاربك
والضاربه والضمير هنا ضمير المنصوب عنده على
ما سيجيء ان شاء الله تعالى في الباب الثاني لا يقال
ان ما ذكرتم بجميع مقدماته غير صحيح اذ لو صح
لما دخل غير الفعل وليس كذلك لان اسماء الافعال
قد يتصل

قد يتصل بها الضمير المرفوع البارز فانه قد
جرى مجرى الكلم اذ ليس اتصاله بكل اسم فعل بل بعضه
نحو هاتوا قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم ونحو هاتوا هلموا
هلموا وهاتيا وهاتين وهذا وحي تدل عليه كلامه
اخ الا انا نقول لا نسلم ان ما اتصل بها من صورة
الفعل اسم محض بل هو فعل كهاتوا اذ قد قيل
ان الهاء بدل من الهمزة ونسب الى الخليل
او جانب فعلية غالب كما تقول به بنو تميم هلموا
فلا يكون ما اتصل به من الضمير متصلا الا بالفعل
ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان ما اتصل بها اي
بالصورة المذكورة من هاتوا ونحوه من الحروف
ضماير بارزة مسندة بل هي حروف فلا محل
لها من الاعراب كالكاف في اياك وفيه اختلافات
كثيرة والتمثيل هنا على مذهب الاخفش وسيأتي بيا
ن المذاهب وان الحق منها مذهب الاخفش في بحث
المضمرات ان شاء الله تعالى واياك بعض خدك

فكما ان الكاف في خذك ليس بضمير فكذلك الكاف
ثم وارايتك زيدا ما صنع بفتح التاء فان هذه
الكاف حرف فلا محل لها من الاعراب بل لمجرد الخطاب
وهو بمعنى اخبرني لا بمعنى الرؤية فلبيتا وجنبنه
كما قالوا في قوله تعالى قل ارايتم ان اهلكني الله
وقوله تعالى قل ارايتم هذا الذي كرمت علي
وقوله تعالى قل ارايتم ان اصبح ماؤكم غورا
وقد يجي بمعنى ابتنه نحو ادريته زيدا فاني
احبه اي انبته له فاني احبه والتاء في انت فان بعضهم
ذكر ان الضمير ان والتاء لمجرد الخطاب ولا محل
لها من الاعراب الحاصل ان هذه الحروف ضماير
في صورة النقض كما جاء في هذه الامثلة وايضا
لسنادها الى الضماير المستكنة فيها ابدا الا ترى لو كان
ضماير لفاعلها لوجب ان يكون اسناد هذه الاسماء
اليها كما اليها في الافعال واذا كانوا يقولون يا
باهولاء هلم يا قوم ونحو هما ولا شك الاسناد

دهما

دهما الى ما استكن فيهما كذلك تاتوا مسند الى ضمير
المستكن فان قيل اذا لم يكن الواو ضميرا فلاي
سبب الحق الواو اجاب بقوله وانما الحق
الواو وان لم يكن ضميرا ايذانا اعلاما
بان المستكن فيه اي فيما تاتوا ضمير الجمع الواحد
فهي كنحو الواو ولم يقل نحو لان الفاعل في
اكلوني البراغيث مظهر والفاعل على توجيه
المذكور في تاتوا مستكن وكلاهما مشترك في انه
الحق في اخر الاسم علامة للاستعداد بان فاعله
جمع ولو اتحدا فالعبارة المناسبة له نحو فلما
لم يتحدا كان العبارة المناسبة له كنحو وحق
لكن لداعية الاكل المختص بالعقلاء
الحق الواو المختص بضميرهم واكل السنود
الفارة والذيب الشاة مجاز عن تعدي كا
كل فلان جاره والواو في قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا اسرارا بمعنى اخفوا النجوى

بهم من التناجي في خفاء معناه بالغوا في اخفا
ئها او كتموا اما تناجوه بحيث لا يفطن له ولا
يعلم انهم متناجون او اظهر وابناجهم الذي
يناجوهم للناس الذين ظلموا في محل الرفع
اما على البدل او على الذم او على الفاعل على زعم
بعضهم وهي لغة رديّة فان وقوعها في محل
المحاورات فكيف وقوعها في القران المعجز
او على الابتداء فالاصل هم اسروا النجوى
فوضع المضمر تسجيلا على فعلهم بانه ظلم
اخروا في محل النصب على الذم او في محل الجر
على الوصف للناس فالوجوه ستة قوله
على احد التاويلات الثلاث محمول اما
على انه لم يطلع الا على هذا او لم يجعل من السنة المذ
دة الا اباها او على ان المراد التاويلات الثلاث
في الرفع لان البحث في المرفوع والبدل من الفا
عل فاعل معنى ونزل اي من العلامات المختصة

بالفعل

بالفعل لحوق تاء التانيث الساكنة في اصل
الوضع ساكنة في الحال اولى واحترز بالسا
كنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو
مسلمة وقائمة واما ساكنة فلا يكون الا في
الفعل نحو نصرت فان نصرت فعل اتفاقا
ونعمت وبئست فانهما فعلان على مذهب
البصريين والكسائي وسيجيء تحقيقه في مو
ضعه ان شاء الله تعالى وانما اختص المتحركة
بالاسم والساكن بالفعل ولم يعكس لثقل الفعل
فيناسب السكون لخفته وخفة الاسم فيناسب
الحركة لثقلها للتعادل بينهما ولم يؤخذ
طريق التشاكل والتناسب كيلا يؤدي
الى بطلان اعراب الاسم قوله والتي تليها
تلك امثلة المفتوح الاخر والمضارع
والموقوف الاخر لانه انشاء او اخبار والثاني
في اما ماض او غيره الاول الموقوف الاخر

ام مبتدا

والثاني المفتوح الاخر والثالث المضا
رع والاولى اما ان يقال اما اخبار لشبـ
ـه مشابهة تامة بالاسم اولا او الانشاء وسمي
المفتوح الاخر الماضي قال الشارح الماضي
هو الدال بجنس بناؤه وعين على اقتران
حدث بزمان فصل بعيد يخرج الاسم
قبل زمانك فصل قريب يخرج الموقوف الا
خر والمضارع ولم يقل بزمان ماض لئلا
يتوهم تعريف الشيء بنفسه وهو مبني على
الفتح بهذا اشتمل على ثلاثة اشياء البناء
والبناء على الحركة والبناء على الفتح فذكر لكل
واحد منها سببا على حدة فقال اما سبب
بنائه ظاهر فيما بينهم ظهورا كسبا او بد
يهيا وعلى كلا التقديرين يجوز التنبيه عليه
وهو انه فعل وهو ظ والاصل في الافعال
البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفا

علية

علية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها
اي في الافعال لما ثبت فيما بينهم من انه لا يقع فاعلا
ولا مفعولا ولا مضافا اليه فالجري ان يبنى
الماضي ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل
اي والحال ان الاصل في البناء السكون اما لانه
ضد الاعراب والاصل فيه ان يكون بالحركات
واما لان الحركة في الاسم للحاجة اليها لاعرابه
ولا حاجة في الافعال لبنائه فهو ان له ادنى من الزنا
ت مشابهة بالاسم وهو اي ادناها وقوعه اي وقو
ع الماضي موقعه اي موقع الاسم في نحو مررت برجل قام
فان قام صفة رجل كما تقول مررت برجل قائم فوقو
ع قائما صفة رجل وقيل لمشابهة المضارع في
الرجوع الى اصل واحد في الوقوع صفة
للنكرة وشرطا نحو ضربت ضربت وان
تضرب وليس لفعل الامر مشابهة بالاسم بوجه
فقضل اي الماضي بالحركة على فعل الامر الذي لا

يشابه الاسم بوجه من الوجوه والحاصل ان الاصل في الكلام
في اعراب المضارع وبناء الماضي على الحركة والامر على
السكون ان المضارع لما ضارع مضارعة تامة من
غير وجه اي من وجوه كثيرة وستطلع عليها عن قريب
اعرب والماضي لما كانت مضارعته بالاسم غير
تامة لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي
هو السكون الى الحركة لان البناء عليها له من الاعراب
والامر لما لم يضارع اي الاسم بوجه ما ترك على
اصل البناء الذي هو السكون لان فيه بعدا عن الا
عراب وعلى ما قيل ان شبهة الماضي بالمضارع
بالوجوه المذكورة تقتضي اعرابه وفوات المو
جب له بناءه على السكون لما فعملنا بالوجهين
وقلنا بالبناء على الحركة لا بالاعراب على السكون
للتنافي بينهما او لانه مفضل عليه لما فيه من الابطال
بقاء على الاصل ولا يخرج عنه الا بدليل قوي
وشبه المضارع لكونه دخيلا في الاعراب يكون فيه

على قلق

على قلق واضطراب فكيف يجر غيره الى ذلك الباب
وانما اختيرت الفتحة من بين الحركات الثلاث
لخفتها لانها جزء ما هو لازم السكون وهو الالف
وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان المتجدد
المتقدم للتعادل بينهما واذا افضاء وهو ثابت
دائما فهو مفتوح ابدا الا ان يعرض اخره ما يو
جب سكونه او ضمه اما السكون فعند عروض
الاعلال نحو دعا في الواوي ورمى في اليائي
والاصل فيهما دعو ورمي وقد ثبت من اصو
ل التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح
ما قبلها انقلبتا الفا والواو والياء من قبيل وضع
المظهر موضع المضمر الفا والالف لا يقبل الحركة
وكذا السكون واجب عند لحوق بعض الضما
ير وهي الضماير التسعة المتحركة المرفوعة
اعني ضمير النساء الغائبات وضماير المواجهة
وضمير الحكايات وانما اسكن اخره عند لحوق

بهذه الضماير فرارا عن توالي الحركات فيما هو
في حكم كلمة واحدة اعني الفعل والفاعل اذ الفا
على كالجزء من الفعل ما سيجيء ان شاء الله تعالى بدليل
وقوع الف الضمير وواو وياء بين الفعل
واعرابه كما في يفعلان ويفعلون ولهذا لا يسكن اذا كان الضمير
ساكنا او كان متحركا منصوبا ولئلا يلتبس الفا
على بالمفعول في نحو ضربنا وضربنا وان الضم نحو
واو الضمير نحو ضربوا لان الواو واذا كانت مدة
فما قبلها مضموم ابدا للمجانسة الواو ولانه اذا كان في
بينهما اشد الامتزاج جعل الضم دليلا عليه قوله واما
ما يتعاقب على اوله الزوائد الاربع اي والثاني من
امثلة الفعل فعل كان اوله احد الحروف التي تسمى
الاصطلاح وهي التي يجمعها انيت وتسمى ايضا
حروف المضارعة لحصول المشابهة بينه وبين
الاسم بها وليست مطلقة بدليل ما ذكر المصنف بعد
وهي الياء للغايب اي الياء التي للغايب والتاء للمخاطب
والهمزة

والهمزة التي للمتكلم وحده والنون التي للمتكلم
الذي معه غيره احترازا عن ياء النسب في يرناء النسب
حفينه بالبرناء وهو الحناء ومن تاء تكلم ومن همزة
اكرم ومن نون نرجس الدواء اذا جعل نرجسا
اعلم انه لا بد من بيان ان الغرض بالزيادة دون
النقصان وبيان ان الزيادة من الحروف من
هذه الحروف وفي الاول دون الاخر فقال الش
رح انما اعقب بهذه الزوائد على اول المضارع
بلفظ يجمعها مستدلا على كل واحد بقوله لانه اي
انث في لما وجب المخالفة بين لفظي الماضي
والمضارع لاختلاف معنيهما والاصل ان يوضع لكل
معنى لفظ على حدة خصوصا في الافعال اذا
كثر ما يقع التخاطب فيه في بيان الاحوال وتحقيق
الامان ولهذا اختلف العلماء في وقوع المشترك
واورد كل على مدعاه حججا كثيرة ولولا ان
الاصل ما ذكرنا لما وقع فيه الاختلاف وكان الفعل

اى الحديث اما صادرًا عن المتكلم وحده او
صادرًا عنه اى عن المتكلم مع غيره او صادرًا
عن الغايب او صادرًا عن الحاضر ولم يذكر المؤنثات
ت اما لانه ليس لها صيغ غير صيغ المذكورين
واما لانه غلب المذكر على المؤنث على الانفصا
ل الحقيقي طلبوا جواب لما ان يزيدوا في الاول
حروفا لا كلمات اخر تدل على المضارعة اشارة
الى علة الزيادة في الاول وكون الزيادة من
الحروف بيانه انه لو كان الفرق بالنقص او بزيا
دة غير الحروف او بزيادة الحروف في غير
الاخر لما تاتى المضارعة من الوجوه الاتية و
لادى الى الرسم الابيه من تزاحم الزيادات و
دكاكة العبارات فزادوا حروفا لتدل على
المضارعة وعلى هذه المعاني اعني وقوع الفعل
من المتكلم وحده او مع غيره او من الغايب
او من الحاضر حروفا اخر تدل على هذه المعاني

جزما

جزما على شنهم الماء العرف فيما بينهم في طلب الايجاز
الغير المخل والهرب عن التطويل المخل لانه ما يرغب
فيه الطباع ويشتاق الى ادراكه السماع بخلاف
التطويل اذ هو شيء يكثر عنه الامتناع التكلم
فوجدوا وجدوا الحروف بالزيادة للدلالة على المقصو
د حروف المد واللين اي الياء والواو والا
لف لكثرة دورها على السنتهم في الكلام اذ المتكلم
لا يخلو عنها اى عن تلك الحروف او عن بعضها تحقيقا
اعني الحركات اذ لا توجد كلمة خالية عنها او عن بعضها
فيكون باعتبار جريانها مجرى النفس النافخ و
استيناس السامع بها مستلزمة للخفة الجابرة
للثقل الناشي عن الزيادة فعمدوا اى قصدوا
الزيادة بهذه الحروف ما يلين اولا الى زيادة
الالف لانها اخف الجميع فوجدوها ساكنة تعذر الا
بتداء بها فحركوها ليتاتى الابتداء بها على انه بينهما
من قرب المخرج ولهذا ابدل كل منهما بالاخر والهاء

وان كان مثلها في ذلك لان الالف بين والهمزة
الا ان ميلها الى الهمزة لكونها من طرف السفلي احدر
لتصاعده من سفل الى علو بناء على ان الحروف
المبسوطة من انفاس تتصاعد من الرئة الى الحلق
وخصوها بالمتكلم وحده لموافقتها اول انا ولانها
اي الالف في الاصل اي ساكنة اخف فاستؤثر المتكلم
بالاخف لان ابتداء الكلام منه وكذلك ابتداء المخارج
منها ثم عمدوا الى زيادة الواو لانها طرف من الافو
جدوا زيادتها ولا يفضي الى الاستبشاع من استبشع
الشيء اذا عده بشعا وهو كريه الطعم يأخذ بالحلق
فاستعمل في معنى الاستقباح لمشابهته نباح الكلب
لان الفاء اى فاء الكلمة كثيرا ما يقع واوا نحو
وجل فلو زيدت عليها واو اخرى للعلامة ثم دخلت
عليه الواو العاطفة وهذا ليس بلازم بل بدونه يحصل
الاستبشاع فمراده بيان بلوغ الاستبشاع نهايته
في بعض المواضع لا ان لدا خلالا ادى الى اجتماع

الامثال

الامثال اي الواوات المؤدي الى حصول الاستثقال و
كان الصوت الحاصل من اجتماعها يشبه نباح الكلب
من نبح الكلب ينبح بالفتح والكسر نبحا ونبحا ونباحا
بالضم والكسر اي صوته في حصول الاستقباح لانها
اى التاء كثيرا ما تبدل منها اى من الواو نحو تراث
بمعنى الميراث وتجاه يقال قعدت تجاهك بمعنى
تلقاءك والاصل فيهما وجاه ووراث كذا ذكره
الجوهري في الصحاح وجعلوها اي التاء المقلوبة
عن الواو علامة للخطاب والتأنيث لكونها علا
مة للخطاب والتأنيث في الماضي نحو ضربت وضربت
فحمل المضارع عليه ولئن قيل لم لم يفرق بينهما كما
فرق في الماضي اجاب بانه لم يفرق بينهما لانه لم يمكن
الفرق ههنا اى في المضارع لكونها التاء في احد
الموضعين اما في الخطاب او في التأنيث لوقو
عها اولا لامتناع الابتداء بالساكن بدل بالتكرير
او علة للمجموع بخلاف الماضي لانه يمكن الفرق فيه

لما كان التاء لوقوعها بالامكان
اخرا ولئن قيل يجب ان الفرق

بل كان لا يمكن لكن الفرق بالحركة اما بالضم او بالكسر
ممكن فلم لم يفرق اجاب بقوله ولم يمكن ضمها ايضا
لالتباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني
للمفعول فانه لو ضم حرف المضارعة في يعلم
مثلا لم يعلم انه مجهول او معلوم فحمل مضارع ضم
عينه او كسر عليه ليطرد الباب ولا يمكن كسرها ايضا
لان ذلك يستثقل بلغة من يكسر حرف المضارعة
فيقول تعلم وتعلم بلغة نعلم نعم في الفتح ايضا
التباس لكنهم اكتفوا ههنا بالفرق التقديري بان
يكون التاء في المخاطب بدل عن الواو دون المؤ
نث كما اكتفوا به في الاسم كفلك مفردا وجمعا مع انها
في اخواتها مفتوحة والخفة مطلوبة فلا سبيل الى
الضم ولا الى الكسر فعدلوا الى الياء لانه وسط
بينهما وهو وسط اللسان فلما يجدوا اما نعلم يمنع من
زيادتها اولا فزادوها وتعينت للغائب اعني
غير المتكلم والمخاطب لان ذكره دائر بينهما فيكون
وسطا

وسطا قيل الاولى لغير المتكلم والمخاطب بصحة يفعل الله
ما يشاء واسم الغائب لا يطلق ~~عليه اسم الغائب~~
على الله وفيه نظر لان الياء لغة موضوع موضع لما يطلق
عليه اسم الغائب ومنع التوقيف ان ثبت لا ينافي
لان كلامنا ليس في الدلالة الشرعية على ان المتكلم
يقول في باب اثبات الصفات يثبت السمع لله
تعالى قياسا للغائب على الشاهد فقد اطلقوا عليه
تعالى ولا بعد فيه اذ قد يراد الغائب عن حد اسنا
ومنه قوله تعالى يؤمنون بالغيب على وجه وايضا
يلزمه ما فر منه حيث اطلق لفظ الغير عليه ثم
طلبوا للمتكلم مع غيره صورة تعظيما كقوله تعالى
ونريد ان نمن او مشاركة نحو انا وزيد نفعل واما
حقيقة كالمثال الثاني واعتبارا لان هذه الصيغة
انما يستعملها المعظم نفسه في الغالب لان له اتباعا
يذهبون الى مذهبه وقد يستعملها وحده تنزيلا لنفسه
منزلة الجماعة مجازا اخر فايراده في اول الفعل فو

جد البقا الحروف بذلك الموضع النون لانها علم المتكلمين
للمتكلم مع المتكلمين في الماضي نحو ضربنا فحمل
المضارع عليه ولانها اى النون اقرب الحروف
شبها نصب على التمييز من حروف المد واللين
متعلق باقرب تعلق التعدية لا تعلق من
باب فعل التفضيل اما لكونها غنة في الخيشوم و
هو اقصى الانف وليس لها مخرج معين بدليل ان الما
سك اذا امسك انفه لم النطق بها فاذا فرها غنة
غنة في الخيشوم ولهذا سميت المحققون بالحرف الا
غن وهو الذى يتكلم من قبل خياشيم واما لانها
لكون ضميرا نحو ضربن كما يكون هذه الحروف
كما انها اى حروف المد واللين مدة في الحلوق
فيكون شبيها بها من حيث الخفاء والمد والغنة
وايضا انها اقرب الحروف من حروف المد واللين
مخرجا ولهذا ادغم في الواو والياء نحو من يدو
من دال بعد قلبها واوا او ياء و تقلب منها الالف

نحو

نحو ضربت زيدا او لنسفعا وتقلب من الواو نحو
لبهان في اصله لبهل وى ودلالة المشابهة اخرجته
عن ساير الافعال فلا يجري على منهن في الحاق
علامة التثنية والجمع في الاخر فان قلت علم ان
الغرض من الحاق هذه الحروف الفرق بين الماضي
والمضارع فاذا كان كذلك فلم لم يعكسوا الامر حتى
اختصوا المضارع بالالحاق زيادة دون لان
الحقيقة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة وهو
ظ والزمان الحاضر والمستقبل الدال عليها المضا
رع بعد الزمان الماضي الدال عليه الفعل الماضي
فجعلوا الصيغة السابقة وهي الصيغة المجردة
اعني صيغة الفعل الماضي للزمان السابق وهو ا
لزمان الماضي وجعلوا الصيغة اللاحق وهي
الصيغة المزيد عليها اعني صيغة المضارع للاحق
اى الزمان اللاحق وهو الزمان الحاضر او
المستقبل طلبا للتناسب ودوما للمشاكلة

قوله ويسمى المضارع اي يسمى ما يعقب على اوله
الزوائد الاربع مضارعا لانه مضارع الاسم اي مشا
به واشتقاقه من الضرع اما لان المتشابهين اذا
تشابها فكانهما قد رضعا من ضرع واحد او لما ان
بين الضرعين المشابهة وذلك اي مضارعة الاسم
من جهات ستان ثلاث من جهة اللفظ ومن
جهة المعنى ومن جهة الاستعمال اما مضارعته
من حيث اللفظ فلموازنته اسم الفاعل في حركاته
وسكناته وتعداد حروفه نحو ضارب ويضرب في
الثلاثي المجرد ومدحرج ويدحرج واما المضا
رعة من حيث المعنى فمن وجوه احدها انه شايع
تخص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل اي
صالح لان يراد به احدهما لا على التعيين ثم يخص
باحدهما على التعيين اي بالحال بدخول اللام عند
الكوفيين فلسوف امر المضارعة اخذ بقولهم
او بالاستقبال بدخول السين كما ان اسم الجنس شايع

فامة

في امة اي في جماعة كرجل يقع احادا متعددة
على سبيل البدل ثم يختص ذلك بواحد منها بعينه
اي بتعيين لما يطلق عليه ما قصد تعيينه بدخول
لام التعريف على البدل وفي بعض النسخ لام العهد
ايضا فتعين ان امر المضارعة انما يتقوى بذكر
اللام لانه اذا لم يذكر لما صح انه تميز بالحرف لكل واحد
من مدلوليه لان ذلك التمييز حرف الاحرف الاستقبال
والتمييز به لاحد مدلوليه دون الاخر وليس لك
ان تقول جاز نحو الان والساعة فيغني عن اللام
للحال لان المشابهة انما وقعت في شياعه وتخصيصه
بحرف لا تعيين احد مدلوليه بقرينة من خارج
وثانيها انه اي المضارع بذلك اي بكونه صالحا
لاحد الزمانين المذكورين لا على التعيين واختصاصه
باحدهما على التعيين قد شابه في كونه صالحا
للفاعلية والمفعولية والاضافة بيده لكل واحد
واحد واختصاصه اي الاسم بواحد منها عند اي

من الفاعلية والمفعولية والاضافة عند دخول
احد العوامل اي بالفاعلية عند دخول عامل
يقتضيها كجائني زيد او بالمفعولية عند دخول
عامل يقتضيها كرايت زيدا او بالاضافة عند
دخول عامل يقتضيها كغلام زيد ومررت بزيد كما
ان المضارع صالح للزمان الحاضر والمستقبل
اي لاحدهما لا على التعيين ثم يختص باحدهما على
التعيين اذا دخل عليه ما يقتضيه من اللام او سوف
وتاتيها انه اي المضارع بالشيوع قد اشبه
الاسماء المشتركة كالعين ونحوه من القرء وا
لشمس والامكان وهذا الوجه ناظر الى الاشتراك
وليت شعري لم لم يذكر الاختصاص وهو مقصود
في المشترك عند وجود قرينة التعيين فان العين
مثلا مشترك بين الباصرة والذهب والغوارث
والشمس والشخص الى غير ذلك ثم تعين لا
حدهما الارادة عند القرينة ورابعها انه اشبه اسم
الفاعل

الفاعل من حيث مبادرة الفهم اي متبادرة في
كل منهما اعني في اسم الفاعل والفعل المضارع الى
الحال متعلق بمبادرة عند الاطلاق نحو زيد يصلي
وزيد مصل فان فيهما تبادر الذهن الى ان زيدا
ملتبس بالصلوة في هذه الحالة الحاضرة واما
مضارعة الاسم نحو زيد قايم وزيد يقوم فان يقوم
واقع موقع قايم لان هذا الموقع الخبر وموقعه
موقع المفرد والفعل مع فاعله جملة فلا يكون وا
قعا لغة والثاني دخول الابتداء على كل واحد منهما اي
من المضارع والاسم نحو ان زيد القايم وان زيد
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل وهو المضا
رع الاسم من هذه الوجوه المذكورة اعني معنى
بوجوه واستعمالا بوجهين ولفظا سمي مضارعا
ولا يلزم تسميته الماضي مضارعا بوجود هذه الو
جوه لان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم
على غيره حال الوضع فلا يجب نقضه لوجوده في

غير المسمى على ان المضارعة من هذه الوجوه
انما نشأت من حروف المضارعة فيلاحظ
في التسمية فكان الواضع لما لاحظ وتصور معاني
ثلاث امثلة مختلفة للفعل ماض ومستقبل
وما بينهما كان فيه سمى كلها سمى الاول بالماضي
والثاني بالمضارع والثالث بالموقوف وهو
اذا وضع الالفاظ المختلفة كل لفظ بازاء
كل معنى فوضع اولا لفظ الماضي لبنائه على الصيغة
المجردة لخفتها ثم زيد عليها حرف المضارعة جاعلا
لفظا دالا على لفظ الماضي والا بالزائد على المضا
رعة المعنوية مستتبعا للمضارعة اللفظية
فالاستعمال يوقظ ان الدال على المضارعة انما هو
حروفها فما هذا الا في المضارع ولهذا السر ا
خذ المضارع من الاسم الاعراب واعرب
بوجوه اعراب الاسم لانه لا يتغير الكلمة لفظا ومعنى
بخلاف غيره يريد ان مقتضى هذه المضارعة

ان يعرب

ان يعرب بجميع وجوه اعراب الاسم الرفع والنصب
والجر لكن لما كان الاخير علم الاضافة منع من
الفعل وعوض الجزم مكان الجر على ما سنذكره في مو
ضعه ان شاء الله تعالى وهو اخر هذا الباب كما اخذ
الاسم منه العمل وعمل اذا كان بمعناه قوله واذا
خلت عليه اي على المضارع لام الابتداء خلص
للحال بفتح اللام من خلص الشيء بالفتح خلوصا
اي صار خالصا قال الشارح يعني ان اللام
في قوله ان زيدا ليفعل مخلصة للحال اي خلصه
تخلص المضارع للحال معينة اياه لها بتخفيف اللام
من اخلصت لله الذين لا بتشديدها من خلص
معنى ي واعتبار معنى التنجية فيه معنى بعيد ذكره
ابو علي حيث قال لا يوجد الا مع الحال وقال ابن
مالك ليست مخلصة للحال بمجيئه في الاستقبال كقوله تعالى
اني ليحزنني ان تذهبوا به وان ربك ليحكم بينهم
يوم القيمة ونقل ابن ابي الربيع عن سيبويه انها

يوجد مع المستقبل قليلا ولانه على ان يأول ماو
قع مستقبلا بانه حكاية الحال وفي كلام نبي وجه
آخر وهو جواز حذف المضاف واقامة [illegible] يجوز
ان يكون اللام للتأكيد كما في الآيتين المذكورتين
في الشرح فان قلت اذا كان اللام للحال فكيف
جامعت حرف الاستقبال الاستفهام للانكار يعني
لا يجوز ان يجامع اللام اذا كان للحال حرف الاستقبال
الاستقبال لكان التنافي بينهما وقد جامعه في
قوله تعالى ويقول اذا ما مت لسوف اخرج حيا
المعنى يقول الانسان أإذا مت ابعث
دل عليه لسوف نخرج اخرج كانه قال
اني ساخرج حيا من الارض او من حال
الفناء حين تمكن في الموت والهلاك
على وجه الانكار والاستبعاد ويجوز ان يكون
اخرج حيا من قولهم خرج فلان عالما او
شجاعا اذا كان نادرا في ذلك بحيث اخرج
عن نظا

111

عن نظائره يعني الحيوة الدنيا اي حيوة ابلغ
من الحيوة التي هي الان عليها على سبيل التهكم فعلى
هذا يكون للتهكم للتعريض في قوله تعالى ولسوف
يعطيك ربك فترضى هذا موعد من الله لرسوله
شامل لما اعطاه الله في الدنيا من الظفر باعدا
ئه ودخول الناس في دينه افواجا والخلفاء الرا
شدين الفتح في اقطار الارض من المداين وا
لهدم بايديهم من ممالك الجبابرة والنهب من
كنوز الاكاسرة والقذف في قلوب اهل الغرب
والشرق من الرعب والمؤمنين بعدهم من الاستيلاء
على الكفرة للملعونين الى انقراض الزمان
ولما ادخر عليه وللمؤمنين من الثواب ما لا يعلم
كنهه الا هو قلت ان اللام يفيد معنيين التأكيد
والحال وفي الايتين اعني لسوف اخرج حيا و
لسوف يعطيك ربك فترضى قد تجرد لمعنى التاكيد
لوجود حرف الاستقبال ونظيره اي ونظر اللام

في افادة المعنى ثم تجويده لاحد بما لمكان المنافي في
حرف التعريف في الله فانه يفيد التعريف مع انه عوض
عن همزة اله يريد به انه يفيد التعريف والتعويض
ثم تجرده ذلك الحرف في النداء للتعويض عن الهمزة
بضم سلا اي ذاهبا عنه معنى التعريف لمكان
حرف النداء والا لزم الجمع بين آلتي التعريف وانه
ممتنع من اضمحل الشيء اذا ذهب فلهذا اجيز ندا
ؤه الاصل اجيز نداؤه لهذا اللفظ لما قدم النحا
ة والمجرور على الجزاء ميلا الى الاختصاص ادخل
الفاء عليه ليدل على شرطه فتقديره لهذا مع
ان الجمع اي معادنا بان الجمع بين حرف التعريف
وحرف النداء ممتنع اذ لولا ذلك لما احيج الى تجريده
عن معنى التعريف ولهذا اي بجواز ندائه بعد
اضمحلال معنى التعريف بناء على امتناع الاجتما
ع بين حرف التعريف قطع همزته اي همزة حرف
التعريف نحو يا الله ليدل على زوال معنى التعريف

لان زوال اللازم يدل على زوال الملزوم ويريد انه
انخلع عنه معنى التعريف بناء على الامتناع جعل في
اللفظ ما يدل على ذلك الانخلاع كما جعل في انفرادا اذ انه
جعل علما ليدل على انه ليس باقيا على اصله فمعناه
حران العطاء لام الابتداء وهي لا تدخل الجملة
الاسمية فالوجه في دخوله على الفعل قلت لا نم انه غير
داخل على الفعل ولئن سلم فصدر الجملة محذوف
فالتقدير لانا سوف اخرج حيا ولانت سوف
يعطيك اولهو قوله والثالث الموقوف الاخر
ويسمى الامر فهو صيغة ساكنة الاخر يطلب بها
الفعل من الفاعل المخاطب بحذف الزوائد فخرج
غير الفاعل المخاطب المفعول المخاطب او المتكلم
والفاعل الغائب او المتكلم وحدود نزال اذ المراد
بحذف الزوائد معلوم انه على طريقة افعل من يفعل
فليس مثله بداخل في التعريف كما ظن وهذا اصطلا
ح بان امر الفاعل المخاطب اكثر استعمالا من غيره

+ كاين واقع البتة وان تاخر بمصلحة
فان قلت لم يكون

قال الشارح اعلم ان صيغة الامر تؤخذ من المستقبل
للفاعل المخاطب دون الماضي لما بينهما من التناسب
في افادة الاستقبال لا لمخالفة بين صيغتهما وهذا اما
قال صاحب الكشاف وهو الذي على طريقة المضارع
للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته فقوله صيغة
الامر تؤخذ من المستقبل اشارة الى حقيقة الامر
وقوله لا مخالفة بين الصيغتين اشارة الى تقسيم
ما اشتمل عليه الحد تحقيقه هذه الصيغة عند الاصوليين
والنحويين وان كانت العبارة عن الامر بخلاف
تلك متعددة لان هذه الصيغة لا يكون ظاهرة الا
للامر بخلاف تلك الا ان ينتزع الزوائد يعني لا مخالفة
بينهما في شيء الا في نزع الزوائد لانها امارة
المضارعة فلا بد من ازالتها فاذا اردت صيغة
الامر ينبغي لك اولا استخراج صيغة المضارع
المخاطب للفاعل ونزع الزوائد عنها ثم بعد ذلك
النزع ان كان الثاني اي ثاني المضارع وهو

ما بعد

ما بعد حرف المضارعة وهو ما بعد حرف المضارع
ساكنا تجتلب بالجزم والرفع همزة الوصل بالنصب
مفعول تجتلب ضرورة امتناع الابتداء بالساكن
برفعها الاسناد تجتلب الى مجاز من قبيل الاسناد
الى السبب لا بنصبها على المفعول لانعقاد الشرط اذ حذفت
الهمزات لافتقادهم الى الابتداء بالمزيد واختصاصها
بالمبتداء في المخارج المضمومة ان كانت ضمة
اصلية بعد الانتقال الخروج من الكسرة الى
الضمة والا مكسورة لان التوصل بها الى الابتداء
بالساكن من طبيعة النفس فزيادة الهمزة
المكسورة مناسبة لامر الطبيعي فيكون اسهل وايسر
من زيادة غيرها وان كان ثاني المضارع متحركا
تركت على حاله اي تركت المضارع على حاله كان
عليه فصيغة حر توازي صيغة المضارع بحيث
لا مخالفة بين صيغتيهما الا في نزع الزوائد ولم
يذكر سكون الاخر لانه سيذكر في بيان الاختلاف فيه

البصريين والكوفيين فقول من تضرب اضرب ومن تنصر
انصر ومن تعلم اعلم ومن تتعدد ومن تحاسب حاسب
وهذا اي ماذكرنا من كيفية اخراج صيغة المضارع و
نزع الزائد على الوجه الذي مر معنى قوله اي قول
المص في المتن وكذا كل ما كان مشتقا على طريقة
افعل واذا اي كذا اشتقاقه اي افرض كاضرب
كل ما يشتق من مضارع لطلب الفعل من الفا
عل المخاطب كما اشتقاق افعل من تفعل وانما فسره
لاحتمال معنى اخر وهو ان يكون المراد صيغة افعل
ولا يجوز ارادته والاظهر ج كثير من الاوامر واحترز
بقوله مشتقا عن حده وبقوله على طريقة افعل
من نحو نزال فان قلت ما ذكرتم من الاصل في بنا
ن كيف اخذ الامر منقوض بامر مزيد الثلاثي الربا
عي من باب الافعال فان ما بعد حرف المضارعة ساكن
وبعده كسرة وهمزته مفتوحة مقطوعة اجاب
بقوله واما قولهم من يكرم اكرم بقطع الهمزة فلان

الاصل

الاصل في تكرم تاكرم بالهمزة لكون ما في على اكرم
لان حروف المضارع سوى حروف المضارعة هي حرو
ف الماضي بدليل جميع الافعال فوجب ان يكون الاصل
كما ذكر فجاء بالامر على الاصل المرفوض تفاديا اي ا
حترازا وتحاميا من تفادى فلان عن كذا اذا احترز
عنه وتحاماه بذلك اي بمجيء الامر على الاصل المرفوض
عن وقوع الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي وبينه
اي بين الامر من المزيد فيه مثلا لو قيل من تضرب
اضرب بكسر الهمزة لم يعلم انه امر من تضرب الر
باعي او من تضرب الثلاثي فان قلت فلم حذفوا
اما بعد حرف المضارعة اجاب بقوله وانما حذفوا
الهمزة من المضارع في باب الافعال فرارا عن
اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم وهو ثقيل جدا
فان قلت اجتماع الهمزتين انما كان في فعل
المتكلم وحده فقط لزم ان لا يحذف في غيره لعدم
اجتماعهما فيه فلم حذف في غيره اجاب بقوله وقد

حذفوا الهمزة من الكل اجراء للباب على وتيرة الا
طراد وهو طريقة مسلوكة فيما بينهم اذ لا شك ان اجرا
ء الباب اولى من اختلاف بل هو اى الاتحاد واجب
عندهم ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي
مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء على
ما سبقت اليه الاشارة في بحث المفتوح الاخر و
الاصل في البناء السكون اليه لان الاحتياج الي
ضده ليدل على شيء ولا يدل في المبني على شيء
يقتضي فكان اولى بالاستعمال انه اخف فكان ينبغي ان
لا يعدلوا عن هذين الاصلين الا ان يكون مقتضى
له اما المشابهة كما في الماضي والمضارع واما التقاء
الساكنين او كون الكلمة على حرف او غيرهما ولذ
لك قال الشارح وانما اعرب منها اى ضمير منها را
جع الي الافعال وما اعرب منها هو المضارع
واما بني على الحركة منها ما بني على الحركة وهو الما
ضي لحصول المشابهة بينه اي بين ما اعرب وبني من

الافعل

الافعال وبين الاسماء كما سبقت الاشارة اليه
ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من
الوجوه فبالحري ان يكون الامر باقيا على اصل
البناء الذي هو السكون اي ان يقتضي العدول عنه
شيء مما ذكرنا ولان نحو نزال وتراك مبني لقيام
مقام الامر اجماعا فلولا انه مبني لما بني ما ناب منابه
والكوفيون على انه اى الامر مجزوم لان الاصل
في افعل لتفعل وهو معرب كقولهم في امر الغا
ئب ليفعل وهو معرب جعل مقيسا عليه لكونه
معربا بالاتفاق وعلى ذلك الاصل قراءة النبي عليه
السلام فبذلك فلتفرحوا وهذا دليل على ان الا
صل فيه ما ذكرنا اذ لولا ان اصله ذلك لما كان الامر
واردا في قراءة النبي عليه على هذه الصيغة فالقياس
فافرحوا وانما جاء على الاصل في قراءة النبي عليه
لانه عليه بعث الي الغائب والى الحاضر فجمع في امره ما
يدل عليهما كذا قيل وانما خص بالنبي عليه بهذه

القراءة مع ان جميع القراءة كذلك لانه اداد به انه
قراءة يعقوب واسند رواية الى النبي عليه السلام لقوله
من اختيار دنف لانه على خلاف قياس المشهور في العربية
وباقي القراء يقرؤن من احتيار دانقهم بالياء
لانه على قياس العربية فحذفوا اللام منهم جريا على قياسهم
في طلب التخفيف في كثرة استعماله وامر الحاضر مما يكثر
استعماله الناس ولهذا لم يحذف في امر الغايب والمتكلم
معلوما ومجهولا الا في موضع الضرورة كما في قوله
محمد تفد نفسك كل نفس خلافا للفراء حيث عمم
حذف كقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا
الصلوة لان اصله ليقيموا الاجواب للامر لاستبعاد
ان يكون القول سبب الاقامة وفيه ما فيه اذ يكفي في
الشرط توقف الجزاء عليه وان كان غيره في
الموقوف عليه كما في توضأ تفتح صلوتكم حذفوا
حرف المضارع تفاديا بذلك الحذف من وقوع
اللبس بينه اي بين الامر وبين المضارع ولا يحصل
الفرق

الفرق بسكون الاخر اذ قد يجيء المضارع ساكن
الاخر بلا جازم اليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله
ولا واغل فبقي الفاء ساكنة واجتلبت همزة الوصل
وابتدئ بها فثبت من هذا انه منقطع من المضارع
فالخلاف هنا في موضعين وفي شيء اخر غيرهما
وهو اعرب الفعل بالاصالة لا بالمضارعة بناء
على ان ما يقتضي الاعراب كما انه موجود في الاسم موجود
في الفعل فاذن قولوا اصحابنا ذكروا في جواب الكوفيين
بان علة الاعراب في الفعل المضارع وجود
حرف المضارع فما دام حرف المضارع ثابتا كانت
العلة الموجبة اذا المتبادر عند الاطلاق
ليس الا هي ثابتة حال كونها سليمة عن المعارضة فما لم
يتصل به نون جماعة النساء والنون التاكيد ادت بوجود
العلة الموجبة ليس الا في هذه الحالة وقد خفي هذا على
كثير من المتصدرين على درس هذا الكتاب فقال والاولى
ان يقال فمتى كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة

كان حكماً ثابتاً ولم يعلم ان هذا اولى منه واغا نشأ
عنهم هذا بجعلهم سلمية خبراً بعد خبر وما دام العلة
ثابتة عن المعارضة كان حكمها ثابتا فكان اي
فما دام حرف المضارعة ثابتا كان حكمها وهو
الاعراب ثابتاً لان ثبوت العلة يستلزم
ثبوت الحكم ولهذا اي ولان علة الاعراب وجود
حرف المضارعة كان قوله اي كان الامر في قوله تعالى
فبذلك فلتفرحوا وامثاله من قوله عليه السلام في
بعض مغازيه ولتأخذوا مصافكم ولتقوموا مصافكم
فكلم معربا بالاتفاق لوجود حرف المضارعة و
الماضي مبنيا بالاتفاق لعدمه وحرف المضارعة محذو
ف في محل النزاع وهو الامر الحاضر فكانت علة
الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا معناه حذف
حرف المضارعة سبب لانتفاء العلة وانتفاء العلة
لانتفاء الاعراب فحذف المضارعة سبب لانتفاء الاعراب
وهو المطلوب وبهذا خرج الجواب عن حمل الامر

علي النهي

112

على النهي في الاعراب وان اجابوا عن جوابنا بهذا
باعمال رب مضمرا واعمال الباء ايضا كذلك واعمال
الجازم في الفعل المضارع في جواب الامر قلنا في
الكل دلالة علي المحذوف فكان غير محذوف بخلاف
اللام في الامر بهذا لا يكون جوابا عنهم الا بعدا
لجواب عن اصلهم والاولى في الجواب ان يقال ان
يقال انه قيس على الامر الغايب بوجوب ان لا يحذف
اللام ولو كان الحذف لكثرة الاستعمال لما حذف
فيما يقل استعماله قياساً على حذف النون في لم يكن دون
لم يصن وحذف الالف في لم ابال دون لم اوال
وحذف الالف والنون في ألم صباحاً دون انعم بالا
وحذف الهمزة في ويلمه دون ويل اخيه و
ايضاً لو كان الامر كما ذكره لتضمن الامر لام
فيكون مبنياً كالاسم وليس لهم ان يقولوا انه
بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة بحكم
الفاعل فلا يقدر كما لا يقدر قوله الحرف ما جاء لمعنى

ليس بمعنى الاسم ولا الفعل المعنى على ما ذكره المصنف الحرف
ما لا يجوز الحديث عنه ولا عن معناه ولا يدخله ال
وسوف وغير ذلك مما من علامات الفعل فان الشارح الحرف
ما دل على معنى في غيره اي لا في نفسه والضمير المضاف
اليه لغير معاده اما اللفظ فمعناه لا يدل بنفسه على ما يتقدم
لفظ اخر اليه او المعنى فالمراد انه غير تام في نفسه اي لا
يحصل من اللفظ الا بانضمام اخر اليه فالحاصل انه
لا يستقبل بمفهومه المعنى منه وبينه الشارح بقوله و
ذلك اي دلالة على معنى في غيره لان الحرف ناصحها
جمعها جمعا غير محضه حروف الاضافة تكامل وقيل
جمع وصله وهي السبب الذي يوصل الى المراد ورد
بط وهي التي تربط شيئا بشيء يتلاقى بها المعاني
الاسمية والفعلية لولاها لما تلافت بخلاف غيرها وتحقيقه
ان المعنى قد يكون افراديا هو مدلول اللفظ با
نفراد وقد يكون تركيبيا يحصل من اللفظ عند
التركيب لكن بانضمام اليه وان كان معناه عند الاطلاق

الافرادي

الافرادي بلا غيره فالمعنى التركيب يشترك فيه انواع
الكلمة في انه لا يحصل الا بانضمام الغير اليه واما المعنى
الافرادي فيختص الحرف من بينها بانه لا يحصل بدون
الانضمام باشتراط الواضع في اول وضعه نصا
او دلالة على ما يشهد به الاستقراء وهذا معنى قوله ولا غيره
بفهم ما بها على الانفراد اي لا يحصل معنى ما بها من الفا
ظها بدون ضميمة معنه ثم اوضحه بقوله الا ترى ان نعني في
مثلا لا يحصل على الانفراد حتى يتوسط بين كلمتين
نحو زيد كان في الدار وعلى هذا ساير الحروف جارية
او غيرها فالتوسط بين كلمتين اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا فاعتبر في هذا فانه موضع اعتبار ثم
او دهم على ايضاحه ايرادا على صورة السؤال الممنوع
فقال لا يقال لا نم ان في وكذا غيره من الحروف
يدل على معنى لا يحصل على الانفراد بل لنا ان نقول ان
في قد يدل على الاستعمال والاستعلاء والانتهاء كلها معان
مقصورة بانفسها لا يحتاج في تصورها الى غيرها

ه و على على الاستعلاء والى على الانتهاء
وهذه اي الاستعمال صح صح صح

لانا نقول ان بهذه الحروف اي في وعلى والى على
يدل على المعاني المذكورة اي الابتداء والاستعلاء
والانتهاء بنحو ما ذكرت متعلق بالمذكورة
من ان في يدل على الاشتمال لا يدل لفظه المعنى
اذ لا معنى حرفا لقوله ولكن عند اخبارنا اي انضمامها
يريد ان في يدل على الاشتمال لا على الانفراد بل
عند الاخبار اي الاسماء والافعال لفظا او
تقديرا كنعم وبلى ويا زيد وقد ولا يدل عليها
دلالة الاستقلال بل مشروط بحسب الوضع دلالتها
على معناها ذكر متعلقها اي لا يصح ان نقالى اني
قد ولو كان دلالة على الاشتمال على طريق
الاستقلال لصح ذلك كما يقال الاشتمال واقع معنى
لفظ في لما لم يدل على معنى الاشتمال على الاستقلال
لم يصح الاخبار عنه ولما كان لفظ الاشتمال يدل
على معناه بالاستقلال صح الاخبار عنه وعلى هذا
اي وعلى حكم في ساير الحروف اي حكمه وهذا اي

ماذكر

ماذكره الشارح من البيان معنى قوله اي المصنف
في المتن والحروف فادات بينهما اي بين الاسم والفعل
لا يكون حديثا ولا محدثا عنه وههنا سؤالان لا بد
من التعرض لهما الاول انه يشكل بنحو ذو واي وبعض
وفوق الى غير ذلك مما لا يحصى لانه لم يجوز الواضع
استعمالها الا بمتعلقاتها وصلاته غير مشروط في
دلالتها على معانيها الانفرادية وان لم يسوغ استعمالها
الا بذلك لامر عارض الاولى ان ذو بمعنى صاحب
ويفهم منه عند الانفراد لكن وضعه لغرض ما وهو
التوصل به الى الوصف باسماء الاجناس فهذا هو
الذي اقتضى ذكر المضاف اليه لا انه لم يدل على معناه
لو ذكر دونه غاية ما في الباب انه لا يحصل الغرض
من وضعه وهو لا يستلزم عدم الدلالة اذ فرق
ظاهر بين عدم فهم المعنى وبين عدم فايدة الوضع
مع الفهم قيل والحكم منه كذا على وعن والكاف في
الاسمية اذ معناها في كلتا الحالتين واحد واجب

يوجب التردد في ذلك وان لم يقع بهذا التقدير ففيه
اجراء للبابين على ما علم من لغتهم فيهما وفيه تمحل
وتحكم اما الاول فلظهور ان معنى الكاف حرفا واسما
في زيد كعمرو وجاءني الذي كعمرو واحد فالحكم بان
الاول اسم والثاني حرف تحكم غير مستقيم واما الثاني فلا
نا قاطعون بان ذكر المتعلق مشروط فيهما بحسب
الاستعمال ولا دليل على ان ذلك في احدهما بحسب الوضع
وفي الاخر بحسب الاستعمال وان اردت تحقيق الحال
في ذلك فعليك فليكن بهذه المقدمة على ذكر منك حتى
ليحصل لك الجواب الحق عن كل ما ورد من صنوف
النقوض وهي ان نظر الواضع في وضعه قد يكون الى
خصوص اللفظ لخصوص المعنى كما في الاعلام وقد
يكون الى لعموم المعنى كوضع رجل حتى لو اريد به شخص
بعينه وخصوصه لا يكون حقيقة فيه وقد يكون
الى عموم اللفظ لخصوص معناه بان يلاحظ امرا كليا
يتنوع فيه كثير من الفاظ كصيغ المشتقات وقد يكون

الى اللفظ

الى اللفظ بخصوصه بان يضع بملاحظة امر عام لافرا
ده بخصوصياتها حتى يكون الموضوع له تلك الخصوصيات
على التفصيل لا الامر الكلي القيام الحاصل ان الواضع
عين اللفظ لتلك الخصوصيات لكن بملاحظة
ذلك الامر الكلي العام كتعيين اللفظ هذا لهذا الرجل
ولهذا الفرس الى غير ذلك بملاحظة امر كلي وهو مفهوم
المشار اليه بالخصوص حتى اذا اريد به الخصوصية
كان حقيقة ولا يراد به العموم اصلا فلا يقال بهذا
والمراد واحد مما يشار اليه واذ قد تحققتها فنقول الحرف
وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء
مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين
الا بالمنسوب اليه فالابتداء الذي للبصرة مثلا ما لم يذكر
متعلقه لا يتحصل فرد من ذلك النوع لا في العقل ولا
في الخارج وانما يتحصل بالمنسوب اليه فتعقل بتعقله
بخلاف الاسم فانه ليس وضعه للنسب بخصوصها بل قد يكون
نفس الذات وقد يكون للذات باعتبار نسبة و

قد يكون النسبة لا بخصوصها كالابتداء والفعل فا[نه]
لنسبة الحدث الى موضع ما فعليه عن والكاف مر
كابها علق او تجاوز وتشبيه مطلق من ملاحظة الخصو
صيات الاسماء ومرادها تلك الخصوصيات اى بلا
حظ خصوصياتها حروف ولا تهمل يعرف ذلك
بالعلامات والقراين كما في ساير الاسماء المشتركة
فلا يحكم وثانيها ان الحرف لا يكون حديثا ولا
محدثا عنه خبر والمخبر عنه اما اسم او حرف واياما كا
ن يكون كاذبا اما الاول فلان الاسم مخبر عنه وقد
كان لا يخبر عنه فيلزم التنافي واما الثاني فالتحدث عنه
بانه لا يحدث عنه فبعض الحروف يحدث عنه وقد كا
ن لا شيء من الحروف يحدث عنه فيلزم التناقض
الجواب عنه مسبوق بتمهيد مقدمة وهي ان التحدث
عن الحروف اما عن لفظ او عن معناه الاول جا
يز عنه بنفس اللفظ مع ضميمة او مجردا عنها او
بغيره مثل من كلمة ولفظ من غير مركبة والحرف

يعمل والثاني لا يخ اما يعبر عنه بلفظه او بغير لفظه
والامتناع في الثاني نحو معنى غير مقرون بالزمان والا
ول اما ان يكون بلفظ مع ضميمة والامتناع فيه
ايضا كقولك معنى من غير معنى الى او مجرده لفظ
وهو ممتنع واذا تمهد هذا فنقول المراد الحرف لا
يخبر عن معناه مجرد لفظه وحينئذ الشق الثاني
قوله فبعض الحرف يحدث عنه فيتناقض قلنا لا نم
وانما يلزم لو كان المراد معنى الحرف معبرا عنه مجرده
لفظ الحرف وليس كذلك بل المحدث عنه معنى الحرف
وعبر عنه بلفظ الاسم وهو لفظ الحرف ولعلك
تقول لو صح ما ذكرتم نصح من لا يحدث عنه لا من حرف
وكل حرف لا يحدث عن معناه بمجرده لفظه فمن
لا يحدث عن معناه بمجرد لفظه لكن الثاني باطل للتنا
قض لوجود التحدث عن معناه بمجرد لفظه فنقول
ان التحدث عن لفظ من لا عن معناه بمجرده لفظه
والا لكان للمعنى معنى وهو باطل ولئن اعدت

وقلت فلصدق معنى من لا تحدث عن تجرد
لفظ فقد حدث فيه عن معنى الحرف نقول حدث
هنا عن معنى الحرف لا بمجرد لفظ بل مع ضميمة الاسم
فلا تناقض ولو قيل موضوع العضية اسم من وجه
وحرف من وجه فعدم التحديث من جهة الحرفية
والتحديث بعدم التحديث من جهة الاسمية فلا
تناقض كما ان اخصر في اندفاع المنع قوله واذ
قد عرفت ان كلا اي كل واحد من هذه الانواع
الثلاثة اي الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة فاعلم
انه اي المؤتلف من اسمين والمؤتلف من اسم و
فعل كلاما وجملة فكما ان كلا من هذه الثلاثة
لا يكون نوعا من الكلمة الا بعد دلالة على ما دل عليه
مما ذكر فكذلك لا يكون كل من هذين المؤتلفين
نوعا من الكلام الا بعد الاسلاف وحصول القوة
الوحدانية بين الكلمتين لان الواحد لا يطلق
على المتعدد ومن شان الجنس اطلاقه على النوع

فاذا

فاذا اما متعددين لا يطلق عليهما الكلام قد
بعثت الضرورة الى الاسلاف وجعل شرطا
لكن غير محقق لكونهما ملفوظين فنعم وزيد
في الجواب كلام والحيوان الناطق ينقل قد
مه والجملة الشرطية ايضا فاذن لا حاجة الى تخصيص
الدعوى بالقول الجازم كما ظن قال الشارح
اعلم ان الكلام وهو في اللغة يطلق على
قسمين الدوال الاربع الخط والاشارة وما
يفهم من حال الشيء مجازا وعلى التكليم كذلك وعلى
ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ
المركب افاد او لم يفد قيل مجازا على ما صرح به سيبويه
في مواضع من كتابه من ان لا يطلق حقيقة الا على
الجملة المفيدة وهو مذهب ابن جني فعلى هذا
هو مجاز في النفساني وهو احد المذاهب
قيل هو حقيقة في النفساني مجاز في تلك الجمل
وحقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الخطاب

قال به ابن الحباذ والخلاف في مصدريته وعدمها
مر في صدر الكتاب وفي الاصطلاح انما يطلق
على ما يحسن السكوت عليه من لفظ او قول او كلم
لكن الاول ابعد بالتناول المهمل والباقيان مما
ثلاثان في عدم لكن لما كان القول واقعا في بعض
المواضع على الرأي والاعتبار مجازا شايعا
فكانه حقيقة دون الكلم كان بيان ما بالكلم
اولى وذلك اي كون الكلم يحسن السكوت عليها
لا ينافي الابعد الاسناد بينها لما ذكرنا من ان الوا
حد لا يطلق الا على الواحد فالكلام ما يفيد من
الكلم المؤتلفة على وجه الاسناد المنيع على وجه يحسن
السكوت عليه لكن الشارح احترض كيلا
يذهب الى الوهم احد المشتركة اللفظي على هذا
المعنى وعلى مفيد فايدة جديدة من غير ما يدل
على تعيين المراد فيختل تعريفه ولما كان هذا
التعريف لا يضح الابعد وضوح معنى الاسناد

عرفه

عرفه فقال وهو اي الاسناد في عرفهم اي اصطلا
ح النحاة قيد به لانه في اللغة الاضافة من السند
او من السناد بالكسر عبارة عن ضم احدي الكلمتين
الى الاخرى يتناول جميع الاقسام العقلية على و
جه الافادة التامة خرج به غير النوعين ولما
كانت مطلقة على المعنيين بالاشتراك اللفظي
فسر الشارح فقال اي على وجه يحسن السكوت
عليه اي لا يفتقر في الافادة الى انضمام لفظ
اخر منتظر لاجل افعاد المحكوم عليه الى المحكوم
به وقيل هو الحكم المفيد فايدة تامة باحد جزئيه
على الجزء الاخر فاورد عليه الجملة الجزائية واجيب
بتعميم المراد لكن في بيانه خلل وايضا يرد
عليه ما يرد على ابن مالك وقيل هو تعليق خبر
بمخبر عنه او طلب بمطلوب منه فاورد عليه نوعت
من الالفاظ الانشائية والاعتذار عنه اعتبار
اصل الوضع واخبار الاسناد لسبيل الانشاء فدخل

نحت الكلام نحو السماء فوقنا وكلام شاع او غا
لط وكلام رجلين والجملة الموصول بها والمضاف
اليها وبعضهم اخذوا في تعريفه قيودا اخرجها والاخا
به وان اصطلحوا على سببية فيها والا فاصطلا
حهم عبث وما بنوا نسبيا كلا مرفوع والاسناد اي
الاسناد المعرف لا مطلق الاسناد لان المعرف اذا
اعيد معرفا كان عين الاول سيما يدل عليه لا ينعقد
بين الفعلين لان الاسناد امر اضافي لا يتصور
الا بين المسند والمسند اليه فلا بد ان يكون في كلام
فيه مسند ومسند اليه فلا ينعقد الاسناد بين
الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل
اما لانه لا مسند اليه واما لان العرض لا يقوم بالعرض
ولا ينعقد ايضا بين حرفين ولا بين حرف وفعل
ولا بين حرف واسم لما عرفت ان دلالة الحرف ليست
بدلالة الاستقلال والتمامي اي والتمامي دلالته عند
انضمامها الى الاسم والفعل فلا يكون مسندا او لا مسندا
اليه فيين

اليه ففيين لا يوجد كلاهما وبين حرف واسم لا يوجد احد
هما وبين حرف وفعل لا يوجد مسند اليه ولا يرد النقض
بالنداء لانه في تقدير الفعل والايراد بانه لو كان في
تقديره لاحتمل الصدق والكذب ولجاز ان يكون
خطابا مع ثالث لان الفعل المقدر كذلك مدفوع
بمنع الملازمتين غاية ما في الباب انه اخبار في
بعض موارد الاستعمال وهو غير مستلزم لان يكون
اخبارا في جميع موارده ثم لا يجوز ان يكون من
القسمة المشتركة فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين
اسم وفعل لان الاسم هو الدال على الذات والشخص
الذات اعم من الشخص والفعل هو الدال على المعنى
اي الحدث والنسبة اي نسبة الحدث الى موضوع
فتعين الاول لان يكون مسندا اليه والثاني لان
يكون مسندا فاذن الاسناد الصحيح ينعقد بينهما
لا محالة لوجود تمام مقتضاه اي المسند والمسند
اليه وكذا ينعقد الاسناد الصحيح بين الاسمين لان

الاسم وضع وضعا عاما للسند ويستند اليه لكن يشترط
ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور
بدون ما يدل على المعنى النسبي والمراد باحدهما هو المسند
وليجي ابهامه فايدة وهذا اي قولنا بشرط ان يكو
ن في احدهما معنى الفعل معنى قولهم ان الخبر لا بد وان يكو
ن فعلا او معنى فعل اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
وبمعنى فعل ما يشتق منه فان نوقض بقولهم زيد اخوك
اجاب بقوله وقد نصوا اي صرحوا اي اوقعوا
تنصيصهم وتصريحهم على ان زيدا اخوك في تاويل
مواخيك وعمرو غلامك ماول بمملوكك فاذن
الخبر يكون بمعنى فعل فمراده بمعنى فعل جاز ان يكون
من لفظه وان لا يكون ويدل عليه تعلق الجار والمجرور
بالخبر الجامد وارتفاع الاسماء الفاعلية واتصا
ف الحال بعده ولولا انه ماول بمشتق لما جاز
ذلك كله وهذا هو المذهب الصحيح الذي عليه الجمهور
وروي ان الكسائي لم يؤول بمشتق او جاز تضمنه

الضمير

الضمير ورفع الاسم بعده بدونه ولم يعد البعض
اطلاقه وحمل على ان مراده الحكم بذلك في جامد عرف
لمسماه ما لا انفكاك له عنه من معنى فعل كالاقدام و
الجراة والقوة كالاسد والحرارة والحمرة للنار والحق
ان التقييد تاويل بالمشتق فاذن الحكم المذكور
اتفاقي لا خلاف فيه ونقل صاحب البسيط هذا
القول عن الكوفيين وكذا ابن الحاجب حيث قال
زعم الكوفيون ان كل خبر غير مشتق ماول بمشتق ثم
قال صاحب البسيط وهو دعوى لا دليل عليها
وابن الحاجب لعله غير محتاج اليه ونحن بهذا اي
من تحقيق مفهوم الكلام عرفت ان الكلام يفتقر
الى ثلاث شرايط احدها التاليف تحقيقا كان
او تقديرا امثال الاول نحو زيد قايم ومثال الثاني
اقوم والشريطة الثالث كون التاليف بين اسمين
او بين وفعل كالمثالين المذكورين والشريطة
الثالث كون ذلك التاليف التحقيقي او التقديري

الكاينين بين اسمين او بين اسم وفعل على وجه الاسناد
لا على وجه التعداد والاضافة والتقييد اعني التوصيف
او غير ذلك من التركيب المزجي نحو غلام زيد بالتسكين
فيهما ناظرا الى تركيب التعداد او غلام زيد بجر زيدا
ناظرا الى تركيب الاضافي والرجل الذاهب ناظرا الى
التركيب التقييدي وبعلبك في التركيب المزجي وقوله
اي قول المصنف في المتن اذا التأليف اشارة الى
الشرطية الاولى وهو كون التأليف تحقيقا او تقديرا
وقد احترز اي المصنف اي بهذا القيد عن افراد
الكلم اي مفرداتها من غير انضمام احدها الى الاخرى
وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشرطية الثانية
وهي كون التأليف من اسمين او من اسم وفعل وقد
احترز به عن الاقسام الاربعة المشار اليها وهي التا
ليف من حرفين والتأليف من فعلين والتأليف
من حرفين واسم والتأليف وقوله افاد اشارة
الى الشرطية الثالثة وهي كون التأليف على وجه الاسناد
وقد احترز

وقد احترز به عن التعداد والاضافة والتوصيف
ونحوها فان كلا منها احترز عنه لا يسمى كلاما اعلم
ان هذا التعريف مشتمل على العلل الاربع على ثلاث
بالتصريح المادية وهي الكلمتان اشار اليها بقوله
اسمان او اسم وفعل والصورية وهي التأليف
اشار اليها بقوله ائتلف والغائية وهي الافادة
اشار اليها بقوله وافادا على واحد وهي الفاعلية
وهي المؤلف بالدلالة الالتزامية دل عليها بقوله
ائتلف لان كل مؤتلف لا بد له من المؤلف ثم لما ارادا
ن يبين وجه اعتقاب الجملة اياه في التسمية وينبه بحيث
اخر جعل تعاقبه للبحث الاول بمنزلة تراخي زمانه
فتمهل له حتى تم فقال ثم اعلم ان الجملة تطلق على
ما يطلق عليه الكلام بالترادف بينهما لانهم يعني
يريد ان النحويين كما يسمون ما يأتلف من
نوع الكلمة على وجه الاسناد بالمعنى المذكور
كلاما كذلك يسمونه ايضا المؤتلف جملة على وجه الترادف

بين النحويين ولا اينا فيهم تسميتهم لبعض ما
عرض له عارض بجملة دون الكلام في الي على عنه علي
ان عدم اطلاق الكلام عليه بالمعنى المذكور في
محل المنع ولشرط الترادف الاتحاد في المفهوم
لا في الاستعمال فلا يرد وجوه المخالفة في الاستعمال
التي ذكرناها احدها كلام الله دون جملة صدق
وجمع الجملة دون الكلام الا يرى ان وزن الترادف
تركه مع ان غير مستعمل قوله والجمل اربع كذا قال الز
مخشري والاصل ان يكون اثنتين كما اعترفا به في
صدر البحث فاخذ ابن الحاجب وصاحب اللب
وابن مالك ذلك فقسموها الي فعلية واسمية لكن
المصنف والزمخشري الحقا اعتبارين اخرين
وجعلا لهما قسمين اخرين لها بيان ان الجملة
الفعلية ان تجرد فعلها على الشرط ولزوم الا
ضمار فهي قسم من اقسامها سموته بذلك الاصل
والا فان تضمن شرط سموتها شرطية وان لزم

الاضمار

الاضمار فظرفية قال اذا عرفت ان الكلام
والجملة لا يتاتي بدون الاسناد افرد الخبر بناء على ان
الكلام والجملة في معنى واحد فيقول في دليل انحصارها
في الاقسام الاربعة ان المسند والمسند اليه اما ان لم
يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما
ويخرجهما الي جملة اخرى وقد عرض لهما ذلك الثا
لث فالثاني اي الكلام الذي عرض المسند والمسند
اليه فيه ما يسلب عنهما صلاحية السكوت عليهما
هو الجملة الشرطية نحو ان تاتني زيد اكرمه فان ان
الشرطية عرضت تاتني زيد فسلبت عنهما صلاحية
السكوت عليهما واخرجتهما الي الجملة وهي اكرمه
والاول اي ما لم يعرض لهما ذلك العارض لا يخ اما
ان لا يكون المسند متاخرا عن المسند اليه لا لفظا و
لا تقديرا او يكون المسند متاخرا عنه اي عن المسند
اليه اما لفظا واما تقديرا فالثاني هو ما يكون المسند
فيه متاخرا عن المسند اليه اما لفظا واما تقديرا هو

الجملة الاسمية نحو زيد قايم في المتاخر لفظا او قايم زيد في المتاخر تقديرا فان قايم وان كان متقدما لفظا فهو متاخر تقديرا والاول اي ما لا يكون المسند فيه متاخرا عن المسند اليه لفظا ولا تقديرا ولم يسد مسد المسند ظرف او ما جرى مجراه هو الجملة الفعلية سواء كان ذلك المسند فيه فعلا او اسما وهم فعل مثال الاول نحو ضرب زيد ومثال الثاني نحو اقايم الزيدان وشتان زيد وعمرو وعند الش رح والاول ما لم يعرض له عارض مذكور ولم يكن المسند متاخرا عن المسند اليه وسد مسد المسند ظرف او ما جرى مجراه هو الظرفية نحو في الدار زيد وامامك بكر اورد مثالين الاول للجاري مجرى الظرف والثاني للظرف اعلم ان دليل الحصر مشتمل على التقسيم والتعريف باعتبار الذات والمفهوم فلما كان اعتبار الش رح دليل الحصر هكذا جاء بالضرورة خلاف ترتيب المصنف فقدم الشر

طية

طية ثم الاسمية ثم الفعلية على الظرفية وخلاف ترتيبه في لبابه ولكن خالف طريقة المسلوكة في اخر التقسيم وليس لها جهة حسن ولعل ذلك اهتمامه بشان الجملة الفعلية حيث خالف غيره من النحاة في ذلك حيث جعل اقايم الزيدان ونحوها الامر من جمل الفعلية هذا غاية ما ذكره الش رح ولا يخفى ما فيه والاولى ان يقال انما انحصرت في الاربع لانه ان كان في اولها ظرف او ما جرى مجراه كانت ظرفية والا فان كان في اولها اداة شرط كانت شرطية والا فان وجب تقديم المسند على المسند اليه لفظا وتقديرا كانت جملة فعلية والا فاسمية فالظرفية وجودية محضة والاسمية عدمية والشرطية والفعلية وجودية عدمية فقدمت الظرفية وتاخرت الاسمية وتوسطت الشرطية والفعلية والشرطية افل عدما فلذلك قدمت على الفعلية هذا بحسب التعريف واما بحسب التقسيم فقدم الفعلية لان مسندها فعل اما لفظا

واما معنى وهو اصل فى الاسناد والاصل فى المسند اليه
الفاعل وقدم الاسمية لانها بمنزلة الجزء من الشرطية و
قدم المصنف الظرفية على الشرطية على اعتبار تحقق
لانها يناسبهما فى عدم الاحتياج والش رح فى لباب
الشرطية على اعتبار تحقق صورة الجملة فيها لفظا
واما فى الظرفية فتقديرا وقد يكون بعزم تحقق
صورة الجملة فى الشرطية اظهر فلها اعتباران اعتبار
يوجب التقديم فاخذه المصنف فقدم واعتبار
يوجب التاخير فاخذه الش رح فاخر فان قلت هذا
مناقشة فى المثال تقديرها ان هذا المثال للظرفية
ليس بمستقيم اذ قولهم عندى مال جملة اسمية لان ار
تفاع مال بالابتداء وتاخيره لتنكيره والظرف المقدم عليه
اعنى عندى مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها اى
المصنف الضمير المنصوب لعندى على تاويل الجملة
الظرفية قلت الجواب عن هذا السؤال مبنى على
مقدمة وهى ان الظرف المستقر اغنى الشاد مسد

الفعل

الفعل فتنزل منزلة فغلط من قال الظرف المستقر يسمى به
لانه مقدر بمستقر وليس بل لكونه ساد امسد الفعل
فكانه استقر فى موضعه والمراد من الفعل اما فعل عام
مطلقا او فعل مطلوع مطلقا ولا يرد كون العامل
مذكورا نحو فاما راه مستقرا عنده لان الاستقرار
هنا بمعنى الكون وثم بمعنى السكون بعد الحركة اذ الاستقرار
جعل بمعنى الكون ارادة لا من اللغة ولا من الاصطلاح
غاية انه يناسبه بل لان ذلك ليس على سبيل الوجوب
بل اذا حذف سد مسده واعطى حكمه والا فلا وحاصله
كل تقديرها فاللغوى خلافه وقيل المراد من الظرف
المستقر ما يكون جزءا من الكلام اى يكون له محل من
الاعراب واللغو خلافه وهو ظاهر خبر ان متى
ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التى مبتداء و
الموصول والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام
وحرف النفى حال كونها كل منها ثابتا قبله او اعتمد على
احدها والثانى اى المعتمد عليه على يعمل جوازا

في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وهو الرفع و
فافالان الظرف المستقر ههنا اي في صورة الاعتماد
لنيابته عن الفعل يعمل عمل الاسماء وقد اعتضد اي
يقوى بالاعتماد وفي بعض النسخ ذلك بيان
اعتماده بالمثال نحو قولك في الاعتماد على المبتداء
زيد في داره عمرو فان في داره ظرف مستقر وقع
خبر الزيد فيعمل به فرفع عمرو بالفاعلية كما رفعه حصل
النايب عنه الظرف وفي الاعتماد على الموصول جاني
الذي في الدار اخوه فان في الدار ظرف مستقر وقع
صلة للموصول فقوي به فعمل في اخوه عمل ما ناب
عنه وهو الرفع وفي الاعتماد على الموصوف مررت
برجل له كتاب فان له ظرف مستقر في محل الجر لكو
نه صفة للرجل فقوي به على عمل الرفع في كتاب و
في الاعتماد على ذي الحال لقيت زيدا عليه جبة
وشي وفي الاعتماد على حرف الاستفهام افي الدار
اخوك فاخوك مرتفع بفي الدار لاعتماده على همزة

الاستفهام

الاستفهام وفي الاعتماد على حرف النفي ما فيها ابوك فان
فيها لما اعتمد على حرف النفي وهو ما اعتضد على
رفع ابوك بالفاعلية وجه الاعتضاد اما في
الاول فلان المبتداء يقتضي الحكم عليه بشيء واصله
في الفعل فقوي به كانه فعل ويفتح راحته واما الثاني
فلانه يقتضي الموصول ان يكون صلته جملة مشتملة على
معلوم واما في الثالث الموصول والرابع وذي الحا
ل فكما في المبتداء واما في الخامس فلان الاستفهام
من شانه ان يكون عن الاحكام واما في السادس
فلان النفي متعلق بها لا بالذوات واما الاول وهو
الظرف الذي لم يعتمد على شيء من الاشياء المذكورة
كاين ومتى قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان يكون
حدثا او غير حدث اي مصدرا او غير مصدر فالثا
ني اي الظرف الغير المعتمد على شيء قبل الواقع
بعده غير حدث لا يعمل في الاسم المظهر بعده الكاين
غير حدث عند اصحابنا بل ارتفاعه اي ارتفاع

ذلك الاسم المنصوب بالابتداء والظرف المقدم عليه
محتمل لضميره وهو اي الظرف المقدم عليه مع ما
ما تضمنه الظرف من الضمير مرفوع المحل بالخبرية
لذلك المبتداء نحو عندي مال فارتفاع مال بالابتداء
عندنا اي عند اصحابنا وفي الظرف المقدم عليه وهو
عندي ضمير له وهو اي الظرف مع اي مع ذلك الضمير
واقع خبرا له اي لمال وعند الكوفيين ارتفاع الاسم
بعده اي بعد الظرف الغير المعتمد بالفاعلية فالكو
نه مثل اي مثل ارتفاع الاسم بالفاعلية اذا اعتمد
اي الظرف على شيء فانهم لا يشترطون لعمله اي
فاي لعمل الظرف الاعتماد على شيء كما لا
يشترطون ه اي الاعتماد لاعمال اسمي الفاعل
والمفعول ووافقهم اي الكوفيين الاخفش منا
في المسئلتين اعني في اعمال الظرف بهذه مسئلة
واعمال الصفات اي ما ذكرنا من ان الظرف
الغير المعتمد على شيء لا يعمل في الاسم الظاهر بعده
عندنا

[illegible]

عندنا ويعمل عند الكوفيين والاخفش منا اذا كان
الاسم الواقع بعد الظرف الضمير المعتمد غير حدث فان
كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه
وان لم يعتمد الظرف في محل النصب على الحال اي حال كونه
غير معتمد على شيء لانه كان ادل شيء على الفعل لانه من
حيث هو حدث جزء مفهوم الفعل بخلاف ما لو كان
فاعلا سواء كان ذلك الحدث لفظا او معنى وذ
لك اي بيان وقوع الحدث بعده قولك يوم
الجمعة الخروج وامامك الوقوف في الحدث
لفظا فان الخروج حدث وقع فاعلا ليوم الجمعة
والوقوف ايضا لامامك وهذا اي ومن وقوع الحدث
بعد الظرف الغير المعتمد قوله تعالى ومن اياته هو
انك ترى الارض لان التقدير ومن اياته رؤيتك
وقوله تعالى ومن اياته ان يقوم السماء اذ التقدير
قيام السماء في الحدث معنى وهذا فصل عما قبله
فتقدير الحدث في الاول بواسطة ان المثقلة

وفي الثاني بواسطة ان المخففة وعند الخليل لا فرق
بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد يريد ان
الظرف اذا لم يعتمد على شي منها لا يكون عاملا في
الواقع بعده حدثا او غيره فارتفاع هذه الاسماء
وهو الخروج والوقوف وروسك وقيام السماء
عنده اي عند الخليل بالابتداء لان الظرف وهو اي
ماذهب اليه الخليل من ارتفاعه بالابتداء اقرب الى
القياس مما ذهب اليه سيبويه لما فيه من تعليل الاقسام
وهو اقرب الى الضبط لان الابتداء عامل باتفاق
الخصمين والا فليس الابتداء عاملا على الاتفاق
لان فيه اختلافات كثيرة ستقف عليها في بابه ان
شاء الله تعالى واذا اتخلص هذا الاصل فنقول
قوله عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والا
خفش لما عرفت في المقدمة ان الظرف يعمل فيما
بعده واكل يعتمد وعند البصريين جملة اسمية
الا ان الخبر غير الظرف وهو عندي مع ما تعلق

من ضمير

من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه منا ولا بالفعل
نحو استقر وحصل دون الاسم الفاعل رد لمذهب من قال
ان المقدر اسم الفاعل وهو مختار ابن مالك بناء على
ان اصل الخبر الافراد وان تقدير الاسم صالح لجميع
المواضع بخلاف تقدير الفعل فانه قد يكون مو
ضع يكون تقدير الفعل ممتنعا نحو اما عندك فزيد
وجئت فاذا عندك زيد واورد دليلا على ان الفعل
مقدر بقوله بدليل وقوع الفعل للموصول نحو الذي
في الدار زيد والصلة لا يكون الا جملة والظرف لا
يكون جملة الا اذا كان متعلقا بالفعل ويلزم
من هذا ان يكون متعلق الظرف في محل النزاع
الفعل لا تعلقه بالفعل لتعلقه به في نفس الامر
والا لزم ان شرطوا في الصلة خلاف ما في نفس الامر
فاذن يكون متعلقا به في محل النزاع وعلى كلام
المذهبين اي مذهب البصريين ومذهب الكوفيين
الاستشهاد به اي بقوله عندي مال للجملة الظرفية

صحيح لان المجموع اى عندى مال على مذهب الكوفيين
والخبر الثانى اى عندى على مذهب البصريين لان
فى الرتبة وان كان اولاً فى الذكر جملة ظرفية بلا اشتباه
اعلم ان كلام الشارح ههنا يدل على ان اسم الفا
عل مع فاعله جملة عند الكوفيين لان عندى متعلق
باسم الفاعل فاذا كان عندى مع فاعله جملة يكون
اسم الفاعل مع فاعله جملة لان الاول مرتب على جملة
الظرفية وسيصرح عن قريب انه مع الضمير ليس
بجملة وهل بهذا الا تناف قوله وكل منها تقوم مقا
م المفرد فتكتسى اعرابه محلا قال الشارح اعلم ان
الجملة كثيرا ما تقوم مقام المفرد اما للحاجة الى
توسيع العبارة فى النظم والنثر او لغير ذلك من
الفوائد التى يتكفل لبيانها علم المعانى فيقدر
فى محلها اعراب المفرد القائمة هى مقامه الضمير
المنفصل للجملة والمتصل للمفرد وهو اى تقدير
اعرابه فى محلها المعنى بالتشديد بمعنى المراد

من قوله

من قوله اى قول المصنف فتكتسى اعرابه محلا
وذلك اى قيام الجملة مقام المفرد وتقدير اعرابه
فى محلها اى حكم الانفراد فى ستة مواضع احدها
خبر المبتدأ نحو زيد ذهب اخوه فزيد مبتدأ وذهب
اخوه جملة فعلية فى محل الرفع على الخبرية على معنى
انه لو وقع بموقع ما يظهر فيه الاعراب لرفع وقد
مها على الجملة الاسمية لانها ادل على الاسناد الذى باعتبا
ره كون الجملة جملة وزيد ذاهب اخوه فزيد مبتدأ
واخوه بالواو مبتدأ ثان وذاهب مرفوع على انه
خبر مبتدأ ثان والمبتدأ الثانى مع خبرها جملة
اسمية محلها رفع على المعنى المذكور على الخبرية للمبتدأ
الاول وقدمها على الجملة الشرطية لانها بمنزلة المفرد
من المركب وبكر ان تعطه يشكرك فان بكر مبتدأ
والمجموع من حرف الشرط وفعله وجوابه جملة
شرطية فى محل الرفع على الخبرية على ما ذكرنا من المعنى
وقدمها على الظرفية لانها جملة بلا خلاف بخلاف الظرفية

ذاهب

كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى وخالد في الدار
فان خالد مبتدأ وفي الدار محله الرفع على الخبرية له
على المعنى المذكور فقوله في الدار جملة عند اصحابنا
لتقدير مستقر بناء على ما ذكرنا انفا من د
ليل وقوعه صلة للموصول وعند الكوفيين مفرد لان
التقدير فيه مستقر عندهم وانه اي مستقر وهو اسم الفاعل
مع الضمير المستكن فيه الراجع الى خالد ليس بجملة على
ما تبين ذكره في موضعه ان شاء الله تعالى وثانيها
اي ثاني المواضع الستة الخبر في باب ان وهو مشتمل
على الحروف الستة ان وان وكان ولكن وليت
ولعل فاعتبر الشارح في ايقاع الجمل الاربع اخبارا
له على سبيل الانموذج مناسبة لطيفة فاورد الجملة
الفعلية في ان نحو ان زيدا ذهب ابوه فزيد اسم ان
وذهب ابوه جملة فعلية مرفوعة المحل على الخبرية
لها على ما هو دابه في تقديم الجملة الفعلية على
غيرها واورد ها ايضا في ان المفتوحة نحو بلغني
ان عمرا

ان عمرا قد ذهب اخوه فان عمرا اسم ان وقد ذهب
اخوه جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية لها وبلغني
مع اسمها وخبرها في محل الرفع على الفاعلية لبلغني
ايماء الى ان لا فرق بينهما في افادة التاكيد والتحقيق
واورد الجملة الاسمية في خبر كان نحو كان عمرو علامة
لهذا اما على دابه او على ان كان من النواسخ فان التقدير
في كان زيد اكالاسد واورد الجملة الفعلية في خبر
لكن نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء الاتيين كلامين
مختلفين نفيا واثباتا لا يكونان الا الحكم الثابت
على التحقيق في الفعل واورد الجملة الشرطية
في خبر ليت نحو ليت زيدا ان تاته يكرمك فان زيدا
اسم ليت وان تاته يكرمك المجموع جملة شرطية في
محل الرفع على الخبرية لليت لان بين التمني والشرط
مناسبة ظاهرة على انه من دابه فبقي الجملة الظر
فية فلذا اورد ها خبرا للعل فقال ولعل زيدا في
الدار فان زيدا اسم لعل وفي الدار خبرها وثالثها اي ثالث

المواضع الستة الخبر في باب كان نحو كان زيد
قام ابوه في الجملة الفعلية او كان زيد ابوه قائم في
الجملة الاسمية او كان زيد ان تعطه يشكرك في الجملة
الشرطية او كان زيد امامك في الجملة الظرفية فهذه
الجملة منصوبة المحل على الخبرية لكان وقس عليه غيره
من باب كان واخواتها اي رابع المواضع الستة ا
لمفعول الثاني في باب حسبت زيدا قام ابوه او
ابوه قائم او تعطه يشكرك او امامك وبهذا معنى قوله
على قياس ما تقدم فهذه الجملة منصوبة المحل على
انها مفعول لحسبت وحكم هذه الثلاثة اي الخبر
في باب ان والخبر في باب كان والمفعول الثاني
في باب ظننت حكم خبر المبتداء لانها في الاصل خبر
للمبتداء ثم ادخل عليها هذه العوامل بخلاف
الصفة نكرة لانها لا يكون خبر المبتداء والجملة الحا
لية لان العامل الداخل عليها ليس من العوامل الدا
خلة على المبتداء والخبر وخامسها اي خامس المواضع
الستة

الستة صفة النكرة نحو مررت برجل اعجبني كرمه في
الجملة الفعلية او مررت برجل ابوه كريم في الجملة الاسمية
او مررت برجل ان تزره يكرمك في الجملة الشرطية او مررت
برجل في خيمة والشرفة في الجملة الظرفية فهذه الجملة في
محل الجر على الوصفية لرجل وهو نكرة وانما وسم
الموضع الذي هي صفة النكرة اذ الجملة لا تقع صفة
الا للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والمو
صوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا لغا
لانه ليس فيها ما يزيل من المعارف كالفعل ولان و
صفيتها باعتبار الحكم ولهذا اذا اسكت منها
المؤذن سا من الحكم لا من الاسم وهو في المعنى نكرة
والا فالتنكير والتعريف من خواص الاسم فيكون نكرة
والا فالتنكير والتعريف واذا كان نكرة فموصوفها لا
يكون الا نكرة لما ذكرنا من وجوب التطابق بينهما
وسادسها اي سادس المواضع الستة الحا
ل سيجيء بيان ماهيتها وتمام ابحاثها في الباب

الثاني ان شاء الله تعالى لكن الشارح تعرض هنا لبعض
الجمل المتعلقة بهذا الموضع فمهد لها مقدمات
الاولى قوله اعلم اولا ان الحال اريد بها مطلق الحال لا
الحال المنتقلة كما ظن لان الحال اذا اطلق لا يجب
ان يحمل على المنتقلة بل قد يحمل على ان قوله لاستغناء
صاحبها عنها ومجيئها فضلة لا اختصاص بالحال المنتقلة
وسوقها في حال دون حال وان اختص بالمنتقلة
الا ان تغليب الاكثر على الاقل اولى من العكس واستثناء
المؤكدة ادل دليل عليه لاستغناء صاحبها عنها اي صا
حب الحال عن الحال اذ يجب ثبت الضمير لان الحال مؤنث
سماعي وثبوتها له اي لصاحبها في حال دون حال
اي لعدم تفردها بان ثبت له في حال دون حال
ومجيئها فضلة يتم الكلام بدونها بحيث لم يثبت لها
اخرى ان يكون ركنا من الكلام الاصلي ك ابدا لهم
تتحد اي الحال بصاحبها ذلك الاتحاد الذي بين
المبتداء والخبر وبين الصفة والموصوف فعزاء مع فاعله

جملة

جملة فعلية في محل الرفع على الخبرية لان وقوله لا
ستغناء صاحبها مع المعطوفات تعليل لقوله قدم
ليكون الاستقرار اوقع في النفس وذلك الاتحاد مفعول
المطلق واذا لم يتحد الحال بصاحبها كما يتحد الصفة
بالموصوف والخبر بالمبتداء فاقتضت الحال الذلك
لا لعدم الاتحاد المذكور ان توكد وشيجة اي عروق الا
تحاد اي الاختلاط بينهما اي بين الحال وصا
حبها قال الجوهري الوشيجة عروق الشجر وشجت
العروق اشتبكت والوشيجة ليف يفتل ثم يشد
بين خشبتين ينقل بها البر المحصود وغيره
بمزيد مصدر ميمي ربط او وسيلة وذلك اي اقتضاء
زيادة ربط عند كونها جملة او ورد هذا الكلام لا
زالة وهم يورد وهو ان ما ذكرتم يقتضي زيا
دة الربط في احوالها جملة كانت او مفردة
فاذا بان ذلك عند كونها جملة واما عند كونها مفر
دة فلا لان الاعراب لفظا في المفرد على نسبة وتعلق

هناك اي في المفرد المعنوية ثم يفتقر الى تكلف تعلق

اخر اي تعلق لفظي بزيادة ما يدل على الربط لفظا

ان الاعراب علامة ليستدل بها على ثبوت وصف وتحقيقه

في الكلمة مقتض له لما ستعرف ان متعلق الفعل

او ما اشبهه بالاسم المتمكن بوجه سبب لثبوت ما

يقتضي الاعراب ولها لكونه معمولا للنحو فيه

مدخل يستدعي نصب علامة ظاهرة يستدل بها عليه

فظهر ان النصب هنا يشعر من غير احتياج الى

اخره بان بينهما نسبة وتعلقا معنويا لانه يتم به الغر

ض فلا يحتاج زيادة الرابط بخلاف الجملة لفقد

ما يدل على التعلق المعنوي فيها فافهم فائدة والثا

نية قوله ثم ان بالفتح عطفا على ان الاولى اي ثم اعلم

ان للحال اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال الحال

ملحوظا اي ظاهرا مستقيما من النهج وهو الطريق

الواضح ويقال لجنة اذا مر مرورا مستقيما والفرق

بين الاصل والنهج ان الاصل مدلول الدليل والنهج

مدلول

ذلك الا معادنا بتأويل يرد بها الى الاصل كما في

الصفات الثابتة نحو جاء في زيد اسود على

تأويلها في الصفات الثابتة بانه ما كان اسود او

ابيض ثم صار لعرض او مرض فيكون كالصفة

الغير الثابتة في انه لم يكن ثم حدث وفي الاسماء

الجامدة الواقعة حالا على تأويلها بالمشتقات

نحو بعته يدا بيد على تأويل مبوبا وادخاع الضمير الى

الحال المؤكدة وتأويلها بتأويل يرد بها الى

ان يكون صفة منتقلة وان كان ممكنا الا

انه مرجوح واما النهج في الاستعمال فهو ان

يستعمل مثبتا لفظا بدون حرف نفي فلا يمتنع

وقوع الصفة الدالة على النفي حالا وذلك لان

الغرض من الحال ان يعرف السامع الهيئة التي

عليها الفاعل او المفعول فلا تكاد تقع ايجابا في

زمننا للاداء اكثر الا بهم الا في الفاظ العامة لحال

وكلام المولدين وهم العرب الذين ولدوا بعد

الجم وبالعكس بل يقال جاءني زيد غير راكباً
والثالث قوله ثم ان تفتح الهمزة ايضا عطفا
على ان الاولى اي ثم اعلم ان الجملة الواقعة
موقع الحال التي سبقت سابق هذا الاصل
والتهيج اي كانت صورة منتقلة دالة على الحدوث
والتجدد عارية عن حرف نفي جرت مجرى
المفرد في استغنائها عن رابط يجمع بينها وبين
صاحبها بخلاف ما اذا اي عن هذا الطريق اما
بانتفاء كونهما او بانتفاء احدهما فانها اي تلك الجملة
الحالية اسمية عن هذا الطريق بتوسط ما يدل
على الربط بينهما اي بين الحال وبين صاحبها
حقيق اي جدير خبران وبه يتعلق الجار والمجرور
في قوله بتوسط واذا اتضح هذا اي ما ذكرنا
من المقدمات الثلاث فنقول اما الجملة الا
سمية اذا وقعت حالا فحقها ان تصدر بما يدل على
الربط وهي راجع الى ما بنا ويل الرابطة الواو
الموضوعة

الموضوعة لافادة معنى الجمع وكون العطف
مسلوبا عنها لاخراجها عن كونها رابطة بين الحال
وصاحبها كالفاء بين الشرط والجزاء لكونها
نخرفه عما هو اصل الحال اعني التجدد والانتقال
لكون الجملة الاسمية في الامر العام اي في جميع
احوالها من حيث هي هي فلا يكون احترازا
عن شيء وان كان يعني في الامر الغالب ليكون
احترازا عن الجملة الاسمية التي خبرها فعل
او اسم فاعل عامل والحق الاول لانها في جميع
احوالها مفيدة بمعنى الثبات والدوام
سواء كان خبرها فعلا او اسم فاعل عاملا او غير
ها غاية ما في الباب ان الدوام في الجملة
الاسمية التي خبرها احدهما نحو جاءني زيد و
غلامه راكب وقد يحذف في الندرة هي كلمة
فوه الى فيه ورجع عوده على بدئه استغناء
عنها بالضمير وقد قالوا فاه الى فيه على الحال

بمعنى مشافهة على ان فاه اسم نايب عن مشافهة
بهذا المعنى عند اكثر اصحابنا واما الكوفيين
فهم ينصبون باضمار جاعلا او ملاصقا كانه
قيل كلمته جاعلا فاه الى في وعوده مبتدا وجمع
خبره جملة اسمية في محل النصب على الحال بدون
الواو وقد روي منصوبا اما على المفعول
به على ان رجع كما في هجي حبي اذا ما حبي متعديا
نحو لئن رجعك الله الى طائفة منهم على ما قال
الانباري في الاسرار او على الظرفية على معنى رجع
في الطريق الذي جاء منه على ما قيل في الصحاح
ونحو قوله اتى عمرو لولا جنان الليل اي ظلمته
ما آب اي رجع عامر اسم رجل الى جعفر اسم رجل
ايضا سربال اي قميصه عامر لم يمزق سربال
مرفوع على الابتداء والجملة الفعلية خبره والمجموع
جملة اسمية وقعت حالا بلا واو وتمزيق
السربال كناية عن الطعن لان من يطعن تمزق

قميصه

قميصه المعنى ولولا ظلام الليل الذي يمنع
يطعن الناظر عن النظر واخفى المحصم الهاد
رب عن المبصر ما آب عامر الى جعفر ولا رجع
طرفه الى المنظر والحال انه لم يمزق سرباله
مضاربه الحرب ولم يكدر حاله بانواع الطعن
والضرب بهذا ما ذهب اليه صاحب الكشاف وهو
يحكى عن الفراء اما مذهب الجمهور فهو ان انفراد
الضمير في الجملة الاسمية ليس بنادر بل هو كثير فصيح
بل هو في بعض المواضع واجب وذلك اذا عطفت
على حال كقوله تعالى او هم قائلون قال ابن مالك
عندي ان انفراد الضمير اقيس من انفراد الواو الا يرى انه
يوجد في شبههما وهما الخبر والنعت وقيل اذا كان
الخبر في الجملة الاسمية اسما مشتقا متقدما لا يجوز
دخول الواو عليه وان تأخر جاز وهو مذهب
ثالث لان الحق الاخفش وعلى هذا المنوال
المستقر الحكم وهو ان الحال ح مزيد ربط حقيقة

اذا كانت الجملة الاسمية الحالية منفية نحو لقيته
زيد ولا مال له بل الواو اخرج عن قوله وعلى هذا
الحكم اذا كانت منفية اي ليس الحكم ما ذكر بل الحكم
ان الواو ههنا الاكثر فيها عن اصل الحال لانها اسمية
وعن تجردها في الاستعمال لانها منفية اوجب خبر قوله الواو
والمفضل عليه محذوف اي من الواو في الجملة
الاسمية المثبتة اللهم الا ان يكون الحال مؤكدة نحو
هو الحق لا شبهة فيه فان لا شبهة فيه جملة اسمية
منفية وقعت حالا مؤكدة لان الحق هو الامر الثا
بت الذي لا يسوغ الانكار فلا يكون فيه شبهة
وقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه
الوجوه جمع ه وهو ان لا ريب فيه حال مؤكدة
لان معنى ذلك الكتاب الكامل وكماله بانه لا
شبهة فيه وبقية الوجوه ان لا ريب فيه خبر بعد خبر
لذلك وانه جملة مستانفة لا محل لها من الاعراب
والاولى ان قوله الم اي هدى للمتقين جمل اربع

متناسقة

متناسقة مقررة اللاحقة منها السابقة ولذلك لم
يعطف واحد منها فالم جملة دلت على ان
المتحدى به هو المؤلف من جنس الحروف
التي يركبون كلامهم منها وذلك الكتاب جملة
ثانية مقررة لجهة التحدي بانه الكتاب المنعوت
بغاية الكمال ولا ريب فيه جملة ثالثة مقررة
لذلك الكمال بنفي الريب عنه لانه لا كمال اعلى مما
للحق واليقين وهدى للمتقين بما تقدر له مبتدأ
جملة رابعة اكدت كونه حقا لا يحوم حوله الشك
وكل واحد منها يستتبع ما يليها استتباع الدليل
للمدلول بيانه انه نبه اولا على اعجاز المتحدى
به من حيث انه من جنس كلامهم وقد عجزوا عن
معارضته فاستنتج منه انه الكتاب البالغ حد
الكمال واستلزم ذلك ان لا يتشبث الريب
باطرافه ولا يتبادر اذ لا انقص مما يعتريه الشك
والريب ولا ادنى مما يتوجه اليه ذلك العيب

ولما كان كذلك كان لا محالة هدى للمتقين فههنا
اي في الحال المؤكدة المسعة لا يسوغ ان يتوسط
الواو لكون الحال ح تامة التعلق بصاحبها
بل جرت الحال المؤكدة مجراه في المعنى لان الحال
المؤكدة عبارة عن حال لزمت فهمت من جهة
فحوى الكلام لو سكت عنها وذكرت لتحقيق
الجملة فتخلل الفاصل ههنا اي في الحال المؤكدة
كتخلله اي كتخلل الفاصل بين العصا ولحائها اي
قشرها ومثل بخرق في تخلل اجنبي بين المتحدين
غاية الاتحاد ففيه اشارة الى غاية القرب
بين الحال وصاحبها هنا واما الجملة الفعلية
الواقعة حالا فلا يخ من ان يكون فعلها مضار
عا او ماضيا ولم يقل او امرا اذ الامر لا يتأتى
وقوعه هذا الموقع اي موقع الحال لكونه
طلبا غير ثابت في نفسه والحال خبر لكونه ان يكون
ثابتا لغيره وهو ذو الحال حالا فالاعزاد كقو

تركت

تركت عهد القديم اليه او نحو النداء وقول ابي الدرداء
وجدت الناس اخبر تقله من لم يجوز ما قول لعلمه يكون
اخبارا او هو مؤول فيه فان كان فعلها مضارعا
فلا يخ من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان
مثبتا فهو وارد على اصل الحال لدلالته على الحدوث
والتجدد ونفي الاثبات فلا يجوز الواو نحو جاءني
الامير تقاد جنيبة وهي الدابة التي تقاد
ولا تركب بين يديه فان تقاد الجنايب جملة
فعلية فعلها مضارع مثبت وقعت حالا
من الامير بدون الواو وجوبا لانه بمنزلة الحال المفرد
التي دخول الواو عليها كتخلل الفاصل بين العصا
ولحائها كما سبق ولذلك وجب تاويل ما وقع
حالا بالواو مما يخرج الى الاسمية كقوله قمت واصك
عينه حكاه الاصمعي وقوله فلما خشيت اظافيرهم
نجوت وارهنهم مالكا على الاصح الا اذا قصد
الاتصاد لطيف كما قال الشيخ عبد القاهر من

ان الواو ليس للحال بل للعطف فان الاصل
حكيت فعدل الى المضارع حكاية للحال الما
ضية وقيل الاول شذوذ والثاني ضرورة وليس
ببعيد لمجيء مثله في التنزيل كقوله تعالى لم تؤ
ذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم
قد تعلمون ولم يوجب ابن مالك العراء
عن الواو اذا صدر بقد وان كان منفيا
فقد جاز فيه الامران الواو وتركه لوروده
اي لورود الفعل المضارع الواقع حالا
على اصل الحال لدلالته على الحدوث والتجدد
الدالين على الانتقال دون نحو في الاستعمال
لعدم استعماله في الكلام مثبتا واذا جريانه
عليها فلا يجب فيه الواو نحو جاءني زيد لا
يركب بدون الواو او جاءني زيد ولا يركب
بالواو وقوله وما لنا لا نؤمن بالله وما لي
لا اعبد الذي فطرني وقول الشاعر مضوا

لا يريدون

لا يريدون التزواج وغالبهم وقول الاخر ولو ان قوما
لارتفاع قبيلة دخول السماء دخلنا لا احجب
وقوله تعالى فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف وقول
الشاعر حتى اني مصعب وهو والله فاني
احيد عنهم لا احيد افاقه دوابن ذمي ونوعد في
وكان وما سهسهني الوعيد وقول الاخر كسيته
الورق البيض ابا ولقد كان ولا يدعي لاب وان
كان اي فعل الجملة الفعلية ماضيا فكذلك اي فكان
الفعلية التي فعلها مضارع منفي يسوغ اي
يجوز الامران ترك الواو لوروده على اصل الحال
والواو لانحرافها عن مجراها في الاستعمال مثبتا
كان او منفيا اذ لا بد فيه اي في الماضي الحال من
قد ظاهرة كانت او مقدرة مثبتا حالا من
الضمير المجرور المتصل نحو الا اذا وقع بعد
الا نحو ما لقيته الا اكرمني وهذا مذهب الفراء وابي
علي وابي العباس المبرد وجماعة من المتأخرين

ورده ابن مالك وقال وهذه دعوى مجردة لا يتقوم
عليها حجة لان الاصل عدم التقدير ولان في وجود قد
مع الفعل المذكور لا يريد معنى على ما يفهم به اذا لم
يوجد وحق المحذوف المقدر ثبوته ان يدل على
معنى لا يفهم بدونه والتقدير المستفاد من قد
مستغنى عنه لدلالة سياق الكلام عليه فلهذا
اختاره وكذلك اي كما انه لا بد فيه من قد مثبتا كذلك
لا بد فيه من حرف النفي اذا كان منفيا لفظا او
معنى نحو لا يكون جاريا على نهج الحال في الاستعمال اما
في حال كونه منفيا لفظا واما في حال كونه مثبتا فلانه
لما كان لا بد فيه التقريبية ليدل على المقاربة وكان
قد حرف وفي التقريب نفي لنفي قد الاحتمال
فكانه حرف نفي بهذا الاعتبار ولم يوجد استعما
له في الكلام مثبتا بدون حرف نفي نحو جاءني
زيد قد ركب بدون الواو وقد ركب بالواو
وقوله تعالى او جاءكم حصرت صدورهم اي ضاقت
قلوبهم

قلوبهم عن قتالكم وقتال قومهم وهم الذين عاهد
النبي عليه السلام اي قد حصرت وقول ابي عمر
ني اذا الصبح قد لاحت مخايله والليل قد مزقت
عنه السرابيل وكقوله تعالى انى يكون لي غلام وكانت
عاقرا وقول الشاعر فجئت وقد نضت
لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل و
على هذا الحكم قولك في المنفي كنت اسعى في
امر فلكان اي الشان او من قبيل تنازع العا
ملين يغنيني السعي اي ينفعني بدون الواو
وما كانت يغني السعي بالواو ولم يذكر الماضي
المنفي معنى فكانه ادخله تحت المضارع المنفي
فحكمه كحكمه كقوله كان فتات العهن في كل منزل
نزلن به حب الفنا لم يحطم وقول الاخر فقالت له
العينان سمعا وطاعة وحدرتا كالدر لما
يثقب وقول الاخر لا تاخذني باقوال الوشاة
ولم اذنب وان كثرت في الاقاويل وقول الاخر

بانت فطام ولما يحظ ذو مقة منها بوصل و
لا انجاز ميعاد واما الجملة الظرفية الواقعة حا
لا فالظرف لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير ذي
الحال المستكن فيه اي في الظرف او في اسم مظهر بعده
اي بعد الظرف اما الاول وهو ان يكون الظرف
عاملا في ضمير ذي الحال فبغير واو البتة لانخرا
طها اي الجملة الظرفية بحسب الظاهر في سلك المفرد
عند من يقدر الفعل في متعلقه بل هو مفرد عند
بعضهم لكونه مأولا باسم عندهم على ما سبقت
الاشارة اليه في بيان الجملة الظرفية الواقعة
موقع المفرد نحو جاءني زيد على فرس وما جاء
منه بالواو في اول واما الثاني وهو ان يكون
الظرف فيها عاملا في اسم مظهر بعده فيجوز فيه
الواو وتركه نحو جاءني زيد على كتفه سيف او وعلى
كتفه سيف وذلك اي جواز الامرين لما ان ذكرنا
الضمير المستكن راجع الى ما والبارز الى الجملة

الظرفية

الظرفية ومن شبهي الجملتين بيان لما ظرف مستقر
في محل النصب على الحال منه الاسمية بالجر
على البدل او بالرفع على الخبر اي احديهما الاسمية
او بالنصب على المفعولية اي اعني الاسمية و
الفعلية عطف على الاسمية لفظا ومعنى تمييزان
واردان على طريق اللف والنشر فقوله لفظا
متعلق بقوله الاسمية لان الظرفية شبه الاسمية
من حيث اللفظ لاشتمالها على الاسمين و
معنى متعلق بالفعلية لانها شبه الفعلية من
حيث المعنى لتعلقها بالفعل المقدر فالشبه الاول
يجرها الى حكم الجملة الاسمية وهو الواو والشبه
الثاني الى حكم الجملة الفعلية وهو ترك الواو و
هذا اذا كان فيها ضمير ذي الحال اما اذا لم
يكن فالواو وقال الشيخ عبد القاهر في الصورة الاو
لى ترك الواو اكثر والمختار تقدير اسم الفاعل لكون
التقدير بفعل ماضي مع قد جاز لا بفعل مضارع

اما الاول فلعله لرجوع الحال الى اصلها في الافراد
ولهذا الاكثر مجيئها بلا واو واما الثاني فلمجيئها بالواو
قليلا واما الثالث فللزوم امتناع مجيئها با
لواو وفي الكل بحث اما الاول فلان الواجب ان
يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على
الخصوص دون الخبر والنعت واما الثاني فلانه
لا وجه الى ذكر قد واما الثالث فلانا لا نم ان التقدير
بالفعل المضارع يوجب امتناع الواو لجواز
ان يكون المقدر عند وجود الواو المضارع الا
لمر ان التقدير بالمفرد جائز مع انه لا يوجب امتناع
الواو فالحق ما ذكره الشارح واما الجملة الشر
طية فلا يكاد يتم لها موقع الحال فلا يقال جاءني
زيد ان تسأل يعط على الحال اي على تقدير ان يجعل
ان تسأل يعط حالا بل لو اريد ذلك اي جعلها حالا
لاجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد عنه
الحال نحو جاءني زيد وهو ان تسأل يعط فيكون
الواقع

قوله بل الشرطية

الواقع موقع الحال في التحقيق هو الجملة الاسمية
دون الشرطية بل يكون جزءا من تلك الجملة الاسمية الحالية
ولعل السر فيه اي في عدم وقوع الجملة الشرطية تمامها
موقع الحال ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي
لصدر الكلام وهو ان الشرطية لا تكاد ترتبط بشيء
قبلها بهذه الجملة في محل الرفع على الخبرية لان وبه يتعلق
قوله لتصدرها في وقت من الاوقات الا في وقت ان
يكون هناك اي في الشيء الذي قبلها فضل قوة ومزيد
اقتضاء لذلك اي لارتباطها بشيء قبلها كما في الخبر والصفة
فان الخبر علة لعدم استغنائه عن الخبر لان الكلام انما
ينعقد بهما فلا يكون احدهما بدون الاخر بحرف في
نفس الجملة اعني بحرف خبر ان ويتعلق به قوله لعدم
استغنائه تما وقع بعده بيان لما وقع له ما فيه ادنى
صلوح اي شيء ما من الصلاحية وهو اعني ما فيه
في محل النصب على انه مفعول لبحرف لذلك اي لكونه
خبرا بخلاف ما اذا لم يكن لذلك كالانشاء فانه لا يصح

ان يقع خبر الكذا اي كالمخبر عنه الموصوف بحرف
النفي لعدم استغنائه عن وصفه ما فيه ادنى شيء
من صلاحية كونه صفة لما وقع بعده لما بين اي
بين الموصوف وبين الصفة من الاشتراك اي الا
ختلاط والاتحاد المعنوي حتى انهما جعلا
شيئا واحدا في غير موضع اي في مواضع
كثيرة بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها
حتى اي انقطاعا حقا ولذلك يسمونها اي الحال
قطعا فلم يسوغوا اي فثبت مما سبق انهم
لم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها اي
اظهروها في معرض الجملة الاسمية التي ليست
بتلك المثابة اي بمثابة الجملة الشرطية في
عدم الارتباط فان قلت ما ذكرتم غير صحيح
بتمام نقد مما فيه للتنافي في قولك اكرمك نعم
وان اهنته اجاب بقوله نعم قد اوقعوا الجملة
المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد ما

اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة اي الجملة
المصدرة بحرف الشرط التي اخرجوها عن حقيقة الشرط
اذا وقعت حالا لا يخلو من ان يعطف عليها ما يناقضها
او لم يعطف والاول ترك الواو مستمر فيه نحو
اتيك ان تاتني وان لم تاتني فان اي ان استغني حيث الشرطية
وقعت حالا بعد ان قطع عنها معنى الشرط ونحتم في مثله
ترك الواو لانه عطف عليه ما يناقضه اذ لا يخفى ان
النقيضين من الشرطين وهما ان اتيتني وان لم
تاتني لا يبقيان على معنى الشرط لامتناع ذلك لاستلزا
مه اي الجمع بين المتناقضين لانه لما كان كل من
الشرطين المتناقضين مستلزما للارتفاع الا
خر المستلزم وقوع ما شرطا او عدم وقوعه وانه
اجتماع النقيضين او نقول المحقق المشروط من
حيث هو مشروط يستلزم تحقق شرطه فلو كان
الشيء ونقيضه شرطين لاجتماع النقيضين هكذا
ينبغي ان تقرر هذا الموضع ولا يلتفت الى ما يقال

ان الشرط علة للمشروطة فاذا تحقق اتيان المخاطب تحقق اتيان المتكلم واذا انتفى انتفى فلو كان اتيان المخاطب علة لاتيان المتكلم يلزم وجود الاتيان وعدمه فظهر انهما لا يبقيان على معنى الشرط لجواز ان يكون شيء واحد لازما للنقيضين كما هو بين في شرح المفتاح للمصنف والحق انه لا يبقى معنى الشرط لعدم اعتبار خصوصيته اذ الغرض بيان وقوع المشروط على جميع فيتاول المعنى الى التسوية بل يتحولان الى معنى التسوية المقدر الدال عليه بها ويا او تنادي بناء على ان اصل الافراد او ما هو في حكمه وكل منهما اذا وقع حالا استمر فيه ترك الواو فظهر ان الاول ترك الواو مستمر فيه وهو المط ثم اراد ان يبينه بايراد نظيره من كلام رب العزة فقال كما لا استفهاما بين المتنافيين الواقعين فيه نحو قوله تعالى ءانذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم فان المفسرين ذكروا بان الهمزة

تان الهمزة وام جردتان عن معنى الاستفهام لمجرد التسوية كما جردنا عن معنى النداء لمجرد التخصيص في قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة قال سيبويه جرى هذا على صورة الاستفهام ولا استفهام كما جرى ذلك على صورة النداء ولا نداء واما الثاني وهو ما لم يعطف عليه ما يناقضه فلا بد فيه من الواو نحو اتيتك وان لم تاتني واكرمك وان اهنتني فان كلا من وان لم تاتني وان اهنتني جملة شرطية وقعت حالا من كاف الخطاب لخروجها عن حقيقة الشرط وهي بالواو اذ لو ترك لالتبس بالشرط حقيقة فيه للشرط لا لقوله التبس وفي ايراد المثالين تنبيه على انه لا بد من الواو مثبتة كانت او منفية هذا مذهب الجمهور وقد ذكر الجنزي في سائر العشرة بان الواو ههنا اي فيما لم يعطف عليه نقيضه للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير في الاول ان

ائتني وان لم تاتني في الثاني ان لم تهني وان اهنتني
ففي التقدير الواقع حالا الشرطان المتناقضان
لا الشرط الواحد محتجا على الحال من الجزري بان
الشرط الواحد لا ينسلخ عن معنى الشرط لعدم انسلا
خه عطف المناقض فلا يصح وقوعه حالا لان اي
حال المستقبل لعدم انسلاخه عن معنى الشرط
والمستقبل لا يقع حالا فلا يقع الشرط الواحد
حالا فاذن دعت الضرورة الى جعل الواو للعطف
للعطف وهو مع المعطوف عليه المحذوف شر
طان متناقضان فحينئذ يتثنى متناقضين مقد
رين حذف احدهما لدلالة الثاني عليه والجواب
عنه اي عما ذكره الجزري ظاهر فان الجملة
المصدرة بان لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ
عنها معنى الشرط واذا كان كذلك اي واذا كان
الامر كما ذكرنا من انها لم تجعل حالا الا بعد الانسلا
خ لم يبق لان دلالة على الاستقبال لان كونه حالا على الا

ستقبال ملزوم كونه للشرط وانتفاء
اللازم يدل على انتفاء الملزوم واذا جاز
وقوع الشرطين المتناقضين حالا بجعلهما
عن معنى الشرط مع انه يحتاج الى تاويل فليجز
ذلك في الشرط الواحد وليس الانسلاخ بسبب
العطف حتى لا يوجد بدونه بل لقصد الحالية
وهو حاصل عطف المناقض او لم يعطف
فصلوك الفرق ان ما يدل عليه في الاول عطف
المناقض وفي الثاني الواو على ان قوله اي قول
الجزري ان المستقبل لا يقع حالا ممنوع
هذا سؤال اخر بعد التسليم تقريره ولئن
سلمنا ان معنى الشرط غير منسلخ عنها وان
دلالة على الاستقبال لكن قوله ان المستقبل لا
يقع حالا اصلا فممنوع اذ يصح وقوع المستقبل
موقع الحال على ضرب من التاويل منه مثل الكتاب
اي كتاب سيبويه وفي تلك المسئلة مررت برجل

معه صقر صائدا به غدا فان صائدا مستقبل
لتقييده بغدا او قع حالا من رجل على ضرب
من التاويل وبهوانه وقع موقع ما هو حالا
على التحقيق اى مقدرا الصيد به غدا كما في قوله
تعالى لتدخلن جواب قسم مذكور او قسم محذوف
على اختلاف الاعتبارين في بالجمع المسجد الحرام
ان شاء الله علق العدة بالمشية اما تعليما للعباد
واشعارا بان بعضهم لا يدخل اما لموت
او لغيبة او حكاية لما قال ملك الرؤيا او النبي
عليه السلام لاصحابه امنين حال من فاعل لتد
خلن فالشرط معترض محلقين رؤسكم ومقصرين
حالان بعد حال او من فاعلها المستكن مع انهما
مستقبلان على ضرب من التاويل وهو انهما
وان كان حالين ظاهرا الا انهما في تقديرهما
وقعا موقعه كما فسره الشارح بقوله مقد
رين التحليق والتقصير على معنى مقدرا بعضكم

التحليق والتقصير على معنى مقدرا بعضكم
التحليق اي وبعضكم التقصير فوضح في مسئلة الكتا
ب ومن كلام رب العزة ان المستقبل لا يمتنع
وقوعه حالا في الجملة وان اردتم انه لا يقع حالا
حالا من غير تاويل فمسلم لكن لا يجديكم نفعا
لجواز وقوعه حالا على ضرب من التاويل كما
قرعت به سمعك ومن هذا التقرير وقفت
على ان حاصل جوابه جوابا بان منعي وتسليمي
لاجوبة ثلاثة منع ان حرف الشرط هنا للا
ستقبال ومنع عدم وقوعه حالا كما توهم
فهذه اى المواضع المذكورة من خبر المبتدا
والخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول
الثاني في باب ظننت وصفة النكرة و
الحال هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف
ان الجملة فيها تقع موقع المفرد وليست
بمخصوصة عليها بل وراءها اشياء اخر هي

كالمنشعبة عن هذه الستة منها اى من الاشياء
الاخر المفعول الثالث فى باب اعلمت وهو
كالمنشعبة من المفعول الثانى فى باب علمت
اعلمت زيدا شرف ابوه وابوه شريف وانى
تاتيه بكرمك او عنده مال فان هذه الجمل كل
منها فى محل النصب على انه مفعول ثالث لا
علمت ومنها اى ومن الاشياء الاخر خبر لا التى
لنفى الجنس نحو لا رجل شرف ابوه على قياس
ما تقدم من ايقاع الجمل موقع خبرها بان
يقال لا رجل ابوه شريف وان تاتيه بكرمك
او عنده مال فان هذه الجمل فى محل الرفع
على الخبرية للا وهو كالمنشعبة فى خبر
باب ان لان اعمالها به ومنها اى من الاشياء الاخر
خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او لا
رجل قام ابوه على قياس ما تقدم فى ايقاع
بقية الجمل موقع خبرهما كان يقال ابوه قائم
اوان

150

اوان تره يعجبك حسنه او عنده مال فان هذه
الجمل منصوبة على الخبرية لما ولا ونحو كالمنشعب
من خبر باب كان فيجمع هذه المواضع التسعة
التى ذكرها المصنف والثلاثة التى ذكرناها الآن
رح قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كا
نت خبرا للمبتداء قبل دخول العوامل اللفظية
وهذا شامل لخبر المبتداء فقط او بعد الى
بعد دخولها وهذا شامل للمواضع الستة
اى الخبر فى باب ان وخبر لا التى لنفى الجنس وخبر
باب كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس
والمفعول الثانى فى باب علمت والثالث
فى باب اعلمت او صفة للنكرة او حالا هذا
ن موضعان فكملت المواضع التسعة وقد
يظن ان منها اى من الاشياء الاخر التى هى كالمنشعبة
الجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان
فان الجمل منصوب لكونه اسم ان واسماء

صفحة جرت عادتهم ...

مرفوع لكونه فاعل المضاف نحو يوم يقوم زيد
في اضافة اسم الزمان الى الجملة الفعلية و
اذ الخليفة عبد الملك في اضافته الى الجملة
الاسمية وليس بهذا الظن بصواب لان المراد
بالجملة في مثل هذه المواضع هي الجملة الحقيقية
التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه
فالجملة الحقيقية هي الجملة التي يكون جملة
لفظا ومعنى والجمل المضاف اليها اسماء الزمان
او المكان ليست جملا حقيقية اذ هي جمل في اللفظ
دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا
اليها لان الاضافة من خواص الاسماء فاذا كا
نت الجمل المضاف اليها جملة حقيقية كانت
الاضافة الى غير الاسم لان الجملة كما انها ليست
بفعل ولا حرف كذلك ليست باسم لا لفظا
ولا معنى بخلاف الجملة المجازية فانها وان لم
يكن اسما لفظا لكنها اسم معنى فيكون الاضافة الى

الاسم

الاسم في الجملة وبهذا اي ولا حاصل ان الجمل المضاف
اليها جمل في اللفظ لا في المعنى فلو ان المضاف
اليه في مثل هذا الموضع اضافة الزمان او المكان
الى الجملة هو المصدر حقيقة دون الجملة فيكون
جملة مجازية لا جملة حقيقية قوله فيكون فيها ضمير
عايد الى الاسم الاول قال ان رح والسبب
اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا نحو
زيد ابوه قائم او تقديرا نحو البر الكر بستين ففيه
على جواز حذف الضمير اذا كان معلوما وفيه
كلام طويل الزيل ظاهر خبر بقوله والسبب لكن
يجوز ان ينفصل عنه فيه عليه بقوله اذ لولا ذلك
لكانت الجملة منقطع التعلق عما قبلها
بالكلية يريد لم يبق لها تعلق اصلا لا با
لذات ولا بالرابط اذ تعلق شيء بشيء اما
بذاته او براسط فاذا فقد لم يكن تعلق بينهما
اصلا فلا تصلح اي تلك الجملة خبرا او وصفا او

حالا اي عما قبلها فان قلت هذا اي اشتراط الضمير
في الجملة الواقعة في هذه المواضع يشكل بالجملة
الحالية عن الضمير لفظا ومعنى نحو لقيتك والجيش
قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة
بل بكل جملة اخبرت بالمبتدا معنى نحو قل هو الله
احد على احد الوجهين فانه قيل الضمير اما للشان
فيكون الخبر الله بلا عايد او لما سئل عنه اي الذي
سالتم عنه فحينئذ يكون الله خبرا واحد بدلا عنه او
خبرا ثانيا يدل على جامع صفات الجلال كما
يدل الله على جميع صفات الكمال بدليل ما روي
ان قريشا قالوا يا محمد صف لنا ربك الذي تدعو
نا اليه فنزلت فانها نفي الابصار وبهذا الاشكال
في التحقيق نقض اجمالي بتقريرنا ما ذكرتم من الد
ليل على اشتراط الضمير في الجملة الواقعة في
مثل هذا الموضع غير صحيح بتمام مقدماته و
الا لما تخلف في هذه الصور قلنا كلامنا باشتراط

الضمير

الضمير في الجملة الواقعة موقع المفرد لا في كل جملة
وقعت موقعه ام لا وما ذكرتم من الجملتين
اي الجملة الحالية والجملة المخبر بها عن ضمير
الشان او القصة غير واقعة موقع المفرد
فلا يرد نقضا علينا اما الجملة الاولى اي اما
ان الجملة الاولى غير واقعة موقع المفرد فلان
الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا يكون الا
جملة والحال المفردة لا يتجرد عن ضمير ذي
الحال لا تقول جاءني زيد راكبا عمرو مثلا فا
لجملة الخالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد
اصلا وهذا ما ذكرنا في معرض البيان لكانه شكل
رابع فيكون نتيجة فالجملة لا يكون حالا مفردة
وهي ليست مطلوبة بل المط ان الجملة الخالية
عن الضمير لا يكون واقعة موقع المفرد وهو
غير لازم فلا يحمل كلامه عليه بل على ان ذكر هاتين
المقدمتين لبيان ان الدليل المضمر الذي يثبت

المدعي تقديره لو كان ما ذكرتم من الجملة الحالية
الحالية عن الضمير واقعة موقع المفرد لكان في الو
جود حال مفردة مجردة عن ضمير ذي الحال لكن
التالي باطل لان الحال المجردة لا يجوز عن كونها
جملة لان بين الافراد والتجرد تنافيا ولذا
لا يقال جاءني زيد راكبا عمرو مثلا وهذا التقدير
مناسب لهذا الموضع لكن في الملازمة بحث
لانها انما يتم ان لو كان المراد من المفرد تلك الجملة
وسيجيء واما الجملة الثانية اي واما ان الجملة الثا
نية من الجملتين المذكورتين اعني الجملة الوا
قعة خبرا عن ضمير الشان غير واقعة موقع
المفرد فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة
لانه للكناية عن الجملة فاذا اخبر عنه بالمفرد يكون
لغا في لغة لوضعه من غير داع الى ذلك
واذا كان ضمير الشان مما لا يخبر عنه بالمفرد فالجملة
الواقعة خبرا له لا يكون واقعة موقع المفرد

الحاصل

الحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع
المفرد انما هي الواقعة موقع المفرد في هذه
المواضع فلا يلزم من حكمنا هذا ان كل ما هو
الواقع في هذه المواضع هي الواقعة موقع
المفرد لان المهملة او الكلية لا ينعكس الا جزئية
ثم ان قلت هب ان هذه الجملة غير واقعة موقع
المفرد لكن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بنفسها
منقطعة التعلق عما قبلها فلا بد من ضمير يصل
بينهما فما السبب في جواز خلوها عن الضمير نقول ثم
السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير
كونها تجري مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه اي بين
الظرف وبينها اي بين الجملة الحالية ولهذا اقا
لوان لكونها خاصا بالمفعول فيه الا ترى انك
اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك
هذا الوقت اي فيه كما ان تقدير قولنا جاء زيد فيه
فاذن لا يكون بيان لهيئة الفاعل او المفعول

ظ النسخ

بل بيان لزمان صدور الفعل عن الفعل ووقو
عه على المفعول على انه في تقدير اتيتك موافقا
قدوم الجيش ويؤيد ان سيبويه تشبه واو الحال
باذ وقدرها بها من حيث ان ما بعدها لا يكون الا
جملة كما بعد اذ والظرفية يفتقر الى ضمير عايد منه الى
ما تقدمه لشدة اتصاله بالمظروف فكذا ما جرى
مجراه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن جني الى
تقدير الضمير في مثله فالتقدير في المثال المذكور
اتيتك والجيش قادم وقت اتياني واما الجملة
الواقعة عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير
بل وجب لانها اي الجملة بعده عبارة عما كني عنه
في محل الرفع على انه قائم مقام فاعل كني والضمير
المجرور عايد الى الموصول وبالضمير متعلق
بكني وبيان له عطف على عبارة اي لانها بيان
المكني عنه بالضمير واذا كانت الجملة عبارة عما
كني عنه بالضمير فهي اي الجملة هو اي ما كني عنه

بالضمير

بالضمير في المعنى فجرت مجرى قولك بدا خوك في
كون الخبر هو المبتدا فلا يفتقر الى ما يصل بينهما
كما لا يفتقر اليه قولك بدا خوك اعلم ان هذا الكلام
من الشارح رح يمكن انه ان يحمل على مذهب من لا
يرى التاويل في الخبر الجامد فلا ينافي قوله
فيما تقدم زيد اخوك في تاويل مواخيك فيكون
الشارح رح شبه الذلك الظرف بما هو خال عن
الضمير على ان كونه في تاويل مواخاك لا يدل على
ان فيه ضميرا والا لما ذهب الى تاويل المذكور
لان ما يستكن فيه الضمير لا بد وان يدل على المعنى
النسبي وايضا ذلك التاويل لا يوجب ان يكون
فيه ضمير لعدم العلة واختلال قاعدة مقررة
عندهم وهي ان الضمير لا يستكن الا في المشتق
فثبت ان لا ضمير فيه فيصح التشبيه قوله وشرك
ذلك مبتدا خبره قوله وقد بيان بهذه الاشياء الستة
اي الخبر المبتدا والخبر في باب ان والخبر في باب

كان والمفعول الثاني في باب حسبت وصفة النكرة
والحال لا بتفصيل وقوع الجمل الاربع هناك اي
في هذه المواضع اذ ليس في الكتاب اي في المتن
منه اي من ذلك التفصيل عين اي ليس ذلك التفصيل
بعينه مذكورا فيه ولا اثر اي ليس ذلك مذكورا
على وجه يستفاد منه ولقد صدق الشارح
في هذا الكلام حيث اورد في هذا عن المباحث
الكثيرة المتعلقة بالجمل الاربع الواقعة في
هذه المواقع على وجه ليس عينه مذكورا في المتن
ولا على وجه يستفاد منه ولما كان من شان المصنفين
المصنفين الطالبين للايجاز ان يحملوا كلامهم
ويشيروا الى بيان تحمله اشارة اجمالية لافضا
ء التفصيل الى خلاف ما قصدوا ومن شان
الشارحين ان يفصلوا تلك الجملات الوا
قعة في متونهم اشتغل الشارح بتفصيل
وقوع الجمل في المواضع الستة الذي اشار
اليه المصنف

اليه المصنف على الاجمال ولكن لما توغل فيه وار
تكب بما ليس عينه ولا اثره في الكتاب فيكون
اتيا بفعل مرضي من وجه غير مرضي من اخر استعذر
من فعل نفسه ببعض الاعتذار فقال وهذا اي
وعد المصنف بيانها لا بتفصيل وقوعها هنا
ك الذي بسط في بسط الكلام اذا انتشر في
هذه المواضع فيكون من على هذا الوجه تبعيضية
وحمل الكلام على هذا اولى من حمله على الزيادة
لانها هناك خلافية بخلاف التبعيض ولا
نعسف فيه اذ التفصيل الواقع على المنوال
المذكور محل الاعتذار عن مجموعه لكن محل القبول
التفصيل لا كونه على المنوال المذكور فقبول
العذر عنه لم يحصل من كون وعد المصنف
بالبيان لا بالتفصيل فاورد وجها فا بلا اتفا
ل وقد نبهت بحذف المفعول قصدا اي
للتعميم والاختصار بهنا اي في تفصيل وقوع

عيف

ما عزي
اي في بعض

الجمل على رموز خلا عنها الاصل المنتخب منه
وحقق المفتاح قوله الاعراب ان يختلف
اخر الكلمة باختلاف العوامل الاعراب
لغة اما الاحالة يقال عربت الدابة اذا حالت
في مرعاها واعرابها اي حالها او التحسين من
اعربت الشيء اذا حسنته واما الفساد يقال
اعربت المعدة اذا اعربها وما الابانة واما ازالة
الفساد وقد ذكرها الشارح بقوله وانما سمي
الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني المقصودة من الكلام
ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها او وضح
ايضاحه للمعاني المقصودة بقوله الا ترى انك
اذا قلت ما احسن زيد بالسكون فلم تعرب لم تعرف
انت متعجب انت ام نافٍ انت للاحسان عنه
ام مستفهم عما هو الاحسن منه متعلق باحسن من
الاوصاف والاعضاء بيان لما قدم الاخبار لان
المقصود الاستفهام عنها لا عن اصحابها يريد انه اذا لم
تعرب

تعرب لم يعرف جواب هذا الاستفهام فاذا نصب
زيدًا تبين ان المراد منه اي من هذا القول التعجب
عن احسانه واذا رفعت زيد ظهر ان المراد
منه نفي الاحسان عنه واذا جررت زيد علم
ان المراد منه الاستفهام بما هو الاحسن منه من
الاوصاف فتح يزول الاشتباه وتبين المقصود في
اعلم ان الظاهر من هذه التقرير ان المراد من المعاني
المقصودة النفي والتعجب والاستفهام ويجوز ان
يراد بالمعاني المقصودة المعاني العارضة عند
التركيب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة بيانه
انك اذا قلت ما احسن زيد بالسكون لم يعلم
ان زيدا فاعل احسن او مفعوله او مضاف
اليه فاذا رفعت تعين انه فاعل فيكون المراد
نفي الاحسان عنه واذا نصبت تعين انه مفعول
فيكون المراد التعجب واذا جررت تعين انه مضاف
اليه فيكون المراد الاستفهام وقيل انه ماخوذ

التعجب

مع رفع احسن

من عربت معدته اذا فسدت واعربها اي ازال
فسادها فالهمزة للسلب وانما سمي الاعراب على
ذلك التقدير اعرابا لان الاعراب كما ترى في المثال
المذكور ازالة اللبس اي الالتباس المقصود
بغير المقصود والفساد بحمل الكلام على خلاف
المقصود هذا هو معناه اللغوي واما معناه
الاصطلاحي فقد اختلف العبارات فيه فبعضها
مبني عن كونه امرا لفظيا وبعضها عن كونه
امرا معنويا ومنشؤه الاختلاف في المعرب
فمن جعل المركب الذي لم يشبه مبني الاصل جعل
الاعراب الحركات او الحروف والاختلاف محله
ومن جعل ما اختلف اخره باختلاف العوامل
جعل اختلاف اخره باختلافها سكونه سكون
البناء والاخرون الى انه معرب سكونه سكون وقف
ومنهم الزمخشري والمصنف بدليل انه لو بني لحذف
حذف كيف واين ولم يجعل في اين ولذا بني على الحركة

وايضا

وايضا لو كان مبنيا لكان بناؤه اما لازما او عارضا
فان كان عارضا يلزم ان يكون فيه شيء جعله مبنيا
وليس فيه ذلك والا لكان معربا في الاصل وان كان
لازما يلزم ان لا يكون معربا اصلا لان ما كان
بناؤه اصليا لا يزول بالعارض فظهر ان الاعراب
ليس بحيث ان يحصل في المعرب بالفعل فليس
مرادهم به الا انه لو اختلف العوامل في اوله لاختلف
اخره وبهذا يندفع كثير من الاشكالات منها ان الاعراب
في جاء في زيد موجود دون الاختلاف ومنها خروج
ما هو لازم وجها واحدا كالاسماء المنصوبة
على المصدر دائما ومنها لزوم كون مثل يا زيد معربا
حال البناء ومنها لزوم ان لا يكون الاختلاف في
الماضي او في الحال اعرابا فلا يكون سببا للعدول
عن جعل الاعراب امرا معنويا وكذا قولهم
انواعه رفع ونصب وجر لانها معان هي انواع الا
ختلاف فضلا عن الطعن فيه بانه وهم وقولهم حركات

الاعراب وحروف الاعراب وكذا التناسب بين المعروف
والمعروف دليل واضح على كون الاعراب الاختلاف المذ
كور دون الحركات وعدم تعرض الشارح لهذا
البيان مع انه جدير به كانه لتوقف منه هنا ثم تعرض
لبيان المقصود فقال وانما جعل الاعراب الاختلاف
في اخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعراب
كما عرفت علم احوال الكلم ولا يحسن المصير اي الرجوع الى
الحال الا بعد الفراغ من الاصل يفصح عنه قول يقول
حبيبي كيف تصبر بعدنا فقلت فهل صبر فتسال عن
كيف ولان الاختلاف تغيير والاخر قابل له لاحتمال
الحركات والسكون دون الصدر والوسط
على انه لا يوجد في كثير من الكلمات وانما قيد اختلاف
اخر الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احتراز
عن الاختلاف في اخر من ونحوه في قولك اخذت
من زيد وكم ابنك وكم اختا وكذا في مد بالحركات
فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحروف وكذا

اي المرجع

جنس اسمها اسمه ابهم [illegible]

الامر وكم

الامر وكم لا حظ لها من الاعراب اما الاول لان لفظ واما
الثالث فلانه وان كان لها الا انه بني والمبني لا حظ
له من الاعراب المعتبر وانما الحركة في نون من وكذا في
ميم كم وحال مد لالتقاء الساكنين قوله وما في اخره
لا يظهر فيه الاعراب قال الشارح اعلم ان الاسم المعرب
غير التثنية والجمع على حدها اي على حد التثنية احترز
به عن الجمع التكسير فان حكمه حكم المفرد اما ان يكون صحيح
الاخر او معتله والاول اعني صحيح الاخر يختلف
لفظا بحركة في الاحوال الثلاث حال الرفع وحال
النصب وحال الجر نحو جاءني زيد ورجال في حال
الرفع ورايت زيدا ورجالا في حال النصب ومررت
بزيد ورجال في حالة الجر واما الثاني اعني ما يكون
معتل الاخر فلانه اما ان يكون اخره الفا او واوا
او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري
في الاحوال الثلاث لامتناع الحركة على الالف
والا لما كان الفا نحو هذا عصا في النصب ومررت

بعصًا في الجر ويسمّى هذا القسم بمقصور الجنس عن الحركة
من القصر وهو الحبس فوقع بينه وبين المبني اشتباه
لان كلا منهما محبوس عن الحركة في الاحوال الثلاث
فاذال بالفرق بينهما فقال والفرق بينه وبين المبني
ان اعرابه اي اعراب ما اخره الف تقديري من حيث
ان الحركة مقدرة في اخر الكلمة يعني ان اختلاف
اخره باختلاف العوامل في التقدير اذ اختلاف
الاخر انما هو باختلاف حركته وذلك انما يكون
بعد الحركة وهي موجودة ههنا من حيث ان الحركة
مقدرة في اخره ففي الرفع ضمة منوية وفي النصب
فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية ولولا ذلك اي
تقدير الحركة في الاخر لما انقلب الياء والواو في عصًا
ورحًى الفًا لما تقرر في علم الصرف انهما انما تقلبان
الفًا بعد تحركهما وانفتاح ما قبلهما واعراب
المبني محلي ولا تقدير للحركة فيه اذ المراد وقوعه خلافًا
لو وجمع فيه معرب من المعربات لظهرت فيه تلك الحركة
وقد سبق

159

وقد سبق الفرق بتمامه فيما سبق اي في موضع بان
اختصاص حرف الجر بالاسم بين المحلي والتقديري وان
كان اخره ياء نظر فان تحرك ما قبلها بالكسر كالقاضي
والفتح كالعمي فاعرابه تقديري وكذا اخراه لا
لاستثقالهم الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها
قيد بالتحرك لانها ستجيء اذا سكن لم يمتنع واحد
منهما اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة
فلافضائها الى اجتماع ثلاث كسرات اعني الياء و
كسرتها وكسرة ما قبلها وانما علل كونه تقديرا بالا
ستثقال لانه سبب للحذف السبب للتقدير وسبب السبب
واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه اي الاخر من
سبب
الفتح لانه فيها الاستثقال ولا يلزم منه توالي الكسرات
وذلك نحو جاءني القاضي في الرفع التقدير اصله
القاضي فحذفت الضمة للاستثقال ومررت بالقاضي
في الجر التقدير اصله بالقاضي فحذفت الكسرة لتوالي
الكسرات ورأيت القاضي بالفتح اللفظي وظريف

آخره في حال الرفع والجر تضاعف الثقل بتحرك
المعتل فاجتمع الضمة والكسرتان في الرفع و
الكسرات في الجر واما النصب فلا يضاعف للثقل
لخفة الحركة العلوية فعلم ان الموجب لترك
الاصل وهو البقاء في جميع وجوه الاعراب هو هنا
ضعف الثقل لا نفس الحركة لان عروضها هين في
الخطب الملم فلا يوجب الامر المهم وان كان ما قبله
ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات
الثلاث سواء كان ما قبلها حرف صحيح او حرف
علة لحصول الاعتدال للسان بالوقفة على الس
كون فلما حصل ذلك الاعتدال زال ما ذكر من الايهام
تحركت لان الاصل لا يترك الا بدليل قوي وقد و
هن ههنا بما ذكرنا ولانها لما سكن ما قبلها
فارقت الالف لزوال المدة فلا يمتنع من الحركة
بما ان ذلك بمثل ذكرها الالف في كونها مدة نحو
هذا ظبي وكرسي في الرفع ورايت ظبيا و
كرسيا

كرسيا في النصب ومررت بظبي وكرسي في الجر وهذا
التفصيل مخصوص بالياء لان ما قبل الالف
لا يكون الا ساكنا اما الالف فلالتقاء الساكنين
واما الواو فلما يجيء عن قريب وان كان آخر الاسم
واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكن وهو جار مجرى
الصحيح لما ذكرنا في الياء نحو دلو وذلك لرفضهم
اي تركهم في الاسماء المتمكنة احترز بهذا القيد عن
هو ان يتطرف واو قبلها حركة وقبلهم مبتدا او واو
دلوا بالنصب على المفعولية للمصدر وحقو اي في جمع
اي في جمعها على افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم
العين نحو ادل واحق اصلهما ادلو واحقو
فقلبت الواو ياء لما ثبت انه لا يوجد في كلام العرب
اسم آخره واو قبلها حركة فقلبت الضمة كسرة لاجل
الياء فاعل كاعلال قاض ثم ما حققه خبر المبتدا
المذكور والضمير المنصوب للرفض اذ لولا ذلك
الرفض لم يكن تغيير صيغة افعل وجه قوله واصل الا

عراب بالحركات لان الاصل في اواخر الكلمة السكون
لخفة المطلوبة الا ان ما عرض عند التركيب من المعاني
لما لم يتبين باحتياجوانه الى ما يدل عليه وهو ان كان
تمكن بالنقصان الا انه لا يناسب ذلك العارض لكونه
زايد فتعين الزيادة وهي بالحركات اولى من الحروف
لان مناسبتها للاصل اكثر من مناسبة الحروف له
من جهة القرب لان الحركات هي اقصى في الخفة لانها
اجزاء الحروف التي هي اخف من ساير الحروف فعلم ان
الاصل فيه ان يكون بالحركات في الحالة الثانية كما
ان الاصل السكون في الحالة الاولى و لانه لما احتيج
بالضرورة كان ضرورة الاحتياج يندفع بما
هو اخف واقل فليس لنا حاجة الى تكلف
زيادة ما هو اثقل واكثر منه لان الضرورة تتقدر
بقدرها ولان الانسب ان يجعل العلامة غير المعلم
كالطراز للثوب فوجب ان يكون هناك غير الحروف
لان المعلم الكلمة المركبة من الحروف وهو الحركات
قال الشا

قال الشارح اعلم ان الحركات هي التي جعلت
دوال الاعراب اذ الاعراب عبارة الاختلاف و
غرضه من هذا ان يقول الحركات هي الاصل في
الدلالة على الاعراب يدرك من اراد ادراك على حقيقة
والاصح جعل قوله ولذلك مرتبطا به لان عدم
عدولهم الى غيرها ليس لاجل انهم جعلوها دلايل
الاعراب ولا الحركات مختصة بهذا الجعل بل
لكونها اصلا في هذا الجعل الا ترى انهم يعدلون
منها الى الحروف الا عن ضرورة لان الاصل لا يعدل
عنه الا لاقتضاء ما يقتضيه فالاستثناء عن الرؤية
المنفية وفي بعض النسخ ترى انهم لا يعدلون فحينئذ يكون
الاستثناء عن العدول المنفي فكلا الوجهين اصاب
شاكلة الرمي بلا فرق فاعتبر الثاني دون الا
ول لم ينصبها وفي بعض النسخ الا ترى انهم لا يعدلون
وبهذا عن المرام بمراحل و ذلك اي العدول الضرو
رة في ثلاثة مواضع احدها الاسماء الستة المعتلة

المضافة ومكبرة كان عليه ان تعيد به فلعله
تركه اعتمادا على ما يفهم من الامثلة بهكذا قيل وفيه
ما فيه واعلم اولا انها اي تلك الاسماء الستة تحذف لاماتها
الا تجاز جمع عجز وهو مؤخر الشيء اي يحذف اواخرها
اخرها حالة الافراد اي حال كونها غير مضافة ففيه
بيان اصولها فالفاء في فاصل للسببية اي اذا اصل
اب ابو كعصو به بدليل ما قالوا في التثنية
ابوان كعصوان اذ التثنية ترد الشيء الى اصله
فكان القياس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد تقرر ذلك في علم الصرف فكان القياس
ذلك في عصا وكذا اصل اخ اخو بدليل اخوان
وهن هنو بدليل هنوان وحم حمو بدليل حموان
وذو ذوو بدليل ذووي كعصوي ثم حذفت
عين الفعل لكثرة استعمالهم اجتماع الواوين الا انهم
حذفوا حذفا غير قياسي انتهى نا قال الزجاج
حذفوا اي اخر الكلمة ههنا ولم يحذفوه في غيرها فرقا

بين ا

بين المثنيات اي المتلوح بشيء اخر هو المضاف
كاب وغيره اذ هو من المضافات المشهورة وغير
المثنيات كعصا لان من عادتهم انه اذا كان بين
المدلولين تفاوت اثبتوا ذلك التفاوت بين دا
ليهما فان قلت التفاوت بين الدالين حاصل
بعكس هذا الحكم فلم يعكس اجاب بقوله والحذف
في المثنيات اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو
تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه المذ
كور التزاما يعني سلمنا ان ذلك التفاوت حاصل
بعكسه لكن الثقل المعنوي جعل المثنيات اولى
بالحذف لكونه جديرا بالتخفيف وعدم دلالته
على المضاف اليه التزاما لا مطابقة لان المضاف اليه
ليس تمام وضع له ولا تضمنا لانه ليس بجزء منه وخصوص
من القيود المخرجة بل من القيود المظهرة فهذا
القيد اظهر ما في الواقع من الدلالة والا فغيره
ليس بعض ان الاول فظ واما الثاني فلان ما

ذكره في تعريف الاب من انه حيوان يتولد من
نطفة حيوان اخر ليس تعريفاً حقيقياً بل تعريفا
اي بيانا لمفهومه العارض بسبب عروض الامر الاضافي
وهو الابوة اللازم لها الابن فيكون لازما لما وضع
له لان لازم اللازم لازم فظهر ان معنى قوله تضمنه الا
ضافة ليس ان الاضافة مدلولها التضمن حقيقة بل
باعتبار كونها نسبة للمضاف اليه المأخوذ في
المفهوم المذكور العارض له ولا يلزم من الجزئية للعا
رض الجزئية للمعروض ولهذا فسر بدلالة على
المضاف اليه الغير المذكور على طريق العطف
التفسيري فيكون المتضمن بالحقيقة هو المضاف
اليه الغير المذكور بواسطة الاضافة لانه اذا كان
متضمنا للاضافة العارضة له هكذا قيل وفيه
تعسف والحق ان يحمل التضمن على التضمن
الاصطلاحي ويحمل الاضافة على الاضافة
النحوية فلما في زيادة الثقل طلبوا زيادة التخفيف
فحذفوا

فحذفوا الاعجاز ها دون الاعجاز غيرها فاذا وفي بعض
النسخ واما اذا اضيف الى غير ياء المتكلم حصل الا
ضافة بكونها الى غير ياء المتكلم مع ان حكم الاضافة
الى ياء المتكلم لان الحكم الاتي انما يترتب على هذا
الاضافة لا على الاضافة مطلقا وبابهام غيره
خلل تحت هذا الحكم الاضافة الى المظهر زال
بعض الثقل اذ الاضافة الصريحة ازالت
التضمن اي تضمن الاضافة الضمنية اذ المتضمن
الحقيقي هو المضاف اليه المجرور اعني في محل
الرفع كما بين وقد صرح به اي بالمضاف اليه المجرور
والمجرور اعني في محل الرفع على المفعول ما لم يسم
فاعله لتصرح واذا كان مصرحا به لم يكن متضمنا
واذا لم يكن متضمنا لم يكن الاضافة متضمنة ثم
يظهر ان الثقل المعنوي كان زائلا وبقي بعض
الثقل اذ في ابو كما قرر ثقل لفظي وهو كونه على
صيغة فعل بتحريك العين وبهذا من منزل الا

قدام و موضع تحيّر الاوهام فنبّه ما حذف منها اي
اي من الاسماء الستة لاجل الثقل المعنوي اي بجموعها
فاذا زال الثقل المعنوي زال الموجب التام فيعود
المحذوف اذا الساقط لعوده عند ارتفاع المانع
واذا رد المحذوف لم يتات لهم ان يجعلوا اعرا
بها بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها عليها يعني
لو جعل الاعراب بها بالحركات بعد رد الواو لو
وقعت الحركات على الواو ومتى وقعت عليها
لزم الاستثقال المستتبع لاستثقال الحركة عليها
شح لو جعل اعرابها بالحركات بعد لزوم الاستثقال
تكن لا سبيل الى الثاني اذ لا يصار اليه مهما امكن
فلا سبيل اي المقدم فان قيل فلينبذ فع بالقلب
بالقلب كما في قوله عصًا وهو مؤيد بما روي عن
ابي حنيفة رحمه وسيجيء اجاب بقوله ولم يجعلوا
الواو الفا في الاحوال الثلاث مع تحركها وا
نفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف

على ما يجي

على ما يجي بعد تمهيد لما نوره من اعراب التثنية والجمع
على حده بالحروف هذا البحث فاعربوا هذه الستة
من الاحاد بالحروف ايقاعا للتناسب بها اي بسبب
الحروف لمقامة اي عند الامن لمقام له الامر
اي عند كون للطباع الى قاعدة الاعراب قال تعالى
ما ستفهموا له اي تعديلا للطباع في التوجه الى
قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع لئلا
يبقيان كالمتوحشين في محل النصب على الحال
من ضمير التثنية في يبقيا بلا نظير يعمل نظيرها في الاحاد
اذ لو لم يكن لهما نظير في الاحاد لبقيا كالاوابد
فينفران عن الطباع ولا يالفهما الاذهان
والاسماع فان قلت فلم عينت هذه الاسماء للاعراب
بالحروف لما ذكرت من استقامة الطبع واعتدال
السمع اي الاعراب بالحروف في التثنية والجمع
اجاب بقوله وانما خص هذه الستة للاعراب
بالحروف لما ذكرنا لانها مقتضية للاضافة والا

ضافة فرع الافراد فصارت اي شابهت التثنية
في كونها فرع الواحد فقالوا جاء في ابوه ورايت اباه
ومررت بابيه والاصل ابوه ابوه وابوه بالجر كالثلاث
الثلاث في الواو فصيرت اي ابوه بضم الباء وغيره
من اباه وابيه وهم في هذا وفي بعض النسخ في ذلك
التغيير طريقان احدهما حذفوا حركة ما قبل الواو
في الاحوال الثلاث الرفع والنصب والجر واتبعوها
حركة الواو كما فعلوا ذلك الاتباع في امرئ وابنم
في الاحوال الثلاث في الثقل ثم سكنت الواو في
حال الرفع والجر تخفيفا وازالة لذلك الثقل وصار
ابوه في الرفع فصار فيه الاتباع وتخفيف وابيه
بعد الانقلاب اي انقلاب الواو الساكنة ياء
كما قالت في ميزان لوقوعها بعد كسرة ففيه اتباع
وتخفيف وقلب وانقلبت الفا في حالة النصب
لتحركها وانفتاح ما قبلها ففيه اتباع وقلب بنا
ما فهم القوم من بيان هذا الكلام فورد عليهم

ان لا حاجة

ان لا حاجة الى الحذف والاتباع في حال النصب
والا لزم تحصيل الحاصل اقول يمكن التقرير
على وجه لا يرد عليه وهو انه لما دل الدليل على ان
اصل هذه الاسماء ما ذكر فكان القياس حران تقلب
الفا ويجعل الاعراب كاعراب المقصور ولكن لم
يقلبوا بل غيروا الى هذا المطلوب ليكون اعرابها
بالحروف تمهيدا لما نووه من اعراب التثنية والجمع
بها ذكروا لذلك التغيير لاجل التمهيد والتقدير طريقين
احدهما انهم لما حذفوا اي ارادوا حذف حركة
ما قبل الواو في الاحوال الثلاث واتباعها حركة
الواو لما وجدوا ذلك الطريقة المسلوكة فيما بينهم
ولم يمكنهم ذلك في جميع الاحوال بل في حالة الرفع و
الجر فعلوا ذلك فيهما كما فعلوا في ابنم وامرئ ثم
سكنوا الواو في حالة الرفع والجر تخفيفا الا انهم
بعد ذلك قلبوا الواو في حال الجر ياء لوقوعها
ساكنة بعد كسرة كما في ميزان او انقلبت الفا

في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه
ويدل عليه عدم ذكر في الاحوال الثلاثة في امرئ وابنم
مع ان الاتباع جاز فيهما فاذن اندفع المقال
فالحمد لله الواجب المتعال على ما ارشدنا الى حقيقة
الحال ويمكن ان يقال في دفع بعد اجراء الكلام
على ظاهره بانهم لما اتبعوا في الرفع والجر لامكانه
قدروا في النصب ايضا ذلك الاتباع ليتوافق
الاحوال فيكون الاتباع في هذا الى التقدير
وفي الباقي تحقيقا لاجل التوافق المذكور و
غلب التخفيف على التقدير فقال واتبعوها
الطريق الثاني من طريق التغيير انهم نقلوا حركة
الواو في حال الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركته
وقلبوا اياها الفا في حال النصب لما ذكر من تحركها
وانفتاح ما قبلها ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما
قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا من سكونها وانكسار
ما قبلها فغيرها اي في هذه الحروف النقل لا غير حال الرفع
والقلب

والقلب لا غير حال النصب والقلب معا حال الجر
وذكر جندي وهو الجنجري في تعليل اعراب هذه
الاسماء بالحروف وجها اخر وهو ان الواحد على النصف
من المثنى لانه زائد عليه بواحد والواحد من الاثنين
نصف والمفرد وكذا الحركات اعني غير المضاف
من هذه الاسماء على النصف من هذه الحروف اي الواو
والياء والالف لان الواو ضمة ومدة ومدة
الضمة ضمة فالواو اذا ناشئة من ضمتين وكذلك الكسرة
الالف فتحة ومدة ومدة الفتحة فتحة والياء
ومدة ومدة الكسرة كسرة فالالف من فتحتين
والياء من كسرتين فلما جعل اعراب الواحد والمفرد
الذي هو نصف على المثنى والمضاف بشطر بالحركة الناقصة
على الحرف بشطر لزم اعراب المثنى والمضاف
الزائدين اي على كل من الواحد والمفرد بشطر
بالحروف الزوائد على الحركات بشطر اي بنصف
لان رعاية التناسب من مستوجبات هذه الفن

فان قلت لغير هذه الاسماء من المقتضيات للاضافة
المحذوفات الاعجاز كيد فلم اختصت هذه دون
غيرها فهل هذا الا تحكم اجاب بقوله واختصوص من
بينها هذه الستة دون ساير المقتضيات للاضافة
المحذوفات الاعجاز بالاعراب بالحروف اذا اطرد
ردها الى الاصول في التثنية اعني يقال مطردا ابوان
واخوان على هذا غيرهما ولا يقال يديان الا في من
يقول في الواحد يدي ساكن العين على وزن فعل
او يدا كرحا قال الجوهري شاهدا على هذه اللغة يد
يان كرهيان بل يدان بل يداه مستوطتان
والاولى ان يمثل بابن لانه من المقتضيات للاضافة
المحذوفة الاواخر دون يد اعلم ان الشارح ذكر في
اعراب هذه الاسماء وجوها ثلاثة حال كونها مضافة
الاول ان يكون اعرابها بالحروف يريد ان يجعل الحروف
دلايل الاعراب في ذلك لانهم يعدلون الى الحروف
لان الاعراب عند المحقق هو الاختلاف والحركات
دلايله

دلائله فيكون الحروف ايضا دلايل فيكون هذا للمذ
هب مذهب المصنف وهو محقق في كلام سيبويه
لانه ذكر في بيان الطريق الاول من الطريقين
وظاهره يدل على انه اعرابين تقديري بالحركات
ولفظي بالحروف لانه قدر الحركة في الواو وانهم ضموا
ما قبلها للاتباع ثم سكنوا للاستثقال وفي الواو
وعلامة الرفع فتحة مقدرة عليه تقديرهم بعيد مثله وليس
مراده وذلك بل ما ذهب اليه المصنف وقول سيبويه
انه حرف اعراب لا يناقضه لان حرف الاعراب يطلق
على حرف يعتوره الاعراب لفظا كدال زيد وتقديرا
كالف عصا وعلى حرف يتغير الاعراب ويجوز ان يحمل
على الاعتبار الثاني الذي لا ينافي ان يكون
دليل اعراب كالحركات ومن جعل الحركة نفس
الاعراب جعل الحرف نفس الاعراب وهو مذهب قطرب
والزيادي والزجاجي من البصريين وابن مالك
لاحروف اشباع ثم ما هو مذهب المازني والزجاجي

لان بابه الشعر ولبقاء فيك وذي مال على حرف واحد
وليس الحركات التي قبل هذه الحروف المنقولة
عنها اليه وهو مذهب قوم منهم الربعي لان شرط الوقف
وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول عنه وللزوم
جعل غير الاخر حرف اعراب مع بقاء الاخر او غير المنقول
وهو مذهب قوم من المتأخرين منهم الاعلم وابن
ابي العافية لان هذه الحروف ان كانت زايدة
فهو المذهب الثالث والا فيلزم ما يلزم الربعي ولا
هي مع الحروف وهو مذهب الكسائي والفراء
لانه لا نظير له ولان بعض الاسماء وهو ابوك واخوك
وحموك حتى يكون في فيك الحركات مقدرة في الحروف
لعدم اطراد الباب ولا دلايل على معنى انها حرف
اعراب ولا اعراب فيها لا ظاهرا ولا مقدرا فيكون
دلايل لانه يؤدي الى حرف اعراب بدونه والثاني
ان يكون اعرابها بالحركات من غير زيادة حرف
اشار اليه بقوله ومن العرب من يقول يجعل وفي بعض
النسخ

النسخ من يجعل فعلي الاول مصدر وعلى الثانية فعل
مضارع اعراب هذه الاسماء مضافة الى غير ياء
المتكلم بالحركة مثلها بالنصب حال من الاسماء اي حال
كونها مثل الاسماء حال كونها مفردة فاحترز به عن الا
عراب بالحركات في المذاهب السالفة ذهابا
بالمضاف مذهب المفرد فتقول جاءني ابه ورايت
ابه ومررت بابه قال ومن يشابه ابه فقد ظلم حكاه
الفراء فيكون في الاب لغتان وقد يشدد
باؤه حكاه الازهري ويقال استابيت فلانا
اي اتخذته ابا واعلم ان هنوه وهنه لغتان
مشهورتان وهي كلمة كناية ومعناه شيء اي انه
كناية عما لا يعرف اسمه او تكره التصريح به واصله
هنو على وزن فعل بدليل هنوات وهنوان
لكن الاشهر النقص وذكره من هذه الاسماء مذهب
سيبويه حيث قال ومن العرب من يقول هناك
وهنوك وهنيك ولم يحفظه الفراء ولهذا لم يعده

قوم من هذه الاسماء وكذلك حمو وحم لغتان
مشهورتان ايضا ذكر الضمير والمصنف انثه لان
الحم يطلق على اقارب زوج المرأة كالاب وغيره
كما يطلق على اقارب الزوجة كذا ذكره الجوهري
في الصحاح واصله حمو على وزن فعل كما ان اصل
اب ابو عند سيبويه والبصريين خلافا للفراء
فانه يقول اصلهما واخ فعل بالتسكين وفوه
وفم لغتان مشهورتان ايضا ثم شرع ان يوضحه
بايراد الامثلة على الترتيب المذكور فقال و
مصداقه في الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية
فاعضوه بهن ابيه معنى الحديث من انتسب
بنسب الجاهلية اي افتخر باباءه وقبايح الكفار
فقولوا اذكر قبايح اباءه على قبايحك واباءك من
عبادة الصنم والزنا والشرب او عددوا انتم
يا مسلمون قبايح اباءه لمن كان له قبايح الافعال
فكيف تفتخر به ولا تكنوا اي ولا تذكروا قبايحه و

قبايح

قبايح اباءه على الكناية بل صرحوا بها فلعله يستحي
من الافتخار باباءه فيكون المراد بالهن القبيح من
الفعل والقول والمقصود من ايراد لفظ هن
فانه مضاف الى ابيه ومعرب بالحركة ومصداقه
ايضا من ابيات الكتاب اي كتاب سيبويه رحت
وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر
رحت بكسر التاء خطاب المرأة من الرواح ضد
الصباح وهو اسم للوقت من زوال الشمس
الى الليل وقد يكون مصدر قولك راح يروح
رواحا والهن كناية عما يكره التصريح به عند اصحاب
الحياء المئزر بهمز الفاء اصله مأزر على وزن
مفعل بكسر الميم بمعنى الازار والغرض من ايراده
هنك فانه منقوص اعرب بالحركة قال سيبويه
انما سكنه للضرورة وفي مصداقه مجيء هم منقوصا
في كلام قوله قلت لبعض اصحاب لديه دار تأتيذن اي
اعلم امر حاضر بحذف اللام قال ابو جعفر رحمه جاز حذ

فهاء لاجل الضرورة وكسر النساء على لغة تعلم فانها حماها
وجارها والمعنى ظ والمقصود منه حمها فانه مع انه
منقوص اعرب بالحركة وروي حماء بالمكسور الحاء
ساكنة الميم مهموزة الام ومجيئه مع مصاحبة الحروف
في الحديث لا يدخلن رجل على امراة وان قيل حموها
الا حموها الموت والغرض منه حموها فانه اتى مع مصا
حبة الحروف ومصداق مجيئه مقصورا في قوله كانه
لا يرويه شيء يلهم يصبح ظمآن وفي البحر لمه معنى لا يرويه
لا يستقيه ويلهم من الباب الرابع يسلو ويصح يدخل
في الصباح وظمآن عطف ان انتصابه على الحال في
البحر لمه جملة حالية ومجيئه منقوصا ومصاحبا
بالحروف قوله وفي فمي ماء فهل ينطق من في فيه
ماء فانه اعرب في الاول بالحركة وفي الاخر بالحروف
قيلا قالت الخنفسع قولا في تتمة الحكيم حموا اصل فم
فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين
عند سيبويه والبصريين خلافا للفراء فان عنده على
وزن فعل

وزن فعل بالضم والسكون بدليل افواه وفويه
فحذف الهاء حذفا غير قياسي كما حذف حرف العلة
لمشابهتها اي الهاء في خفائها اياها اي حرف العلة
فبقي فو وهو مستقبح اذ لم يكن في كلامهم اسم متمكن
على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها اي من الواو الميم
لتقارب مخرجهما لانهما وان كانتا شفويتين
الا ان الميم يحتاج الى ضمهما دون الواو وقد ثلثه
الفتح وهو المشهور والضم حكاه الشاطبي والفراء
والكسر حكاه الشمني ايضا وحكي في تثنية فموان
وفميان وقد يضعف التثليث في الفاء بدليل الفام
فدل على انه لغة الا ان ابن جني رده حكاه صاحب
العراق وقد جوز الاتباع حكاه الفراء فانتظم بهذه
الوجوه ان له اربع مواد ف و ه و ف م و ف و م و ف م ي و
فلما اضيف رد الى اصله ذا نيابة مذهب النحوية ولنا
ان يجعل هذه الاسماء مقصورة واليه اشار بقوله
ومنهم اي ومن العرب من يجعل هذه الاسماء

مقصورة فقول اباه في الاحوال الثلاث كما يقال
عصاه حكاه الفراء قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها اي جعل قصدا اي جعل مقصورا
وشبّه الغاية بالالف في حالة النصب على لغة بني
الحارث باعتبار ان للمجد صاحبين اعني الاب
واب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غاية واب
الاب ايضا غاية وتانيث الضمير في غايتاها
على تاويل المجد بالمرتبة وقول ابي حنيفة رحمه الله في جواب
من سئل عنه هل يجب القود على من رمى انسانا
بالحجر فقتله لا اي لا يجب القود ولو رماه بابا قبيس
وهو جبل بمكة وارد بالرفع على انه خبر لقوله وقول
ابي حنيفة على هذا اي على القصر فانه لم يقل بابي
ابا مع انه في موضع الجر ولم اظفر بمثال قصر غيره
الا الفم فانه حكاه الفراء وانشد يا حبذا عينا سليمى
والفما وانشد الكوفيين للعجاج خالط من سلمى
خياشيم وفا فجره ابو الحسن وتابعه ابن مالك على حذف
المضاف

المضاف وبه اراد خياشيمها وفاها اي لكن
على انه موضع لا يلحقه تنوين فحذف وبقي مفردا على
حرفين ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم
لم يرد حرف العلة خلافا للمبرد لا يقول اخي وابي ما
لك ذو المي زيدا رواهم دود باحتمال الجمع اذ لو
رد لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي فانهما
قبل الاضافة ابون واخون لان الاب يجمع
على ابون وكذا الاخ على اخون يدل عليه قوله
وقد بينا بالابينا وقراه بعضهم اله ابيك ابراهيم
واسمعيل واسحق فاضيفا الى ياء المتكلم فسقطت
النون للاضافة فاجتمع الواو والياء الساكن
سابقهما فقلبت الواو ياء فادغمت ثم
ابدلت الضمة كسرة لسلامة الياء فصار
كما ذكرنا فلو ردت الواو في مفرده المضاف
الى ياء المتكلم لاجتمع الواو والياء الساكن سا
بقهما فاذا اعلّ على منوال المذكور يعود الى

ماذكرنا فيحصل الالتباس ولما لم يلزم ذلك اي الالتباس
الواحد بالجمع في فم حيث لم يكن له جمع سلامة ردت
اي حروف العلة فقيل فمي وقد جاء فمي بالحركة
كما جاء فمه في الاضافة الى ضمير الغايب من غير اختصا
ص بالضرورة خلافا لابي علي الفارسي فانه
ادعى ان الميم لا تثبت الا فيها وهذا من تحكمات
الفارسية عن الدليل لدلالة النظم والنثر من كلام
البلغاء عليه وقد سمعه واعرى من هذا قوله
افيح من ذلك تشديد ميمه كقوله يا ليتها قد خرجت
من فمه وقرانه لغة اما ذو فاصلة ذوو بالتحريك
عند سيبويه والبصريين او بالتسكين عند الخليل
من باب قوه وعند ابن كيسان يحتمل الوزنين
اوذوي قال ابن يعيش الثاني امثل لان الاول
اثقل ولهذا كان الثاني اكثر والحمل على الاكثر اولى
وظن الجوهري على الاول فانها لا يضاف الا الى
اسماء الاجناس الظاهرة لانها وضعت وصلة

الى الوصف المعارف بالجمل على ما سيجيء في باب
الرابع وهو وصفا هو ما اضيف اليه فلا يكون
الاسم جنس مظهر ولانه لو اضيف الى المظهر يلزم
اللبس في بعض المواضع مثال ذلك تحمل تحز عليه
ليستمر الحكم في الكل حذف الهمزة من اخوات
اكرمك في نحو ابار من البوار وهو الهلاك اي
اي اهلك ذوي ارومتها وهي بمعنى الاصل
ذووها اي اصحابها الضمير الاول للخزرجية والثاني للمرهفات
في المنصوا في الاول وهو قوله صبحنا الخزرجية مرهفات
صبحنا من الصبوح وهو الشراب بالغداة
يقال صبحه اصبحه صبحا اي سقيته واراد بالخزرجية
قبايل خزرج وهو قبيلة الانصار اذ قبيلة
وابوه حارثة بن ثعلبة من اليمن والمرهفات
جمع مرهفة بمعنى مرققة لما شبه السيوف
بالشراب في الوصول الى الباطن في الضمير كان
المرهفات استعارة بالكناية او الايهامي با

السفي كان الاستعارة في صحنا وقرينتها المفعول الثاني
المعنى سقينا قبيلة الخزرج بدل الشراب بسيوفهم قوة
للحراب حتى بلغت كيفية الحال الى ان اهلك اصحاب
تلك السيوف اشراف تلك القبائل حتى كان ذلك
اليوم يوم هايل ويروى اباد بمعنى ابار وابان
بمعنى فصل اى فصل رؤسهم من اجسادهم شاذ
خبر قوله وهو جواب عن سوال مقدر وان يقال ما
ذكرتم من ان ذو لا يضاف الا الى اسم الجنس الظاهر
منقوض بذو ونا في قوله ابار ذوي ارومتها ذووها
فان ذوو جمع ذو وقد اضافه الى الضمير فاجاب
بانه شاذ والحق انه ان كان المرجع اسم جنس فهو
وضميره في حكم لكون مدلولهما واحدا فيكون ح
كانه مضاف الى اسم الجنس الظاهر الا يرى ان
الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذو الفضل
من الناس ذووه هذا اولى من اضافته الى ضمير زيد
وعمرو والثاني من المواضع الثلاث التي عدلوا بالحركات
فيها الى

غيرها اى الحروف التثنية والجمع المصحح انما جعل
اعرابها بالحروف لانهما متفرعان على الواحد لان
المثنى واحد التحق باخره الف او ياء ونون والجمع
واحد التحق باخره واو او ياء ونون والاعراب
بالحروف فرع بالحركات وقد عرفته فجعل الفرع للفرع
كما جعل الاصل للاصل رعاية للتناسب هذا مذ
هب الجمهور واكثر اللغات وبعض العرب يجعل
اعرابه مثل سنين وغيره من المعتل اللام في النون
فمنهم من ينونها وهم بنو عامر ومنهم من لا ينونها
وهم بنو تميم وظاهر كلام ابن الحاجب انه يجر بالكسر
وظاهر كلام الفراء بالفتح لعدم انصرافه حيث
قال اذا الغت بنو تميم الالف واللام من السنين لم
يجروا اي لم يصرفوا كما هو داب الكوفيين في على كلا التقديرين
لا يسقط نون الاضافة لانه بمنزلة نون مسكين ويلزم
الياء لشبهه بفسلين ولئلا يجتمع اعرابان في كلمة واحدة
قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة نحو زمين لجاز

قياساً وان لم يرد به سماع وقد فعل ذلك بسنين
وكذا الوعو ملبها عشرون واخواته لانها ليست بجمع
جمعوا انتهى ومنهم من يجعل اعراب هذا الجمع في
النون في المعتل وغيره وانما اختصت التثنية
بالالف والجمع بالواو والمشترك في الياء هذا اشتمل
على مطلوبين الاول اختصاص الواحد من هذه
الحروف بالتثنية والواحد بالجمع وكون الواحد
بينهما والثاني كون ذلك الواحد في التثنية الالف وفي
الجمع الواو والمشترك بينهما الياء فاثبت الاول
بقوله لان الحروف ثلاثة ومحل الزيادة اثنان
وتمام بيانه ان التثنية والجمع لابد وان يكونا
بتغيير الواحد دفعاً للالتباس بالزيادة لزيادة
المعنى في الاخر لانه لمسبح الى الاواخر من الحروف
لاستلزامها الثقل اعني حروف المد واللين لكونها
خفيفة لزوائدها وان يكون فيها دليل على الا
عراب ليكون جمعاً بين الغرضين على طريق الا
يجاب

يجاز والاختصار لكن هذه الحروف ثلاث ومحل
الزيادة اثنان واحوالهما في الاعراب ستة فيلزم
الاشتراك في كل من تلك الحروف وهو خلاف الاصل
فيجب ان يكون في بعض تقليلاً لخلاف الاصل فا
ختص واحد منها اى الالف بالتثنية وواحد
منها اى الواو بالجمع واشتركا اى التثنية والجمع
في واحد وهو الياء ضرورة لانه لا يقبل التوزيع
بين المحلين واثبت الثاني بقوله ووجه الاختصاص
الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية
اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه
بالعقلاء الذكور اسماً كان او صفة بل اذا كان اسماً
يختص بما يختص بها بالعلم واذا كان صفة فان
لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ومذكراً
في لفظ التاء وكذا في تقديره وغرض الشارح
بيان كثرة التثنية في الاستعمال بالنسبة الى الجمع و
هذا القدر كاف فيه ولذا اقتصر على ما ذكره

بخلاف التثنية فانه اختصاص لها بها والالف اخف
من الواو ولانها مدة هوائية لا تحتاج الى تحريك الا
عضاء بخلاف الواو فانها تحتاج الى تحريك الشفتين
فاختص الالف اي الالف بما هو الاكثر في الاستعمال
اي التثنية والاثقل يعني الواو بما هو الاقل فيه
اي الاستعمال وهو الجمع على ما يقتضيه
طريق التعادل ويمكن بيانه بطريق التشاكل
وهو مبني على ان الزيادة في المباني تدل على الز
يادة في المعاني فخص الواو بالجمع ليدل بثقيل
البناء على تكثير معناه والالف بالتثنية ليدل بخفيف
على تقليل معناه ولا يخفى عليك ما فيه وانما جعلا اي
الالف في التثنية والواو في الجمع علامتين للرفع لان
الواو وهي اخت الضمة لما سمعت مما نتلوا انا
عليك من ان الواو ضمة ومدة والضمة تناسب
الرفع لانه ضمة مع زيادة معنى الاختصاص واذا
كان الامر كذلك فهي اي الواو وعلى الرفع
ادل منها

ادل منها على غيره وحملوا الواو في الجمع عليها لكونها
بمنزلتها فلئن انما لم يعكسوا اي بما في ذلك العكس من وقو
ع الشركة بين الرفع والجر لان محل الاعراب ستة
وحروف الاعراب ثلاثة فلا يمكن ان يوزع الثلاثة
على الستة بحيث يستوي في كل منهما واحد منها للزوم
الالتباس ولا على احدى الثلاثتين دون الاخرى
لبقائها بلا اعراب فاذن دعت الضرورة الى جعل
الحرف الواحد علامة للرفع والجر فيهما وهذا
اي وقوع الشركة بينهما على خلاف ما توجه المناسبة
اذ المناسبة انما هي بين النصب والجر دون الرفع لما
سيأتي فاشترك بهما اي الجر والنصب في الحكم اي في
جعلهما علامتين اولى مما جعلوا ولا لما جعلوا اعني
الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع
الالف في التثنية والواو في الجمع جعلوا الياء علامة
الجر فيهما والا لبقي احدهما بلا علامة لكونها اخت
الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية

فرقا بينهما فان قلت الفرق حاصل بفتح ما قبلها
في الجمع وكسره في التثنية فما الترجيح في هذا اجاب
بقوله والفتح بالخفة اولى بالتثنية لما مر من ان
التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع فلم يوجد للنصب
علامة فيهما فحملاه على الجر دون الرفع من وجوه
احدها ان الجر الزم للاسماء ان النصب من الرفع
لان الجر لا يوجد الا فيها لان لا يدخل الفعليتين
اي الاسم والفعل بخلاف الرفع فانه يدخل الفعليتين
فالحمل عليه اي حمل النصب على الجر اولى من حمله
على الرفع لان من الظاهر ان الحمل على ما هو على قرار
واحد قريب من الطبع لا سيما في التثنية
والجمع المخصوصين بالاسماء الكثرة المناسبة و
الوجه الثاني ان الجر اخف من الرفع لان الجر
اخو الياء والرفع اخو الواو والياء اخف
من الواو لاحتياج جريان تحريك الشفتين دون الياء
فالحمل عليه اي على الجر اولى من الحمل على الرفع لكون
الخفة

الخفة مطلوبة والوجه الثالث ان بين النصب
والجر من التآخي ظرف مستقر حال من الموصول في قوله
ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما اي النصب
والجر في ان كل واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونه
لان النصب علامة للمنصوب والجر علامة للمجرور
والكلام يتم بدونهما بالمرفوع فيكونان فضلتين
فاذن يكون النصب والجر فضلتين بخلاف الرفع
فانه علامة للمرفوع وهو عمدة في الكلام لا يتم
بدونه واشتراكهما في معنى المفعولية نحو خذ
زيدا او مررت بزيد فانهما بمعنى واشتراكهما
في الكناية نحو رايتك ومررت بك فان الكاف
في مررت بك ضمير مجرور والكاف في رايتك ضمير
منصوب وهما متحدان صورة ولفظا والوجه
الرابع ان النصب في الجر اقرب في المخرج منه
الى الرفع في المخرج فحمله عليه اولى وذلك اي كونه
اقرب في المخرج لان النصب من اقصى الحلق

لكونه اخا الالف والجر من وسط الحنك لكونه اخا الياء
والرفع من الشفتين لكونه اخا الواو ولاشك ان الحلق
الى الوسط اقرب منه الى الشفتين ثم انهم اختلفوا في
هذه الحروف في انها حروف الاعراب ام دلائل
الاعراب ام نفس الاعراب فذهب الخليل وسيبويه
وهو مختار الاعلم الى انها حروف الاعراب
لانه قد قرع سمعك فيما سبق ان حرف الاعراب
يطلق على الحرف الذي معتوره الاعراب وعلى
الحرف الذي يغيره فهذه الحروف وان لم يكن
حروف اعراب بالمعنى الاول الا انها حروف اعراب
بالمعنى الثاني وقال اصحاب سيبويه ان معناه
ان فيها اعرابا مقدرا ووجهه انها حروف لحقت
اخر الاسم لمعنى وصارت كالف التانيث
وياء النسبة وذهب الاخفش والمازني والمبرد
والزيادي الى انها دلائل الاعراب والاعراب مقدر
في ملوغ فعلامة الرفع في قام الزيدان ضمة
مقدرة

مقدرة في الدال منعها عن ظهورها الالف فيكون الالف
دليل الاعراب وهو ضعيف من وجوه الاول انها
مكملة للاسم فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب كالف
التانيث والثاني انه لو كان الامر كما ذكروا لم يحتج
الى التغيير كالمقصود والثالث انه انما جيء الاعراب
لبيان ما يحدث بالعامل فهذه حروف محصلة
لذلك فلا يعدل عنه وذهب الكوفيين وقطرب
والزجاج والزجاجي وهو اختيار ابن مالك
والمصنف الى انها نفس الاعراب ووجهه ما ذكرنا
وردوه بان الاعراب لا يختل معنى الكلمة بسقوطها
واختار الشارح مذهب سيبويه فقال والصحيح
ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب على ما
ذكرنا وما اوردوه عليه من انه يلزم ظهور علامة
النصب في المجموع كالمنقوص وقلبت الياء الفا
في التثنية فهو مردود بانهم انما حملوا النصب على الجر
سوا بينهما في تقدير الحركة ولم تقلب الياء الفا في

المثنى فرقاً بينه وبين المقصور وقد لاحظ الاصل
بنو الحارث ومن وافقهم فالالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد اي هي بمنزلة الدال
وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية لا بمنزلة الدال
المتحركة بحركة الضمة والياء في زيدين بمنزلة الدال
المنصوب في زيداً او المجرور من زيد اي بمنزلة
الدال وفيه اختصاص الفتحة او الكسرة
بالمفعولية او الاضافة وذهب الجرمي وهو مختار
ابن عصفور الى ان الاعراب هو الانقلاب فالانقلاب
علامة النصب والجر فاذا دخل عليه عامل الرفع
لم يتغير شيء ووجهه ان الالف والياء ثابتان
قبل التركيب وقبل دخول العوامل وزيفوه بان
ترك العلامة لو صح جعله علامة للاعراب لكان
النصب به اولى لان الجر بالياء والرفع بالواو وان
تقدير الاعراب اذا امكن راجح على عدمه وقد
امكن هنهنا بالمغايرة التقديرية كما في نعم الزيدان

انتما

انتما يا زيدان ونعم الزيدون انتم يا زيدون و
مررت برجلين لا رجلين مثلهما لما كان في
اخر المثنى والمجموع زائدتان وبين ان احدهما حرف
وجب عليه ان يبين ان الاخر لاي وجه زيد فقال
واما النون فيهما فهي عوض عن الحركة والتنوين الثا
بتين في الواحد لان الالف مثلا في زيدان كما عرفت
حرف اعراب كالتاء في قائمة والياء في هاشمي وفيهما
حركة وتنوين كما للميم فوجب ان يكونا له كما للدال
فلما منعنا جعل النون عوض منهما لانه مما يعرى
عن البناء من الاسماء لا يجوز ان يعوض عنهما لتبدل
الحركة على المعنى الطاري عليه والتنوين على متمكنه وما
قيل ان الدليل سقوط النون حال الاضافة و
ثباتها حالة الالف واللام فغير صحيح لان
الدليل على السقوط كونها عوضاً منها فيكون
دوراً واعلم ان التنوين يقتضي السقوط والحركة
تقتضي الثبوت فلكونها من المتضادين لا يمكن

العمل بهما فوجب المصير الى العمل بالجهة الراجحة
وهي جهة السقوط لاستلزام الثبوت الجمع
بين الوصل والفصل وبين الزيادتين دون
السقوط نعم عمل بجهة الثبوت في التعريف نظرا
الى جانب الحركة ولم يعكس لما ذكرنا وهو غير لازم
فيه ولان ثبوت النون مع التعريف ولذا معناه
لانه يفصل الكلمة كما يفصلها النون ولان الاضافة
في الاخر فمحله محل التنوين بخلاف حرف التعريف
ولان الحذف معه يودي الى اللبس في بعض الموا
ضع فيما يلحقون الواحد المنصوب الف الاطلاق
في القوافي وفي اواخر الاي وبهذا مذهب ابن ولاد
وابي علي وابن طاهر وفيه مذاهب اخر الاول مذهب
الزجاج وهو انها عوض عن الحركة لسانها مع
الالف والثاني مذهب ابن كيسان وهو انها
عوض عن تنوينين في التثنية وعن ثلاث
فصاعدا في الجمع والرابع مذهب الفراء وهو

ان النون

ان النون للفرق بين رفع الاثنين ونصب
الواحد في زيدا والخامس ما نقلها هشام عن الفراء
وهو ان هذه النون هي نفس التنوين والسادس
مذهب ابي الفتح وهو انه عوض عنهما فيما وجدا
فيه وعن التنوين فقط في نحو عصا وقاض وعن
الحركة فقط فيما لا ينصرف وقد لا يكون عوضا
عنهما ولا عن احديهما في نحو هذا وحبلى وهو
مختار ابن الحاجب وصاحب اللب والسابع مذهب
ابن مالك وهو انها لدفع توهم الاضافة والا
فراد فجملة المذاهب ثمانية وما ذكره الشار
ح اولى من غيره واليه ذهب صاحب الكشاف
فان قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة
الدال المرفوع من زيد فاي حاجة تمس
الى زيادة النون بدلا من الحركة اي حاجة
لا حاجة اليها لقيام الالف مقام الدال و
الحركة فيكون الحركة ثابتة غير زائلة قلت

ليس معنى قولنا الالف في زيدان بمنزلة الدال
المرفوع من زيد انه بمنزلة الدال المتحركة بحركة
الضمة على الاطلاق بل معناه انه بمنزلة الدال
وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية الجملة الظرفية
حال من المستكن في بمنزلة ففي هذه الحروف
لابد وان يكون دليل وهو الاختلاف على معنى
اختصاص الحركة اي على معنى هو اختصاص
الحركة بحال كالفاعلية مثلا دون حال كالمفعو
لية كما في اخر زيد الحاصل ان فيه ثلاثة اشياء
حرف الاعراب الذي هو من نفس الكلمة
ولفظ الحركة في اختلاف هو الاعراب وما
شئ خرج الدال منه عن كونه حرف اعراب بز
يادة الالف وكانت حرف اعراب اذ هو
من نفس الكلمة وقد حصل فيه الاختلاف
الدال عليه الحركة لا لفظ الحركة فمست الحاجة
الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة لان ذكر

البدل

البدل يقوم مقام ذكر البدل منه فان قلت الموجود
في اخر زيد حروف وهو الدال والحرف وهو الحركة
فلما كان الالف بمنزلة الدال المرفوع والنون
بدلا عنها لزم ان يكون اعرابا بان اجاب بقوله
ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب اى لانه
ان الاعراب ~~هو الاختلاف والحركة~~ الحركة لانه
كم من حركة لا يكون اعرابا بل الاعراب هو الاختلاف
والحركة دلالة عليه فلما كان الالف بمنزلة الدال
وليس فيه لفظ الاختلاف وجب ان يعوض عن
الحركة الدال عليه النون ليكون زيدان بمنزلة
زيد في استعانه الاختلاف والحركة والتنوين
اقول كان الشارح اراد تفصيل ما ذكر فيما
تقدم من قوله بمنزلة الدال المرفوع من زيد لانه
فالا فلا حاجة اليه وايضا قوله ومعلوم ان
الحركة تغاير الاعراب لا مدخل له في الجواب بل ذكره
بما بما ذكرنا وانما فتحوا النون الجمع وكسروا النون

التثنية للفرق بينهما بالحركة باختلاف صيغتهما
فان صيغة التثنية تخالف صيغة الجمع لان ماقبل
الياء مكسور في الجمع ومفتوح في التثنية قلت
ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء المعتل
فيكون ماقبل الياء مفتوحا في الجمع بالاعلال
فلا يظهر الفرق ثم الا باختلاف حركة نونيهما
نحو المرامين مرامين والمعلين والمصطفين
فان كلا منهما يحتمل تثنية وهو ظ ويحتمل جمعا
فاصل المرامين مراميين فاعل فصار مرا
مين وكذا الباقيان اعلم ان بيان هذه الصيغة
من مباحث الصرف لكن اعتبار الاعراب من
مباحث النحو فلا اعتبار لحركة النون اذ قد
تحذف النون في الاضافة فيلزم الفرق بغير
حركة النون فان قلت الفرق حاصل بالعكس
فلم لم يعكس اجاب بقوله وجه اختصاص الكسر
بنون التثنية والفتح بنون الجمع هو ان اصل

هذه النون

هذه النون ان يكون ساكنة لانها حرف
مبني والاصل في البناء السكون الا انها قد
حركت لالتقاء الساكنين حرف العلة والنون
والاصل في تحريك الساكن الكسر لان الحركة السا
كن لا يكون الا حركة بناء روما للمناسبة بينهما
فاولتها اي للحرف الساكن ما هو ابعد
الحركات عن المعرباة وهو الكسر اذ قد
وجدناها لا تدخل النوعين من المعربات وهما الاسم
الغير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها وهما
الضمة والفتحة لانهما تدخلان عليهما فاستوثرت نون
التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون
الجمع فرقا بينهما فان قلت الفرق حاصل بالضمة
فلم لم يضم اجاب بقوله ولم يضم لثقل الضمة من مجرى
ياء التثنية الغير اللازمة مجرى كيف واين فبفتحها
في حال النصب والجر وفتحها بعضهم في حال الرفع
وحكى من بعضهم ضمها ولكنهما شاذان ولك وجه

اخر في هذا الاختصاص وهو ان النون التثنية اما
وقعت بعد الف في حال الرفع او ياء مفتوح
ما قبلها في حالتي النصب والجر فلم يستثقل فيهما
الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت بعد
واو مضموم ما قبلها في حال الرفع او ياء مكسور
ما قبلها في النصب والجر فاستثقلت الكسرة
فيه اما لتوالي الاجنسين في النصب والجر واما للخرو
ج من الضم الي الكسر في الرفع ففتحت النون
تخفيفا ووجه ثالث وهو ان الجمع اثقل من
التثنية ووجه رابع وهو ان التثنية اكثر من
الجمع وحصول الاثقل بالاكثر حفظا للتعادل
والموضع الثالث من المواضع الثلاثة التي
كان الاعراب فيها بالحروف كلا اذا اضيف
الي مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى يعني بالالف
في حالة الرفع وبالياء في حالت النصب والجر
لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا

وان كان

وان كان اسما مفردا والفه منقلبة جملة اسمية وقعت
حالا من الضمير المستكن في كان ان قرئ منقلبة بالرفع
وان قرئت بالنصب كان الف منقلبة معطوفة على
الاسم والخبر عن الواو والياء على اختلاف فيه اي
في اصل كلا قال ابن جني عن الواو لقولهم كلتا
بالتاء اذ هي اما للتانيث او للالحاق او بدل عن
الياء او عن الواو ولا سبيل الي الاول لانها لا
تكون وسطا ولا الي الثاني والا لقيل في النسبة
كلتوي لا كلوي فتعين الثالث بل قيمة الثاني
لان الواو كثيرا ما تبدل عن التاء لا عن الياء ثم قال ابو علي بد
ليل اماتتهم اياها اذ لا يميلون اسما ثلاثيا على
غير شذوذ الا ما كان من ذوات الياء فوزنه فعلى
كذكرى وبدليل قولهم في النسبة كلوي وكلتوي
كما قالوا ذكري وذكروي وهو احسن من ان يكون
جمعا بين العوض والمعوض عنه واما الالف فوزنه
فعل فكان القياس ان يبقى في جميع احوالها في الا

ضافة الى المضمر والاضافة الى المظهر على الالف لفظا
على ما ثبت في علم الصرف كعصاك وعصا زيد
قوله فكان القياس اي جوازا والفاء زائدة الا انه
شبه بالى وعلى للزوم الاضافة لنرد منهما ما يرد
خلان عليه من الاسماء فاعطي حكمهما فقلبت الفه
ياء مع المضمر دون المظهر فقيل كلا اخويك بدون
القلب في الاحوال الثالث وكلاهما بالالف في
الرفع اذ لا حظ لالى وعلى في الرفع فيحمل كلا
عليهما بخلاف النصب فانه قد يكون في صورة الجر
وهو الياء فباعتبار الاتحاد صورة كان لهما
حظ في النصب في الجملة وتقول في النصب والجر
على كليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك القلب
في الى وعلى لانهم لما رأوا الى وعلى يفتقر ان الى
ما يرد خلان عليه لان الحرف لا يستقل بالافادة
بل لا يوجد الا داخلة على الاسم وهو الضمير المجرور
محتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبدوا

م فلما

لانه فلما ادخلت الى وعلى على الضمير المجرور كان الاول
في افادته محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده
الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصارا كاسم
واحد في ان الشرطين لا يستقل بدون الثاني فلما
حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان
المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احبوا
احبوا ان ينصبوا علامة يستدل بها على هذا
الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذه الياء
لا يوجد اصلا في اواخر الكلمة اما الياء في ظبي
فجار مجرى الصحيح وفي غلامي ليس من نفس الكلمة
نعم يلزمه لدمي فكان الواجب ان يذكره معهما
وانما يوجد كثيرا في اواسطها كسيد وميت ودليل
ويجب ونحو ذلك من بين واذا لم يوجد هذا الامتزاج
في المظهر لان الاحتياج فيه من جانب واحد فقد لم
تقلب الفه ياء فان قلت ان هذا الاتحاد
الذي في الى وعلى يوجد مع جميع الحروف الداخلة

على المضمر لانه مامن حرف الا وهو محتاج الى ما يدخل
عليه ولا من مضمر متصل يمكن ان يكون مبدوا به
فيكون الاحتياج من الطرفين فوجب ان ينجب
هذه العلامة في الكل قلنا نعم ان هذا الاتحاد
حاصل في الكل لكن لا يلزم منه ان ينجب علامة
في الكل لانه قد امكن ههنا اي في الى وعلى نصب
العلامة لان في اخرهما الفا يمكن قلبه ياء بخلاف
البواقي لان بعضها عاري الاخر عن الالف
وبعضها وان كان في اخره الف لا يدخل على
المضمر ففعلوا ههنا جعل انقلاب الالف كانقلاب
الف الى وعلى جعل اعرابه بالحروف وليس كذلك
بل بالحركات وهو مذهب سيبويه ومن وافقه
والوجه الثاني وهو ما ذكره المتاخرون ان كلا اسم
مفرد اللفظ مثنى بمعنى بدليل ~~ولو كان مثنى عالم لزم~~
~~خلافا للكوفيين فانهم قالوا انه مثنى واستدلوا با~~
~~الاعراب~~ عليه لزوم الالف مع الظاهر في اكثر اللغة

ولو كان

ولو كان مثنى لما لزم خلافا للكوفيين فانهم
قالوا انه مثنى واستدلوا بالاعراب وهو يحتمل
ان يكون لا للعامل وبالاخبار عنه بالمثنى مع
احتمال كونه باعتبار معناه واما كلتا في قوله
كلتا رجلا سلامى واحدة كلتاهما مقرونة
بزائدة فمردود ولو سلم فالمراد كلتا ولو سلم لزم
ان يكون معربا بالحروف مطلقا الى اصل ان ارا
دوا مدلوله فصحيح وان ارادوا لفظه ايضا
ففاسد اذ ابسط فثبت انه اسم مفرد اللفظ
مثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر
حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد
المقصود توفيرا على اعتبارين اي اعتبار اللفظ
واعتبار المعنى حتى ما امكن هو العادة المالوفة
عندهم في كل شيء كذلك وهذا الوجه اولى من الاول
لان القلب في الى وعلى غير قياسي وايضا انه الف
في مبني فلا يلزم مثله في المعرب فان قلت لم يعكسوا

القصة وتوفير الحق على اعتبار ذلك حاصل فيه
اجاب بقوله والنام بتعاسوا القصبة اي لم يجعل
حكم عند الاضافة الى المظهر حكم المثنى وعند الاضا
فة الى المضمر حكم الاسم المفرد المقصور لان المظهر هو
الاصل والمضمر فرع لانه قد لا يستقل بنفسه والمثنى فرع
فجعل الفرع اي كونه مثنى واعرابه كاعرابه مع الفرع
اي مع المضمر والاصل اي كونه مفردا واعرابه كاعرابه
مع الاصل رعاية المجانسة والجنس الى الجنس كما
قيل اميل وهذا اي ما ذكر من الوجه الثاني يعني
قوله اي قول المصنف في المتن واذا اضيف الى
المظهر فحكمه كحكم العصا لفظا في هذا القيد و
جوه الاول قوله اي كما ان لفظ العصا لا يتغير في
الاحوال الثلاث فكذا لفظ كلا لا يتغير فيها واما
في لغة كنانة فحكمه في كليهما واحد ولهذا انظهر صحة
قول من جعل كلا من المعرب بحرف لا بحركة وزعم الفراء
انه قد يضاف الى المضمر ويكون الالف كما في ظاهر

ومنه قول

ومنه قول العرب كلاهما وتمرا ففيه ثلاث
لغات وكذا في كلتا والوجه الثاني قوله ويقال ان
قوله لفظا احتراز عن الخط اذ ليس حكمه حكم العصا
خطا لان العصا لا يكتب الا بالالف كلا اختلاف
كما عرفت فمن جعلها منقلبة عن الواو يكتب
بالالف ومن جعلها منقلبة عن الياء فكان ينبغي
ان يكتبها بالياء والوجه الثالث قوله وقيل انها في
حال الرفع تكتب بالالف وفي الجر والنصب تكتب
بالياء لتغيرها اي تميلها اي بقرع اي بسبب قرع
واتصال من المناسبة القوية اي الياء في الحالين
اي في حالة النصب والجر دون الرفع اذا
اضيف الى المظهر يقال ضربت فيه فلانية بقرع
معناه ان هذه بينا سبرها مناسبة قوية مع
كرع يعني ان كلا اذا اضيف الى مضمر يكتب بالياء
في هاتين الحالتين علامة للنصب والجر فدعت
المناسبة القوية بين كلا المضاف الى المضمر وبين

كلا المضاف الى المظهر ان يكتب بالياء ايضا فيهما
اذا اضيف الى المظهر قوله ويستوي الجر والنصب في
خمسة مواضع قال الشارح رح قد سبقت الاشا
رة الى العلة الموجبة للاستواء لفظ الجر والنصب
في التثنية والجمع السالم فلا يعاد حذرا عن التطو
يل واما جمع المؤنث بالالف والتاء اي بزياد
تهما ولم يحتج الى التصريح بهذا القيد لاضافة الجمع
الى المؤنث واما من اطلقه فهو محتاج اليه
احترازا عن نحو قضاة وابيات ووجه الاطلاق
لتناوله مثل دريهمات بجمع المؤنث تغليبا
فعلى هذا قال جمع المؤنث سواء غير بناء وا
حده نحو غرفات او لم يغير فانما استويا اي النصب
والجر اجراء للفرع وهو المؤنث على وتيرة
الاصل وهو المذكر وان لم يتحقق فيه اي في جمع المؤ
نث العلة التي اوجبت الحكم وهو الاستواء هنا
لك اي في المذكر ولهذا اي ولاطراد المذكور نظائره
لا تخفى

لا تخفى مثل اعلال غير بعد على بعد مع انهما لا تتم
فيه العلة التي توجب الاعلال مع انه لم يكن فرعا
عليه فحمل جمع المؤنث الذي هو فرع على المذكر
على جمعه اولى واما ما لا ينصرف فانما استويا
فيه لانه لما منع الجر لشبه الفعل على ما تبين
في بحث غير المنصرف كان اولى انهما الحركة
بان يقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التا
خي التشاكل واما التسوية في الضمير فبينها فيجي
من بعد ان شاء الله تعالى في بحث الضمائر قوله
ومن قيام الحروف مقام الحركة النون في يفعلان
وتفعلان اعلم ان اعراب الاسم كما عرفت
قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف فكذلك
اعراب الفعل قد يكون بالحركات وقد يكون
بالحروف فاراد ان يبين ذلك فقال ومن قيام
ثم قال الشارح رح اعلم ان النون في الافعال
الخمسة اعني يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون

وتفعلين عوض من الحركة في يفعل وانما
عوضوه اي النون عنها اي عن الحركة لانه اي
الشان لما وجب ان يكون هذه الافعال معر
بة لبقاء مضارعتها بالاسم بعد لحوق هذه الـ
الضماير وعلة الاعراب موجودة وهي وجود
حرف المضارعة سالمة عن المعارض ولم
يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب اي محل
لان هذه الضماير بعدها اي بعد اللام اوجبت
كونها اي كون اللام على وجه واحد اي الالف
اوجبت كونها مفتوحة والواو كونها مضمومة
والياء كونها مكسورة ولان بعض انواع
اعرابه الجزم فلو اجري عليه لزم التقاء السا
كنين ولا يجوز حذف احدهما ولم يمكن ايضا
ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليست من نفس الفعل فالي الحقيقة لانها
من نفس الفعل بالاعتبار فلا يكون محل الا

عراب

عراب لان اعراب الكلمة يجب ان يكون فيها لا
في غيرها ولان محل الاعراب يجب ان يكون محل الا
ختلاف وكل واحد منها لا اختلاف لزم جواب
لما زيادة حرف يقوم مناب الحركة فوجد اولى
الحروف بذلك اي بالازدياد حروف المد دا
للين لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن زيا
دتها ههنا لمكان الضماير اي لاجلها فالمكان مقحم
يعني ان هذه الضماير يمنع زيادة تلك الحروف
لتاديها الى اجتماع الساكنين فيلزم حذف
احدهما اما حذف الضماير او حذف الاعراب
فزادوا حرفا شبيها بها وهو النون وقد وقفت
على ذلك في بحث المضارع فاخروها عن الضماير
لانها فاعل فيكون اخر جزء وحرف الاعراب
لابد وان يكون في الاخر واختصت بحال الرفع
لانه اي الرفع اول احوال الاعراب فلتوفر
بها اي فاختير الرفع بثبوت النون دون سعوا

طرها

لسبقه عليه كما ان الرفع سابق على النصب
والجر باعتبار انهما محتاجان اليه الا يرى انك
لا تقول عمرا بالنصب وعمر بالجر الا بعد سبق
المرفوع ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي
هي اي النون عوض عنها اي عن الحركة يعني جعلوا
سقوطها في هذه الافعال علامة الجزم كما جعلوا
سقوط الحركة علامة الجزم قبل لحوق هذه
الضماير وحملوا النصب على الجزم لان الجزم
في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فكما حمل النصب
على الجر في الاسم حمل على الجزم في الفعل ولان
الجزم اخف فالحمل على الاخف اولى ولان
النصب يشبه الجزم في ان كلا منهما يفيد
الخفة وفي ان كلا منهما بعامل لفظي فقيل
هما يفعلان بثبوت النون في الرفع ولم
يفعلا ولن يفعلا بسقوط النون في الجزم و
النصب وكذا البواقي اي هم يفعلون وانتم تفعلون
وانت

وانت تفعلين ولم يفعلوا ولم تفعلوا
ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلي ولم تفعلي
ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل
المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال
الجزم وان كانت من نفس الكلمة في التخفيف لانها اي
هذه الحروف اشبهت الحركات من حيث انها اي
من حيث ان هذه الحروف مركبة منها اي من الحر
كات على قول بعض النحويين والحركات ماخوذة
منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة
حاصلة بين هذه الحروف والحركات فيحمل في الحذف
عليها وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بها بانفسها
فالمناسبة بين نفس الحركة وهذه الحروف
في عدم قيامهما بانفسهما فحذفت في الجزم حذف الحركة
فقيل لم يغز في حذف الواو ولم يرم في حذف الياء
ولم يخش في حذف الالف واسكنت في الرفع
لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب

نحو لن يغزو ولن يرمي ويثبت في النصب لثباتها
في الرفع لامتناعها من الحركات اعلم ان كلام الشارح
رحمه الله هنا يمكن ان يحمل على ان حذف هذه الحروف
بالجوازم ويمكن ان يحمل على انه عندها والمشهور
فيما بينهم هو الاول ومقتضى النظر هو الثاني
وجه الاول ان الرفع اول الاحوال فهو محذوف
قبل دخول الجوازم فلما دخل الجازم لم يجد الاحرف
علة مشابهة للحركة فحذفها حذف الحركة ووجه الثاني
ان القياس لما كان هو حذف الحركة حذف الجوازم
الحركة المقدرة فلما كان الاقتصار عليه ملبسا بالمرفوع
حذفها الجازم وحذفت هذه لئلا يلتبس وحكي عن
ابن السراج انه شبه الجوزم بالدواء والحركة في الفعل
بالفضلة التي تخرجها الدواء فكما ان الدواء ان صادف
فضلة حذفها وان لم يصادف اخذ من نفس الجسم
فكذلك الجازم اذا دخل على الفعل ان وجد حركة اخذها
والا اخذ من نفس الكلمة وهذه الحكاية ان صحت
بعضد الاول

بعضد الاول اعلم ان ههنا مسئلة لا بد من معرفتها
وهي ان هذه الحروف اي حروف العلة اذا كانت
بدلا من همزة لم تحذف عند دخول الجوازم ان
قدر قبل البدل لان الجازم قد عمل عمله في حذف
الضمة من الهمزة قبل الابدال والا جاز الحذف
نظرا الى اللفظ وجاز الاقرار نظرا الى الاصل ومنع
بعضهم الحذف وقول جرير في نظم يعاقب بظلمه
سريعا وان لا يبد بالظلم يظلم لا حجة فيه لاحتمال ان
يكون على لغة من يقول بدي يبدي مثل بقي يبقى او
على الضرورة وهذا الحكم اعني حكم حروف المد و
اللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها
مذكور ولهذا قد شرحناه قوله والاسماء على ضربين
قال الشارح رحمه الله لما كان المعرب هو ما اختلف اخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني
هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف اخره باختلاف
العوامل وتقديره فيكون حركة اخره لكونه لا بعامل

او جب ذلك بل هو اي المبني مبني على ضربين اي
على كل من الحركة والسكون قوله ثم المعرب على ضربين
منصرف قال الشارح وانما جعل التنوين علامة
الانصراف لان الاولى الحروف بالزيادة للعلامة
حرف المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس
الواقع بين الواحد والتثنية والجمع مثلا اذا زيد
الالف التبس بالتثنية واذا زيد الواو التبس بالجمع
واذا زيد الياء التبس بالتثنية او بالجمع لان النون
غير لازمة لهما لسقوطها عند الاضافة فزادوا
ما يناسبها وهو التنوين اذ التنوين هي النون السا
كنة وبينهما مناسبة كما عرفت قوله وغير منصرف
وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين قال الشارح
اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف
لما شابه الفعل وكان التنوين علامة التمكن ولم
يكن في الفعل اي لم يوجد التمكن فيه او لم يكن
ثابتا فيه قصدوا جواب لما ان يمنعوه اياه اي

ان يمنعوا

ان يمنعوا اياها اي ان يمنعوا الاسم عن التنوين او على
العكس اي ان يمنعوا عن الاسم التنوين لموجب التشبه قيل
للموجب الذي هو الشبه وقيل لكونه ما يكون موجبا للشبه
مترتبا عليه ويجوز ان يراد لايجاب الشبه ان يمنعوه
اياها ولم يكن الجر مقصودا بالمنع لانه في الاسم بمنزلة
الجزم في الفعل فلا يمنع غير المنصرف ما بمنزلة
ما في الفعل الا انه منع تبعا له ليعلم ان سقوط
التنوين بمنع الصرف لا لغيره اذ كثيرا ما يحذف لغيره
فاحتاجوا الى نصب علامة يستدل بها على ذلك فمنعوه
تبعا له لمناسبة بينهما وذلك لكونه شريكا للتنوين
في اختصاصه بالاسم يعني كما ان التنوين خاصة الاسم
كذلك الجر خاصة بخلاف الرفع والنصب فاستتبعت
الخاصة قال ابو علي لو دخل الجر غير المنصرف مع عدم
التنوين نحو مررت باحمد وابراهيم لكان مشابها
بالمبنيات نحو امس وحيث فلذلك حذف من الاسم
فان قلت كما ان شريك التنوين في الاختصاص كذلك

غيره من خواصه تشريك لها في السته في سقوط الجر
بالتبعية دون غيره وما ذاك الا لحكم اجاب بقوله وقد
حصل له اي للجر انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضا
فة تفسير للجملة الاولى لانه يكون اذا وجد التنوين في
اخر المضاف انتفى الجر في اخر المضاف اليه واذ وجد
الجر في اخره انتفى التنوين في اخر المضاف فانظر
في راقود خلا وراقود خل فظهر لك منا قررنا لا
بغيره من خواصه فرجح على غيره او حصل للاسم انه قام
مقام التنوين وعاقبه في الاضافة وذلك ظاهر
فمناسبة التنوين للاسم للجر اشد من مناسبة الجر له
لعدم وقوع الاسم موقع الجر على طريق المعاقب
فامتنع هذا الاله وذا بالتبعية فح يكون جوابا
لسؤال اخر تقديره اذا اشترك في الاختصاص فلم
عكس الامر لكن الوجه الاول اولى لانه يمكن ان
يجعل قوله والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع
وجوابا لهذا السؤال المقدر اي والذي يدل على
ان التنوين

ان التنوين مقصود بالمنع دون الجر الا انه منع بشفاعة
التنوين انهم لما امنوا الحاق التنوين بالاسم بالاضافة
اي بسببها ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من
قصدهم منع الجر على انفراده لما انفرادا به حيث امنوا
لحاق التنوين لكنهم اعادوا به حيث امنوا فلا يكون قصد
هم منعه على حدة ولهذا اي ولكون الجر غير مقصود
بالمنع على حدة اتبعوا اي اختاروا مع على الواو
حيث قالوا منع الجر مع التنوين وذلك لان مع
للمصاحبة وامتناع الجر عند مصاحبة التنوين
لا يوجب امتناعه عند الانفراد والمذهب الثاني هو
ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر
ركن من اركان الاعراب وهو والتمكن من وادٍ واد
لبس الا في المعربات كهو فساغ ان يقال وهذا الباب
اي باب ما لا ينصرف لما شابه الفعل منع
التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه
الاعراب وهولاء اتبعوا الواو على مع فقالوا منع

الجر والتنوين لان الواو للجمع المطلق فيحتمل ان
يمتنع الجر عند الانفراد ايضا قال ابن الحاجب ظاهر
كلام النحويين ان هذه القسمة حاصرة فالجمع المعرب
وتفسيرهم القسمين سفه لانهم فسروا المنصرف
بما يدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه
الفعل وغير المنصرف بما لا يدخله الجر والتنوين لذ
لك الشبه ويتحرك بالفتح موضع الجر وعلى هذا
يبقى اشياء كثيرة لا يبقى تحت واحد منهما كالجمع
الجمع المذكر السالم حيث لا يصدق تعريفا مما
عليه فدل على انهم لم يريدوا الحصر بل ارادوا منهما
ما هو منصرف وما هو غير منصرف لم يتعرفوا لما
عداهما اقول تفسير المصنف لا يبقى الحصر اذ يصدق
على مثله ما يدخله الجر مع التنوين لان التانيث كالمنوب
في الحكم فاستغنى عنه بذلك التنوين قوله وكان في
موضع الجر مفتوحا قال الشارح هذا من عبا
رة صاحب الكتاب وقد قيل انه اي هذا القول
تسامح منه

تسامح منه اي من صاحب الكتاب في العبارة لان الفتح من
القاب البناء فلا يستعمل في المعربات وما لا ينصرف ليس
بمبني وما هذا شانه لا يستعمل فيه الفتح فما لا ينصرف
لا يستعمل فيه الفتح وهو المنظر فتحة اي حقيقة القول ان
يقال وكان في موضع الجر منصوبا فاراد الشارح
ان يحقق كلامه صاحب الكتاب بحيث لا يكون فيه
تسامح فقال والحق ان استعمال الفتح هنا حقيق و
يتلقيه بالقبول حقيق لان النصب ليس يدل على
الحركة فقط لانه قد استقر ان انواع الاعراب ليست حركا
ت ساذجة بل يدل عليها معتبرا بالدلالة على المفعولية
فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه اي فيه فتحة دالة على
معنى مخصوص وهو معنى المفعولية من شانها من شان
تلك الفتحة ان يزول بزوال ذلك المعنى اي معنى المفعول
كما في زيد في رايت زيدا وكذلك الرفع والجر بخلاف
الفتح الفتح واخويه لانك اذا قلت زيد مفتوح فمعناه ان
فيه فتحة لا غير قوله الثاني زوال فاعل الظرف المقدم عليه اي

من شأنها الاعتماد على الموصوف وهو فتحة، ومعلوم
ان الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على
ما تدل عليه الفتحة في رأيت احمد وضربت زيدا كيف
واحمد في باحمد مضاف اليه بواسطة الحروف والفتحة
في رأيت احمد علم المفعولية فيصح بالنصب على تقدير
ان جوابا لا يدل اطلاق النصب عليه اي على ذلك الفتح
الواقع فوق دال باحمد بل هي اي الفتحة في باحمد اضراب
عن قوله لا تدل حركة قامت مقام اختها يعني الكسرة
ونابت عنها العلة اوجبت ذلك القيام والنيابة
وهي ان ما لا ينصرف لما منع الجر اريد تحريكه لئلا
يلزم السكون المهروب عنه فحرك بالفتح لخفة المطلوبة
مع ان بينهما تناسبا فلما لم يكن فيها اي في فتحة دال
باحمد دلالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا يعني
معنى المفعولية قيل وكان في موضع الجر مفتوحا
لما يقول وكان متحركا في موضع الجر بالفتح اي بالحركة
العلوية من غير ان يتعرض لكونه مبنيا ولو قيل منصوبا

لم يصح

الجر

لم يصح في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع
مفعولا لما ذكرنا من دلالة النصب على المعنى المخصوص
وانما قال في الظاهر لانه يمكن ان يقال هكذا ويراد به
على صورة المنصوب وعلى انه مفعول غير صريح قال ابو
الحسن وابو العباس ان غير المنصرف في حالة الجر مبني
فيستعمل فيه الفتح ورد بان ذلك لا نظير له وقيل يقال
منصوبا فيما فيه معنى المفعولية في الجملة ومفتوحا في
العاري عنه قوله والاسباب المانعة للصرف تسعة
قال الشارح رح انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب
التسعة لانه اي الاسم قد شابه بها اي بتلك الاسباب
الفعل وكل ما هذا شانه منع من الصرف يعني التنوين
والجر لما ذكرنا وانما قلنا قد شابه بها لان الفعل
بعد الاسم في التأليف اي في تركيب الحروف لانه مشتق
من المصدر على ما سيأتي من بعد فيكون فرعا للاسم و
ثانيا له وكل واحد من هذه الاسباب التسعة ثان
لاول وفرع على الاصل فحصلت المشابهة بين الاسم

والفعل بهذا الوجه فمنع مما لا يكون في الفعل فالعلمية
فرع الجنسية لجنسية الاسم اولا واعتوار التعريف
ثانيا فان ذات زيد قبل ان يسمى به كان مسمى
بنطفة ثم بعلقة ثم بمضغة وجنين ومولود وطفل
ونحوها وكل منها نكرة ولهذا كانت المعرفة ذات
علامة وافتقار اي وضع للنقل عن الاصل كنقل جعفر
عن اسم النهر وهو نكرة شايعة الى واحد بعينه وانما اعتبر
العلمية من بين المعارف لان المضمرات والمبهمات
لا دخل لها في الاعراب والمعرف باللام والاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه ومنه الخليل التعريف الاضافي
معتبر حتى قال بعدم بعدم انصراف اجمع لوزن
الفعل فالاصل اجمع فهو معتبر عند الحذف وقيل تعريف
التواكيد اما باللام او بالاضافة وقيل تعريفها داخل
تحت تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها واليه
ذهب ابو علي الفارسي والتانيث فرع التذكير لمجيئه اي
التذكير في الامر العام اي الغالب اخذ نه من الاحد ادمن الثلاثة
الى العشرة

الى العشرة وعن طلحة وحمزة علمين للمذكر مجردا
عن الزيادة بشهادة الاستقراء ومجيء المونث
فيه مع الزيادة فرعية اي المذكر اذا مقدمة على رتبة
اي المونث اذ المجرد قبل المزيد كما هو المذكور
في الاذهان لانه ادخل في القياس واجرى بسنن المنا
سبة وكلامهم مبني على رعاية المناسبات فيكون
التانيث فرعا وثانيا للتذكير ولانه الاسم قبل الاطلاع
على حاله من التذكير والتانيث يعبر عنه بلفظ مذكر نحو
شيء وحيوان وانسان فكان التذكير سابقا في
الاعتبار فيكون حقيقيا بالاصالة وكذلك وزن الفعل
ثانيا لوزن الاسم وفرع عليه وذلك لان امثلة الاسماء مخا
لفة لامثلة الافعال اذ الاسماء مخالفة للافعال
فلابد من اختلاف الامثلة في تينك القبيلتين فاذا
وجد فيها اي في الاسماء وزن الفعل كان ذلك اي
وجود وزن الفعل فرعية اي سببا لكون وزن الفعل
اصلا لوزن الفعل لان الاصل في وزن كل نوع ان لا يوجد

فيه وزن نوع اخر فاذا وجد فيه كان ذلك فرعية مختصا به
او غالبا فيه وكذا الوصف ثان للموصوف وفرع عليه لان
معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته كما قال
فعلت فهل صح فسال نحو كيف لان حاله قيد لاذو
جود الشيء مطلقا قبل وجوده مقيدا فيكون ثانيا
له وهو ظاهر وفرعا عليه لان ما هو متاخر اولى
بالفرعية ولان الصفة تحتاج الى الموصوف احتياج
الفعل الى الفاعل وكذا العدل ثان للمعدول عنه
وفرع عليه وذلك لتاخره عن المعدول عنه ولان
العدل بما اريد به غيره دل على شيئين لفظ الغير
ومعناه لدلالة ثلاث على لفظ ثلاثة ومعناه
فدلالة على شيئين كما ان الفعل دال على شيئين
فكما فخارج عن حكم الاصول وتخرط في سلك الفروع
وكذا العجمة وهي كون الكلمة من غير اوزان العرب
فلا تختص بلغة فارسي ثان لاول وفرع عليه
لان اللغة العرب مقدمة عندهم على ما جاء بعدها
من اللغة

من اللغة من غيرهم وكذا كل لغة قوم فانها بالنسبة
اليهم اصل ومقدمة على غيرها وكذا الجمع والتركيب
ثانيا كالاول وفرعان عليه وذلك لتاخرهما عن الوا
حد والمفرد اي لتاخر الجمع عن الواحد والتركيب بمعنى
المركب عن المفرد فظهر بهذا الفرق بين الواحد والمفرد
فيكون الجمع فرعا على الواحد وثانيا له واما الالف و
النون المضارعتان لالفي التانيث فيفرعان على
الفي التانيث من حيث مضارعتهما اياهما على ما
ستبينه عن قريب في تعداد الاسماء الغير المنصرفة اذ لا
شك ان المشبه فرع المشبه به في وجه الشبه وهذا ظاهر
واما كونهما ثانيين فلا بد من بيان بان يقال لما كان
الالف والنون شبيهتين لالفي التانيث وكان المشبه
متاخرا عن المشبه به في الرتبة حصلت الثانية الاعتبار
ية لهما وقال الكوفيون منعهما في الصرف بالاصالة
بالمشابهة فحينئذ يكونان فرعين على ما زيد عليه ثانيين
له فكان الشارح صدر بيانه بما دون غيره من الاسباب

اشارة الى هذا الاختلاف وان المأخوذ عنده
مذهب البصريين فوائتي اجتمع في الاسم سببان من
الاسباب المذكورة او تكرر واحد منع الصرف قال الش
رح انما منع الاسم الصرف لمشابهة الفعل من و
جهين اي من جهة ثبوت الفرعيتين فيه كما في الفعل
من حيث ان الفعل فرع على الاسم من جهة الافادة
والاستقلال وهذا الاسم قد دخله الفرعية من جهتين
كما بيناه انفا واما السبب الواحد فلا يمنع الاسم الصرف
الا اذا تكرر كما سيأتي في ذلك لان الاسم مع السبب الواحد
متمايل بين النوعين اي عدم الانصراف والاصل اي
الانصراف فلم يترجح السبب الواحد لجانب الفرع لجذبه
الاصل لاصالة لان الاصل في الاسماء الصرف واذا
اجتمع فيه اثنان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل
فيمنع الصرف يعني ان السبب الواحد لا يثبت في الاسم الا
تناسب الفعل وبه لا يخرج الاسم عن حالة الاباء ولو فيه
ولو خرج لخرج بوجوه المضادعة فلو يثبت المنع بظهار الابنة لزم
رفع الحكم

رفع الحكم الثابت بطريق الاصالة بدليل ضعيف
لانه انه حتى ما كان تناسبا بينه وبين الاسم فاذا انضم
اليه سبب يقوى فيظهر اثره بخلاف الحروف اذ لا مناسبة
بينه وبين الاسم اصلا فاذا انا صب وان يوجد فلذا السر
اكتفى في سلب الاعراب بواحد دون عدم الانصراف ولانه
انما منع للمشابهة بوجهين فلا منع الا اذا
اجتمعا او كان في حكم المجتمعة في حالة السعة والضر
ورة خلافا للكوفيين في الضرورة فانهم يجيزون
ذلك للعجمية وحدها مستدلين بقوله فما كان حصن
ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع فانه منع
صرف مرداس وليس فيه الا العجمية وهو ليس بثبت اي
انه مردود لكونه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء
الحاصل انه شاذ فلا يرد علينا لا على ان الرواية
يفوقان شيخي كما ظن لكون هذه الرواية صحيحة
منقولة في صحيح مسلم خبرة وغيره فلا ينافي الروا
ية الاخرى لعدم التعارض فيكون العدول للاحتراز

عن ارتكاب امر جائز فيه ضرورة ولان الاسم مع السبب
الواحد لما كان مترددا بين الفرع والاصل جذبته
الضرورة الى الفرع لان الشعر له حروف وسكنات
وحركات محصورة لا يزاد عليها ولا ينقص عنها
فيكون الشاعر مسلوب الاختيار فله ان يميل الى
هذا الجانب قوله وما وجد فيه ذلك احد عشر لكنها
خمسة حالة التنكير قال الشارح انما منع الصرف
هذه الجملة حالة التنكير لاجتماع السببين فيها اي
في تلك الخمسة او واحد منكرة وراء التعريف اي امامه
والمراد غيره وفيه اشارة الى ان التعريف غير معتبر
في العلمية في الاسم الذي فيه سبب منكرة كما سيجيء
قيل هنا بحث لفظي لان واحد عطف على السببين
فيكون تقدير الكلام ولاجتماع واحد منكرة وهذا
ظاهر الفساد اقول لا نسلم انه معطوف على السببين
بل على اجتماع ولئن سلم فالعطف ممنوع لامكان
اعتبار الاحتمال اذ يقال السبب الواحد المنكرة بمنزلة

سببين ولا

سببين ولا محل فيه ولما كان هذا البيان مجملا فصله
وقال انما افعل منعه من الصرف حال كونه صفة فافعل
فاعل معنى ومعرفة لكونه علما لهذا الوزن ولهذا
منع من الصرف فلا وصفية والوزن الغالب لان
افعل في الفعل اكثر منه في الاسم اي لان افعل كائنا
في الاسم اورد عليه فاتم اذا سمي به لان فاعل في الفعل
اكثر منه في الاسم لان باب المفاعلة اكثر من ان يجيء
والماضي منه فاعل واورد لا غلبة لافعل في الافعال
لمجيء افعل التفضيل من كل فعل ثلاثي لمن يكون
ولا عيب وافعل الصفة المشبهة وافعل في الكلمات
التي لا فعل لها كاجدل واخيل الجواب عن الاول
انما انصرف خاتم وان كان وزنا غالبا في الفعل
لمشابهة بالاسماء التي ليست على وزن الفعل
كما في الجمع الاقصى الذي اوسط ما بعد الفه متحرك
كصياقلة وعن الثاني ان افعل يجيء من كل فعل
ثلاثي بخلاف افعل التفضيل ونحو اجدل واخيل وتماما

لافعل ثلاثي بخلاف افعل التفصيل له لايعادله
في الكثرة فافعل في الافعال اكثر منه في الاسماء
واما فعلان فعلى فللوصفية والالف والنون
المضارعتان لالالف التانيث احترز به عن
المثنى المسمى به فانه منصرف وان كان علما
لعدم المشابهة الالف والنون فيه لالفي التا
نيث لان الفي التانيث لاينفك احدهما عن الاخرى
ولاسقية بخلاف ذلك اذ النون يحذف منه عند
الاضافة والالف تقلب ياء في الحالتين اعلم ان وجوه
المضارعة بينهما من وجوه احدها وجود الزيادة
فيهما وثانيها كون الزايد حرفين وثالثها تساويهما
في الحروف والحركات والسكنات وسادسها
اتحادهما في زنة ما قبل الالف وسابعها اتفا
قهما في اول الزايدين وثامنها اختلاف صيغتي المذ
كر والمؤنث فيهما وتاسعها مجيء ثانيهما
بمعنى التانيث اذ النون يجيء له نحو ضربن ويضربن
وعاشرها

وعاشرها عدم قبولهما التاء لكن لما كان حاصل
الوجوه السبعة ثلاثة والثلاث الباقية غير معتد
بها لان التساوي في الحروف والحركات والسكنات
والاتحاد في زنة ما قبل الالف كل منها موجود في فعلان
فعلانة والنون وان جاءت للتانيث الا انها ليست
ثم بخلاف الهمزة في حمراء اذا اخذ من بينهما ثلاثة
اوجه فقال وجه المضارعة بينهما ان الالف والنون
ههنا اي في فعلان فعلى زيادتان زيدتا معا كما
ان الالفين كذلك اي زيادتان زيدتا معا ثم اي
في حمراء فيندرج تحته وجود الزيادة كون الزايد
حرفين وكون الزيادة في الاخر اذ هي الغالب فيه
والاتحاد في الاول والاختلاف في الاخر لا يقال ان
سكران للتانيث ثم ضم اليه النون لان الصفة
اذا كانت للمذكر لا يكون فيه علامة ولا يجوز ان
يختص بالمذكر بعد ما لحقه النون لان الاسم بالزيادة
لا ينقل من التانيث الى التذكير بل الامر بالعكس نحو

ضارب وضاربة والاعداد من الثلاثة الى
العشرة لحوق التاء بها للتذكير بل للتأنيث
بمعنى الجماعة لكن لما اوجب الضرورة اسقاط
فى المؤنث لدفع التباس صار سقوطها علما للتذ
كير وسقوطه للتأنيث فثبت ان سكون تاء
مرادة والالف والنون فيه زيادتان معًا
كما ان الالفين فى حمراء كذلك وان مؤنث
ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران
وسكرى كما ان مذكر ما فيه الف التأنيث مخالف لمؤ
نث نحو احمر وحمراء وان تاء التأنيث لا تجتمع
مع الالف والنون هنا اى فى فعلان فعلى كما لا
تجتمع تاء التأنيث مع الالفين فلا يقال سكرانة
كما لا يقال حمراءة وهذا اى عدم الانصراف بسبب
ثبوت المشابهة من ثلاثة اوجه اذا كان فعلان
فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة بفتح التاء لكونه
غير منصرف للعلمية والتأنيث فهو منصرف نحو سعدان
وسعدانة

وسعدانة فى الاسماء وعريان وعريانة فى الصفات
لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من
الوجهين الاخيرين لمخالفة صيغة المذكر لصيغة
المؤنث حيث كان مؤنثه اى فعلان من
لفظه اى من لفظ مذكره كفعلانة وعدم قبول
التاء حيث دخله التاء فان سمى به لم ينصرف لانه
قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع
التاء الذى هو وجه الضرورى للمشابهة لان
الوجهين الاولين لا يؤثران بدونه وذلك لان
العلمية يمنع من الزيادة كما يمنع من الحذف الذى
ليس للتخفيف فقط وانما قيد ناه بذلك لان ينتقض
بنحو العلم المرخم اعلم ان الالف والنون اما ان يكون
فى اسم او فى صفة فان كان الاول فشرطه العلمية
فى المنع التأكيد المشابهة لامتناع دخول التاء
وان كان الثانى فشرطه قيل انتفاء فعلانة
ليحقق مشابهة لالفى التأنيث فى امتناع دخوله

وقيل وجود لكونه مستلزماً له لانه لما وضع
للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين
المذكر والمؤنث بتاء التأنيث وعدمه نحو
سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى
ليس شرطاً بالذات بل لكونه مستلزماً لانتفاء
فعلانة لان كل ما جاء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة
الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون بالذات
لان الاختلاف بين صيغتي المذكر والمؤنث يحصل
به فيهما وهذا احد وجوه المشابهة المعتبرة بها
ومن ثم اختلف في منع صرف رحمن لوجود احد
الشرطين دون الاخر واتفقوا في منع صرف
سكران لوجود كلا الشرطين فيه وصرف ندمان
لعدمهما اما المعدول يتوقف معرفته على معرفة
ماهية العدل فهي خروج الاسم اي مادته او معناه
عن صيغة الاصلية الى صيغة اخرى ومراده من خروجه
بان يذكر لفظ ويراد به غيره ذلك مع اتحاد المعنى

لا بطريق

لا بطريق الكناية دفعاً للاعتراض بفلان و
فعلانة اذ الكناية بهما وكيت وذيت وضرب في زيد
ضرب بمعنى ضارب او مضروب وهو على ضربين
تحقيقي يدل قياس غير منع الصرف على ان اصله شيء
اخر كثلاث مثلا وهو كونه من الاعداد وتقديري
بخلاف ذلك لكن يقدر حفظاً لقاعدتهم وسيجيء
تمامه اذا افضت النوبة الى العرض له ان شاء
الله تعالى اذا عرفت فاعلم ان الاسم المعدول عن النكرة
امتناعه من الصرف في احاد وموحد وثناء ومثنى
وثلاث ومثلث ورباع ومربع هذا اتفاقي
واما خماس ومخمس الى عشار ومعشر فهو عند
بعضهم والاصح انه الى رباع ومربع لضعف
الرواية فيما فوقه فلا يكون عند بعضهم قيداً الا
لا الى عشار ومعشر دون قوله فللوصفية والعدل
حذراً عن التقديم بلا سبب اولاً ولزوم الاتيان
بما يأباه المقام وههنا كلمات واهية يكتب في

الحاشية منسوبة الى البعض التدخيل
في هذا الفن فاعرضنا عن ايرادها حذرا عن التطويل
قال الله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فيه بيان
الوصفية لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة
ثلاثة واربعة اربعة هذا بيان العدل لا يقال ان
الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل صرفهم
اربعا في مررت بنسوة اربع ونحوه كمررت بنسوة
ثلاث حيث كانت الوصفية عارضة لذلك ولو لم
يكن عارضة لكانت مؤثرة لامتنع من الصرف لكن
التالي باطل فالمقدم مثله واذا كانت الوصفية غير
مؤثرة في المعدول عنها فبالحري ان لا تؤثر في
المعدول لعدم افتراق الحال في المعنى بين المعدول
والمعدول عنها فلا بد ان لا يفترقا في الحكم وانما
قلنا ان الوصفية مؤثرة ويقال رفها مرات وهي
في الاصل للاسمية لا للوصفية فتكون الوصفية
عارضة لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول
عنها نحو

عنها نحو ثلاثة رجال واربع نسوة واذا كانت غالبة عليها
فالتوصيف بها شبيه التوصيف بالاسماء الاجنبية على ضرب
من التأويل بها متعلق بالموصوف معنى كما ان التوصيف
بها نحو جاءني رجل اسد او مما لا يكون الا على تأويل نتيجة
او معمول كذلك التوصيف بذلك نحو جاءني رجال ثلاثة
لا يكون الا على تأويل متعددة ولا اعتداد بهذه الو
صفية حيث كانت عارضة فلم تؤثر في المنع واما
المعدول فلا يستعمل الا وصفا فكانت الوصفية لازمة لها
فتؤثر الوصفية فيه لا الاتراك لا يقول ثلاثة رجال وانما تقول
رجال ثلاثة وكم من مسافة بعيدة بين اللازم والعارض
فلا يلزم من عدم تأثيرها في المعدول عنها عدم تأثيرها في
المعدولية اعلم ان اطلاق المعدول عنها على نحو اربع نجا
زمن باب تسمية الجزء باسم الكل فان قلت ما عدل عنه
ثلاثة لا يستعمل الا وصفا اذ لا يقال ثلاثة ثلاثة رجال
بالاضافة وانما يقال رجال ثلاثة ثلاثة بمعنى ثلاثة
بعد ثلاثة لان مجيئهم ثلثة ثلثة كانه بني على ان مجيئهم

ثلثة ثلاث لا يتصور الا بعد ثبوت البعيدة
ومع هذا ان سيع عدم استعمال الا وصفا لم تعتبر فيه الوصفية
والآتي وان اعتبرت الوصفية فيه لوجب ان يقال مررت
اربع اربع غير منصرف بناء للوصفية ووزن الفعل فا
لتالي باطل ببطلان لازمه الاعم دفعا للشك الوارد بان بطلان
الوجوب لا يستلزم بطلان الجواز فالمقدم مثله قلنا ان
الوصفية في المعدول عنها قد لزمت عند التكرير فيكون
عارضة اذ التكرير عارض وما بالعارض عارض فلا
تلزم الوصفية في كل واحد منهما على حدة لزوال العارض
بزوال سببه فالحري ان ينصرف كل واحد منهما فان قلت
نعم لكن السؤال باق بعد اذ هو بلزوم الوصفية قلت
نعم لكن الجواب لم يتم بعد فالحاصل الجواز ان لزوم الوصفية
لما حصل عند التكرير فامتناع الصرف اما في كل واحد او
المجموع لا سبيل الى كل منهما اما كل واحد فلعدم التكرير
واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف
ومنعه هو الاسم المفرد كاحمد وزيدا وما هو في حكمه كزيدان

وبعلبك

وبعلبك لا لاسمان اللذان ليس بينهما اتصال وامتزاج
فلا يكون محل الصرف ومنعه واما ثلاثة فانه اسم مفرد و
قد لزمت له الوصفية لمنع الصرف لهذا هو دون ذلك
وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيها اي زعم ان فيها عدلين
يعني الانتقال عن الاسمية الى الوصفية والاول يقال له
عدل لفظي والثاني يقال له عدل معنوي والمحققون من
النحاة انكروا العدل المعنوي يعني الانتقال عن الاسمية
الى الوصفية لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلاث
وثلاث ثلاثة في المعنى فلما انتقال مر عن الاسمية الى الو
صفية للزومها في المعدول عنها لزومها في المعدول عند
التكرير لما ذكرنا وما قيل انه معارض بالمثل حيث اخذ
شرط العدل عند المحققين دليلا على مدعاها فللخصم ان يقول
فيه عدل معنوي لانا شرطنا عدم الاتحاد وهو ملزوم
عند اهل النظر فالصواب ان يقال البعض يدعي عدلا
معنويا لان الوصفية في المعدول عنها غير لازمة بل الاسمية
غالبة فانتقل منها في المعدول الى الوصفية والمحققون

عن صيغة الى صيغة اخرى والانتقال

يقولون لانم عدم لزومها في المعدول عنها مكثرة لانها
تستعمل عند ذلك الاوصافا كما ذكر من قبل لا بعباء بلان
هذه المقدمة وهي ان العدل بتغيير الصيغة دون المعنى
مسلمة للنحاة فكيف يعارض ولئن سلم فغايته ما في
الباب ان عند كل اصلا يبنى الكلام عليه وهو ليس
بمذموم وكثير من هذا في الاصول على ان التقدير هكذا
والمحققون يقولون لانم ان فيه عدلا معنويا وانما يكون
ذلك اذا كانت الوصفية غير لازمة في المعدول عنها وهو
ممنوع لما ذكرنا من عدم افتراق الحال بين المعدول
والمعدول عنها في المعنى وقول بعضهم انه معرفة لامتناع
دخول اللام وقول اخر من جمع لزيادة معناه على الوا
حد ردي وكذا في اخر جمع اخرى تانيث اخر للو
صفية والعدل عن الاخر عند بعضهم لانه مقطوع
عن الاضافة ومن لم يقل بالام فاستعماله بدون
اللام عدول عما فيه اللام ابو علي لكان معرفة ولا
بعد فيه بعد حذف اللام المانعة فعلى هذا جميع بابه
معدول

معدول لكن المنع بانضمامه لبس الامر في اخر او عن اخر
من لانه قياس ما قطع عن الاضافة واللام وجمع
بابه على هذا معدول الاخر للمفرد لانه باق على
صيغته ومجرد حذف من لا يوجب عدلا وحذفه للاستغناء
عن ذكره باقتضاء الوضع لحذفه وذكره سواء ولا
يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان حذف المضاف
لا يكون الا في موضع يجوز اظهاره فيه وههنا لا يجوز
اظهاره فلم يبق الا احد يعني وجمع وامثال للوصفية
الاصلية والعدل عن جمع مكسر العين على راي لانه
جمع جمعاء وهو فعلاء وقياسه ان يجمع على فعل كحمراء
على حمر ابو علي اجمع وان كان افعل فعلاء لكن
جمع بالواو والنون فهو معدول عن جماعى او جمعا
وات لان قياس جمع فعلاء اسما ذلك واقامة الالف
تانيث مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف لانها
كسلمى وصحراء او صفة كحبلى وحمراء لان الالف
التانيث فيه قامت مقام السببين اذ الالف

التأنيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه اي على
الالف حيث لم يكن في الكلام حبل ضم اليه الالف بل الكلمة
موضوعة عليه فهي كبعض حروفه وبتغيير الاسم معها
عن بنية التذكير نحو سكران وسكرى واحمر وحمراء اجري
مجرى تأنيث ثان في محل الوقوع على الجزئية لقوله
وبناء الكلمة فثبت بهذا الاعتبار في ذلك تأنيثان
لفظي ومعنوي وهو لزومه وهذا معنى قولهم انه
لا ينصرف للتأنيث ولزومه ولهذا لا ينفك عنها
في جميع تصرفات جمعي سلامة وتكسير وتصغير والسقط
عنه سقوطا يكون الباقي منه بعده مذكرا نحو حبالى
فانه فان كان الالف محذوفا الا انه ليس الغرض منه
اثبات الباقي مذكرا لانه مؤنث في تلك الحالة
فاندفع النقض بخلاف التاء فانه لا يثبت في نحو قائمة
وانما سقط عن الاسم لكون الباقي مذكرا ادخلت
على التاء فاقيمت مقام الاثنين فان قلت اليست
التاء في طلحة ايضا لازمة بعد التاء فيه لازمة كالالف

في حبلى

في حبلى لان هذه وتلك متساويتان في عدم الانفكاك
فما بالها لم تنزل منزلة السببين قلت اللازمة التاء
في طلحة بعد العلمية دون الجنسية واللزوم في حبلى
وبشرى بعد وضعها والالف فيهما كاحد الحروف
من الكلمة وعلامة التأنيث في صحراء وحمراء هي
الهمزة وهي الالف في الاصل كما في سكرى و
عطشى الا انهم لما زادوا قبلها وفي بعض النسخ
لما زادوا قبلها الفا للبناء قصد التحسين
اللفظي فقلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
ولم يحذفوا احديهما اما الاولى فلكونها للبناء
محذوفها بعد الاثبات صنع كلا صنع واما الثانية
فلان اتيانها لمعنى فحذفها لا محالة مخل بذلك المعنى
وهو [illegible] وانما جعلت الهمزة منقلبة عن
الالف ولم تجعل اصلا وعلما للتأنيث لانهم قالوا
في جمع صحراء صحارى [illegible] فجعلوا الهمزة التي بعد
الالف التي للبناء المنقلبة عن الالف لوقوعها

بعد الف الزايدة في الطرف الواجب للتعليل قلبت

الالف الاولى ياء لتكونها لانكسار ما قبلها لان

صحراء اذا جمع على صحاري يكون الراء مكسورة

والكسرة يقتضي ان يكون الحرف بعدها من

جنسها فقلبت ياء ثم زال ما يقتضي قلب الالف

همزة فاعيدة الالف ثم جعلوا ايا اي الالف

المعادة عن الهمزة المنقلبة عن الالف ياء

ايضا اي كما قلبت الالف الاولى ياء لانكسار

ما قبلها وهو اما الياء لانكسرة تقديرية

واما الراء لان الساكن لا يكون حاجزا حصينا

لا ستماو وقد كان الياء المجانسة للكسرة فادغمت

الاولى في الثانية فصار صحاريّ وقد يخفف

الياء ثم تبدل الكسرة فتحة والياء الفا فيقال صحارى

وصحاري ولو كان الياء الثانية المدغم فيها منقلبة

عن الهمزة الاصلية كما كان خطيئة الثانية لوجب

ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو نحو صحاري

على مثال

على مثال مداري جمع مدرى على مثال درهم بمعنى الطول بل

كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شايع كثير افعالان

الاصل للهمزة في التانيث ولا يجس في قلبك ان الالف

الاولى علم التانيث لان علم التانيث لا يقع حشوا

فان قلت اذا كان علامة التانيث في صحراء

هي الثانية والالف الاولى ليست في شيء من افادة

التانيث بل هي لمجرد البناء فقط فما معنى قولهم

الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث

حاصل السوال انه بين ما قررت تثبت ان الاولى

ليست للتانيث وقولهم هذا اثبت انهما للتانيث

فاذا صح الاول فليس لقولهم هذا معنى صحيح قلت

انما لا يكون له معنى صحيح اذا اريد به حقيقة وليس

كذلك بل انما عبر واعن هذين الالفين بالفي التا

نيث على طريق التغليب كما في نحو العمرين للشمس و القمر والعمرين لابي بكر و عمر فغلب

القمر على الشمس نظرا الى ان القمر مذكر والشمس مؤنث

ولو نظر الى اصالة النور لعكس وغلب عمر على ابي بكر لان
عمر علم مشهور وابو بكر كنية فغلب الاول لخفة و
لانه انما عبر ولانه لما كان بينهما مجاورة قبل الف
التأنيث تسمية للشيء باسم ما جاوره بسبب
شدة الملازمة بينهما وانما لم يعكس لان ما هو علم لنون
اللفظ اولى فيستتبع ما هو تجمعه ولحسن القوة
وهذا هو الذي شجعهم على جعلهما اصلا على الا
لف والنون في التثنية دون العكس وتمثيله تجوز اخر
وهو اطلاق الالف على الهمزة تسمية الشيء باسم
اصله واما الجمع الاقصى وهو الجمع الذي يكون بعد
الف الثالثة حرفان بالادغام او بغيره او ثلاثة
احرف اوسطها ساكن كدواب ومساجد ومصا
بيح قال الله تعالى واذكروا الله عليها صواف وقال تع
لهدمت صوامع وبيع وصلوات وقال تعالى
يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل فانه منع
الصرف لتكرر الجمعية فيه اما حقيقة او حكما قالوا

في وجه تكرر

في وجه تكرر الجمعية ان الجمع سبب واحد على كل حال
الا انه سبب لا يتصور ان يعتبر له سبب اخر في الف
من الاسباب الثمانية اذ هي سوى الجمع ثمانية
اما العدل والعجمة والتأنيث بالالف والتركيب
والالف والنون ووزن الفعل فظ واما الو
صف فلعدم اطراده مع ان اجتماع الوصف
والجمعية لا يستلزم المنع وكذا التأنيث بالتاء
اما لفظا فلانه يوجب الانصراف فلا ينعقد سببا
واما تقديرا فلان التأنيث في المعنوي المتواتر
لا يكون بالتاء بل وتأنيث الجمع وان كان
معنويا الا انه بتأويل الجماعة واما المعرفة
فللتنافي وعلى التقدير فغير مؤثرة وسيأتي
وانما يعتبر له بمعنى هو كالتكرار له او تكرره على
التحقيق بين الاول لقول لانه جمع ليس على زنته وا
حد فصار كانه جمع اخر لعدم النظر فكانه جمع مر
تين وذلك ان كل جمع له نظير في الاحاد في حكمه في التكسير

لحكم نظيره وهو نحو كتاب كذلك لو جمع لكان قبالي
تجمعه كلب على حد كتب جمع كتاب وهذا الجمع يكسا
جدود ازاهم محالا نظير له في الآحاد فكسر على حده فصار
بهذا الاعتبار كأنه جمع مرتين وذلك مأخوذ من قول
سيبويه وانما لم ينصرف لانه ليس شيء يكون واحدا على
هذا البناء ومراده وانما لم ينصرف الجمع الذي هو
صيغتي منتهى الجموع لذلك ليخرج نحو خرازنة وفهم
منه ذلك في موضع اخر قبل هذا اشكل بباب افلس
فانه جمع لا نظير له في الآحاد مع انه منصرف الجواب
المراد كون نحاله لا نظير له في حركاته والسكنات
المخصوصتين بل كونه بحاله لا نظير له بحسب الوزن
المختص والاولى ان يقال ان صياقلة منصرف
لعدم نظيره بحسب وزنها الحقيقي لان وزن صياقلة
فعاللة ووزن كراهية فعالية فكم بينهما مسافة بعيدة
فسقط الاعتراض بالافلس لان نظائره كثيرة باعتبار
الاول نحو تنبت وسعوة وتنغل بفتح الاول و
ضم الثا

وضم الثالث في الكل وان كان الافصح ضم الا
ذال والجواب عنه باصبع واثمد وازرج اسمى
مكان وانك وازرر والاشده ضعيف اما الاول فلل
شذوذه واما الثاني والثالث فلان المساجد
اذا سمي به واما البواقي فلان الانك اعجمي مع انه
ليس اولى من جعله فاعلا وكذا الازر مع ان زرا
يعارضه والاشد جمع شدة يدل عليه قوله بلغها
فاصمت الاشدى لم يبلغ قوتها قوة غيرها من الاسباب
ولذلك جاء صرفها كثيرا في الاشعار والفواصل
حتى توهم بعضهم ان منع الصرف بها غير واجب
قال ابن ماهشاء من علماء المصر كان هذا الجمع
نزل منزلة الآحاد بتقدير حيث جمع ثانيا قصد
التناهي والمبالغة كصواحبات يبنا وهذا
عذر لمن صرف سلاسلا وقواريرا وهذا طريقة
ابي علي الفارسي وابن الثاني بقول ثم قالوا
ان الاصل في هذا الباب اي باب الجمع الاقصى اساور

داناعيم وسائر الجموع التي ليس على زنتها واحد مبني
عليها والى هذا اي الى ان الاصل في هذا الباب ذلك
اشار المص في المتن حيث قال كأساور واناعيم
وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما
جماعتين فقبل سوار وبورة واساور لان
الجمع القلة اذا كان على افعل يجمع على افاعل ونعم
وانعام واناعيم لانه اذا كان على افعال فعلى افاعيل
في الصحاح النعم واحد الانعام وهي المال الراعية
واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وجمع الجمع
اناعيم ويراد به التكثير فقط لانه يجمع الجمع اما ان
يراد به التكثير او الضروب المختلفة والكلب و
اساور لانه جمع اكلب لان افعلا يجمع على افاعيل
واما الجمع الكثرة فلا يجمع لان القليل يجمع ليصير
الى التكثير والموضع عليه مستغن فحصل فيهما
سبب متكرر ثم جعل عليهما نحو مساجد و
مصابيح من الجموع التي ليست على وزنها واحد
وليس

وليس فيها تكرر الجمعية على الحقيقة لما تبين جمعها باعتبارهما
من جريته الجمعية والوزن والامتناع من الجمع
الى جمع التكسير لانه يجمع الجمع الصحيح كما رايت
انفا كخضر جرو سر او بل على هذا يجب ان يكون
منصرفين وليس كذلك الجواب الاول بجمع خضجر
عند سيبويه يسمى به الضبع والثاني اعجمي عند
سيبويه وغيره من النحاة وقع في كلام العرب
فوافقا بناؤه ما لا ينصرف او جمع سراوله عند
بعضهم ابو حسن الاخفش منصرف بناء على انه
واحد والتماع عليه حجة ابو علي الوجه عندي
ان لا ينصرف في النكرة لكونه على بناء ما لا يكون له نظير في
الاحاد فمن جعله جمعا فامره واضح ومن جعله مفردا
فهو اعجمي فلا اعتداد بالابنية الاعجمية قوله
ان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا كقصا
قلة قال الشارح انما صرف هذا الجمع الى الجمع
الذي اوسط احرفه الثلاثة بعد الالف متحرك لانه قد

جرى بحركة عن مثال اقصى الجموع وذلك لا شرطه اذ كان
بعد الفه ثلاثة احرف سكون وسطها فيلحقوا التاء خالفت
ثلاثة احرف اوسطها متحرك اشبه الآحاد في الزمنة نحو كراهية
ورفاهية فلم يقارن بالجمع معنى هو كالتكرار ولم يوجد شرط
المنع حيث وجد التكرار حقيقة ووجدت جهة فيما يحمل على
ما وجد ذلك فيه قوله فان الثاني لحرفين بعد الالف ياء حذفها
في الرفع والجر ونونت الاسم قال الشارح انما نون نحو
جوار في حالة الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء عن مثال فواعل
للاستثقال معنى لانه جمع متصف بالفرعية ولفظا لانه نا
قص وبناء ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد
اجتزاء اي اكتفاء عنه اي عن الياء بالكسرة الكائنة
قبلها نحو يوم يدعو الداع والكبير المتعال فلما كان ذ
لك اي حذف الياء جائزا في المفرد الذي هو من الجمع الزم
اي كان واجبا في الجمع الاثقل كما ان باب سيد وميت يجوز
التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة اصلها كيونونة
على وزن فيعولة فقلبت الواو ياء ثم ادغمت فصار كينونة ثم طرح منه الياء المتحرك بكونه ذا الثقل

من المبر

من المبرد وميت فثبت من هذا التقرير ان حذف الياء
من هذا الجمع لازم كما في كينونة فلما حذف الياء حذفا
لازما خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع فصار على مثال
سحاب في سلام وكلام فصرفت لذلك فلاح من تقرير الشارح
انه منصرف وان حذف الياء ليس لالتقاء الساكنين وان التنوين
للانصراف لا للتعويض فصار ذلك وجها اخر غير الوجوه الا
ربعة في جواز ذكرها النحاة منقولا بعضها عن سيبويه لكن عند
الكسائي لا تحذف الياء في حالة الجر كحالة النصب كما في جواري
ثم احدها ان اصله في الرفع جواري وفي الجر بجواري بالتنوين
فيهما لان الصرف والاعلال قبل النظر في عدم الانصراف
فاعل فصار كقاض فلم توجد بنية على الزنة التي
فسرت فبقي منصرفا لبقاء مانع كسلام وكلام فا
التنوين تنوين التمكين وثانيها وهو منقول عن سيبويه
اصله بغير التنوين لكن حذفت الياء لاستثقال الجمع و
الحركة على الياء ثم عوض التنوين عن الياء وعند المبرد
عن الحركة يرد عليه انه لا وجه لتغييره حالة الجر كما في حالة

النصب وبهذا البحث او ارده على الشارح لكن بين
فتحة الجر وفتحة النصب فرق فلا يتعلق عليها
فيندفع وصاحب الاقليد وجه قول سيبويه بما
يدل على ان التنوين عوض عن الحرف فعلى هذا الوجه
كل احوال ساو في عدم الانصراف والاعلال لاختل
بالوزن والانصراف احوي بعد الاعلال لزوال وشبهه
الالف في احوي بعد الحكم بمنع الصرف والاحذف الالف
لو قيل لم لا يجوز ان يكون المنع في احوي بوجود بنيته
على وزنه مثل افعال وان زال باعلال كيعد ويري
اذا ان سميتنا بهما لقلنا لزوم الكسرة للتراد وثبته
ايضا وزن الجمع تقديرا وثالثها حكي عن المبرد لو جعل
التنوين عن الاعلال يلزمه ما يلزم سيبويه وان القائم
مقام الشيء مثله او دونه فعلى هذا الوجه ايضا غير
منصرف ورابعها ان اصله بالتنوين فعومل معاملة
الاول ثم منع الصرف على تقدير الوزن وعوض
التنوين عن الاعلال فالتقى ساكنان فحذفت الياء على هذا الوجه ايضا لم ينصرف هذا الاختلاف المذكور

المذكور في حالة الرفع والجر واما في المنصوب
فالحذف الياء لانك تقول سال الوادي ومررت
بالوادي ولا تقول قطعت الوادي بكسر الدال في
الجمع بل تقول قطعت الوادي بنصب الياء لان الياء
يستحق الحركة في حالة النصب لانها فتحة فجري مجرى
الباء في ضارب فيكون جواري كضواري فلا يكون
للتنوين اليه سبيل بالاتفاق وذكر في الخواطر جوار
هذا السالك في جواز وهو ان جوار لما كان بالاعلال
في بنية الاحاد كان فيه نظران الى ما قبلها الاعلال
والى ما بعده والاول عدم الانصراف والثاني
الانصراف فعلمنا بالوجهين رعاية للجانبين
بالانصراف وبعدها في الصورة الواحدة صرفها
في النصب وترتيب تغليبا للاصل على النوع وافتحها
بالنصب لئلا يلزم الخروج عن وتيرتهم المسلوكة
في المعتل اللام قوله وسنة حالة التعريف قال
الشارح رح انما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير

لانه بالتنكير قد زالت العلمية لما بينهما من التنافي واذا
زالت العلمية لم يبق العجمة وقد مر ان كون الكلمة
على غير اوضاع العربية الا نادرا كاينما سببا
لكونها اي لكون العجمة مشروطة بالعلمية في الثانية
منع الصرف اي مشروط بان يكون في اول استعمالها
في كلام العرب علما سواء قبل الاستعمال علما كا
براهيم او لا كقالون فانه في لغة الروم اسم جنس بمعنى
الجيد ثم جعل علما لراوي نافع وهو عيسى لجودة
قراءته فيبقى الاسم الاعجمي بلا سبب اخر وانما شرطه
فيها العلمية لان الاسم الاعجمي اذا لحقه التعريب اي جعل
عربيا في حال العلمية او اسم جنس جعل علما قبل الاستعما
ل كان ذلك التعريب فرعيته اي دليلا على كونه فرعا
اذا لم يكن الاسم الاعجمي المعرب متصرفا لهم اي
حالها العرب فلم يقدروا على مزجرهم حكامهم و
جعلهم من جنسه في احكام متعددة فاعتبرت
العجمة ثانيا وتوسيّنا وأما العجمة
في النكرة بغير الكاف فلا يعتبر بها
اي لا يعتد بالعجمة في النكرة
فلا تمنع

فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرند واستبرق وابريسم
وديباج وان سمي على بناء المجهول اي وان سمي
العرب اي بالاسم الاعجمي الذي عجمته نكرية لانهم
اجروا اسماء الاجناس من الاسم الاعجمي مجرى ما صا
غوه من لغاتهم فادخلوا اللام عليها نحو اللجام وتصرفوا
فيها تصرفهم في سائر الاسماء الموضوعة لهم نحو
رجل وفرس بادخال التنوين والالحاق
كتخت من السخت فصارت بهذا الاعتبار كأنها
من لغاتهم فضعف امر العجمة كأنها لا ولم يعتد بعجمتها
ذكروا لها علامات يعرف بها منها خروجها عن ابنية
العرب كاسماعيل ومنها مقارنته الفاظ العجم الا انها
غيرت في المعرفة كابراهام الى ابراهيم ومنها عدم الحرف
نحو ابليس اذا ابلس فقد غلط لان الاشتقاق لا يكون
في الالفاظ العجمية واطلاق الشارح يدل على انه
اختار عدم الاعتداد بتحرك الاوسط وهو مذهب
سيبويه والبعض علما قال من ان كل مذكر سمي بثلاثة

اذ لو كان عربيا لانصرف ومن
زعم انه ابليس اذا ابلس

احرف من غير حرف التأنيث مصروفاً اعجمياً كان او عربياً
الا ان يكون فُعَل او نحو جد او نحو ضرب بسجر غير وارد
وبعضهم اعتبره كسقر اتفاقاً ولو قيل التأنيث الاولى
من العجمة لعورض باعتباره للعدل المقدر الاخفى
منها ثم هو ان وافق لفظاً عربياً وكان القصد
اليه بالتسمية كاسحاق المصدر فلا اعتداد
بعجمتها وعلى ان الزيادة على الثلاثة لم يأخذها
شرطاً كما اخذه الاكثرون فلا يجوزون في نوح
ولوط الا الصرف وكذا اي وكالعجمة في الصرف
بعد التنكير ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس
بفعلا فعلى ضمت فاؤها نحو عثمان او فتحت نحو مروان
او كسرت كعمران فانه غير منصرف للعلمية والالف
والنون لما ذكرنا من ان فعلان هذا اذ سمي
عاد وجه من وجوه المشابهة وهو امتناع دخول
التاء فاذا نكر صرف لزوال احد السببين وهو العلمية

قيل لكن لا يزال لبقاية بلا سبب الا انه شرط فيه ان لا يجعل لم في وزن الفعل وسلمان وسلمى

وسلمى كعطشان وعطشى من قبيل الثلاثي واهر
حصل بحكم الاتفاق هذا اذا انتفت زيادتها واما
اذا لم تنتف فان تعين عدمها فينصرف كدهقان
على وان لم يتعين فيحتمل الانصراف وعدمه كحسان
اذا كان من الحسن ينصرف وان كان من الحس فلا
ينصرف وكذلك شيطان وزمان الاول مذهب
الخليل وسيبويه حكما عليهما بالزيادة حملا على الا
كثر والثاني مذهب ابي الحسن حملا على عدمها لكثرة
امثاله على وزن فعال ولعل الشارح قال مقتفياً
للمصنف ما فيه الالف والنون المزيدتان اشارة
الى هذا او كما فيه وزن الفعل قيده بقوله وهو
ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف
نكرة لزوال احد السببين لان حكمه وصفاً غير هذا
الحكم وقد مر بيانه حاصل امره انه على ثلاثة اضرب
ما يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا
منه او مرتجلاً او اعجمياً فحكمه اذا سمي به ان

ينصرف نظرا الى وجود العلتين ولو حصل التخفيف
في بعضه بالسكان الاوسط ككتيف في كتف فسيبويه يصرفه
لزوال البناء وابو العباس ان كان قبل النقل والعلمية
يصرفه للزوم الاسكان له فصار كقفل والا فلا لعرو
ضه بدليل جواز استعمال الاصل فالحركة وان كانت
محذوفة في حكم المنطوق ويوجد فيهما من غير غلبة
فحكمه اذا سمي به الانصراف خلافا لعيسى بن عمر النحوي
فانه حكم بعدم الانصراف محتجا بقوله انا ابن جلا ورد
بانه جملة اما علم او صفة لموصوف محذوف ولا بحث
فيهما فظهر ان عدم الانصراف في وزن الفعل لا يكون
الا ماخوذا علما من نحو يزيد اكمال مثلا وما يوجد فيهما
مع الغلبة في الافعال ولما كان في حكم الشائع لما ان
الضربين الاولين يجذبانه خصه بالبيان فقال وانما يعتبر في
نحو احمد وان جاء وزنه في الاسماء نحو احدل وهو اسم
للصقر وافكل وهو اسم للرعدة لانه اي افعل في
الافعال اكثر منه في الاسماء وقد مر تحقيقه واذا كان غالبا على الفعل كان بحكم الاولوية ثابتا للمختص به وخليقة عليه

عليه فلا فرق بين ان يسمى باحمد الغالب في الفعل
وبين ان يسمى بضرب مجهولا مجردا عن الضمير المنخفي
به في ان وزن الفعل في كل منهما يمنع الصرف وكذا
المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة و
ينصرف نكرة لزوال احد السببين تحقيقه ان العدل
فيهما تقديري لانه بناء على منع الصرف لا يدل
عليه الا به وذلك لانهما لم يوجد الا علمين غير منصرفين
فلا بد له من سببين وليس فيه سبب الا واحد وهو العلمية
ولا يمكن التقدير بسبب مقارن لها من الاسباب سوى ا
لعدل لان الظاهر انهما ليس بجمعين ولا تانيث
فيهما لفظا ومعنى ولا تركيب ولا عجمة وليس فيهما اوزان
الفعل والالف والنون مزيدتان وكذا ليس فيهما
وصفية للتنافي فقدر العدل كما في صرد ولطايه
وحطم فانهما مصروفان وحسن دخول الالف
واللام وعدمه دليل فارق بين المعدول وغير المعدول
وانما قال المصنف في المتن عدلا عن عامر وزافر

المعرفتين لانه لا يجوز عدلهما عن نكرتين وذلك لانهما
لو كان معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل منهما
لهما مستعملا في النكرة بيان الملازمة ان العدل لا بد
كرلفظا ومزيد غيره وهذا القدر من التصرف فلا يؤثر
في تغيير الكلمة من التنكير الى التعريف ولا يثبت
التغيير الا بالمغير ولكن التالي بط اذ ليس شيء
في النكرة يسمى عمر فلما امتنع استعماله فيها تبين
انه عدل عن علم المعرفة وكونه علما بعد العدل
عن النكرة بط لانه مع بقاء العدل يؤدي الى التنا
في ومع انتفائه الى خلاف ما به لسان الاجماع
ناطق فان قلت قوله انهما لا يستعملان في
النكرة منقوض بالنقل الزفر لان دخول اللام
دليل نكارته اجاب بقوله واما زفر في قوله باني
الظلامة منه النواغل الزفر باني بمنع الظلامة
والظليمة والمظلمة ما تطلبه عند الظالم وهي اسم
ما اخذ منك ... ترجع الى المظلوم والنغل ... الرجل ... العطاء ... والزفر ... المعطي

المعطي والسيد فانه صفة كزفر وليس بمعدول
كحطم وقدم تحقيقه انا غا بد ليل دخول اللام عليه فكلا
منافي المعدول فلا يرد علينا نقضا فلو سميت
به فهو غير منصرف لما فيه من السببين العدل احد فقد الغير
المانع من الصرف وعمر اذهب في التعريف وابعد عن
التنكير والتوصيف وادخل في هذا الامتناع من الصرف
لانه لم يوجد الا في الاعلام وليس شيء من لفظه يستعمل
صفة بخلاف زفر واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه
عدل عن عامر معرفة فامتنع من الصرف واذا نكر
صرف لزوال احد السببين وهو العلمية بل لبقائه
بلا سبب لان تقدير العدل لضرورة وجوده غير منصرف
حين الصرف بزوال العلمية ارتفعت الضرورة
فلا تقدير للعدل وكذا المؤنث بالتاء واما لفظا اما
تقديرا نحو طلحة في المؤنث بالتاء لفظا وسعاد
في المؤنث بالتاء تقديرا اريد بالاول ما في لفظه
تاء التانيث وان لم يكن مؤنثا وبالثاني ما يخالفه

لكن تقديرا يدل عليه ظهورها في التصغير في الثلاثي

واما الرباعي في الحرف الرابع لقيامه مقام التاء في

التصغير فانه لا ينصرف اذا كان لازما سواء بالالف

او بالتاء يريد به ان لا يفارق الكلمة بوجه اما الاول

فلبناء الكلمة عليه وسيجيء ومر واما الثاني فلان

ان يكون المؤنث لازما بالتاء في وقت من الاو

قات الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان

التسمية يمنع لحذف فيوجب لزوم التاء فيثبت

ان العلمية شرط التانيث بالتاء بتحقق اللزوم

اذ لولا ذلك لكان في معرض الزوال فلا يكون لازما

والمعتبر في التاثير هو التانيث اللازم ولا اعتبار

لزومه صرفت الصفات المؤنث بالتاء دائما

لفظا نحو ضاربة وكريمة واما تقديرا نحو

خرج في مررت بامراة جريح وان كان فيه

سيان التانيث والوصفية لان التانيث

ليس بلازم

ومعناه بقاء اصل الجنس وان

حذفت التاء

ولو يجبر ايضا

او امرأة قائلا قلنا

لم ينصرف للزوم

بالعلمية

بالعلمية فيثبت ان للزوم الابد واما التانيث با

لالف ممدودة او مقصورة فلازم ابدا علما

كان او غير علم لبناء الكلمة عليها كما ذكرنا فلا يحتا

ج الى شرط العلمية وبهذا قيد المؤنث بالتاء

احترازا عنه وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة

وسلمى فالظاهر انه خطاء لان الكلام في المؤنث

بالتاء وهذا مؤنث بالالف فلا كلام فيه وقد و

جدت في بعض النسخ سلمة مكان سلمى

وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا

تصحيفا عنه اي عن لفظ سلمة من الكاتب

سهوا وانما قال فالظاهر انه خطاء لامكان توجيه

بان يقال انما ذكر المصنف سلمى وان بالتاء لان الفه

كتاء طلحة على تقدير ان يكون اسم رجل او حبل حتى لو

نكرة انصرف نظيره الف ارطى لالحاق الا انه بمنزلة

تاء التانيث فانصرف اذا نكرة خطا مرتبة على الالف

فيما وزنه فعلى بفتح العين ليس بواجب ان يكون للتانيث

فلا يقوم في هذه الصورة مقام السببين قياسا على بشرى
اذ ما وزن فعلى بضم الفاء لا يكون الفه الا للتانيث فلما كان
الالف فيها بمنزلة التاء في طلحة في الانصراف بعد ما ورد
عليهما الانصراف اورده بيانا بالحكمة اذا وقع في الاسلاف
اعلم ان التركيب بين اسمين على وجهين احدهما ان يكونا
من اسمين لكل منهما معنى فحكمهما حكم الشيئين المعطوف
احدهما على الاخر فهذا المركب بناؤه جايز لتضمنه معنى
الحرف كخمسة عشر فمدلول كل منهما مراد بعد التركيب كما انه
مراد قبل التركيب في خمسة وعشرة وثانيهما ان لا يكون
كذلك فيكون الاسمان لشيء واحد لا يدل كل منهما على
معنى مراد وهو المراد بقوله وكذا الاسمان اللذان جعلا
اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو معديكرب الجزء
الاول منه مبني لانه بمنزلة بعض الكلمة فالاعراب
في الجزء الثاني تقول هذا معديكرب ورايت معديكرب
ومررت بمعديكرب قال ابن يعيش فيه شذوذان
احدهما من جهة البنية لان مفعيلا في الجزء الاول فتحة الدال

لانه ناقص وثانيهما من جهة الاسكان في اخره لكونه موضع حركة كالراء في حضرموت واللام في بعلبك وفي بعض
الحواشي اصله معدو من عد يعدو فلما قصدوا جعل الواو
ياء للخفة كسروا ما قبله فصار معديا الان هذا الفا
عدة قبلي خص للجمع شاذ في المفرد ثم خفف وركب
مع كرب معناه الفساد في الاصل ثم جعل علما لانسان وكذا الجزء الاول في بعلبك مبني اعرابه في الاخر
البعل الزوج في الاصل ثم جعل علما للصنم الذي يعبده
اهل بلدة وهو مصنوع من ياقوتة حمراء وبين
يديه اصنام صغار وقيل هو اسم صنم قوم الياس
وكان طوله عشرين ذراعا وكانت له اربعة وجوه
وقيل البعل اسم امراة يعبدونها من دون الله
والبك كسر العنق ومنه سمي الكعبة بكة لكسرها
اعناق الجبابرة والدق ايضا والشق ايضا ومنه
البك لانها شقت من الفرج وكيف فانه لا ينصرف
للعلمية والتركيب فان نكر صرف لزوال احد السببين

فلمنع صرفه شرطان وجودي وهو العلمية
اذ لولا ذلك لكان على شرف الزوال والمعتبر
من التركيب اللازم كالتانيث وعدمي وهو على
وجوه ان لا يكون باضافة والا لوجب اعرابان
فلم يجعلا اسما واحدا ولا بالبناء لاقتضائه
بقاء الاسم على حالة الاولى ولا بان يكون الثاني
صوتا ولا متضمنا للحرف لبنائه ح والشارح
لم يتعرض لغير الاخير حيث قال واما اذا تضمن
الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان على الفتح
نحو خمسة عشر وسيجي بعد في المبنيات فيه تساهل
لان المتضمن هو المركب لا احد الجزئية الا ان
الحرف لما اتصل بالثاني في التلفظ دون
الاول قالوا ان الثاني متضمن له تساهلا
في تفصيله لوجود الاشعار به في لفظه و
اشارة الى انه اختار البناء في خمسة عشر بعد
العلمية والشارح اشار في الباب الى جواز
الوجهين

الوجهين فيه ويجوز في نحو معديكرب ان يضاف
الاول الى الثاني ايضا اي لما جاز ان يركبا تر
كيبا مزجيا ويجوز في الثاني اي في كرب افي
ذاك اذ بمعنى الوقت وذاك اشارة الى ان يضاف
الاول الى الثاني فهي المعنى مضاف الى الجملة الصرف
على ان يكون مذكرا او تركه على ان يجعل كرب
اسم قبيلة مثلا فيجتمع فيه سببان العلمية والتا
نيث المعنوي فيقال معديكرب في الانصراف
او معدي كرب في عدمه في الاحوال الثلاث
قيد لكليهما يعني حالة الرفع وحالة النصب
وحالة الجر فيقال في الصورة الاولى معدي
كرب ورايت معدي كرب ومررت كرب
بالتنوين كغلام زيد وفي الصورة الثانية هذا
معدي كرب ورايت معدي كرب ومررت
بمعدي كرب بغير التنوين كغلام زينب ح ف
الاعراب في التركيب البناء من كرب وفي الاضافة الباء

من معدي الا انهم سكنوها حملا على المركب بل
هو اولى فيدل على ان التركيب وانما قال في نحو
معدي لجواز اجزائه في غيره فان كان
الثاني مما ينصرف صرفته نحو هذا بعلبك
والا فلا نحو ام هو مز و ماز سرجس قال صا
حب الاقليد وهنا دقيقة وهي ان هذه
الاضافة لفظية لا معنوية لغلام زيد فان
زيد فيه يدل على غير ما عليه الغلام بخلاف
بك في بعلبك بالاضافة فان بك ليس بعلم
لشيء اضيفت اليه بعل بل هو من بعل بمنزلة
الدال من زيد فلا فصل في المعنى بين بعلبك
بعل بك فان قلت فما فائدة هذه الاضا
فة قلت هي التنبيه على شدة امتزاج المضاف
بالمضاف اليه وفرط اتحادهما حيث جعلوا
المضاف كأنه لا يدل الا على ما يدل عليه المضاف
اليه لكن في الوجه الاول اتصل الياء بكرب وفي الثاني
انفصل

ف

انفصل عنه في صورة الخط قوله وكل ما لا ينصرف
في المعرفة ينصرف في النكرة لان العلمية لم تو
جد مؤثرة فيما فيه سببان والسبب الآخر شرط
في الجمع او في ما هو كواحده فبعض العلل
العلمية شرط فيه كالتركيب والعجمة والالف
والنون في الاسم والتانيث بالتاء معنويا
او لفظيا قيل والتعريف وفيه نظر وفي بعضها
ليست بشرط كالعدل ووزن الفعل
اذ نكر بقي بلا سبب او بسبب واحد وهما متضا
دان لان ما وجد من اوزان العدل ليس بشيء
منه على وزن الفعل وهو محصور فيما وجد بحسب
الاستقراء فلا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون
اسم فيه علمية ووزن الفعل والعدل حتى اذا
نكر لم ينصرف لتعاونه على سببين بل ليس معها
الا احدهما فيبقى على سبب واحد اذ نكر فلا يرد
ما جد ومجر اذا سميتا اذ لا تاثير للعلمية

فيهما فقال الشارح انما لم ينصرف نحو احمر المراد
بنحو احمر ما كان لفظه مشعرا بالوصفية ويكون
معنى الوصفية فيه ظاهرا قبل العلمية كسكران
واحمر اذا سمي به اتفاقا للعلمية ووزن
الفعل فاذا نكر عن العلمية ذكر فيما به في
ذلك طريقين احدهما ان شاع قول العلم بوا
حد من الجماعة المسماة به فاذا اريد بلفظ
زيد الموضوع لواحد متشخص المسمى به صار اسم
جنس معقولا على من يسمى به بالتواطئ وثا
ثانيهما ان يكون المسمى مشهورا بمعنى من
المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك
كاشتهار فرعون بالظلم وموسى بالعدل
فيقال لكل فرعون موسى على معنى لكل فرعون
ظالم مبطل عادل محق لا على معنى لكل موسى
بفرعون مسمى بموسى لا حاجة فيه الى التكلف
اذ يمكن تقدير المثل فالعلمان بحالهما
ولهذا لم

ولهذا لم يتعرض به الاكثرون ففيه خلاف بين سيبويه
والاخفش انه هو لم ينصرف ايضا عند سيبويه
وينصرف عند الاخفش حجة الاخفش ظاهرة
لكن لجواز التنبيه على الظاهر بينه فقال لان الوصفية
قد زالت بالعلمية والعلمية ايضا قد زالت
بالتنكير فزالت الوصفية والعلمية جميعا فبقي
الاسم على سبب واحد وهو وزن الفعل وهو معه
منصرف فنصر واما حجة سيبويه فهي انه اي نحو احمر
كان في اول احواله غير منصرف للوصف والوزن
فلما سمي به زال الوصفية للتنافي فلما نكر اعيد
الى اصله الذي نشئه لامتناع منع الصرف من قبل
اعتبار الوصف لا على معنى ان الوصف رجع
حتى يكون ربت احمر معناه ربت متشخص فيه
الحمرة بل على انه كالثابت لاصالته وزوال
ما يضاده ولو اريد اثباته لجاز وان كان
الوصفية زايلة وانما اعيد يجري احمر على الحكم

الاصلي وهو منع الصرف بعد دخول التنكير الذي
هو الاصل و يدل على اعتبارها في جمعه واد خال
اللام عليه علما لانها من الاحكام اللفظية و
لانه لما جاز ذلك كما لم يجز في احمد الاسمي انهم
منعوا صرف ادهم وارقم واسود وان خرجت
الى الاسمية اجماعا بذلك الاعتبار والمراد توافقهم
توافقهم في افصل العلم وهو مثله مغالطة لانه حين
لم يتصل به من لبس متصل فلا يكون مثله وان اتصل
به فهم ونحن متفقون على انه اذا نكر لم ينصرف لكونه
صفة فان قلت لكن في ثبوتهما في التحقيق
يوجب عدم اعتبارها بعد ذلك معها فان قلت
فلا يصح اعتبارها مع التنكير لانه اذا نكر نفس
العلم بعد استيفاء اعتبار الوصفية فلا وجه لا
عتبارها بعد ذلك قلت يمكن اعتبارها لزوال
من عدم اعتبارها مع العلمية عدم اعتبارها
بعد التنكير فان قلت بهذا التنافي محقق في موضع واد خال
اللام

اللام فلم اعتبر قلت لا تنافي بينهما فرقا من
حيث ان اجتماع الوصفية مع العلمية
شرط في منع الصرف لا فيهما بل هما باعتبار
الوصفية لا مشاركة للعلمية معها فيهما
فيلزم من الاول اعتبار اجتماع متضادين
معا في حكم واحد وفيه نظر لان معنى الوصفية
الاصلية انه كان وصفا في الاصل فحال العلم
يصدق ذلك فهما غير متضادين قلنا في حكم
واحد لجوازه في حكمين كما في احوص لان ا
ث ع يجمع على حوص واحاوص واد خل
عليهما اللام في قوله اتاني وعبد الحوص من ال
جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوص وقد ناظر
ابو عثمان الاخفش في هذه المسئلة فسأله
عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع
مع تحقق العلتين الوصفية والوزن فقال
الاخفش في جوابه انما صرف اربع هنا لانه

كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة
والحكم للاصل لا للعارض فالزمه ابو عثمان
بنحو احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا
والعلمية فيه عارضة والحكم للاصل لا للعارض
حاصل انهما متساويان في ان كلا منهما مما
فيه شي من العارض والاصل فلو اعتد سيبويه
الاصل في نحو احمر والالزم عدم الاعتداد به
فيه فسكت الاخفش ولم يجب ولو فرق بينهما بان
احمر بعد النقل الى العلمية لم يعد بالتنكير الى معناه
الاصلي واما اربع فمعناه الاصلي مراد ايضا
وصفا لسقط عنه الالزام وما قال الفراء
اذا سمي بنحو احمر رجل احمر كان غير منصرف
وان سمي به رجل اسود كان منصرفا لخلوص
العلمية ظاهرة فيفضي منه العجب فتامل واذا
نكر في الاول لا ينصرف وفي الثاني ينصرف
واما ما فيه الف التانيث ممدودة او مقصورة

فانه لا ين

فانه لا ينصرف نكرة بناء على ما سبق من ان فيه
التانيث مع لزومه فكان سببين فاذا سمي
به كان ابعد من التصرف من حيث انه زاد الثقل
بانضمام العلمية اليه فكان فيه ثلاثة اسباب واذا
نكر بقي غير منصرف لبقاء السبب المتكرر
حكما اذ العلمية لا ينافي التانيث فيزيله وليس
شرطا ليزول بزواله بالاتفاق بين الا
خفش وسيبويه واما فعلان فعلى فكاحمر
في الخلاف حذو النعل بالنعل يعني بلا فرق
بينهما فان سكران مثلا لا ينصرف للوصفية
والالف والنون فاذا جعلا علما زالت
الوصفية واذا نكر زالت العلمية ايضا
فبقي على سبب واحد فانصرف عند الا
خفش واما عند سيبويه فغير منصرف
لانه بعد التنكير اعيد الى وصفه الاصلي فيجري
على حكمه الاصلي بعد التنكير الذي هو الاصل

واما الجمع الاقصى اذا سمي به لم ينصرف لانه قد
شابه الاعجمية المعرفة حيث لم يكن له اي لكل
منهما نظير في الاحاد اي كما ان الاسم الاعجمي لا نظير
له في الا في الاحاد من كلمات العرب كذلك الجمع
الاقصى لا نظير له في الاحاد فان نكر ثم لم ينصرف
ايضا في قول ابي الحسن كما ينصرف احمر في قوله
اي مثل انصرافه اي في قول ابي الحسن فالكاف
بمعنى المثل وما مصدرية بعد التنكير لان المشا
بهة بالاعجمي المعرفة للزومها حيث لا ينفك
عنه معرفة كان او نكرة عند سيبويه كالف
التانيث للزومه فلا تدخل للعلمية في تاثير
ها واذا كان الامر اي امر عدم الانصراف
على هذا الطريق وهو تنزل المشابهة منزلة
السببين يجب ان لا ينصرف عند التنكير في
مذهب ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة
الاعجمي الحاصل ان المشابهة بالصيغة
المعتبرة

المعتبرة في بابه وبقاءها مطردة في الجنسية والعلمية
ضمنا فانها لمعنى الجمع المستلزم بناء فانها الصيغة
وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف
سببا آخر يجب ان ينصرف على مذهب الاخفش
بعد التنكير لزوال احد السببين وهو العلمية
كما مر في احمر واما عند سيبويه فيعود الى اصله
وهو كونه من منتهى الجموع فيمنع من الصرف
للصيغة لا للمشابهة وجملة الكلام ان جميع
ما لا ينصرف عند سيبويه ثلاثة اقسام ما لا
ينصرف معرفة ونكرة نحو احمر وما فيه الف التا
نيث والجمع الاقصى وما ينصرف معرفة ولا
نكرة كثلاث ورباع ولم يتعرض به الشارح لانه
في صدد شرح قول المص في المتن وكل ما لا ينصرف
في المعرفة ينصرف في النكرة مع المستثنى وما
لا ينصرف معرفة ينصرف نكرة كالاسماء الستة
في حالة التعريف قوله والثلاثي الساكن الا

وسطه يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد وقد
اجتمع فيهما التعريف والتأنيث ونوح ولوط
قد اجتمع فيهما التعريف والعجمة فالقياس ان يمتنع
الصرف لوجود العلتين الا ان الخفة الناشئة
من سكون الوسط فيهما قاومت احد السببين و
ازالت ثقله فصرفه لذلك وقد جمعهما الشاعر
في الاولين في قوله الا حبذا هند وارض بها هند
وهند اتى من دونها النأي والبعد وقوله
كالزجاج وغيره يجيزون على القياس فلا يصرفونها
لوجود السببين واللغة الفصيحة التي
عليها التنزيل هي اللغة الاولى قال الله تعالى
كذبت قوم نوح وقال تعالى ولما جاءت رسلنا
لوطا وقال تعالى امرأة نوح وامرأة لوط
كانتا تحت عبدين اعلم ان اكثر النحاة على وجوب
الصرف في نوح ولوط لاشتراطهم الزيادة
على الثلاثة او تحرك الاوسط على الاصح او الزيادة على الثلاثة تعيينا

وخالفهم

وخالفهم الزمخشري فيهما فالذي انهم متفقون
على جواز صرف نحو دعد وهند ومنع الصرف لما
ذكرنا ومتفقون على وجوب منع الصرف في ماه
وجور وهذا يدل على ان العجمة لها تاثير ولو
لا ذلك لحق حكم ماه وجور بحكم هند في جواز الا
مرين لكنهما متخالفان في الوجوب والجواز فدل
على اعتبار في الساكن الاوسط فثبت ان نوحا
كهند قال ابن الحاجب وهذا قوي جدا بالنظر
الى المعنى لكن بالنظر الى اللفظ لم يسمع
منع الصرف في نحو لوط ونوح مع الكثرة في
الاستعمال والمختار منع صرف باب هند فوجب
اخذ قيد في العجمة وهو ان يشترط في اعتبار الز
يادة او الحركة وح يقع الفصل بين نوح وهند
تم كلامه لان نوحا على الاشتراط ليس فيه
الا سبب واحد وهو العلمية بخلاف هند وفرقا
اخر هو ان العجمة من حيث هي غير مؤثرة في منع

الصرف اصلاً بدون العلمية والتأنيث من حيث
هو مؤنثة بدونها فلا يعادل الضعيف وفرق
آخر وهو ان العجمة متوهمة والتأنيث في اكثر
الاحوال ملفوظ وهو لا يعادل المتوهم فلا يعطى
له حكمه والمصنف اقتفى اثر الزمخشري والشا
رح بينه كما قال وفي عمله بالاثنين بعد قوله
اللغة الفصيحة الخ اشارة الى ان النزاع
في جواز الامرين وعدمه في نوح ولوط واما
فيه سبب ثالث من هذه النوع اي من الثلاثي
الساكن الاوسط كماه وجور اسم بلدتين فان
فيهما التعريف والتأنيث المعنوي والعجمة فلم
يجئ فيه الا منع الصرف لان الخفة قاومت
احد السببين فبقي اثنان هذا في التأنيث
والعجمة ظاهر واما في التعريف فزواله مستلزم
لزوالهما اذ لا مشروط حين عدم الشرط فالوجه
ان التعريف حين قاوم خفة الوسط له باقٍ

وان زال

وان زال تأثيره والمعتبر في منع الصرف ذاك لا
هذا قيل لا يجوز مقابلة سكون الوسط العلمية لقوتها
وايضا يلزم من اعتبار وجود العلمية ان لا يجيئ
في هذا الا منع الصرف وهو خلاف الاجماع
اقول ان في السكون خفة وفي العلمية ثقلها
فقابله فكونها قوة غير مانع واجاب البعض
عن الثاني بان قال انه موقوف على ما قال
بعض المحققين في نحو هند ايجوز الامران الصرف
استحسانا بان سكون الوسط يوجب الخفة والتبيين
الثقل فاذا قاوم الخفة ثقل احد السببين بقي
ثقل اخر وحده وعدم الصرف قياسا بان فيه
علتين معارضة نحو ماه وجور اذ فيهما بعد المقا
بلة سببان وهما مانعان الجواب عندي انه لا
يلزم من وجود العلمية مؤثرة حين قاوم
السكون ثقل غيرها ان لا يجوز في هذا الا منع
الصرف فضلا عن ان يلزم حال وجودها غير مؤثرة

فلا يلزم من كون المعتبر وجوه بالاثنين تأنيثا ذلك
فافهم واما المؤنث الثلاثي المتحرك الاوسط فجار
مجرى الرباعي في الصرف وعدمه عند قوم منهم ابن اذا
وذلك اي كونه جاريا مجرى الرباعي لتنزل الحركة
منزلة الحرف الرابع وتحقيق هذا موقوف على
تمهيد مقدمة وهي ان الالف في اخر الاسم المنسوب
اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت او زا
ئدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة
المنقلبة تقلبان واوا نحو هما عصوي و
رحوي وملهوي ومرموي لان ما قبل الياء مكسو
رة والالف لا تقبل الكسرة فقلبت الثالثة او
الرابعة واوا عن الياء كان انقلابها او عن الواو
لان الياء هنا اثقل من الواو لما فيها من الجمع
بين الياءات بخلاف ما اذا قلبت واوا او
ههنا دقيقة وهي ان الواو في عصوي بمنزلة
الواو في رحوي في انها منقلبة عن الالف فكانها
بمنزلة

بمنزلة الواو في رحوي في انها منقلبة عن الا
لف فكانها في ضوضوب وما يدعو الى ذلك
انهم لم يعيدوا الى اصل الالف في نحو رحوي فا
لقياس ان يكون الحكم في عصوي كذلك كذا
قيل ولو قيل والعود احتمل غيره انه ترك في رحوي
لما ذكرنا وهو معدوم في نحو عصوي فعاد الى
الاصل لكان وجها حقيقا بالقبول والزائدة
فيها ثلاثة اوجه اما الحذف فلكونها زائدة
كتاء التأنيث واما القلب فلاجرائها مجرى
المنقلبة والاول احسن لان الاول جرى على
سنن الاصل والثاني عمل بالتشبيه واما الفصل
بين الاخر والواو فلاجرائهم فعلى مجرى فعلاء
فقالوا دنياوي كما قالوا حمراوي ولا مشابهة
في المنقلبة تلك المشابهة فلا يحتمل ان يكون
الالف التأنيث والواو زائدة والخامسة لا
يجوز فيها الا الحذف لطول الاسم ففي السادسة اظهر

لانها اطول لفظاً لجبادي او تقديراً لجمزي لتنزل
الحركة منه منزلة الحرف الرابع في الثعل واذا العش
هذا على صحيفة خاطرك ظهر لك منه ما يدل على اجرا
ثم الحركة مجرى الحرف وهو انهم قالوا في النسبة
الى جبلى جبلي وجبلوي بالحذف والقلب لانه قد
تقرر في المقدمة ان الالف الرابعة في الاسم المنسوب
يقلب واوا او حذف ولم يجوز في نحو حباري ولم
لم يقولوا حباروي بالقلب نحو قوع الالف خامسة
لانه قد تقرر انها اذا كانت خامسة يحذف ليس
الا لطولها ثم انهم جعلوا نحو جمزي بفتح الميم
وهي الناقة السريعة السير بمنزلة حباري فلم
يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل
الحركة منزلة الحرف في الثعل حتى اعطوا حكم الخا
مسة فكذلك ههنا في المؤنث المتحرك
الاوسط اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوه
علم امراءة وان لم يجعلاحرفه لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف
الرابع

الرابع الا انها لا تقوى قوتها اي قوة الحرف فلم
تؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث
بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه تنزل
منزلة تاء التانيث ولهذا اي ولتنزل منزلة الحرف
الرابع لم يرد التاء في الرباعي في التصغير
والحركة لم تنزل منزلة التاء بل منزلة الحرف الرابع
النازل منزلة ولذلك ردت في التصغير في الثلا
ثي المتحرك الاوسط دون الرباعي الا ترى انك تقول
في التصغير قديمة وعنيق بتشديد الياء والحا
صل ان لنا الثلاث والحرف الرابع والحركة والتاء
اعلى رتبة من الحرف الرابع لكونه نازلا منزلته
والحرف الرابع من الحركة فالحركة كانت منحطة
عن التاء بدرجتين وعن الحرف الرابع بدرجتين
والحرف الرابع متوسط بينهما اي ادنى بدرجة
من التاء واعلى بدرجة من الحركة فظهر ان
هذا اي التانيث بغير الالف على ثلاث مراتبه

على ما ذكرنا المرتبة الاولى لما فيه اي للمؤنث
الذي فيه التاء ظاهرة لانه يمنع الاسم الصرف اذا
سميت به اي بما فيه التاء ظاهرة رجلا او امرأة
والمرتبة الثانية وهي المتوسطة لما زاد على ثلاثة
احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الاسم الصرف والتذ
كير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى فيه التا[نيث]
قبل التسمية فيكون الحرف الرابع كتاء التأنيث
ظاهرة في امتناع الاسم الصرف مذكرا كان مسماه
او مؤنثا لكن شرط في الحرف الرابع ان يكون
المسمى بحيث قد جرى التأنيث قبل التسمية فيكون
بهذا الشرط نحطا عن التاء بدرجة وفائقة على الحركة
بدرجة وباعتبار الاسم لا يضرنا الحذف لحيل مفتوحة
عن جيئان علم للضبع وهو مؤنث ولو سميت
به رجلا لم ينصرف ولهذا اشترط ان لا يكون منقو
لا عن المذكر في الاصل وان لا يكون تأنيثه بتأ[ويل]
ويل فيه باب اذا سمي به مذكرا منصرف وان كان
مؤنثا

مؤنثا لان تأنيثه بتأويل الجماعة والمرتبة
الثالث وهي الادنى للمتحرك الاوسط من الثلاثي
المؤنث فانه انما يمنع الصرف اذا كان اسم
امرأة فقط فانك اذا سميت به رجلا
انصرف البتة لنقصانه عن التاء بدرجتين
وذلك لكونها الحرف الرابع المنزل المتغير عن
التاء وهو ناقص عن التاء بدرجتين فيكون المتحرك
ناقصة عن التاء بدرجتين اذ نقصان الحرف عنه
بدرجتين مستلزم لنقصانه عنه بدرجتين
قوله فنحو حذام فيه مذهبان قال الشارح اعلم
ان فعال على عدة انحاء جمع نحو وبلغ النوع اي
على انواع متعددة فالاولى فعال التي بمعنى الامر
نحو نزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك وهو قياسي
في كل فعل ثلاثي مجرد متصرف تام عند سيبويه لكثير
الورود ومنه عن العرب والاستمرار بالنظر الى باب
واحد وهو الثلاثي بالشروط المذكورة وما هذا

شانه فالقياس عليه جائز ذروده فلا يقال
وذاروداه ونام لتخرج الافعال الثلاثية لعدم
جواز كوان لكن وعند غيره سماعي اي مقصور على السماع
فلا يجيء فعال من كل فعل ثلاثي لانه لم وضعه
العرب العرب موضع افعل وليس لاحد ان يبتدع
اسما لم يتكلم به العرب هذا في الثلاثي واما في الر
باعي فعند سيبويه ايضا سماعي والفرق بينهما ان
الثلاثي قد كثر في كلامهم جدا ولم يسمع من الرباعي
الا اللفظان كقرقار وعرعار قال الشاعر
اي للسحاب بالصبا قرقار وقال يدعو وليد
هم بها عرعار فلكثرة الثلاثي في كلامهم جعله اصلا
وقاس عليه وقلة الرباعي توقف عند المسموع ولم
يتجاوز عنه خلافا للاخفش فانه عنده قياسي
وهي اي فعال هذه مبنية بالاتفاق اما سبب بنائه
ففيه اختلاف فانه لوقوعها موقع فعل الامر المبني
عند اصحابنا لان فعل الامر عندهم مبني فالواقع موقع

المبني عند

المبني عند اصحابنا مبني معناه ان فعال مبني
لانه واقع موقع المبني وكل ما هو واقع موقع
المبني فهو مبني ففعال مبني فثبت ان هذا
الدليل قياس اقتراني من الشكل الاول مطوي
كبراه ونتيجته وعند الكوفيين بناؤه بالتضمن اي
معنى لام الامر لان اصل انزل لتنزل بدلالة
فلتفرحوا فلما كان نزال بمعنى انزل تضمن لام
فا به الحرف فبني كما بني اين وكيف وغيرهما
من الاسماء المتضمنة المبنية قال ابن يعيش
الاول تقريب والثاني صحيح اقول الحق
ان هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في
بناء الامر بالصيغة واعرابه فمن بناه جعل
السبب هنا الوقوع المذكور ومن اعربه
جعله التضمن والحق في هذا المبني عليه
بعد النظر في الادلة فكيف يكون الثاني حقا
والاول تقريبا وانما بنيت على الكسر دون السكون

مع اصالتها في البناء فرارا من اجتماع الت
كنين الكسر ولانه من علم التانيث فناسب
هنا بالزيادة وفعال هذه مؤنثة بدليل
قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال
ولج في الذعر بسكون العين المعنى لانت
اشجع في يوم الوغا والحرب واضرب بالقوا
ضب في الضرب واشد تحملا للشدة والباس
من جنس الاسد فضلا عن الناس قوله دعيت
نزال كناية عن الحرب لان اصله انه اذا التقى
خصمان نزلا عن ظهور خيلهما والتقاتل
اتسع فيه حتى قيل لكل تجاذب بين بعض وقوله
ولج اي اذا وقع اللجاج في يوم الذعر
وهو الحذف الاضطراب اذ ظرف متعلق
باشجع ولج عطف على دعيت وفي الذ
عر متعلق باشجع ايضا والشاهد ان تانيث
دعيت للاسناد الى نزال ولولا انها مؤنثة لما انث فعلها وكون نزال
فاعل

فاعل دعيت دليل على اسميتها ايضا قالوا هذا
حكاية فلا دليل عليها وذكر عبد القاهر وجه
ان في وجه كون نزال مؤنثا ان نزال عدلا عن
انزلي وانت الفاعل والياء في انزلي مع انه وهو
ليس لخطاب الى مؤنث لتانيث الفعل
لفايدة يذكرها ان شاء الله تعالى انث
الفعل وان لم يكن من حيث هو هو لا ينطرق
اليه التانيث لتانيث الفاعل في ضربت هند
وفايدة تانيث الفعل الذي الحق باخره
الياء التوكيد والمبالغة قوله كانه اي كان
انزلي على معنى انزل ثلاث مرات اي انزل
انزل انزل جملة مستانفة منقطعة عما
قبلها كانه قيل ما يكون معناه حتى فاجاب
بقوله كانه حتى تجعل الياء التي هي ضمير الجماعة
في قولك افعلي يا جماعة كذا الا مفعول لجعل
على قصد تكرير الفعل وجمعه ثلاث مرات

ونظيره ما ذكره ابو عثمان في قوله تعالى حتى اذا
جاء احدهم الموت قال رب ارجعون من ان
جمع الفاعل لكونه جمعا بل لكون الفعل جمعا د
مكررا الا ان الفاعل هنا ضمير مفرد عبارة عن
الرب معنى الاية لا تزال الوتيرة تكون اي الو
قت مجيء الموت وفي الحديث اذا عاين المؤ
من الملائكة قالت انرجعك الى الدنيا فيقول
هي دار الاحزان والهموم بل قدما الى الله تعالى
واما الكافر فيقول رب ارجعون المعنى ردوني
الى الدنيا لعلي اعمل صالحا بان اقول لا اله الا
الله فيما تركت اي ضيعت من عمري او فيما تر
كت من المال كذا في الكواشي قال ان المعنى
رب ارجعني ارجعني ارجعني ثلاث مرات
وقيل جمع الضمير لتعظيم الله تعالى وقيل جمع الضمير على
ان المعنى يا رب ملائكتك ليرجعون الى الدنيا ونظيره
ايضا قوله تعالى القيا المعنى الق الق لتثنية الفعل لا للتثنية لكونه خطابا لمالك هذا على

هذا على قول بعض واما على قول بعض فانما
ثني لكونه امرا للملكين وفي الكواشي ويجوز
ان يراد القين فابدل من النون الف فالوجه
ان يعتبر الفعلية وجه اي اصل نحو انه كالجمع
الفاعل وثني في هذين القولين مع ان الفاعل
فيهما مفرد قصد التكرير الفعل كذلك ان الفا
عل في ارجعي قصد التكرير قال اي عبد القا
هر فلا عدل نزال عن انزلي استعمل في الكلام
منونا فثبت انها اسم فعل ولو قيل ان هذه
الصيغة من الثلاثي فعل امر كما قيل لا اسم فعل
لم يكن بعيدا الا انها جرت من الفعل على صيغة
واحدة بخلاف صيغة افعل ولذا لم يبن على عد
لية مع ان الاصل كل معدول عن الشيء ان
يخرج عن نوع ذلك الشيء دل عليه استقراء
كلامهم ونزال بالنسبة الى انزل ليس كذلك
لانه اسم والمعدول عنه فعل وظهر من كلام

عبد القاهر ان فعال هذه معدولة وصرح بذلك
صاحب اللب واطلق الشارح بنايه في اللباب
والزمخشري في مفصله وذكر ابن الحاجب في شرحه
ما يدل على انها معدولة وفعال الثانية ما كان
علما وهو ما ان يكون معدولا عن فاعلة
قال به وبناء على الاغلب كحذام اسم امراة
وقطام اسم امراة ايضا فانهما عدلا عن
حاذمة علما وهو ماخوذ من الحذم بمعنى القطع
من حذمه الشي وسيف حذيم وقاطمة ماخوذ
من القطم بمعنى العض واما ان يكون معدولا
عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للمحمدة
في بعض النسخ وحماد للمحمودة اي فعال
المعدولة عن المصدر المعرفة ايضا اي فعال
التي عدلت عن فاعلة علم الا ان الفرق
بينهما انه من اعلام الاشخاص دون الاجناس
وفي فعال هذا سواء كان معدولا عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان احديهما وهي الحجازية

الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها اي لفعال هذه
بالتي اي بفعال التي في معنى الامر عللة بقوله حيث
شاركتها اي شاركت فعال المعدولة فعال التي
بمعنى الامر في الصيغة فجعلوها اي فعال هذه مثلها
ذكره لها اي لفعال بمعنى الامر في الحكم وهو البناء
ذنبا بالحكم مذهب الصيغة وهذا ما ذهب اليه
صاحب الكتاب وهو ذكر البعض ان الشبه في العدل
والادليل يدل عليه فلذلك لم يذكره الشارح وقيل
بناؤه لتضمنه معنى التاء الفجرة وحماد لتاء المحمدة
لانهما في معنى مهما فاذا اورد عليه نحو هذا اجاب
بحذف التاء فيه بخلاف فجار زاعما بان هذا
معلوم من الطاهم لنا هم احد القسمين واعرابهم
الاخر وفيه تعسف اذ فيها تقدير لهاء مؤنثة لم ينطق
ينطق بها وزعم ابو العباس المبرد انه لو بادح
شغله بتقدير العدل على الشغل العلتين فيه
وهو راي ابن كيسان وابو اسحاق ينكر هذ

القول ويستضعفه باذربيجان والثانية وهي
التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية
والتانيث والعدل المقدر لتقديره في باب حضار
لضرورة الامالة فقدر في غير باب اللباب فثبت
انهم يبنون ما اخره من فعال غيره موافقين
لاهل الحجاز الا ان بعضهم قد منعوا الجمع من الصرف
ولم يحتاجوا الى التعسف في الفرق والاولى
ان يقال تقدير العدل بوجوب سبقه على التانيث
لان حذام او قطام انما يكون علما مؤنثا فثبت
ان وجود العلمية والتانيث غير مفتقر عن تقدير
العدل فلذلك قال الشارح رح لما فيه من العلمية و
التانيث والعدل اعلم ان الشارح رح يحمل ان يطلع
على خلاف منهم في منع الصرف في فعال المعدول عن
المصدر المعرفة لفعال المعدولة عن فاعلة
فجعلها فيما شانها ان اقسامها الثلاثة لا
مع اقسامها الاربعة كانها تجري في حكم واحد
في بيان

في بيان الخلاف وعدم وجدان بعض لا يدل على
عدم وجدانه وكلام من في لبابه لا يدل على عدم خلافه
فهم خلافهم كلام اكثرهم في بيان الخلاف في فعال
المعدول عن فاعلة وهو لا يدل على عدم ذلك
فاذا نكر ينصرف لزوال العلمية بالتنكير والتانيث
المؤنث في منع الصرف بزوالها لما ثبت انه لا
يؤثر الا مع العلمية واللغة التي عليها التميم
ل الفصحاء هي اللغة الاولى اي لغة الحجاز
بين وعليها البيت الذي انشده اي المصنف
في المتن اذا قالت حذام فصدقوها لان ما قالت
حذام وهو اي البيت للخيثم بن صعب
في امراة حذام وقيل لامراة من العرب واصله
ان حذام امراة حذرت قومها من الغارة فانكروا
ما قالت نزلت الغارة فالوصدقت حذام فضرب به
مثلا والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو
يا لكاع ويا خباث اي يا لكعاء ويا خبيثة اي يا

لئيمة في سب المرأة يقال للمذكر يا لكع وللمؤنث يا
لكاع وهي ايضا مبنية على الكسر مشاكلة فعال التي
بمعنى الامر في الزنة وهو مذهب سيبويه فجعلوا اسما
ذكرناه في الحكم ذاتا بالحكم مذهب الصيغة والعدل
ايضا نسب بعضهم هذا الى سيبويه وقيل بنيت
لتضمنها التأنيث وعلى الكسر لاصالته في تحريك
الساكن ولم يستعمل فعال هذه في غير النداء
الا نادرا ومنه قوله اطوف اي ادور ما اطوف اي
مدة طوافي ثم آوي اي ارجع الى بيت قعيدته
اي قاعدته لكاع ولا يجوز في السعة جاءتني
لكاع الا ان يجعل لكاع علما لامرأة ثم يعدل
هذا اي عن لكعاء لكاع قال عبد القاهر انما اختص
بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه اي تعريف
فعال هذه لا يكون الا في النداء لان ما عدل
عنه ليس بعلم ولا مشار اليه ولا معرف باللام ولا
بموصول بعرض الشارح بالاول .

الخروج عن الامر يقال فسقت الرطبة اذا خرجت
من قشرها ومنه قوله تعالى ففسق عن امر ربه ليس بعلم
لظهوره وغيره وانما لم يعرف اشباه هذا بالنداء
فلهذا اي فلعدم تعرفها الا بالنداء اختص با
لنداء في حالة السعة اقول هذا مبني على ان
علة البناء انضمام العدل الى التأنيث والتعريف
فدعت الضرورة الى اختصاصه بالنداء وهذا
من مخترعات خاطري ثم وجدته في بعض الحواشي
منقولا عنه قوله اذا اضيف او دخله الالف واللام
انجر بالكسر قال الشارح اعلم ان انجرار ما لا ينصرف
عند الاضافة ودخول الالف واللام على قول
من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب اي
باب ما لا ينصرف هو التنوين ومنع الجر لتبعيته التنوين
اي بانضمامه الى التنوين قوله انما هو لخروج الاسم بالا
ضافة ودخول الالف واللام عن استحقاق التنوين
حينئذ واذا لم يستحقه اي الاسم التنوين انتفى تعذر

سقوط اذ هو لا يتصور الا بعد ثبوته ووقوعه
لمكان المنافي وهو اللام او الاضافة. فلا يسقط
الجر اذ ذاك اي وقت عدم استحقاق التنوين لان
سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط
التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط
الجر اذ لا يتصور العلاوة وهي ما يحمل على الدابة
بعد تمام الوقر يقال لها بالفارسية سربار بتعبير
حمل بكسر الحاء قال ابن السكيت الحمل بالفتح ما
كان في بطن او على راس شجر والحمل بالكسر ما كان
على ظهر او على راس فعلى هذا القول انجراره لكونه
منفردا عن التنوين لا الانصراف واما على قول
من يقول الجر مقصود بالمنع كالتنوين فانجراره
اي انجرار ما لا ينصرف ههنا اي في حال الاضافة
واللام لوجهين احدهما ان يقال ان المقصود ان يمنع
بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر في بعض
الاحوال وهو قبل الاضافة ودخول اللام
دون بعضها لئلا يجري اي اعرابه
اعراب ما لا

اعراب ما لا ينصرف مجرى اعراب الفعل في تقديره
عن الجر في كل حال فعلى هذا الوجه انجراره لسلب الانصراف
والوجه الثاني ان يقال ان الاسم انما منع من
الجر لكونه مشابها بالفعل واذا دخله الا
ضافة او لام التعريف خرج من شبه الفعل
لدخول ما لا يكون في الفعل فاعتبر الاصل فاخذ
منه اي من الاسم لاجل مشابهته الضمير يجوز
ان يعود الى الفعل ويجوز ان يعود الى الاسم ... ان
فعلى الاول من باب اضافة المصدر الى المفعول
والفاعل محذوف وعلى الثاني من باب اضا
فة الى الفاعل والمفعول محذوف لكن الاول
اولى لقربه وهو الجر فان قيل على ما ذكرت
كان القياس ان يعود التنوين كالجر فلم يعد
اجاب بقوله واما التنوين فلم يعد لعدم
الامكان لمكان المنافي لا يقال ان حروف الجر
لا تدخل الفعل وكذا الفاعلية والمفعولية لانها

من خصائص الاسم كالاضافة والالف واللام
فكان يجب ان يعاد معها اي مع حرف الجر والتنوين
لزوال المشابهة بدخوله ومقتضاه اعادة ما
حذف لاجلها من الاسم ومع ذلك لم يعد قوله كان
يجب ان يعاد معها التنوين من تنازع الفعلين
ويحتمل ان يكون فيه ضمير الشان لان اللام
والاضافة اشد تغييرا للاسم من حروف الجر
لانهما يجعلان النكرة معرفة فيكونان
اقوى في الابعاد عن الفعل بخلاف حروف
الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم من هذا
النحو شيئا فلم يعتد بدخولها ولنا جواب ثان و
هو ان حروف الجر جاءت لتوصل معاني الافعا
ل الى الاسماء فهي في قولك ذهبت بزيد بمنزلة
اذهبت زيدا الا ترى انه يجوز نصب المعطو
ف عليه حملا على معنى فكان الباء معدودا
من جملة الفعل من جملة الموضوع كالهمزة في اذهبت فيصير كانه لم يتصل
بالاسم واما

بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من تتمة
الاسمية واحد حروفه فحكم تعدي الفعل اليه ولولا
هذا لما تعدى فكان حرف الخفض كالفاعلية
والمفعولية في معنى العامل فلا بد من انضمامه
الى ما ذكر من الاضافة واللام ليرتفع المانع ويتصير
في الاسم فلا يؤثر منفردة هذا ما قال بعض المحققين
وقيل ان القول باعادة الجر لزوال الشبهة لا
يصح لان زوال الشبه بزوال ما يشبه به كما اذا صغر
احمد لتصغيره الترخيم مع التنكير وقيل رب حميد قال في التتمة
احمد للوزن والعلمية قد زال في رب حميد وتغيير
الاسم عنهما ليس بجهة الشبه فيرد الزوال كما ان
الفاعلية والمفعولية كذلك وايضا يلزم اعراب من
بدخول خاصة من خواص الاسم ولم يقل به احد لان
به بالتضمن لا تبعد عنها فكذا فيما نحن فيه فعلى هذا الجر اده
لا انصراف وهو مذهب الزجاج ومن تابعه وقال ابو
علي لا اقول منصرف لوجود العلتين ولا غير منصرف لان التنوين

لم يذهب لها وهذا قول من لا يدري ما هو المنصرف
وغير المنصرف قوله والمبني نوعان لازم وعارض قال
الشارح اعلم ان الاصل في الاسماء الاعراب لانها ابدا
عرضة من قولهم فلان عرضة للناس اي قوية عليها او من
فلان عرضة للشكاية لانهم يقصدون فيها تواردا المعاني الموجبة للاعراب
الفاعلية والمفعولية والاضافة وانما بني منها اي من الاسماء ما
بني لمناسبة ثابتة بينه وبين ما لا تمكن له اصلا اعني الحرف
والفعل الماضي والامر بغير اللام ولم يقل لمشابهة لعدم
اطرادها في وجود ما تضمن معنى غير المتمكن والشبه والوقوع
موقع المبني كالواقع موقعه في الوقوع موقع ما اشبهه
والاضافة اليه وهو ماخوذ من بناء الدار فسمي به تشبيها له به في
وجوه الثبات على حالة واحدة ثم ان الاسم المبني على
ضربين لازم وعارض لانه اما ان لم يكن له حالة بناء
النصب اي في حالة من الاحوال وباتوقيف فالمراد بالحالة حركة
لا احد معانيه المعتورة لان جميع الاسماء له حالة اعراب بهذا
المعنى فعلى الاول برفع اعراب والقطع على النفي بجره او كال

ولكل اي

له ذلك اي اعراب او حالة اعراب والاول هو المبني اللازم
والثاني هو المبني العارض وعرّف المصنف المبني
اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف كاين ومتى او ما اشبهه
كالذي دل على جهة لغاية ظرفا ذا دعت الظرفية هو
الالتزام في الثبوت اي كل ما يصدق عليه المعرف يصدق
عليه المعرف والعكس هو التلازم في الانتفاء اي
كلما لم يصدق عليه المعرف لم يصدق عليه المعرف فبين
الاول بقوله لان المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس تضمن
معنى الحرف وهو من الاستغراقية والغايات نحو قبل
وبعد واخواتها تشبه اي الحرف وكذا المصدر من الكتب يشبه الحرف
في الافتقار والعجز يتضمن معناه وهو معنى حرف العطف
ومثل هذه الاسماء يصدق عليها المعرف كما ذكر مع انه
ليس لها معنى بناء لازما فلا يطرد وبين الثاني بقوله اسماء
الافعال نحو هيهات وشتان لا تشبه الحروف ولا تتضمن معناه فلا
يصدق عليها وهي من المبني اللازم فلا ينعكس قال المصنف
في المفتاح في جواب هذا النوع وكي لا تجبر انعكاره واما اطراده

فمبنا بت لان معنى قوله اما تضمن معنى الحرف او ما اشبهه
محمول على الدوام اي يتضمن معنى الحرف او يشبهه ابدا على معنى
انه حين وضع وضع على التضمن او المشابهة واما ما ذ
كره فلم يوضع اول ما وضع متضمنا للحرف ولا مشابها
لان الافتقار والتضمن يحدث عند مثلا وفي التركيب لا غير وانما
لم يذكر هذا الجواب هنا لعدم افادته لان التعريف كما يجب اطراده
يجب انعكاسه قوله كاين ومتى وكيف قال الشارح انما بني
اين لتضمن اما معنى حرف الاستفهام استفهامية او حرف
المجازاة شرطية وذلك لانك اذا قلت مستفهما اين زيد
فكانك قلت افي الدار ام في السوق ام في المسجد او في غيرها فتضمن
حرف الاستفهام طلبا للاختصار في الافهام فبني لذلك واذا قلت
متعلقا اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس فيها
وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا تقول في سائر الامكنة مثل
ان تجلس في السوق اجلس فيه وان تجلس في الدار كان اجلس فيها
فتضمن معنى حرف الشرط لما فيه من طلب الاختصار وكذلك متى
متضمن اما معنى حرف الاستفهام استفهامية او حرف المجازاة شرطية
لانك اذا

لانك اذا قلت في الاستفهام متى القتال كان المعنى اليوم بحذف همزة
الوصل بغيرية ام غدا ام بعد غد واذا قلت في الشرط متى تخرج
اخرج غدا او بعد غد او هكذا في باقي الازمنة فتضمن معناهما فبني لذ
لك وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام وذلك
لان معنى قولك كيف زيد صحيح ام سقيم فتضمن معناه ولا يكون
للمجازاة فتضمن معنى حرف الشرط اي جوزي باين ومتى دل
الاستقراء عليه وفيه لغتان احديهما ما ذكر والاخرى كي
بحذف الفاء وقيل مقتضبة عن كيف ويجي بلغة اخرى كيو و
محله الرفع على الخبرية ان كان الواقع بعده اسما مفردا او النصب على
الحال ان كان بعده جملة اسمية او فعلا تاما ليس من افعال القلوب
نحو كيف زيد فاعل او فعل زيد اي على اي حال وبه حكم الاخفش بظرفيته
لانه والظرف متقاربان ولهذا يعمل في الحال نحو كيف زيد
صالحا او على المصدر اي افعلا قبيحا او حسنا فعل ومنه قال سيبويه
انه مبهم غير ظرف اذ لو كان لابد له من ظرف كما في متى القتال
او على الخبرية ان كان فعلا ناقصا نحو كيف كان زيد او على المفعولية
ان كان من افعال القلوب نحو كيف علمت زيدا قوله او ما اشبهه كالذي والتي قال الشارح رح

شبه الموصولات بالحرف من حيث انها تفتقر اي تحتاج الى جملة
توصل الموصولات بها اي بتلك الجملة ولا تستقل بالفائدة
وفي بعض النسخ بالافادة بدون الجملة اذ لا معنى لها الا بجميع
ما بعدها البناء فصار لذلك من مقدرها ما حينئذ لذلك وانما بني
اين وكيف على الحركة والاصل اي والحال ان الاصل في البناء
السكون لانه ضد الاعراب والاصل فيه الحركة فيكون في ضدها
ضدها للهرب عن التقاء الساكنين ولم يحرك الياء اما الاحتراز عن
قلب الياء الفا واما لان تحريك الحرف الصحيح اولى قوله والعارضي
لشبه قال الشارح اعلم ان بني المضاف الى ياء المتكلم على الكسر
لان الاعراب فيه اي في المضاف الى ياء المتكلم يؤدي الى احد الامرين
اما الى انقلاب الياء الفا او واوا في حال النصب او الرفع وفيه ثقل
وتشويش واما الى خروج الياء عن المدة في تلك الحالتين على تقدير عدم
الانقلاب وكلاهما على خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاء على المدة و
البناء اذ لا شك ان الابقاء على الاصل اولى من الازالة عنه بلا
ضرورة يعني ان بناءه هذا على مذهب البعض والذي يذهب اليه الى اللفظ
وجعل اعرابه تقديريا فلا يلزم المحذور ان الاعراب يستحق بعد التركيب والذي يدل على ذلك

والكسرة موجودة

والكسرة موجودة قبل فلما جاء التركيب وجد الاعراب محله
منافيه لامتناع اجتماع الحركتين متخالفتين او متماثلتين
فقدر لامكانه وقد مر في فصل المعرب لكن
شرط فيما اعرابه بالحركة جواز اجرائها على الاخر والسبيل
الى هذا في غلامي فيكون مبنيا بناء عارضيا على الحركة فرق
بين اللازم والعارض وعلى الكسر لما ذكرنا من الانقلاب وخروج
الياء عن المدة والذي يلوح لي ان الحق ان يكون اعرابه تقديريا
لانه لا فرق في الحقيقة بينه وبين المقصور في انعدام الشرط المذكور
ومنهم من جعل اعرابه تقديريا في حالة الرفع والنصب وفي حالة الجر
لفظيا ومعتمده وجود الكسرة اللفظية وقد عرفت انها موجودة
قبل التركيب واما المنادى المفرد المعرفة فانما بني لوقوعه
موقع كاف الخطاب في ادعوك وهو وان كان غير مبني في الا
صل لكنه مشابه للكاف في ذلك فانه مشابه له لان المشابهة
في ذلك للكاف حرف ولا يمنع جواز تغاير المشابهتين لعدم فيما
نحو [illegible] زيادة الوجه في احدهما لا يقتضي التغاير لجواز
الاكتفاء بذلك القدر في جواز البناء وهو اي كاف الخطاب مبني

فكيف

فبني ما وقع موقعه او في وقوعه موقع كاف الخطاب بقوله الا
يرى انك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب الى زيد كما
توجه في ادعوك بهذا على مذهب البصريين واما على مذهب
الكوفيين فانه معرب بغير تنوين ومذهب الفراء منهم انه مبني
على الضم وليس بفاعل ولا مفعول وانما بني على الحركة لعروض
البناء فرقا قيل انه بدل من قال العروض في البناء و
حذف اللام من الثاني دون الاول لوجود شرط حذفه فيه دونه
اقول يجوز ان يكون فرقا مفعولا له لذلك المجموع الا للبناء
على الحركة فقط ويجوز ان يكون اللام في لعروض في الوقت اي وقت
عروض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين ما هو
عريق في البناء وانما بني على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لتلتبس
الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف في نحو يا احمر مثلا
اذا مررت بجماعة كلهم احمر فنودي واحد منهم فقيل يا احمر فلو
بني المنادى المفرد المعرفة على الفتح لم يعلم ان حركته اعرابية
والمراد به واحد غير معين او بنائية والمراد واحد معين
ولا يعرف النحاة بالدال المغير المعجمة وهو سهو لانه لا تعالى فيه بالتنوين كيا محمد لانه منحرف رجلا ولا يعرف بحرف

بينها بحرف النداء لجواز حذفه نحو يوسف اعرض ولا يجوز بناؤه ايضا
على الكسر لالتباس اي المنادى المفرد المعرفة حينئذ بالمنادى المضاف الى
ياء المتكلم المحذوف منه الياء اجتزاء اي اكتفاء عنه بالكسر نحو يا
غلام فبقي من الحركات الثلاث الضمة فبني عليها ولم يبن المنادى
النكرة لانه وفي بعض النسخ لانها لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد
بواحد غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وكاف الخطاب
معين فلا يقع موقعه للتخالف وفيه نظر ولا المنادى
المضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين
والتنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء فكذا ما بمنزلته
واما النكرة المفردة مع لا التي لنفي الجنس في نحو لا رجل في الدار
فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من
رجل في الدار وانما افادت الاستغراق لان دخولها لابتداء
الجنس الى انتهائه فمعنى هل من رجل هل من واحد هذا الجنس
الى اقصاه غير انه اكتفى بذكر ما يدل على الابتداء لدلالة
احد الغايتين على الاخرى ووجه تضمن النكرة المفردة اياها
ابلغية قولهم لا رجل بالفتح من لا رجل بالرفع ومن ليس رجل وما ذلك الا لكونه متضمنا للاستغراق

وهو من متضمن اياه ولو استفيد من لا ما تقدم الكلام
وطريق آخر ان النفي والاستفهام يتشاركان في تشبثهما
بمضمون الجملة لا بالاسم وحده لكن المفرد لا يحكم هو النفي المثبت
بالاسم المنفي وهو النفي على معنى الاستغراق كلام التعريف
بعيد في نفي الرجل ان ينصبوه لئلا عليه يتفضل عنده لحالة
من سائر حالاته التي لم يتنزل فيها منزلة حرف يحدث في الاسم
وحده معنى فهو الاسم المبني يكون هذا الحكم مما يدل على فرط امتزاج
الحرف بالاسم وشدة الاتصال بينهما وبين الرجل لان الاحتياج
اليه للتمييز وذلك مفقود هنا وانما بني على الحركة لعروض البناء
اذ العارض بناء يناسب العارض وانما بني على الفتح لتناسب حركة على الا
التي اسمها مضاف او مشابه وهو النصب وفي بعض النسخ لتناسب على الا
على ان لان بينهما تناسب في النقيض فروعي المناسبة في الحركة
واما المركب المراد به كل كلمتين جعلتا كأنهما واحدا بان يدل على معنى
واحد بلا نسبة اسنادية او اضافية فينقسم ثلاثة اقسام الاول ما كان
صوتا نحو سيبويه فحكمه بناء الاول على الفتح لانه منزلة ... والثاني
على الكسر تشبيها ... الاخير ... فانه يعرب بعدم التضمين والثاني ما تضمن ثانيه مع ...

المضاف في حكمه اعراب الاول وبناء الثاني وسيجئ تحقيقه و
الثالث ما تضمن ثانيه معنى الحرف ولم يشبه الاول المضاف
نحو خمسة عشر فحكمه ان يبنى الجزآن على الفتح والاثنا عشر لقوله
فانما بني الشطر الاول لتنزله من الكلمة منزلة الصدر من العجز وما
فصار كالزاي من زيد فكما ان الصدر من الكلمة مبني فكذا
ما هو بمنزلته وبني الشطر الثاني لتضمنه معنى الحرف والاصل
خمسة وعشرة فحذف الواو وركب الاسمين مع الافتقار
كالاسم الواحد الدال على معنى واحد لتجري مجرى سائر الاعداد
المفردة كخمسة وستة وكون العطف في المعنى الموزون باق
الشرط بين كلمتان لا ينافي الاتحاد والامتزاج في
اللفظ فلا تناقض وان احتاجوا الى ذلك لدفع الالتباس
لانك لو قلت صحبك العاقد للشيء ما اعطيك بهذه السلعة خمسة
عشرة لتوهم المخاطب انهما صفقتان والمراد صفقة
واحدة بخلاف خمسة عشر والاحتياج اليه فيما بين على
العشرين وما فوقها من العقود لان نجري بهذه العقود
مجرى الجمع المذكر السالم واعرابها كاعرابه والثنتي عشرة ...

في المثنيات والمجموعات وانما معروضه المفردات على
انه لا التباس في تلك الصيغ مع المبني للتباين وتحته
حكم شيء في التقويم حتى يعطى تارة درجة واخرى
عشرين وبنا على الحركة لعروض البناء فرقا بين اللازم
والعارض وعلى الفتح لخفته المطلوبة على الخصوص متعلق
بالمطلوبة او حال من ضميرها وبها يتعلق هنا اي
في التركيب لثقل الناشي من الاجتماع فحرك بالفتح اذ
الغرض ليس الا التحريك لما ذكرنا به يحصل الوصول الى هذا
الغرض فلم يكن لنا حاجة الى التكلف ما هو اثقل
والرابع ما لا يكون الثاني منه صوتا ولا متضمنا الحرف
فحكم فتح الاول وحده ان كان الاخر حرفا صحيحا والا
سكن لكونه بمنزلة الجزء من الكلمة واعراب الثاني مع
منع الصرف للعلمية والتركيب واليه اشار بقوله واما
نحو بعلبك فلا بني منه الا الصدر حيث للتعليل اي لانه
لم يتضمن الثاني معنى الحرف والخامس ما كان كذلك مع
انصراف الثاني حيث شبهوه بالمركب الاضافي في تنبيها
لفظيا

لفظيا من حيث انهما اسمان احدهما عقيب الاخر مذكور
وقد مر تحقيقه في باب ما لا ينصرف فتذكر اما ما حذف منه المضاف
اليه هو على ضربين ظرف وغير ظرف فالاول الجهات الست
واسلف وقدام ودون ومن على وابتداء بهذا قول كقولك حينئذ
من قبل ومن قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد اي من قبل كل شيء
ومن بعده وحينئذ من الفعل ودون ومن على اي من الفعل
ودونه ومن اعلاه فانما بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه
ونوى اي المضاف اليه فيه اي في الاسم المضاف كان معنى الاضافة
مقدرا فيه اي في ذلك الاسم والاضافة اي ومعناها معنى من معاني
الحرف ولهذا يقال حروف الاضافة فيكون متضمنا لمعنى
الحرف فيكون مبنيا فيجري مجرى امس في انه لما تضمن التعريف
من غير ظهور ما يفيده بني لتضمنه معنى الحرف واذا اظهر المضاف
اليه نحو من قبل هذا كان معناها في هو ما هو من لفظ اليه
فلم يتضمن المضاف معناها اي معنى الاضافة كما يفهم
معنى التعريف من اللفظ اذا ابرزت حرف التعريف في امس فلم
يبن واذا لم يكن منويا لم يبن ايضا اذ هو غير متضمن

ح معناها فيكون المجاز مثلها نكرة فيعرب كسائر النكرات
قال فساغ لي الشراب فكنت قبلا والفرق بينهما
وقوع المجيء قبل زمان المضاف اليه في الاول ووقوعه
في زمان ما من الازمنة المتقدمة على هذا الزمان في الثاني
وبين المعنيين فرق وهذا مبني على كون الاول
معرفة والثاني نكرة قال ابن يعيش في شرح المفصل
في علة بنائها لان هذه الظروف حقها الاضافة لان
معناها لا يتحقق الا بها فلما حذف المضاف اليه اكتفاء
بمعرفة المخاطب عن ذكره منويا صارت بمنزلة البعض
من الكلمة لانهما كالشيء الواحد والبعض منها مبني
وقيل لمشابهته الفعل في ان كلا منهما يفهم منه
المعنيان فاذ نكر المضاف اليه زال ذلك اذ لا دلالة
ح الا على المضاف وفيها ما فيهما وقيل لمشابهته الحروف
من حيث الاحتياج وانما بني على الحركة لعروض البناء
وعلى الضم جبرا للمحذوف منه باقوى الحركات بريد ان
المضاف اليه لما انقطع صار بعض الكلمة قد زال
فظهر

فظهر النقصان فبنوا عليها جبرا له وقيل بني على الضم
لان النصب والجر قد يدخلانه حالة الاضافة نحو قبل هذا
ومن قبله لا الضم فلم يبن على الفتح والكسر ابقاء للتمييز
بين الحركة الاعرابية والحركة البنائية فبني عليه وصارت
الضمة علما لهذا الحرف وقيل مبني على الضم لشبههما بالمنادى
المفرد المعرفة في ان كلا منهما مبني في حال ومعرب
في حال والثاني نحو جئت وليس غير وغير في ليس غير منصرف
المحل لكونه خبر ليس واسمه مضمر وفي لا غير مرفوع المحل
على الخبرية على مذهب البصريين وعند الزجاج
كلاهما واحد وعلى مذهب الكوفيين لا غير بالفتح
مثل لا ريب فيه قوله والمبني اللازم من الافعال الفعل
الماضي والامر بغير اللام قال الشارح قد سبق في
صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان
الاعراب اصلا فبناؤهما لا يكون الا لازما واما
المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة فما
بني منه اي من المضارع بني بناء عارضا وذلك اي

و اذا كان مستحقا بسبب المضارعة

مما بني منه ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وا

نما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن من حيث ان كلا منهما فعل

لحق باخره نون جماعة النساء وهم قد اخرجوا المضا

رع لمشابهة الاسم من اصله فاعربوه فلان يردّوه

في اصله الذي هو البناء اولى واحدر هذا عند سيبويه

وقال غيره انه اي المضارع لما خرج عن اصله بالمضارعة

اجتنبوا بناءه في بعض الاحوال فنبه انه قد ترك

على اصل البناء ابدا انا بان الاصل في الافعال البناء

كما صحوا القود تنبيها على ان اصل باب يبوب والقود

نفس حال اتصال نون جماعة النساء للبناء نحو يفعلن

يفعلن اولى للبناء اذ المضارع فيه لم ينقص اذ

لبس من الاسم على هذا المثال الا يرى انه لا يكاد يوجد

نحو ضاربن على نحو يضربن بخلاف يضربان ويضربون

وتضربين اذ لكل منها نظير في الاسماء كضاربان

وضاربون وضاربين فلا يلزم من بناء ما يتصل به

نون جماعة النساء بناؤها ويمكن ان يقال الوجه

فان

فان الالف والواو مقتضيان لحركة ما قبلها اذا كانت

لدة والنون بسكون ما قبلها والحركة الة الاعراب

والسكون الة البناء وما يقتضي حركة ما قبلها فكانه

يقتضي اعرابه وما يقتضي السكون فكانه يقتضي بناءه

فلاجل هذا بني مع النون لا معهما فبناؤه عارض

على ما ذكر سيبويه ولازم على ما ذكره غيره واختار المصنف

مذهب سيبويه وانما بني المضارع عند لحاق النون

التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة لان الفعلية مقتضية

للبناء لكونه اصلا في الفعل كالاعراب في الاسم الا انهم

لم يعتدوا بالجهة الفعلية واعربوا عملا بالجهة المضارعة

فحين دخلته النون كان الجهة الاولى بحدوده اذ التا

كيد جريانه في الحوادث فقويت الفعلية بهذا الا

عتبار فعاد الى اصله الذي هو البناء على الفتح

لانه لما اقترن به النون واشبه نحو بعلبك في ان

كلا منهما كلمتان ركبتا فصارتا كالكلمة الوا

الواحدة فبني على الفتح كما بني هو اي بعلبك قوله اعلم

ان هذه الكلمات الثلاث يعني الاسم والفعل والحرف
ينقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانه
اما ان يكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالا
فعال المضارع نحو لن يضرب زيد فيضرب معمول
لن وعامل في زيد وعامة الاسماء المتمكنة كاسم الفا
عل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر و
اسم المضاف والتام نحو لقيت زيدا راكبا
غلامه او مضروبا او مررت برجل حسن وجهه و
اعجبني ضربُ زيدٍ ورايت غلام زيد وحصل لي
عشرون درهما فكل منها عامل لشيء معمول لاخر
او لا يكون معمولا فيه كما سيجيء عن قريب واما ان
يكون عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو ايضا واقع
كالفعل الماضي نحو ضرب زيد فانه عامل في زيد وليس
بمعمول والامر بغير اللام نحو اضرب زيدا واما
باللام فهو بمنزلة المضارع والاسماء غير المتمكنة
الجازمة للفعل المضارع وهي الاسماء المتضمنة بمعنى
ان غير اي

ان غير اي نحو من وما ومتى وحيثما واخواتها تقول من
تضرب اضرب وما تفعل افعل وعلى هذا فانها يكون
مثله في الفعل لا معمولا فيها فكان بالعمل العمل الصريح و
الحرف العاملة وهي الحروف المشبهة بالفعل و
الحروف الناصبة للمضارع والحروف الجارة و
الحروف الجازمة فان كلا منها عامل غير معمول فيه واما
ان لا يكون عاملة ويكون معمولا فيها وهو هذا القسم
قد اهمله المصنف في المتن وظن انه ليس غيرها
في متوهما حال اما من فاعل اهمل او من فاعل ظن
انه الثاني لا يتصور معمول فيه في كل حال الا في حال ان
يكون عامل لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا
شبهة في ان كل فعل مضارع عامل واما الاسم المتمكن
وكل اسم متمكن يصح اضافته فيعمل الجر اذا المضاف
يعمل في المضاف اليه عند الشيخ عبد القاهر والمصنف
تابع له لانا نقول انه ما ذكره من القضية الكلية في
الدليل كاذب لانه يصدق بعض الاسم المتمكن لا

يصح اضافة وذلك لا ما فيه نون الجمع من الاعداد
لا يصح اضافته البتة لما نذكر في الباب الثاني في
بحث التمييز ان شاء الله تعالى وهو متمكن منصرف
غير دون في الرفع وعن بين في حالتي النصب والجر
ولو لم يكن كذلك لما كان معربا لانا نقول ذهبت
بمعنى احسنت انه يعمل الجر بالاضافة وهو قايم مقام
مفعولي حسب لاقتضاء اياهما لانك تقول ذهب زيدا
منطلقا لكنه غير منصرف لا يستعمل منه ماض ولا مضا
رع اي ولئن سلمنا انه غير عامل لانه ينصب الاسم بعده
على التمييز فيكون عاملا في قوله ذهب اشارة
الى الجواب بالمنع اولا اي لا نم ما ذكرتم لجواز ا
ضافة الى التمييز على الخلاف والى غيره بالاجماع
فيعمل الجر بالاضافة فهو ينصب الى ولا يلزم
من منع التصرف الدليل منع المدلول لجواز ثبوته
بدليل اخر لا افعال العلم لا يصح اضافته لان معرفة
ولا ينصب التمييز ايضا لا ابهام فيه وهو حقيقي لانا نقول ابو زيد لا يصح اضافة

لا يصح اضافته اذ كل علم قابل للتنكير بقصد فيه التاويل
كما نكر زيد مثلا بان يجعل زيد من الزيدين فيصح اضافته لوقوع
ذاك عند التنكير لزوال المانع نحو مررت بعمركم وبعثمانننا
وقوله ان عمر علا زيدنا يوم العلا راس زيدكم بابيض
ماض الشفرتين يمان كما يصح اضافة النكرات فهذا
اي ما ذكرنا من السؤالين محله الرفع على الابتداء خبره
قوله الذي عبر المصنف اي جعله مغرورا من اهمال هذا
القسم ظان انه غير واقع غير انه واقع لان من الاسماء ما
لا يستعمل مضافا البتة نحو قط وقاطبة كلاهما بمعنى
جميعا فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب التمييز علم ذلك بالا
ستقراء وهو معمول فيه لكونه منصوبا على الظرفية اذ الظرف
لا بد له من مظروف عامل فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا
قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان غير اي قال ان الاسماء المتضمنة
بمعنى ان يجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن الحرف نحو من
يضرب اضرب وكذا اخواتها نحو ما تفعل افعل ومتى تجلس
اجلس فلبنائها خرج عن كونها معمولا فيها لا اثبات الشيء

ومن ذلك اي مما يستعمل مضافا البتة

من الضمير المستكن في بينت الراجع الى الاسماء فانه لم يبن وان
تضمن معنى الحرف كاخواته لوجهين احدهما انه انما لم يبن
ايذانا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنو يفعلن ايذانا
بان الاصل في الافعال البناء وانما خص اي به دون
غيره من اخواته لان اقوى منه في الاسمية بدليل انه ابدا يضاف
الى الاسم او الى الجملة ويصير بعض المضاف اليه ولا كذلك
اخواته والثاني انهم حملوه اياه على ما هو نظيره في المعنا
في الاعراب وهو جزء او بعض وكلاهما معربان او على
ما هو ضده وهو كل وهو معرب وهم يحملون الشي
على ضده كما يحملون اي حملا مثل حملهم اياه على نظيره قوله
العامل عند ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص قال
الشارح قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن
يتناول المنصرف وغيره بخلاف الامكن والفعل المضارع
وعرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وعرفت ان
الفعل المضارع قد تطفل عليه اي على الاسم فيه اي في الاعراب
بسبب المضارعة فاذا عرفتها فاعلم هو هنا اي في هذا المقام
ان تعلق

ان تعلق وفي بعض النسخ ان تعليق الفعل او ما اشبهه
من الحروف كالحروف المشبهة بالفعل والاسما كاسم الفاعل
والمفعول وغيرهما مما يدل على حدث وغيرها اي غير ما
اشبهه انث الضمير اعتبارا المعناه من الابتداء وحروف الجر
والاسم الجامد المضاف والناصب للتمييز ملتبسا بوجه ما من
الوجوه المعهودة بينهم بالاسم المتمكن متعلق بتعلق
قيد به بناء على ان المراد بالعامل ما يعمل العمل القريب بقرينة
اثباته عقيب تقسيم الكلمات العربية الى الاربعة بحسب
اقتضاء العقل ثم ان المراد من العمل فيها القريب على ما
صرح قبل سبب جران في قوله ان تعلق لثبوت وصف فيه
اي في الاسم المتعلق به كالفاعلية او ما اشبههما كالاسمية
لكان وما ولا المشبهتين بليس والخبرية لان او المفعولية او
جري مجراها مثل الحالية والتمييزية والاسمية لا والخبرية لكان
وما يحمل عليه او الاضافة ونحوها كالجار والمجرور نحو مررت
بزيد وهذه المعاني المذكورة مع ملحقاتها معان معقولة
لا يدركها الا العقل فلا سبيل للحس الى ان يدركها الحس يستدعي

نصب علامة يستدل بها اي بتلك العلامة قوله بها قايم مقام فاعل
يستدل او المصدر اي يوجد الاستدلال بها عليها اي تلك المعاني
فجعلوا وجوه لتوحيد ما اضيف اليه دلايل بالنصب مفعول
ثان لجعلوا عليها اي على تلك المعاني المعقولة وهي تلك المعاني
المعقولة مقتضيات للاعراب وفي بعض النسخ بالاضافة وهي
الاشياء التي تعلقها اي بالاسم سبب لحدوث هذه المعاني
المعقولة عوامل مفعول ثان وسموا وكذا اي كما استدلوا عليها
بنصب تلك العلامة مضارعة الفعل المضارع بالاسماء
كما تقدم ذكره في بحث المضارع يستدل على اجراء حكم الاسم عليه
الاعراب فرفعوه اي المضارع حيث للمكان وجوده
او فرخطا من المضارعة للاسم وذلك اي كونه او فرخطا من
المضارعة عنده وقوعه بنفسه اي لا بضميمة موقع الاسم نحو جاءني
رجل يضرب اذ الرفع علة لقوله فرفعوه اي انما رفعوه
لان الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ليدل على قوة المشابهة
وانما كان او فرخطا عنده لان وجوه المضارعة سبعة ومن
جملتها وقوعه موقعه فاذا حصل ذلك يتم به المشابهة ونصبوه

حيث وجدوه

حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه اي موقع الاسم لكن مع
ما يجعله في تقدير الاسم نحو ان او ما يشبهه كلن وكي واذن
حيث للتعليل كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم لكونه
علامة ما هو فضلة في الكلام وجزموه حيث وجدوه
قد انحط عن رتبة المضارعة بالوجوه السبعة بالواو
وذلك الانحطاط عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم وهو
ان وما يشبهه وهو لم ولما ولام الامر ولا للنهي حيث كان
الجزم مفقودا في الاسم ليدل على انحطاط عن تلك الرتبة
وهي مضارعة الاسم مقتضية لاعرابه والمعنى الذي هو اي المضارعة
اي بذلك المعنى او فرحظا من المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم عامل
الرفع فعاملا اذن معنوي وهو الحرف الذي هو مع في تقدير الاسم
او يشبهه بالنصب عطفا على الحرف اعني ان واخواته عامل النصب وهو
الحرف الذي جزمه اي منعه عن تقدير الاسم او شبهه اعني واخواته عامل الجزم
اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على
وجه مخصوص فظهر منه ان المقتضي غير العامل هذا في الاسم الظاهر واما
في الفعل فلابد من بيانه بان يقال ان وقوعها المضارع بنفسه موقع الاسم

ببسبب يحدث الاخفيه المشابهة المقتضية لكون اخره على الرفع
وان الذي يقع المضارع به موقع الاسم بسببه يحدث النقيضة
للمشابهة المقتضية لكونه على النصب وان الجزم معنى ذلك
يحدث به انحطاط رتبة المضارع المقتضي لكونه الى الجزم
وكل من الاعلية والانقصية والانحطاط معان لا تدركها
الا العقل وبهذا اندفع ما قيل وفيه نظر اذ ليس من
شان ناصب الفعل المضارع وجازمه ان يحدث بها
المعنى المقتضي للاعراب اذ المعنى المقتضي هو المشابهة وهي
محققة قبل وانما قال ما اوجب ولم يقل لفظا اوجب ليتناول
العامل اللفظي والعامل المعنوي والمراد من الوجه
المخصوص اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او اعم العبر
بما عرف به ابن الحاجب وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب لانه ذاكر عامل اي شئ كان بخلاف ابن الحاجب
فانه ذاكر حد عوامل الاسماء وعلى ما ذكرنا قبل لا فرق
بين التعريفين فافهم قوله والعامل ضربان هذا غني
عن الشرح قوله اذا رأيت انه الاول في الثاني وعرفت علة قال
الشارح اي

الشارح اي علة تأثيره اي تأثير الاول في الثاني بين لك ان
المصنف نكت اذ رأيت الغلام في غلام زيد يؤثر حالا على ان
الرؤية بصرية ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا على انها
قلبية في الثاني وهو زيد فيجره وعرفت ان علة هذا التأ
ثير اي تأثير الغلام في زيد في تلك الصورة هي الاضافة
امكنك تعدية هذا الحكم وهو الجر الى كل ما وجدت فيه
تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت علية اي علية
الاول في الثاني اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني ولعل
الاول من الثاني لانه ح يعود الضمير الى الاثر للمضاف وعلى
الوجه الاخير الى الاول المضاف اليه وانه جاري على القاعدة.
الجارية بينهم هو الاول ولانه على الاول يطرد الحكم بخلاف الثاني
~~فلانه المخصوص~~ لا معرفة ان الاول اثر في الثاني في ما — لانه لا يلزم من
دة المخصوصة معرفة تأثيره في الثاني في كل مادة اذ لا
يلزم من التأثير المخصوص بموضع التأثير في كل موضع فضلا
عن لزوم المعرفة عن المعرفة اما اذا عرفت علة التأثير
امكن اطراد الحكم في كل مادة كما عرفت ولا شك ان ما

بقيد الاطراد اصوب ثم شرح شرح الباب الاول بعون الله
وحسن توفيقه فالان نشرع مستعينا بالله في شرح
شرح الباب الثاني انه ولي الاعانة الباب الثاني في العوا
مل اللفظية القياسية قدمنا القياسية لاطرادها قال
الشارح لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد
لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر اي
الا قطع القياسي الخارج صفة بعد صفة لانه على
الاصل والمطرد ليس كذلك في ليس كذلك فهو اولى بالتقديم
على ما هو كذلك لان المطرد يشابهه الكلي لانه ما لا اختصاص
له بشيء كالكلي اذ هو ما لا يمتنع نفس تصور مفهومه عن وقوع
الشركة الا يرى ان عمل الرفع وحده وعمل النصب والرفع
لا اختصاص له بجزء وضرب مثلا لان علة الاول اللزوم
وعلة الثاني التعدي فيتناول كل ما وجد فيه تلك العلة
كذلك عمل الجر وقد عرفت بيانه كما ان الحيوان لا اختصاص
له بانسان والانسان لا اختصاص له بزيد بل يتناول
كل منهما كلا من هذين وغيرهما وغيره اي غير المطرد يشبه

الجزئي

الجزئي لانه ما يختص بشيء كاختصاص عمل الجر بمعنى
على كما ان الجزء هو ما يمنع نفس تصور مفهومه عن الشركة
فيه فلا يتناول زيد غيره والكلي مقدم على الجزئي لانه جزء
الجزئي غالبا لان الكلي هو المنسوب الى الكلي فهو جزء والجزئي
منسوب الى الجزء وهو كل فكما ان الجزء مقدم على الكل
بالطبع وكان الجزء كليا والكل جزئيا قدم الكلي على الجزء
فلزم منه ان يتقدم ما هو يشابهه الكلي على ما هو يشابهه
الجزئي لان الجنسية بين الشيئين علة الانضمام في الحكم
قوله لان الفعل منها وهو الاصل في العمل قال الشارح
وانما كان الفعل اصلا في العمل لكونه تاثيرا حيث عمه
على اصالة واكثر فايدة لدلالة على الحدث بمادته والزمان
بصيغته ويجوز ان يكون علة لهما لانما كانت فايدته اكثر
باعتبار دلالة على الحدث والزمان عم تاثيره لانه باعتبار
دلالة على الحدث عمل في الفاعل والمفاعيل والمصدر وبا
عتبار دلالته على الزمان عمل في المفعول فيه بخلاف الاسم اذ
لا دلالة عليهما وضعا وقد لا يكون مقتضيا وبخلاف الحرف

لا تقتضيه اما اسما او فعلا معمولا ابدا واحدا او
اثنان ومعمول الفعل لا يكون اقل من ستة بل يكون
اكثر منها وايضا باعتبار كثرة الدلالة كان التاثير في
الذهن اشد وتجوز ان يكون باعتبار ان الزمان
متجدد ومنصرم نما في الخاطر بغير معناه ولهذا سمى
بعضهم الفعل كلمة وفي الوجهين الاخيرين نظر هذا احد
وجهين كونه اصلا في العمل والوجه الاخر اشار اليه بقوله
والاسم والحرف والنفي في الحرف فقط ولهم يكون اصلا لما
احتيج في العمل اليها هو عطف من حيث المعنى على قوله لكونه
فالحمل على اللف والنشر الغير المرتبين مما يا به سوق
الكلام قوله واما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب
قال الشارح يشير الى ان عمل الفعل مقصور على
الرفع والنصب لا يتجاوز الى الجر لان الرفع علم
الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
بحسب وضع الواضع اذ لولاه لوقع الالتباس والغرض
التمييز وبيني عليه معنى الاعراب وزمام هذا الامر بيده وفيه
بحث لان افراز بحث ان في بحث الاعراب الاصلي
وغيره

وغيره والفعل ربما يقتضي الفاعل والمفعول به اوما
يضاهيهما اي يشبههما من ضاهى يضاهي كاسم
كان والتمييز والحال ولا يقتضي شيئا سوى ذلك
هذا معلوم بالضرورة فالحري ان يكون عمله مقصورا
على الرفع والنصب اذ العمل بحسب الاقتضاء فلا
يعمل الجر لانه لا يقتضي ما جعل علامة له قوله واما الرفع
فعام قال الشارح يريد اي المصنف ان عمل الرفع
اي عمل الذي هو الرفع فالاضافة للبيان او اضافته
مصدر يعم يشمل جميع الافعال لانها مستوية الاقدام
بفتح الهمزة وكسرها في اقتضاء الفاعل اذ كل فعل
لازما او متعديا يقتضي الفاعل اعلم انهم اختلفوا في
تعريفه فقال بعضهم منهم ابن الحاجب ما اسند اليه الفعل
او شبهه على جهة قيامه به فخرج ما اسند اليه مجهولا
الفعل ودخل ما ليس قائما به وبعضهم ما يجب تقديم خبره
اي عامله كونه خبرا هذا العقد لاخراج ما تضمن
ما توجب تقديمه وبعضهم ما ارتفع باسناد الفعل اليه

خرج به المبتدأ وبعضهم بما كان المسند الحقيقي الذي
من فعل او شبهه بعد ما عليه قال به الزمخشري احترازا
عن مثل زيد قام على الظاهر وقال المصنف الفاعل هو
ما اسند اليه عامله مقدما وبالاسناد ليدخل ما ليس بكلام صريح
ولفظ اسم وان منطبق لكنه يوهم لخروجه وفاعل
الاسناد تابع واطلقه ليتناول الفعل والتقدير والا
يجابي والسلبي وجمع بقوله عامله بما فوقه غير الافا
دة المقصودة على طريق الايجاز فالتفا عن الموهم بل
تخلل التعريف بعد ما عليه بيان بان تقديم الفاعل من
مغيراته اذ ما قبل لا يقبله لاحتراز عن مثل زيد
قام لانه وارد على ظاهر قول الزمخشري لا على
سقط ضمير الفصل بينهما على انه من بين التعريفات هو
التعريف الصحيح اما من الاول فلان فيه ما ينافي ظاهر
التعريف واما من الثاني فلانه قال ابن يعيش في شرحه
للمفصل وهذا القول عندي ليس بمرضي لان خبر الفاعل
الذي هو الفعل لم يتقدم بمجرد كونه خبرا والا لوجب تقديم كل خبر والثاني باطل

فالمقدم

فالمقدم مثله بل لامر وراء ذلك وهو كونه عاملا فيه اوجب
تقديمه كالتضمن اقول انما يحمل قوله ورتبة العامل قبل رتبة
المعمول على الوجوب منعنا والا فلا يتولد منه فكونه عا
ملا فيه اوجب تقديمه فالحاصل اما الصغرى ممنوعة واما
هذه النتيجة غير لازمة والاولى ان يقال لانه يخرج منه فاعل
الانشائيات وتغيير بالعامل لا بوجه او لا ضرورة
تدعو الى العدول عنه الى ... واما من الثالث فلان الاسناد
امر معنوي وعامل لفظي واما من الرابع فلما مر ولما
كان قيد الخ الى الحد وتقدمه محتاجين الى البيان
تعرض به محتاجا ببيان لحدها الى ملبوس حيث قال
قد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب وهو نسبة
احد الجزئين الى الاخر على وجه الافادة التامة فلا حاجة
الى الاعادة فقال وانما وجب تقديم الفعل على الفاعل
لان تقدير قولنا ضرب زيد صدر الضرب عن زيد وزيد في التغيير
مؤخر فكذا في المغير ولان الفعل علة الفاعل فعليته
بعضه ولان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء وهو

الفاعل في زمان معين احترز باللفظ عن الدوال الاربع
وبالدال على نسبة معنى عن المهملات وبمعين زمان معين عن الاسماء
والحروف فاذا اي اذا كان الفعل كما ذكرنا الاسناد كالجزء
الذاتي لمفهوم الفعل والاسناد امر اضافي والذهن
متى تصور الاسناد لا بد وان ينتقل الذهن الى المسند اليه
والا اي وان لم ينتقل الذهن من الاسناد الى المسند اليه
حين تصوره لكان المعنى الاضافي الذي يتوقف
تعلقه على المتعلق غير اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية
وهو محال فاذا اي اذا كان ذلك كذلك وهو وان لم يكن
مذكورا لكنه مراد من ضرورة الاسناد انتقال الذهن منه
الى المسند اليه وذلك هو الفاعل ولا يلزم منه ان يكون كلا
منا وهو ظاهر فيلزم عند ذلك ذكر الفاعل للاسناد الى
شيئين فثبت ان الفعل في الذهن بواسطة دلالته
على الاسناد مقدم على الفاعل فاذا وجب هذا الترتيب
في الذهن وجب في اللفظ ليحصل المطابقة لا يقال منه ثانيا
بين اللفظ والمعنى فيجب تقديمه عليه لانا نقول لا نم الا ان
الشارح منعه وهو الا
فاذا فرض الكلام في
المتن وحرمه
علي
طرد الالباب

طرد الباب لان قوله نعم يدل على انه لا فرق بين قولنا زيد
قام وقام زيد وليس كذلك كما ستطلع عليه ولا يلزم
من وجوب تقديم الاصل وقبل الذكر لفظا ومعنى لانا لا
نسلم انه يكون اصل المبتدا لكونه معتمدا وهو كما
في عدم لزومه بل لانا نقول فرقا بين قولنا زيد
قام وقام لانك اذا قلت زيد لم يلزم منه وقوف الذ
هن على معناه الحكم بالاسناد معنى اخر اليه بخلاف اذا
قام لما حققنا ان الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا
قال اي المصنف في المتن يرفع اسما واحدا وذلك
اي ان لا يكون الفاعل الا واحدا الا ان معنى ضربت
صدر الضرب مني وهو حرف الجر لا يدخل الا على المفرد
لانه ثبت انه عامل في المفرد وما يدخل ذلك عليه هو
الفاعل فيكون واحدا بالضرورة ليس الا ولان وصف
الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما عليه ولم
يشترط ان يكون احدث شيئا والا لجاز تعدده
لجواز احداث الشخصين الفعل بحو لو لم يشترط ما يتعلق

قوله بدلالة قولهم طاب الخبز ومات زيد ولو كان الاحداث شرطا
لما جاز لان الخبز لا احداث للمطبب وزيد لا احداث للموت فثبت
ان شرط الاسناد في ذا كان شرط الاسناد الاحداث قيل
هذا الكلام مقتضى معناه ان الشرط لو كان الاحداث
لا الاسناد لجاز نسبة الفعل الى الفاعلين وذلك غير جائز
بل هو ممتنع لاستحالة توارد العلتين على معلول واحد الجواب
لا يلزم من اسناد القيام الى زيد وعمرو بشرط الاحداث
توارد هما عليه لان قيام زيد وقيام عمرو صنفان من مطلق
القيام فيهما غيران على ان هذا السؤال لو سلم لزم عدم صدور
الافعال التي هي خصوص من مطلق الفعل عن الفاعل
حين صدرت منهم معا والحس يكذبه فليس لك ان تسند
الفعل مرتين لانه لما كان نسبة الى الفاعل على جهة الاسنا
د في ذا اسند اليه تم الاسناد فلو اسند معه الى اخر لزم ان
يتم لان الاسناد لا يتعدد لكنه تام لحصول الاسناد به
بدون اسناده اليه كما ان المضاف الى شيء اكمل لا يجوز ان
يضاف الى اخر فلهذا لم يتعدد الفاعل بخلاف نسبته الى المفعول لانه على جهة التعلق ويجيء تكثيره فيجوز

تعدد المفاعيل

تعدد المفاعيل فان قلت انا نجد الفعل يسند الى اكثر من
واحد مع جوازه بلا خلاف فبطل ما ذكرتم ان الفاعل
لا يكون الا واحدا اجاب بقوله وقولهم ضرب الز
جلان والرجال ليس بمناقض لان المعنى بالتثنية اي
ان اي الشأن لا يجوز ارتفاع الاسمين مختلفين
بجهة الفاعلية بفعل واحد متعلق بارتفاع من
غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو ومن هذا علم انه ليس تناقض
لان الرجلين ليس باسمين مختلفين بل اسم
واحد وكذا الرجال وعلم انه يجوز ارتفاعهما بغير نحو
ضرب زيد اخوك وبفعلين نحو قام زيد قام عمرو او
قعدا بالعاطف نحو قام زيد وعمرو قوله وان لم يكن
مظهرا فمضمر قال الشارح اعلم ان الفاعل على ضربين
احدهما مظهرا او على مظهر نحو ضرب زيد والاخر مضمرا
وعلى مضمر وهو اما منفصل عرفه الزمخشري بانه
ما يجري مجرى الظاهر في الاستبداد اي ان كلا
منهما مستقل بنفسه لا يحتاج في التلفظ الى ما يتصل به قدمه على المنفصل

وان اخره الزمخشري في مفصله نظرا الى انه لا يعدل
اليه عن المتصل الا في موضع الضرورة لاصالته لاختصاره
وستطلع عليه لان البحث هنا بالنظر الى كونه فاعلا
فانفراده يقتضي بذلك لانه حينئذ بمنزلة المظهر
كما عرفت نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الفعل الا عند
تعذر الوصل وذلك في خمسة مواضع موضع الابتداء
وموضع الخبر الا انه لا شيء متصل به وموضع خبر ان
لان لا يتقدم على منصوبه واذا وقع بينه وبين
فعله حرف الاستثناء او حرف العطف فدل هذا ان بد
المتصل هو الاصل او متصل سيجيء منه ما الانفكاك
عن الفعل او هو اما بارز وهو ما لفظ به كتعبيرنا بالتثنية
نحو مثل ضربنا وضربوا وضربن وضربت المتقي
به عن تمثيل جمع وتمثيل المخاطب والمخاطبة واما
مستكن وهو ما نوي سواء كان اي استكنانه لازما
كالمنوي في اضرب ونشترك فيه اضرب ونضرب وتضرب
لانه لا يظهر لها صورة فاعل البتة او غير لازم
كالمنوي في ضرب وضربت فيه ... قد يظهر

قد يظهر لهما صورة فاعل كفعله مرادا وغلامه مرادا وسيجيء بحث المضمر
مستقصى في بحث المضمرات ان شاء الله تعالى قوله ثم
الفعل على ضربين قال الشارح المتعدي وهو ما
يتصل الى المفعول من غير وساطة الحرف اي الفعل
المتعدي ما جاوز عن الفاعل ويصل الى المفعول
به من غير وساطة الحرف واللازم بخلافه وقيل ما وجد
الفاعل في جزء وقيل ما اذا اتصل به ضمير المفعول حسن
معناه واللازم بخلافه ومعناه اللغوي اي المجاوز
من حد اطوره اي تجاوز حده سامت الاول نحو ضربت
زيدا وهو اي الفعل المتعدي على ثلاثة اضرب
وهم نزلوا الفعل منزلة الحيوان وهو ضربان قوي
وضعيف والقوي على ثلاثة اضرب قوي ومتوسط
واقوى وكذلك الفعل قوي وضعيف وهو اللازم
والقوي ثلاثة اضرب قوي خالص وهو متعد ا
لى مفعول واحد ان تعلق فهمه على واحد سواء
كان علاجا وهو ما تقتضي في ايجاده استعمال جارحة

كضربت زيدا وقلبت بكرا او غير علاج وهو بخلافه بل
يكون مما يتعلق بالقلب نحو ذكرت زيدا وفهمت
الحديث وتعديته الى ذلك المفعول بحسب ما يقتضيه
الفعل ومنه افعال الحواس وذكر ابو علي الفا
رسي ان السمع خاصة يقتضي مفعولين لا يكون ثانيهما
مما لا يسمع ويجوز الاقتصار على احدهما لكن على ما
يسمع نحو سمعت الحديث او الكلام وقال ابن يعيش
لا اراه صحيحا لان الثاني قد يقع مما لا يكون مسموعا
الآية الافعال الداخلة على المبتداء والخبر والحق
انه انما يتعدى الى واحد كاخواته من المسموع والى
غيره بقرينة بعده من حال او غيره دالة على انه المراد
نحو سمعت زيدا مقول فان زيدا مفعوله على حذف
المضاف اي قول زيد لانه يقول الحال عنه عليه يقول
ابا علي جعل من الافعال الداخلة على المبتداء و
الخبر متوسط وهو متعد الى مفعولين ونحو على نحو عين
لان المفعول الثاني لابد من ان يصح حمله على الاول بمعنى ان يصدق عليه وهو هو او كان بمنزلته او لا ينقل ذلك

هو افعال

255

هو افعال القلوب نحو علمت زيدا فاضلا فانه يصح
ان يقال زيد فاضل وعلمت ابا يوسف ابا حنيفة فانه
يصح فيه القول بان ابا يوسف ابو حنيفة اي بمنزلته وسيجيء
شرحها اي شرح افعال القلوب في الباب الثالث ان
شاء الله تعالى والثاني اما ان يتعدى الى المفعولين
بنفسه نحو كسوت زيدا جبة او بالهمزة نحو اعطيت
زيدا درهما فانه في هذين المثالين لا يجوز ان يقال
زيد جبة زيد درهم وجعلوا من هذا الباب ما يتعدى
الى المفعول الثاني بواسطة الحرف ثم حذف منه
اتساعا نحو اخترت الرجال كذا اي من الرجال قال
الله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي
من قومه ومنه قوله استغفر الله ذنبا لست احصيه
وسميته زيدا وكنيته ابا عبد الله والاصل الباء
ونحن ثم الاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى والمتعدى
اليه الفعل بنفسه ومن ثم نحو اعطيت صاحبه
الدرهم واخترت احداهم القوم لاضمار قبل الذكر

لفظاً ومعنى ويجوز الاقتصار ههنا اي في باب اعطيت
على احد المفعولين يجوز فيه ثلاث اوجه الاقتصار على
المفعول الاول نحو اعطيت زيداً ولا تذكر ما اعطيته و
الاقتصار على المفعول الثاني اشار اليه بقوله او نحو
اعطيت درهماً ولا تذكر من اعطيته والاقتصار
عليهما جميعاً اشار اليه بقوله ويجوز ان تسكت عنهما
اي عن المفعولين جميعاً نحو فلان يعطي لان الفعل و
فاعله جملة يحسن السكوت عليهما وبه يحصل لها
فائدة للمخاطب وفي ذكر المفعول فائدة اخرى زائدة
على الفائدة الاولى فان ذكرت المفعولين كان
تاماً في البيان والفائدة ويجوز ان تسكت عن احد
هما فيكون توسطاً في البيان وعنهما جميعاً لحصول
الفائدة في الجملة وهي المبالغة والتأكيد وذلك
لانه انما تفعل ذلك لتفيد نوعاً من المبالغة
والتوكيد ايذاناً بانه معطٍ على الاطلاق اي سواء كان
منه اعطاء زيداً او عمراً او اهلاً او غير اهل وباعطاء درهماً او فضة او فرساً او
غنماً وهذا

غيرها وهذا مبني على ما ذكره السكاكي ان المقام اذا كان
خطابياً لا استدلالياً افاد العموم في افراد الفعل بعلة
ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع وجود الحقيقة
فيهما تحكم وتحقيقه ان معنى معطي يفعل الاعطاء لان المراد
منه صدور الفعل عن الفاعل فقط والاعطاء المعرف
بلام التعريف الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على
استغراق الاعطاءات وشموله لهما مبالغة لئلا يلزم
ترجيح احد المتساويين على الآخر من غير مرجح واما
في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على الثاني
لان وضعها اي وضع افعال القلوب على ان تعرف الشيء
بصفة ويجوز بالتشديد اي يمكن طيك الشيء فلا يجوز
لك ان تسكت عن احدهما الفعل اي لفظك ما عقدت
عليه حديثك يعني ان عقد الحديث اياك اذا قلت حسبت
زيداً منطلقاً فقد عقدت حديثك على ان زيداً منطلق او
انطلاقه عندك وسكت عن ذكر المفعول الثاني الفائدة
الغلط في ضيعت معنى كلامك لانه ما وقع فيه الشك وقصدك

بهذا التركيب ان تخبر بان لك لا بذاته زيدا وانما ذكره لتبنى
عليه الثاني ولو سكت على ذكر الاول تخرج عن بذكر
ما يفيد الاول وهو الذي يظنون انطلاقه عندك و
من هنا علم ان الاول معتمد البيان والثاني معتمد الفا
يدة فاذن لا بد من ذكرهما والسر في ذلك انهما تد
خل على المبتدا والخبر الغير المستغني كل منهما عن الاخر
لكن لم يسكت عن احدهما ههنا تعلا عليهما لان مرا
تب الخفاء ههنا اكثر مما في ذلك اذ تعلق الفعل بعضا
ببعض الجمل الحقيقية في النفس لانها من المعقولات الذهنية
امر خفي بالنسبة الى العقل فلو طرح لدخلت ظلمات
بعضها فوق بعض وقيل لان المفعولين معا كاسم واحد
لان المفعول في الحقيقة هو مضمونها وهو مصدر الثاني
مضافا الى الاول اذ معنى علمت زيدا فاضلا علمت فضل
فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الجملة واما قلنا
الاشهر لان ابن مالك اجاز ذلك لقيام القرينة كقولك قائما
لمن قال ما ظننت زيدا او زيد لمن قال من ظننت قائما وكقوله
كان لم

كان لم يكن بين اذا كان بعده بلاقع ولكني لا ارى في بلاقعا
او بعد السن بلاقعا والفرق بين الاقتصار والاختصار
مر في صدر الكتاب واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما
قولهم من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحا مطلقا على منز
لة ابن التمر اح والسيرافي وقوله تعالى يوم يقول
نادوا شركاي الذين زعمتم اي زعمتموهم شركاي وعنى
قوله تعالى وظننتم ظن السوء اي بالمصدر المذكور فكان قال وظننتم
ظنهم لان التاكيد كالتكرير وعند قيام قرينة عند بعضهم
فلا يقال علمت بلا قرينة اذ من العلوم بالضرورة
ان العاقل لا يخلو عن علم وظن في اغلب الاحوال فاذا قلت
علمت بلا قرينة الحذف ما افدت بكلامك هذا الا
ما كفت الضرورة امره والحق انه جاز مطلقا لا
نك باعتبار انك اخبرت واعلمت مخاطبك ان ما عندك
ظن لا يقين او يقين لا ظن افدته من الفائدة ما لا
خفاء فيه وضرب اقوى وهو متعد الى ثلاثة مفاعيل
وهو اي هذا فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي الى مفعولين وهما اعلمت

ورايت بسكون الواو والتصحيح بالتخفيف نحو اعلمت
زيدًا عمرًا فاضلًا وارايت بكرًا محمدًا اذا مال فالهمزة
بسببها مزيد مفعول اخر وهو الذي كان فاعلا قبل
النقل وموضعه الاصلي قبل المفعولين لان الهمزة
للتصيير وحمل الشيء على اصل المعنى فمعنى المثال الاول
حملت زيدًا على ان يعلم عمرًا فاضلًا ثم هذا النقل مقصور
على هذين الفعلين دون اخواتهما وهو المسموع من
العرب فيقفون عليها ولا يتجاوزون الى غيرهما و
قد اجاز الاخفش النقل في جميع الافعال بالهمزة الى
المفعول الثالث فقال اظننت واحسبت واخلت
وازعمت زيدًا عمرًا قائمًا اي حملته على ان يظن عمرًا
قائمًا وعلى هذا القياس غيره وقد يضمن خبرت واخبرت
وحدثت وانبأت ونبأت معنى اعلمت فيتعدى
كل منها تعديته الى ثلاثة مفاعيل يعني قد لا يكون المفعول
الثالث بواسطة الهمزة بان كان له مفعول واحد
فيجري مجرى ما له واحد الى ثلاث مفاعيل لافادة معنى نحو هذه الا

فعال

فعال المذكورة فان هذه الافعال الخمسة كل منها عند سيبويه
متعد الى واحد بنفسه والى الثاني بحرف الجر نحو انبأت
زيدًا بكذا اي حذف الجار واتسع فيه وقيل انبأته كذا قال الله
تعالى من انبأك هذا اي بهذا وعند غيره انها لما كان الخبار
مشتملا على الاعلام تضمن معناه فيعدى تعديته وعند
المبرد انه متعد اليها لا على التضمين وهذا اردء وبالرد
حري لان الاعلام يتعلق بشيئين يعلم بعضها وبحديث
في الجميع ومن متعلقاته ولا شيء يكون نوع حال ان
الاول فبالهمزة واما الثاني والثالث فباعتبار
العلم وكذا ادرى من دراي بمعنى علم بخلاف معاني تلك
الافعال الخمسة فانها غير متعلقة بها لان الاولى هو
المنباء والاخران على البناء ومدلول الفعل منصوب
على المصدر نحو انبأته فيكون نفس الفعل وهو لا يتعلق
بنفسه فاذا قلت اخبرت زيدًا عمرًا قائمًا فكانك قلت اخبرت
هذا النوع من الخبر وانما ذكر ليان خصوصية البناء في الفعل
بنصبهما باعتبار انهما مبناء مخصوص لا باعتبار انهما زيد

ومقام وسبب عدم جواز الحكايات كما جاز في الجملة الوا
قعة بعد القول نحو قال زيد عمرو منطلق وهي منصوبة محلا على
انه مفعول به عند المحققين وعلى انها مفعول مطلق عند الجمهور لكون القول
في الاكثر للحكايات فيكون المراد به عين اللفظ الدال الذي
تقدم ذكره بخلاف الانباء لان المراد منه المعنى دون اللفظ
فلا يمكن الحكايات فيه فجريانه حينئذ مجرى القول النفسي الذي
لا يكون بعده الجملة كقولك اعلمت زيدا منطلقا قوله ويقام
المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل قال الشارح اعلم
ان المفعول به ربما يتوقف الغاية بذكره لوجوه
مناسبة لترك الفاعل منها عدم العلم بالفاعل بالنسبة
الى المخبر او المخاطب ومنها التطهير الفاعل عن اللسان
لتعظيمه ومنها تطهير عن الفاعل لحقارته ومنها الخوف
عليه ومنها طلب الايجاز وغرض المتكلم الاخبار عن المفعول
ومنها وفق النظم مثل قولهم من طابت سريرته حمدت
سيرته فانه اقيم المفعول وهو سيرته مقام الفاعل ليسوا
فق الاول في الاعراب الى غير ذلك من الاعتبارات التي بينها علم المعاني المتكفل
والبلاغة

والبلاغة فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه لئلا يبقى
الفعل بلا فاعل ويرفع به كما يرتفع به ذلك ويجعل ذكر
الفاعل منسيا منسيا فلا بد فيه من ثلاثة اشياء
حذف الفاعل واقامة المفعول وتغيير الصيغة و
ههنا اسولة منها ان الفاعل ضد المفعول فكيف
يترتب عليه من احكامه ليس بمستبعد علاوة لان شرط الفاعل
الاسناد لا الاحداث وهما في هذا الحكم سواء ومنها انه
قد صرح بانه ليس بفاعل وهل هذا الا تناقض يحتمل
ان يكون المراد ليس انه احد نوعي الفاعل لاختصاصه
بحكم ليس في الاخر ومنها انه لا احتياج الى تغيير الصيغة
لامكان الاقامة بدونه لو علمت انه على نوعين لما اورد
هذا الاحتياج حتى الى تغيير ومنها ان يقال ما لو
جه في تغييرها الى ما ضم اوله وكسر ما قبل اخره اقتضاء
بحذف الفاعل الواجب ان يكون بنا فعل على الاشتهار ك
بناء اخر من ابنية الاسماء والافعال التي سمي فاعلوها
نحو الاشكال وليس عند الائمة التقسيم المذكور
ومما حكي او لحن من الدئل يجدل على انه مفعول من ذيل في ذاك اذا الحرك

فيه الخروج من ضم الى كسر اخف من العكس ثم قوله
فيبنى له الفعل اشارة الى ان هذه الصيغة مزالة
عن محلها ومبانية عن اصلها وعليه الاكثر من النحويين
ومنهم من يقول انه اصل بنفسه لامعدول عن غيره والذى يقوى
يجيئ افعال لم ينطق بفاعلها مثل جن وحم والصحيح
هو الاول بدليل عدم الادغام فى بويع وسوير مع و
جود قاعدة نقيضه تنبيها على انهما من اصل علامة
البناء للمفعول فى الماضى ان يضم اول متحرك منه لانه
علامة الفاعل فحرك بحركة تشعر به ولان اخويهما
يختصان ببناء الفاعل وان يكسر عين الفعل من
الثلاثى المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى
عطف على عين الفعل اى ان يكسر اللام الاولى فى الرباعى
المجرد والمزيد فيه لانه على تقدير الضم كان فى الثلاثى
المجرد على مثال طنب ورسل ونحوهما وعلى تقدير الفتح
كان على مثال صرد وجرد فيكون مشاكلا لبناء اخر من
ابنية الاسماء وقد فرض ان لا يشاركها ثم حمل عليه غيره قال الفراء اسماء الفاعل
والمفعول

والمفعول يجيئ باقى الحركات كفعيل وفعلل وفعنعيه
عليه او على كسر ما قبل الاخر فعلا للالتباس نحو ضرب ويستكرم
فان الاول المتحركات فى يستكرم هو التاء اذ لا عبرة بهمزة
الوصل لانها تسقط فى الدرج ودحرج وتدحرج فى مثال
الرباعى والمزيد فيه وجلبب وتجلبب فى مثال الملحق بهما واما
علامات البناء للمفعول فى المضارع فان يضم حرف
المضارعة ويفتح العين فى الثلاثى المجرد والمزيد فيه
وان يفتح اللام الاولى فى الرباعى المجرد والمزيد فيه والملحق
بهما نحو يضرب ويستكرم فى مثال الثلاثى المجرد والمزيد فيه
ويدحرج ويتدحرج فى مثال الرباعى المجرد والمزيد فيه
ويجلبب ويتجلبب فى مثال الملحق بهما فهذه الاسم اعنى اسم
ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه مقدما
عليه مفعول معنى كما فى ضرب زيد وطاب الخبر وبهذا اشارة الى
جواب النافع المورود عليها قوله ويجوز الاسناد الى
المفعول الثانى قال الشارح الاسناد الى احد المفعو
لين المتغايرين ايا ما كان اى الاول والثانى نحو اعطى زيد درهما
سائغ فى قيام

تمه ... ١٢١

الاول واعطي درهم زيدا في قيام الثاني الا انهم قالوا
ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه
عاط اي آخذ هذا اذا لم يكن الاول ملتبسا بالثاني
اما اذا التبس فلا الا الى الاول فلا يجوز اعطي خالد زيدا في
اعطيت زيدا خالدا لعدم التمييز واما في المفعولين الغير
المتغايرين فلم يجز الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائما
ولا يجوز ان يقال علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في
هذا الباب اي باب افعال القلوب هو المخبر في الحقيقة ابدا و
لا يحسن جعله مخبرا عنه بحال والا لزم جعله خبرا ومخبرا عنه معا
وهو مح قيل لا يلزم من عدم الحسن عدم الجواز الجواب
معناه لا يستعمل قال الشيخ عبد القاهر انهم كثيرا ما يستعملون
لا يحسن ومرادهم لا يستعمل وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى
المفعول الثاني حيث امن الالتباس فاجاز ظن قائم زيدا لانه
لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيد لان الجسم لا يتعلق
به الظن ولم يجز ظن اخوك زيدا في ظننت زيدا اخاك للالتباس
لان ذلك يدل على ان زيدا معلوم والاخوة مظنونة فلو اقيم الاخ مقامه لانعكس المعنى
وهو غير جائز

وهو غير جائز واما سائر المفاعيل فلم يصرح بعدم جواز
الاسناد اليه لكن اشار ولم يشتغل ببيانه فلنا ان نشتغل به
فنقول لا يجوز الاسناد الى المفعول له لاستلزامه زوال ما
ما يشعر بالعلية ولا الى المفعول معه لانه بالواو ويستلزم
وجود المعطوف بدون المعطوف عليه بلا واو ووجود
المفعول معه منفكا عن الواو وكلاهما لا سبيل اليه
ولا الى التاكيد من المفعول المطلق لعدم الفائدة و
لذلك لم يجز ضرب شيء وجلس مكان او زمان او في موضع
لان هذه الاشياء معلومة قطعا من نفس الفعل وقد نقل
بعضهم جواز الاسناد الى التاكيد منه عن سيبويه لكن لا يعول و
قد قيل بين الغير والنزوان لان بين لازم الظرفية وقال
ان مردف شارح كتابه ادعاؤه انه مذهب سيبويه فانه لا
يجيز اضمار التاكيد في هذا الباب لعدم الفائدة في الاسناد اليه ملفوظا
فكيف منويا وما اجازه سيبويه لا يمنع احد وهو اضمار المصدر
المقصود مثل هو قولك قعد لمن دفع القعود اي قعد ذلك
القعود الذي ينتظرون وجوده قوله وينصب الفعل على ضربين قال الشارح اعلم ان المفعول به من المنصوبات الحاقة

ولا الى المفعول فيه ان كان ظرفا لازما اذ لا سبيل اليه صح صح صح

بما يتعلق الى بالجار والمجرور في قوله بعض الافعال وهو المتعدي لان
كل فعل لا يقتضيه الفعل المتعدي فنصبه سواء غير لانك تقول ضربت
زيدا او بلغت البلد ولا تقول زينت زيدا او اما مفعول به في المنصوب
الى خاصة فكذلك التمييز فانه ايضا من المنصوبات الى خاصة لانه اي
التمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فلا
يجيء اي التمييز الا ما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه
اي طيب زيد يحتمل طيب الاصل وطيب الرائحة وطيب العيش
وغيرها من طيب نفسه وخلقه وكذا تصبب الفرس عرقا لانه يحتمل
تصبب العرق والدم والبول فاذا اجيب بالعرق زال
الابهام والتمييز بابه منزال عن اصله اذ الاصل في طاب زيد
نفسا طابت نفسه وكذا تصبب الفرس عرقا لان اصل تصبب عرقه
فازيل عنه ايذانا بضرب من المبالغة لان كون الشيء مجملا
مجملا ومبهما اولا وكونه مفصلا ثانيا اوقع واثبت
في النفس من ذكره اولا مفصلا وذلك لاشتياق النفس
الى معرفة المبهم عليها وذلك لانه اذا اسند الفعل الى غير من له
ذلك كان الابهام والتعميم عارضا فيكون المستمع مترددا ويذهب وهمه الى كل نوع من
الانواع

الانواع التي يصلح ان يسند اليها وينبعث على طلب ما يورث
السكينة والوقار ويزيل عنه القلق والانزعاج و
يتوفر دواعيه الى روم العلم به فاذا جيء نحو نفسا في تلك
الحال حل من قلبه محل ومكان ووقع فيه استقرار الابعد
قوله طلب نفس زيد والتوكيد فانك اذا ذكرت الشيء مبهما ثم مفسرا
فقد كنت ذكرته مرتين اجمالا وتفصيلا وما ذكر مرتين اكثر
مما ذكر مرة واحدة وهذين الوجهين يجمع قوله لما فيه من سلوك
طريق الاجمال والتفصيل على ما لا يخفى وعلى هذا اي وعلى
ما مر من المثالين قوله تعالى واشتعل الراس شيبا اصل الكلام
في المرتبة الاولى شاب راسي فنزلت الى الفعل وقيل
في الاستعارة في اشتعل شيبا راسي ثم تركت هذه المرتبة
الى تحويل الاسناد وايقاع شيب تمييزا اي اشتعل راسي شيبا
ثم تركت هذه لتوضيح مزيد التقرير الى اشتعل الراس مني
شيبا على طريق وهن العظم مني ثم ترك لفظ مني
بقرينة عطف ذلك عليه لمزيد التقرير وعلى ابهام جواله
مادته مفهومة على الفصل دون اللفظ فصار اشتعل

الرأس شيبًا وقد فصحت بهذه الجملة اي اشتعل الرأس شيبًا
لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة لانها نوع من
المجاز وهو ابلغ منها لان الانتقال فيه من الملزوم الى اللازم
فيكون اثبات المعنى له كدعوى الشيء ببينة ولا شك انها
ابلغ منها بلا بينة فالاستعارة ابلغ ولاسناد الاشتعال بالجر عطف
على الاستعارة الى الرأس واوقع شيبًا بالجر بالتنوين
او بغير التنوين على ان يضاف الى فيكون محكيًا تميزًا عنه
اي عن الاسناد ايذانًا اي للايذان فهو مفعول له لقوله
اسناد الاشتعال الى اخر اي اعلام منه الاشتعال الى الرأس
واوقع شيبًا تميزًا عنه ليؤذن شمول اشتعال الرأس شيبًا
جميعه اذ وزان اشتعل شيبًا رأسه ووزان اشتعل الرأس
شيبًا وزان اشتعل بيتي نارًا والفرق بينهما اي بين الوزا
نين ظاهر لان الاول لا يقتضي الا الاشتغال في زاوية
من زوايا البيت فلا يفيد الشمول والثاني يقتضيه في جميعها
فيفيده فكذا فيما نحن فيه ولما فيها من سلوك طريق الاجمال
والتفصيل لان اسناد الاشتعال الى الرأس لما احتمل وجوهًا كثيرة نورًا وبياضًا كان مجملًا فلما
ذكر بعدها

ذكر بعده ما يبينه ويرفع الابهام عنه كان مفصلًا وهذا ضرب
من المبالغة والتوكيد لهذا كانت فصيحة وغيرها اي غير
هذين الطريقين من لطايف الاعتبارات من تنكير شيبًا لا
فادة المبالغة لانه اما للنوع اي شيبًا مخصوصًا وهو
الشمول او للتفخيم اي شيبًا اي شيب وكذا الخبر المنصوب
فانه ايضًا من المنصوبات التي خاصة بالافعال الناقصة
وما جرى مجراها من الاشياء التي تحمل عليها وقيل من افعا
ل المقاربة فانها من اخواتها لكونها لتقرير الفاعل على
صفة كافعال الناقصة والاول اعم فان قلت كيف جعل
المصنف الخبر من معمول العوامل الفعلية هذا
سوال على عد الخبر من المنصوبات التي خاصة بالاستلزامه
عده من معمول العوامل الفعلية لان المراد من الفعلي في
قوله منصوب الفعل الناصب الفعلي على ان اللام للعهدية
لانه يكون البحث فيه فاذا كيف يمكن جعله من معمول
الفعلي وعامله سماعي يتكفل بذكر الباب الثالث
قلنا انه جعل الخبر المنصوب قسمًا من معمول الناصب الا

طلاق فيلتا كان او سماعيا الا من معمول الفعل الناصب القياسي
على ان اللام للجنس بدلالة بيانه بعد ذلك وجعله الافعال
الناقصة من العوامل السماعية ولا بعد فيه في السؤال
والجواب على عهدية اللام وجنسية قبليتهم بالنصب جوابا للنفي
ما ذكرتم من السؤال قوله والعام بخمسة قال الشارح اعلم
ان المصدر الذي لا يدل الا على الحدث من المنصوبات
العامة بناء على معنا ان كل فعل لازما كان او متعديا
مبهما كان او غير مبهم ينصب غير ان في قوله ان كل فعل مصدره
او ما هو في معناه نحو ذهب ذهابا وضرب ضربا وطاب طيبا
اعلم انه يجوز تقسيم الفعل الى المبهم وغيره اتباعا في المصدر فان المصدر
ينقسم الى مبهم وهو ما لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل وغير
مبهم وهو ما يفيد منه زيادة لم يستفد من الفعل كما سيجيء
كالاستعارة النوعية فيكون المثال الاول للازم والثاني
للمتعدي والثالث للمبهم على طريق اللف والنشر المرتبين
فاعتراض من قال ان المبهم وغيره من تقسيمات المصدر لا
الفعل فيكون نتيجة البيان لانه في الفعل الذي لا يراد من الفعل دلالة عليه اي على المصدر فكل ما يدل عاملا على المصدر ساقط

فبالاولى

فبالاولى ان يعمل فيه نفيه نتيجة فبالجري ان يعمل الفعل فيه اي في
المصدر نفسه لا بضمنه لا يقال ان في كلامه تساهلا لانه ثبت
ان المصدر اسما انما فعل فاعل مذكور ودال عليه الفعل مسمى
لا اسم لان الشيء الواحد يجوز ان يكون حكما مسمى واسما با
عتبارين فاعتبر في الحيوان الناطق الدال عليه لفظ الانسان
فان قلت اذا كان في الفعل دلالة على المصدر وجب الاستغناء
عن ذكره لكونه مفهوما منه لذلك في الفائدة في ذكره قلنا
التأكيد وازالة التكرير وحصول الخفة لان اصل ضربت
ضربا وضربت ضربتا لان التأكيد الصريح اكثر في كلامهم
فوضعوا موضع الجملة الثانية الاسم ليدل على الغرض ثم
ان المصدر قد يكون مبهما اذا لم يدل على اكثر مما يدل
عليه الفعل ولا يفيد الا التأكيد فحينئذ يراد منه حقيقة
الفعل ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث
لانها من حيث هي هي مشابهة ذلك نحو ضربت ضربا
فانه يتناول ضربا اي انواع الضرب من الضرب الشديد
وغيره يعني الخفيف وكذلك يتناول الضرب المرتين والمراد وقد يكون المصدر محدودا

اذا كان دالا على ما يدل عليه الفعل مجردا عن الزمان وزيا
دة نحو ضربت ضربة اي ضربا واحدا او ضربتين فانهما يدلان
على الضرب والواحد والاثنينية وهما غير مستفادين
من مفهوم الفعل وقد يكون المصدر نكرة كما ذكرنا من
الامثلة والفرق بينها وبين المبهم ان المبهم يجوز اطلاقه
على غير المحدود فقط والنكرة يجوز استعمالها في المحدود
وغيره وقد يكون المصدر معرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم
وضرب زيد والمصدر المعرفة لا يتناول غير المحدود وفي المحدود
اعم لانه قد يكون نكرة وقد مر وجملة الكلام في ان ذكر
واما لبيان نوعه بصيغة فعلة فان وضعها للمصدر
المخصوص بصفة من الصفات ويلتبس خاص نحو رجع
القهقرى وبصفة مقارنة له نحو جلوسا حسنا او لا نحو ضرب
الامير وقوله تعالى من عمل صالحا او بتعريف عهد مثله ان
دخ او بكونه لمتعاصر نحو بينه كونه بمعنى المصدر من
البيانية نحو ضربته انواعا من الضرب او اضافة افعل
التفضيل او اي او كل اليه او بعضه نحو غير معدم للوزن وكذا او بكونه مثنى نحو ضربتين او جمعها نحو قوله
تعالى

تعالى وتظنون بالله الظنونا اي نوعين من الضرب
وانواعا من الظنون واما لبيان العدد معنا او ولا
دكان العدد مستفادا من الوضع او لا نحو ضربتين وضربا
كثيرا او من العدد الصريح المميز المصدر نحو ثلاث ضربات
او لا نحو ضربته الفا او من الالة الموضوعة نحو سوطا او
سوطين او اسواطا اذ التثنية الالة وجمعها لاجل
تثنية المصدر وجمعه لقيام الالة مقامه وقد اجتمع في
هذا القسم الاخير النوع والمرة كما في نحو ضربته ضربتين
اذ قصد اختلاف الانواع او للتاكيد نحو ضربته ضربا فالاولان
يثنيان ويجمعان نحو ان يكون مع النوع نوع اخر
او نوعان وكذا في العدد يجوز ان يكون معه عددا اخر
او اعداد بخلاف الثالث لما ذكرنا من قبل ثم ان
الفعل الناصب للمصدر اما ان يكون ناصبا لمصدر
او غير مصدر انما هو بمعناه في الاول كما ذكرنا من نحو
ضربت ضربا هذا مذهب الجمهور وذهب ابن الحاجب
الطراوة الى ان انتصاب المصدر المؤكد على انه مفعول

لفعل يجب اضماره تقديره فعلت صبرا وقال في التسهيل انه
منصوب بضربت اخرى وانه واجب الاضمار واما الثاني
فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول اما ان يلاقيه
في الاشتقاق اي يوازن الفعل في الحروف الاصلية والمراد
منه بنا بناسب الالفاظ كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نبا
تا حسنا فان نباتا وان لم يكن مصدرا لانبت
الا انه اي نباتا يلاقيه اي انبت في الاشتقاق فينصبه
لاقتضائه اياه لكون فعله مطاوعا للناصب او متضمنه
اياه على معنى ان معنى انبت وهذا مذهب اكثر النحويين
منهم ابو العباس المبرد والسيرافي واما راي سيبويه ففي تقدير
انبتكم فنبتم نباتا في انتصابه بفعل محذوف او لا يلاقيه
فيه اي او لا يلاقي المصدر الفعل ولا يوازنه في الحروف
الاصلية اي لا يكون بينهما مناسبة في اللفظ بان يكون
من غير لفظه مع تقارب معناهما نحو ابغضته كراهية وقعدت
جلوسا لجواز ان يعمل الفعل في مصدر غيره متفقا
معناهما نحو اعجبني الشيء حبا لانه اذا اعجبك فقد
احببته

احببته هذا مذهب المازني وذهب سيبويه الى ان العامل
هو المحذوف فانتصاب ما ذكر من المصادر بفعل محذوف
على معنى جلست جلوسا وكرهت كراهية وحببت حبا
ولكن دل على الاول ظاهر رجع القهقرى وقعد القرفصاء
واشتمل الصماء لانه لا عامل من لفظه هنا قال فيه
سيبويه لما تعدى الفعل الى الجنس العام تعدى الى نوعه
فنصب كلا منها الفعل المذكور لذلك وقال ابو العباس
تعدى الفعل المذكور اليه على قيام الصفة مقام
الموصوف فالعمل على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بالواسطة
والمختار هو الاول لانه لا جواز الى جريانها على موصوفا
تها فانتصابها لكونها مصادر لانها ذكرت بيانا لما
فعله فاعل واما الثاني وهو ان لا يكون مصدرا
فكلني ضربته سوطا وانما انتصب لانه اقيم مقام المصدر
لانه لما كان آلة الضرب سوطا مقترنا في الاصل فيه ضربته
ضربا بالسوط فحذف ضربا للايجاز ولزيادة المبالغة واقيم
آلته مقامه ثم حذف الجار [illegible] ما يقوم مقامه فيتعدى الفعل [illegible] يتعدى الى المصدر

نصبه فان قيل لم لا يجوز ان يكون ضربة سوطا في قبيل
قعدت جلوسا على انه مصدر ساطه سوطا اي ضربه با
السوط اجاب بقوله والسوط ليس بمصدر ساطه سوطه بدليل
قولهم ضربته سوطين واسواطا ولو كان مصدرا لما ثني
وجمع لانه ح يكون للتاكيد والمصدر اذا كان للتا
كيد لا يثنى ولا يجمع وقد عرفته وايضا ان السوط غير
داخل في حيث لا يفهم منه معنى السوط بخلاف قعدت
جلوسا فعلم بهذا ان السوط ههنا اسم الالة وليس بمصدر
لا لضربت ولا لساطه وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز
ان يكون مصدرا لما انه اي السوط ضرب مخصوص وهو
الضرب بالسوط ومدلول ضربت ضرب مطلق فالسوط
ليس بمدلول ضربت يلزمه ان لا يدل ضربت عليه فبتعبيره عنه
بقوله فلا دلالة لضربت عليه اي على الضرب بالسوط
لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا لان
لسطت دلالة على ضربا لان الخاص يستلزم العام فتعين انه
لم لانه الضرب
لعدم به معرفة وانتصب
التخف به وبهذا الوجه
وان كان داخلا في المفعول وجهين
الا انه يستثنى المفعول منه ورا
الاحتراز من وجهين

من وجهين احدهما ان تعايلي ان يقول اذا لم لا يجوز ان ينصب
السوط مصدرا بضربت لعدم دلالته عليه فبالحري ان لا ينصب
اي بضربت حال كونه تمييزا بعين ما ذكرتم من عدم الالتزام
وانما كان احرى لان السوط مصدرا اقرب الى الفعل في
الحاله واما تمييزا فلا فعدم كونه منصوبا بالتمييز اولى منه مصدرا
وثانيهما قوله وايضا ما ذكره منقوض بنحو ضربت ضربة او ضربتين
يعني لو صح ما ذكرتم من الدليل لوجب ان لا يعمل ضربت في مثلهما
فان ضربت لا يدل على الضربة والضربتين لعدم دلالة العام
على الخاص باحدى الدلالات الثلاث وانما هو اي ضربت
الدال على الضرب مطلق قوله المفعول فيه هو ظرف الزمان و
المكان قال الشارح انما سمي المفعول فيه زمانا او مكا
نا ظرفا لانه اي المفعول فيه محل الافعال تشبيها له مفعول له
بدل من لانه او مفعول مطلق فيكون المعنى فتسميته تشبيها له
او مفعول له لكونه محلا للافعال اي كونه محلا لها للمشابهة با
لاواني التي تحل الاشياء فيها الصفة تشعر بوجه الشبه بهذا
على اصطلاح البصريين ولا يسميه الكوفيين ظرفا لان العرب ما يسمه بذلك في موضع من الكلا

لان الظرف في اللغة الوعاء وهو منا حي الاقطار كالجراب وما
يسمون ظرفا ليس كذلك فقول الشارح تنبيها الى جواب
عنهم وقد سماه الكوفيين محلا لحلول الافعال فيها اي في افراده
والكسائي واصحابه يسمون الظرف صفات ثم ان حكم الزمان
كله مبهمه بدل من الزمان والنكرة التي لا تدل على وقت بعينه
نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك ومحدوده نحو اليوم
والليلة ويوم وشهر رمضان فالمحدود على ضربين
معدود كالمثالين الاولين ومحدود مخصص كالمثالين
الاخيرين فالاول ما يقع جوابا لكم والثاني لمتى وقد يكون الشي يقع
لهما كالفصول الاربعة وحكم المكان المبهم وهو ما يعلم بالاضافة الى ما ليس بداخل في مفهومه كالجهات الست للجسم
نحو قدامك وخلفك فالاسم الاول ثابت باعتبار انك تواجه
ذلك المكان والثاني باعتبار انك تدابره ولا شيء من
هذين الامرين بداخل فيهما وقيل المكان المبهم ما ليس له
نهاية ولا اقطار تحصره وعيرها لنا لعدو ونوى لابهامها لانك
من الطعام دون ولبن جلست
اذ قلت

جوابا

268

اذا قلت جلست عندك لا يختص بمكان بعينه بل يتناول
الامكنة التي حواليك وقس على هذا غيره ولفظ مكان لكثرة
استعماله فيه التخفيف بحذف في ولان الانكسو كثيرة فكان
في لفظه ابهام كما في الجهات الست وحد خبر ان في قوله ثم ان
وذلك اي الحكم الواحد الانتصاب بالفعل المذكور لفظا
او تقديرا سواء كان ذلك الفعل لازما او متعديا نحو سرت
حينا في الزمان المبهم وخرجت يوم الجمعة في الزمان المحدود و
ضربت زيدا اماما في المكان المبهم واما المحدود من المكان و
هو على ضربين معدود وهو ما له مقدار معلوم بالمساحة كالفرسخ
فانه مقدار من المساحة مقدر بثلثة اميال خطوة وكذلك
البريد اذ هو مقدار مقدر باثني عشر ميلا ومختص وهو ما له
اسم ما يدخل في مسماه كالدار والبيت والبلد فانها موضوعة
لتلك المواضع بسبب الاشياء داخلة فيها كدخول في الثالث في الاول
والجدران والسقف في الثاني وقيل ما له حد ونهاية كالارض
والدار والمسجد الجامع وغيرها فلا بد له جواب اما من في ما لزم
من كلامه سوال هو ان يقال لا نم ان المكان المحدود لا
يتعدى الفعل اليه الا بواسطة في المسجد مجردا عن في
اذ كان

بعض المواضع نحو عسل الطريق الثعلب اجاب بقوله ونحو عسل
على الطريق الثعلب شاذ فلا يعتد به يقال عسل
الثعلب اذا اضطرب ومر اي سرع الذي عدا فيه الطريق
وهو مكان محدود وانتصب بغير في فلا يقاس وقالوا في تعليل
هذا الحكم وانما تعدى الفعل اللازم في جميع ضروب ظروف
الزمان اي انواعه بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف
المكان لان الفعل مطلقا يدل بصيغته على الزمان المنقسم
وهو اما ماض او حاضر او مستقبل فيدل على الزمان
المبهم اذ ما يدل على الخاص يدل على العام لاستلزامه
اياه لدخوله فيه فكل يوم جمعة زمان بدون العكس الكلي
كذا قال ابن يعيش في شرحه للمفصل كما يدل على المصدر
بمادته وجوهره فكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب
الزمان مبهما او محدودا واما المكان فلا يدل الفعل
بصيغته ولا بمادته وعليه اي على المكان فصار الفعل اللازم
اي قربه على طريق التعدي منه اي من المكان بمنزلته اي بمنزلة
قربه على ذلك نحو زيد وعمرو الطريق يعني كما لا يتعدى الفعل اللازم اليهما بلا واسطة فكذلك لا يتعدى الى المكان
الفعل [illegible] حرف
الا بها

[illegible]

الا بها فلم يعمل الفعل اللازم فيه اي في المكان الا بواسطة
الحرف فان قيل فعلى هذا كان مقتضى القياس ان يجري هذا
الحكم في جميع ضروب ظروف المكان لوجود العلة فيه لكنه جا
لنا في المكان المبهم حيث يتعدى اليه فالوجه فيه اجاب بقوله
وانما عمل الفعل اللازم في المكان المبهم بنفسه وان لم يدل عليه
الا بالالتزام لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما انه
مبهم غير مخصوص مثله اي مثل الزمان فاذا قلت خلفك
كان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك من مستقر ما
لم الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد يكون
هذا اللفظ مشتملا على كل زمان ماض من حين خلق الله تعالى
العالم اي من وقت ابتداء خلق الله اياه الى وقت حديثك
وكذلك اذا قلت يقوم زيد كان هذا اللفظ ايضا مشتملا على
كل زمان مستقبل والوجه الثاني ان بعض الظروف لا يتقرر على حد واحد لان الفوق
يصير تحتا اذا صعدت فوق البيت واليمين يتحول شمالا اذا تحول
القدام والخلف كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا لان
الزمان لتجدده وتقضيه يكون اجزاؤه المتعينة فيه مستمرة قائمة مستقرة فلما المبهم في

المكان او الزمان من هذين الوجهين سلكت
مسلكه اي سلك بالمكان المبهم مسلك الزمان في
الانتصاب اعلم ان ههنا ابحاثا لا بد من تقريرها
وتحريرها منها تعريف المفعول فيه فتعريفه الصحيح ما يقتضيه
عامل باعتبار وقوع مدلوله فيه وعرّف ابن الحاجب
بما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فيرد عليه
اتى بنى الدهر وانه تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة
والجهالة وصاحب اللب بمكان او زمان حصل
فيهما او في بعضهما فعل مذكور وهذا غير سالم
من الفساد الاول وان رجح بما وقع فيه الفعل
من زمان او مكان مما يصح فيه تقدير في وهذا سالم من
الفسادين كليهما لكنه دون الاول فلذلك وصفناه
بالصحة ومنها ان ما وقع في الزمان من الحدث اما
متفرق لجميعه او لاكثره او لا ففي الاول جاز جريان
كل من وجوه الاعراب وفي الثاني كذلك لكن الغلبة للغير
الرفع والحج معلوما على حذف المضاف او لقصد المبالغة مكانه في الاول ومنها
جواز حمل

جواز حمل كلام ابن الحاجب على مذهب من فسر المبهم بما ذ
كرنا او على مذهب من فسره بالجهات فعلى الاول بيان
وغيرها عن المبهمات وعلى الثاني عن الملحقات بها
ومنها ان شرط انتصابه بتقدير في لانه على خلافه يلزم
اما امتناع النصب او كونه غير مفعول فيه على تقديره
بعينه وهو المظهر دون المضمر على التضمن فيجب بناؤه
كمن ولم يجوز اطراده لافترقهما فافترقا ومنها جواز الاتساع
فلا يقدر في بل يجعل كالمفعول به خلافا للاخفش لانه
عنده كما كان قبل الاتساع لشدة الملابسة
بينهما وذلك الفعل اما لازم فكالمتعدي الى واحد
واما متعد اما الى واحد فكالمتعدي الى مفعولين
واما الى مفعولين ففيه خلاف وجه المنع قلة التعدي
الى الثلاثة واما الى ثلاثة فالمنع فيه اتفاقي
لعدم المتعدي الى اكثر منها فيمتنع به ومنها جعل
المصادر زمانا نحو ... ما للاختصار وهو في المصدر
الاخير لا نقصانه في الزمان وعدم ثبوته مكانية الاعيان في قول سيبويه من قولهم سيرون
والله تابوا يهون

عاماً اي الاولاد في سنين ومنها ان ما وقع مضافا للمختار
فيه ان يكون ظرفا منصرفا مجازا او الا لزال ما يدل على
ظرفيته وهو النصب بخلاف الظرف الحقيقي وقد جاز
البعض كونه مصدرا مجازا نحو سرت طويلا على الوجهين
ومنها جواز اضمار عامله نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى
سرت ومنها جواز اضمار عامل على شريطة التفسير كما في
المنصوب به ومنها كون جانب وجهة ووجه وخارج
الدار وداخل البيت وجوف الصندوق مستثناة
من المكان المبهم وان كانت منه لان الفعل لا ينصبها
بغير واسطة الحرف وكذا الظروف المشتقة من حدث
لا يكون بمعنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب
حالا لانه لا ينصب الا بفي قوله وبعد قال الشارح وهو
ايضا من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان اذا
اضيف اليه نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات
عند بفتح العين وضمها وكسرها ولا يستعمل
الا ظرفا فلا يقال عندك واسع بالرفع على الابتداء
وقد يدخل عليها اي على عند من وثابت الظرفية على
تأويل

تأويل اللفظة او الكلمة من حروف الجر من وايراده
لفظة في محل الرفع على انه فاعل يدخل وحده نصب
على الحال منه اي لا يدخل عليه من حروف الجر الا من
فان قلت بين قوله ولا يستعمل الا ظرفا وقوله وقد
يدخل عليها من حروف الجر من تناف قلنا ان الجار
لم يخرجه عن عدم التصرف لكثرة زيادتها فلم يعتد
بدخولها على غير المتصرف فان قيل لم انه لا يدخل
عليه الا من يجيء دخولها الى عليها نحو الى عنده اجاب بقوله
وقول العامة ذهبت الى عنده خطأ ولا كنه لكن اي
لدن كذا امام وخلف لانهما يستعملان ظرفا
وقد مر ويستعملان اسما لانك تقول امامك حسن
وراءك بالرفع على الابتداء والاصل ان الظروف
بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو
عند وسواء بالمد والفتح وسوى بالقصر وضم السين
وكسرها وبدا على ذلك وقوع مطلقا صيانة للضمير
حصول ولزوم ظرفيته مذهب سيبويه وعند الكوفيين بمعنى غير في التحقيق

في بحث الاستثناء ان شاء الله تعالى من ظروف المكان
وذات مرة وذا صباح من ظروف الزمان وقد مر
تحقيقه في صدر الكتاب لكنه من الاسماء الستة فاذا اضيف
الى المؤنث يكون مؤنثا كذات مرة والى المذكر
مذكرا كذا صباح في الاقليد وجه لزوم الظرفية انه كثر
في كلامهم ولم يجئ الا منصوبا فلو كان مما يقع غير ظرف
لوقع في كلامهم كذلك وهو الاستدلال بالاستقراء وقيل
فيه انه قد استعمل في ظرف الزمان وليس من اسمائه ولا من
اسماء ساعاته والمتمكن في الاصل مصدر فلما استعمل
في الزمان ما ليس منه لم يتمكن فيه تمكن اسمائه وساعاته
ولا يلزم منه عدم لزومه حيث يعبر به للزمان على
حذف المضاف فهو مراد فتصرف كتصرفه وفيه نظر لانه
وذات مرة في هذا اخذ غاية ما في الباب ان المحذوف
هنا موصوف وهو لا مرجح وبعضها يستعمل في الحالين ظرفا
نحو الجهات الستة من المكان والوقت واليوم ونحوها
من الزمان قوله ووسط الدار بالسكون مهملا بالتحريك قال جار الله
قال الشارح
العلامة

العلامة الفرق بين وسط بالسكون ووسطا بالتحريك ان
وسطا بالسكون ووسط بالتحريك ان وسط بالسكون يكون
ظرفا وبالتحريك يكون اسما غير ظرف لان الوسط بالسكون اسم
مبهم لداخل الدائرة والوسط بالتحريك اسم لعين ما بين
طرفي الشيء او اطرافه فلذلك كان الاول ظرفا يتعدى
الفعل اليه بلا صحبة ولا يقع فاعلا ولا مبتدا ولا
مفعولا به والثاني لا يتعدى اليه الا بواسطة ويقع فاعلا
ومبتدا ومفعولا به الا ترى انك لو قلت ضربت وسط
رأسه او جلست الاعتماد وسط داره جواب يوهي زوف
اي المكان معناه يدل عليه المفسر وانما فسره بأوجدت
ظرفية لان ايجاد الشيء في المكان دليل على ظرفية
ولو قلت ضربت وسط رأسه بالتحريك اي ضربت جرم الرأس
لان الوسط الجرم وهو عبادة بمعنى يجمع الرأس فيكون
المعنى حينئذ دائرة الوسط اي وسط الرأس بالتسكين كونه
في ذلك الجرم كونه بمعنى وجود من مبتدا خبره الجار والمجرور
وهو خبره فلان خبره مفرد لفظا والمعنى يعرف بالتامل في الاقليد

الوسط بالسكون لا يصلح الا مكان يقع فيه الفعل نحو جز
وسط الدار بكرة واذا اردت ان توقع الفعل على جميع
المكان الذي يتوسط بين طرفي صحن الدار حتى كانك
قسمت الصحن ثلاثة اقسام متساوية ثم اردت ان
تخبر انك اوقعت الحفر على جميع القسم المتوسط قلت
وسط الدار بالتحريك فهو مفعول به لا فيه فبنى على
التسكين مفعول فيه وعلى التحريك حال وقال الجوهري
يقال جلست وسط القوم بالتسكين وفي وسط الدار
بالتحريك وقال اي الجوهري كل موضع يصلح فيه بين فهو
وسط بالسكون فلهذا اضيف الى القوم لصلاحية فيه
وان كان موضعا لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك
ثم قال وربما سكن وليس بوجه فلهذا اضيف الى الدار
لعدم صلاحيتها لذلك فهو في الاول مبهم يتعدى اليه
الفعل بلا ضمير وفي الثاني معين لا يتعدى اليه الا بالوا
سطة فلاجل هذا قال جلست وسط القوم بغير في
وفي وسط الدار مع ان الوسط فيهما مفعول فيه في الثاني مكان
والفرق بين القولين في الاول
معين

معين والكوفيون لا يفرقون بينهما ويجعلونهما
ظرفين الا ان الوسط في متفرق الاجزاء نحو وسط القوم
والوسط بالتحريك في غير متفرق الاجزاء نحو وسط الدار قوله
واما دخلت الدار فتوسع قال الشارح وذلك
التوسع لان الدار مكان محدود وكان حقه ان يقال
دخلت في الدار لان مكان المعين لا يتعدى
اليه الفعل الا بفي الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا
واوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به
هو مذهب الفارسي ومن وافقه والذي ذهب
اليه المص فكذا ابن مالك والمحقق الى انه منصوب
بدخل على الظرفية تشبيها للمكان المحدود بغير المحدود
فجعل هو لا دخل غير متعد بنفسه واستدلوا عليه بانه
لو كان متعديا بنفسه الى المكان المختص لتعدى الى غيره
وليس كذلك اذ لا يقال دخلت في الامر لا الامر وذهب الجرمي الى
انه فعل متعد لانه هو الذي لا يمكن تعلقه الا بتعلق
غير الفاعل وشان الدخول بهذا اذا فان قلت لو كان متعديا لما جاز

دخلت في الدار اجاب بانه يجيء لازماً ومتعدياً كنصحته وشكرته
فاذن نصب دخلت الدار كنصب بنيت في بنيت الدار
وقد دفعوا قوله اي قول الجرمي بان مصدره يجيء على فعول
كدخول بضم الفاء وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو
قعد قعوداً او جلس جلوساً فان قيل على هذا يلزم ان
يكون رجع لازماً لان مصدره رجوع على فعول والحال
انه متعد لقوله تعالى فان رجعك الله فلا ترجعوهن
فارجع البصر كرتين كما ذكره الكنزي فلا يلزم ان يكون
دخل لازماً لجواز عدم دخوله تحت افراد اللازم قلت ان رجع
من الافعال التي تجيء تارة متعدياً واخرى لازماً فان
كان لازماً فمصدره على فعول وان كان متعدياً ففعله فعل
ولان مقابله يعني ضده لازم وهو خرجت فيحمل عليه في
اللزوم ولان نظيره وهو غرب لازم فان قيل ان ذهب
مقابله جاء مع انه متعد غير لازم قلنا وان كان مقابله
لكن له مقابل اخر لازم وهو اتى فيحمل عليه في اللزوم قال
ابن يعيش في شرحه للمفصل والصواب ان يكون متعدياً لانه لو كان على تقدير حرف الجر

لا اختص

لا اختص مكاناً واحداً لكثرة استعمالهم فيه كما ان ذهبت
كذلك اذ هو مقصود على الشام فلا يقال ذهبت
معه فلما كان دخلت شايعاً في جميع الامكنة
دل على صحته وقال سيبويه ان اضمار في فيه شاذ قوله المفعول
له هو علة الاقدام على الفعل الاقدام هو الاخذ في ايجاد
الفعل والشروع في احداثه اي المفعول له هو
المعنى الذي وقع الفعل لاجله بدليل انه لولاه لما
اقدم عليه سواء كانت علة غائية متأخرة عنه في
الوجود نحو جئتك اصلاحاً لحالك فوجود الاصلاح
مسبب عن وجود المجيء لكن تصوره سبب للاقدام
عليه فما به كان سبباً غير ما به كان مسبباً او سبباً
باعثاً عليه متقدماً في الوجود نحو قعدت عن
الحرب جبناً فان الجبن سبب باعث عليه لا علة غائية
له قيل كان الاولى ان يقول هو المنصوب
لعلة الاقدام على الفعل لانه على تقدير عدمه يدخل
تحته كل ما يكون علة ومن جملته المخفوض قلنا الكلام

وان كان في المنصوبات لكن غرضه تعريف المفعول له
مطلقاً لان اصل ما كان منصوباً ان يكون باللام ولهذا
شرط له شرائط قال الشارح انما عده المصنف من
المنصوبات العامة لان الافعال في نصبه مستوية
الاقدام لان كل فعل اقدم عليه يحتاج الى علة لازما
كان او متعدياً فاذا القوي ذلك بوجود شرائط
نصبه واصله كما عرفت ان يكون باللام ليدل على العلة
ظاهراً فيكون مجروراً او يجوز نصبه بتقدير اللام
كنصب المفعول فيه بتقدير في لكن قد شرط في انتصابه ان
يكون مصدراً لكونه علة وسبباً لوقوع الفعل وهو
لا يكون الا حدثاً لان الفعل اما ان يجتذب به فعل اخر
واما ان يرفع به معنى حاصل والمصادر معان حادثة
ومنقضية فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة
كذا قال ابن يعيش و فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه علة
وعذر لوجوده وهو معنى متضمنه ذلك الفعل
وح يكون منه يقتضي يشترط ذلك عند البعض واحتج لمشابهته في كونه
ظاهره وجوده ولم
ايجاد الفاعل

ايجاد الفاعل بخبريته ضرب الامير اللص وكما نعت
الفعل المصدر ربماه او فاعلاهما غيران نحو في جئت
حذر زيداد لا يحذر في ذلك من ليس وغيره وظاهر قول
سيبويه يشعر في الجواز ويقول يعاد به يكتم البر فاخوفا
وطمعاً وسياتي الكلام فيه ومعادناً له اي الفعل
المعلل في الوجود بان يقع في بعض زمانه او يكون
اول زمان الفعل اخر زمانه او بالعكس وانما شرط
ذلك لان العلة مقارنة للمعلول فلو قلت جئتك
اكرامك الزائر امس اخلت قال بعض المتاخرين بهذا
الشرط لم يشترط سيبويه وغيره من المتقدمين فيجوز جئتك
امس طمعاً غداً في معروفك فان قلت هل يجوز انتصابه
باللام عند وجود تلك الشرائط قلت يجوز اذا
كان مضافاً او معرفاً باللام اما اذا كان منكراً
فاختلف فيه فقيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز
لانه ح يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة
فلا يقال في ضربت تاديباً للتاديب بل للتاديب او لتاديبه

قال ابن مالك في المتوفي بشروطه النصب مقرونا
باللام الكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران
في المضاف فاذا وجد هذه الشرائط نصب لان عندها
يصير شبيها بالمفعول المطلق بسبب دخوله في ضمن
الفعل فيتعدى اليه بغير الواسطة كما تعدى الى المفعول
المطلق لا بها ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة
المعلول ومتى فقد شيء واحد من ذلك اي مما ذكر من
الشرائط الثلاثة فاللام واجبة لئلا يذهب ما يدل
على العلية بالكلية الا في نحو زرتك ان تكرمني او
انك تحسن الي فانه امتنع كونه فعلا لفاعل الفعل
المعلل ولم يذكر اللام لان حذف اللام من ان وان قياسي
مستمر عندهم مثال فقدان الشريطة الاولى نحو قولك
جئتك لاكرامك الزيد فان المجيء فعلك والاكرام فعل
مخاطبك ومثال فقدان الشريطة الثالثة نحو جئت
اليوم بفتح التاء لمخاصمتك زيدا امس فان المجيء وجد
والمخاصمة كلاهما فعل للمخاطب لكن الاول موجود في اليوم
والثاني امس فلا يقارنه
لان

لان المفعول له متعلق بخبره المقدر اي انما
وجب اللام لان المفعول له انما انتصب اي يكون
منصوبا لانه ينتصب اي يندرج في ضمن الفعل
الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه مثل العلية
والسببية والغرض الا يرى انه يصح ان يقال تاديبه
ضربه وضربني تاديبي واي اذا ضربته فقد ادبته
ولن يتصف المفعول له بهذه الصفة اي بكونه
منصبا في ضمن الفعل المعلل الا بعد وجود هذه
الشرائط الثلاثة ومتى فقد منها احدها فقد خرج
المفعول له عن هذا الوصف اي وصف الاندراج
وذلك لانه اذا كان المفعول له غير مصدر لم يكن
من جنس الفعل المعلل فيتصور بالنصب
على تقدير ان جوابا لقوله لم يكن دخوله اي دخول المفعول
له فيه اي في ضمن الفعل المعلل واذا كان فعلا لغير
من له الفعل الاول فكذلك لا يتصور دخوله في
ضمنه لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك اي

فعل الفاعل لاجل تحقق فعل من الفعل الاول
وكذا لا يتصور دخوله اذا لم يقارن اي المفعول
له الفعل الاول في الوجود لان الفعل الواقع
امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم
فلا يجوز الانتصاب في الصور الثلاث لعدم
اقتضاء الفعل اياه اي المفعول له فان قلت
انه في هذا المقام اسولة منها انه يقال لا يجوز ان يكون
التأديب في ضربت زيدا تأديبا علة للفعل
المعلل لانه متأخر في الوجود ومنها ان الحد غير جامع لخروج
مثل ما ضربته تأديبا عنه ويريكم البرق خوفا وطمعا
فان العلة الحقيقية ارادة التأديب فيه وقد مر جو
ابه بوجه اخر والحق لان اوليهما علة الاقدام
على الفعل وهو اما الضرب او نفيه الدال عليه حرف
النفي فافهم وثانيهما محمول على الحال ولئن سلم
فعلى تقدير حذف المضاف او على تنزيل
الثلاثي منزلة المزيد او على عادة لو اجتمع الدال عليه

يريكم او

يريكم او على تجعلك ذا ابن قوله وخرجت مخافة الشر قال
الشارح اراد بهذا المثال انه اي يعلم بفوايد وهي
ان المفعول له لا ينصب للمتعدي بل ينصب لغير المتعدي
ولذلك كان من المنصوبات العامة وان المفعول له ليس
يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور كما زعم بعضهم بل يلغو
كون اي كون المفعول له عذرا اي للفعل الاول سواء
كان اي المفعول له غرضا او غير غرض والاتي لقوله
يجب ان يكون غرضا فيكون اثباتا اي لو وجب لما جاز خرجت
مخافة الشر لان المخافة لا تكون غرضا للفعل بقعد
كذا قعد عن الحرب جبنا لان الجبن لا يكون غرضا وان
المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السرا
ج وهو مذهب الجرمي وهو عندهم نكرة ومخافة
الشر ونحوه مما هو المضاف من قبيل مثلك وغيرك
وضارب زيد غدا في نية الانفصال وانما وجب
تنكيره عندهم لمشابهته الحال والتمييز لما فيه من البيان
وقد جمعها قوله مركب كلها قد جمهور مخافة وزعل المجبور

والمفعول من شهول السهو اعلم ان المفعول له يجوز اخفا
ؤه ويلزم الاتم نحو التأديب ضربت زيدًا له وتقديمه
على عامله كما يتقدم المفعول به اذ لا مانع من تقدمه
كما في المفعول معه قوله المفعول معه المنصوب بعد الواو
الكائنة بمعنى مع قال الشارح وتقييده اي المصنف
المفعول معه من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب
الاخفش فان الباب اي باب المفعول معه قياسي عنده
لكنه ما جاء منه وهو ايضا رأي ابي علي الفارسي
وعند سيبويه مقصور على السماع لانه شيء وقع في موضع
غير فلا يصار اليه الا بسماع من العرب يوقف عنده
والمراد من كون الشيء من المنصوبات العامة ان يستوي
اقدام كل فرد من افراد الفعل مطلقا في نصبه الا ان يعمل فيه فعل
لازم ام متعد فيكون المفعول معه على هذا من المنصوبات العامة
على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه فاندفع النقض بان نصبه
فعل لازم ومتعد على رأي الشارح فيكون نقضا عليه ايضا وانما عمل
فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فتعدى اليه كما تتعدى اليه الافعال
من حروف الجر وغيره الا بمعنى لكن الا ان
جني بها

جني بها لدفع توهم تولد من كلام سابق لان قوله
نحو توهم لا يكون الواو عاملة كحروف الجر فدفع ذلك
الوهم بقوله الا ان الواو ولا تعمل كحروف الجر لانها في الا
صل من حروف العطف وانها اي وان حروف العطف
لا تعمل يدل عليه عدم جواز تقديمه على الفعل كما يجوز
في غيره من المفاعيل ولا على معموله اي معمول الفعل النا
صب فلا يقال المستوي والخشبة الماء الاول اتفاقي
وفي الثاني خلاف ابن جني والسر في ان لا تعمل العوا
طف عدم اختصاصها بنوع واحد فاذن الواو لا تعمل
في هذه الحالة كيلا يلزم العدول عن طريقتها الاصلية
قيل الدليل على ذلك كونها فيها غير عارية عن معنى العطف
يدل عليه المستوي في استوى الماء والخشبة اذ المعنى في
الرفع والنصب واحد لكن في شعر باحتمالها الفعالية
المسلمين في وقت واحد والاستبعاد في كون الشيء
مفعولا وهو فاعل في المعنى فالخيرة في المفاعلة هذا
مذهب ثعلب عنده انه لا يجوز انتصاب المفعول معه بالعامل

المعنوي كحرف التنبيه والظرف والجار والمجرور واسم
الاشارة واجازه ابو علي كائنا في نحو قولهم هذا
ردائي مطويا وسيرا بالا ان يكون هذا عاملا في سيرا
وهو خلاف ظاهر قول سيبويه في العامل وقال الزجاج
انما انتصب بمحذوف فالتقدير ما صنعت
وزيدا اما صنعت ولابست زيدا لان الفعل لا يعمل
في المفعول وبينهما الواو وقال الكوفيون على
الخلاف لانه لا يحسن التكرير لان الخشبة ليست
معوجة فيستوي بل هي معتدلة بعد ذلك قدر
ارتفاع الماء وقت الزيادة فلما خالفته نصب على
الخلاف قالوا وهذه قاعدتهم في الظروف وكان
ابو الحسن الاخفش يقول انتصاب ما بعد الواو على
انتصاب مع يعني قال انه منصوب على الظرف كانتصاب
مع لوقوعه موقع فلما حذف مع انتصب
عليها واقيمت في مقامه انتصب ما بعدها على حد انتصابه
فلا يكون الواو موصلة واذا تقررت هذه المذاهب
فنقول

فنقول ان الصواب مذهب سيبويه لان الواو
العاطفة لها معنيان العطف والجمع فلما اقيمت
في مقامه انتصب ما بعدها على حد انتصاب فلا يكون
الواو موصلة واذا تقررت هذه المذاهب فنقول ان
الصواب مذهب سيبويه هنا مقام مع تجردت عن معنى
العطف للجمع كفائه في جواب الشرط وما ذهب اليه الز
جاج ضعيف قوله الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو
وفاسد لان عمل فيه على الوجه الذي تعلق به فان افتقر
الى توسط الحرف عمل عند وجوده الا عمل عند عدمه وقد ثبت
ان المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى
بتوسط الواو فينبغي ان يعمل مع وجودها كما في ضربت
زيدا وعمرا ولان الواو واذا بقي على معنى العطف غير مانع
فكيف يمنع على عدم بقائه وما ذهب اليه الكوفيون
ايضا ضعيف لانه مستلزم جواز نصب الاول على
الخلاف بل هو ممنوع بالعطف الذي يخالف فيه الثاني
نحو قولك قام زيد لا عمرو لو صح ما ذكروه لم يجز فيه الا النصب

وما ذهب اليه ابو الحسن من تغايرات اشار المص رح الى تزييفه
بقوله وقد زعموا اوله بان مع منصوب على الظرفية
لانه ظرف فيكون انتصاب عليها والخشبة في قولك
استوى الماء والخشبة ليس بظرف فينبغي ان مع ليس بالخشبة
مراد امنه ان حكم مع نصب كحكم الخشبة اذ المغايرة بين دونها
ظاهرة بالبداهة فلا احتياج الى البيان فلا يجوز قياس الحركة
الغير الظرفية على الحركة الظرفية ثم اجاب عنه بقوله الا
ان له اي لكن للاخفش ان يقول انهم اذا اقاموا الواو
مقام مع والحال قد كان حرفا لا يتصور فيه الاعراب
اعربوا ما بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا
موضع غير وكان حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما
بعده اعرابا يقتضيها شيء وهو ان الواجب ان يعمل
الواو الجر لكونها بعد الفعل موصلة الى الاسم كحروف
الجر ولمناسبته مع وهو فاقض الجواب لولا
مفارقة الواو مع لزم ما ذكرتم وذلك ان الواو كما
قربت تمسك مذهب العطف بدليل انهم لم يستعملوها قط بمعنى
مع الا في

مع الا في موضع جاز استعمالها عاطفة بدليل انهم لم يجيزوا
انتظرتك وطلوع الشمس قوله والحال من المنصوبات
العامة الحال قال المص رح حقيقة الحال هي الهيئة
في يدخل الصفة وفصل يخرج به التمييز والابعد
وقد ذكرنا وجه في صدر هذا الكتاب التي عليها صاحب
الحال ملابسة الفعل اي تعلق الفعل بصاحب
بصاحب الحال حال كونه واقعا اي صادرا منه او واقعا
عليه يخرج الصفة فانها انما تبين هيئة الذات مع
غير تقييدها بفاعليه ولا مفعوليه بخلاف الحال في جاء رجل
فاعلا فانها موضوعة للدلالة على هيئة فاعلا او مفعولا
بين ذلك جواز زيد رجل عالم دون زيد اخوك قائما واو
لعناد الخلو لا لمنع الجمع فيدخل تحت الاقسام الثلاثة
وحنيفا في قوله واتبع ملة ابراهيم حنيفا حال من ابراهيم
لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه
في قوله تعالى ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا لما كان في
معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حال عنه ثم اعلم ان قوله او عليه

انّ الحال لا تقع الا على عدم المفعول معه لفظا لكونه
فضلة بالنسبة فيجب انا وزيدا راكبين على ان وزيدا
فاعل معنى لا على انه مفعول معه لفظا قال الشارح في بابه
هي ما يبين هيئة الفاعل او المفعول فقال بعض شارحيه اطلق
المفعول يشمل المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا
وفيه نظر نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند مجيئه
المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة زيد
عند وقوع الضرب عليه وقولك لقيت زيدا راكبين و
قول الشاعر متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك
وتستطارا ومعنى هذا التعريف بيان صاحب الحال هو
الفاعل او المفعول ثم انه اي صاحب الحال اما ان
يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عندما يكون
العامل فعلا صريحا او ما يشبهه من الصفات
العاملة عمله كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة واما افعل التفضيل نحو زيد ضارب عمرا
قائما ... ويدخل في قوله فعلا صريحا المصدر واسماء الافعال
او يكون فاعلا او مفعولا معنى او مفعولا معه

او مفعولا معنى وذلك عندما يكون العامل معنى
فعل فانه كلا الموضوعين معلقة بهذا ... ضربت
الجر لا يستدعى ... الفعل او ما يشبهه
والحروف التنبيه نحو ما شأنك قائما وما لك واقفا
فما الاستفهام في موضع الرفع على الابتداء او على الخبر
وكذلك ما في شأنك على اختلاف الرأيين وقائما حال
... هذا الحال فالكاف ليس فاعلا لفظا الا انه فاعل معنى
لان المعنى ما تصنع او ما يلابس قائما قال الشارح
شيء عرفه المتكلم من السؤال الذي هو كاف الخطاب
فسأله عن شأنه في هذه الحال وقد يكون فيه انكار وسؤال
عن السبب الذي ادى اليه فكأنه انكر اعراضهم في طرحهم
على السبب الذي اداهم الى الاعراض فاخرج مخرج
الاستفهام في اللفظ وكذا قولك هذا زيد قائما فان
زيدا مفعول معنى لا لفظا اذ العامل فيه احد شيئين
اما حروف التنبيه او اسم الاشارة فان كان الاول يكون
المعنى انبّه اليه فالعامل على هذه الحال او صاحبها والثاني او اليه

البه ذهب جار الله العلامة حين سئل عكسه عن عامل الحال في
هذا بعلي شيخا وجوز فيه الرفع من خمسة اوجه على البدل من زيد
او على الخبرية اما لهذا فو بعد اما بدل او خبر او عطف بيان
او لمحذوف وكذا قوله تعالى وهذا بعلي شيخا حذو النعل
بالنعل لما فيها من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة فقوله فاعله
لقوله مفعول معنى وقيل نزاعة على قراءة عاصم في قوله
كلا انها لظى نزاعة حال من لظى لما فيها من معنى التلظي
فظهر من ان الفاعل والمفعول المعنويين في صحة مجيء
فعل كل منهما الحال كالفاعل والمفعول اللفظيين وانما قال
المصنف في المصباح وهو جواب كيف لان كيف موضوع
للسوال عن الحال فبالحري ان يكون الحال معقولا في جوابه
فاذا جاءني زيد فكأن سائلا سأل فقال كيف جاء
فاجيبه بقائما وانما سمي حالا لانه من الحول بمعنى التغير و
الهيئة بهذه المناسبة لكونها متغيرة ومنقلبة من شيء
الى شيء وكان من العام لكونها من الافعال في نصبه مستوية
الاقدام الاقتضاء اياه على التمام فكان داعيا لحملها من غير انضمام والحال في لغته و
الجيش قادم

الجيش قادم بيان لازم الفاعل وهو زمان اللقاء فكأنه
بيان للفاعل وقد يستعمل في كلام العرب عبارة عن الملزوم
باللازم فعلى هذا لا يكون معقولا في جواب كيف فقول
المصنف يسمى مجاز على الاطلاق فكأنه لما راى ان الاول
اكثر والثاني بالنسبة اليه قليل لم يعتبر فاطلق كلا
مه قوله وحقها ان يكون نكرة لما ان من حق ذي الحال
ان يكون معرفة قال الشارح وانما وجب ان يكون
تنكيرها اي الحال وصاحبها في التعريف والتنكير لانها
اذا انطابقا تعريفا وتنكيرا ابيا اي امتنعا عن ان لا يقطعا
بقاء اعرابا بل يعتقب في ان يجيء اعرابا لان فيهما نزاعا
اي ميلا وذهابا يقال نزع فلان الى اهله ينزع نزاعا
نزاعا اي اشتياقا الى تفرقهما اي اصلهما
في الوصفية فيلتبسا بالموصوف والصفة ولا
شك ان في الموافقة والهرب عن المخالفة دخولا
في حد المناسبة ولذلك وجب تقديمها عند تنكير صاحبها او
كونها مع الواو ووجه اختصاص الحال بالتنكير جوابا بما قيل ان لا التباس بينها بتنكيرها

صاحبها فما وجه اختصاصها فاجاب بان الحال انما اختصت

بالتنكير لان فيها شيئا يقتضي ذلك وهو ان الحال جرى مجرى

الصفة للفعل لانك اذا قلت جاءني زيد راكبا فكا

نك قلت يجي زيد متصف لكونه في حال الركوب ولذلك اي

ولكونه جاريا مجرى الصفة للفعل سماه سيبويه نعتا

للفعل واراد سيبويه بالفعل المصدر الذي يدل

عليه الفعل الاصطلاحي واذا جرى مجرى الوصف للفعل

والفعل نكرة لان مدلول على الحقيقة هو المصدر النكرة

لزم تنكيرها لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف وجه

اخر ان الحال كالتمييز في البيان غير ان اصلها ان يكون

صفة لان الغالب عليها الاشتقاق لانها لبيان الهيئة

واصل التمييز كونه اسما لانه لبيان الجنس حتى لو جئت

بصفة لكان على الابهام فوجب تنكيرها كما وجب تنكيره ووجه

اخر ان الحال حكم كالخبر وصحة الاحكام لكونها نكرات

في المعنى لان التعريف بالمعروف وبيذر ولذلك قالوا الخبر

على الحقيقة في زيد منطلق بالمنطلق وقيل انها ملازمة للفضلية

المقدر المحكوم عليه

فاشتغل

فاشتغل واصح التخفيف بلزوم التنكير وفيه

ما فيه هذا مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداد

يون ان يأتي معرفا مطلقا والكوفيين اذا كان

فيها معنى الشرط لكنه لا يجوز عندهم في حكي الي طلب

المتكلم واصحابنا يجيبون عن كل ما وقع بوجه منا

سب بخروجه عن وقوع الحال نكرة فيجعلون انتصاب

الراكب في جاءني زيد الراكب والمحسن في عبد الله المحسن

افضل منه المسمى سعد وزيد انت زيد الشهير وكا

بالحال مقدرة وبالفعل المقدر وارسلها العرا

ك فذهب سيبويه الي انه وان كان معرفة لفظا فهو نكرة

معنى والا يبعد لان التعريف باعتبار الذهن والتنكير

باعتبار الوجود كما في اسامة وكذا في مررت به وحده

فان قلت في هذه الهاء ملتبسة بمصدر نحو قلت

الاصل يحده وحدا فلما حذف جعلوا في النائب عنه

ضميرا لمصدر به كما في كتاب الله قوله وان اردت الحال

عن النكرة فقدمها قال الشارح اعلم ان نصب الحال عن

النكرة بدون التقديم قبيح لكنه جائز معه كذا قال ابن
يعيش وابن مالك لم يقبحه بل جعل الحال عن النكرة قليلا
حيث قال لا يكون صاحب الحال نكرة في الغالب الا
بمسوغ وسيبويه جعله كثيرا اقياسا من غير اعتبار مسوغها
وذلك لان صاحب الحال مخبر عنه بالحال في المعنى فجاز
كونه نكرة كما جاز كونه فاعلا وهو بلا مسوغ لا يحوجك
الى مسوغ اخر وهذا سر اطلع عليه سيبويه وغفل
عنه حمله على المبتدا الا اذا اي ان النكرة موصوفة او
مضافة اي مقيدة غير المعرفة بنحو الغنى المعرى بجملة اي
فارس او مصدرة بالاستفهام او منفي ولا ينتقض جاء
بين ذي الحال بالا نقضا للنفي مثال الاول كما في
قولك من الحال المتاخرة عن النكرة الموصوفة جاء
نى رجل من بني تميم فارسا فانه حال عن رجل وهو
موصوف بالظرف ومثال الثاني قوله لا يركنن اي
لا يكن احد الى الاحجام اي الى التاخر عن القتال
متخوفا وهو المقصود بالاستشهاد بالبيت اذ هو
حال عن

حال عن احد وهو نكرة وصح جعله ذا الحال لكونه
مفيدا فائدة المعرفة من حيث لا يتناول غير مدلوله
المعين لانه عام مستغرق لوقوعه في سياق النهي المشابه
بالنفي وسيجيء تحقيقه في بحث المبتدا ان شاء الله
تعالى يوم الوغا وهي الحرب لحمام للموت متعلق بقوله
اي لكنه بهذا تشجيع للناس على الحرب ونهي عن
الجبن وبعده ولقد اراني للرماح دريئة من عن
يميني مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر من دمي
اكناف سرجي او عنان لجامه ثم انصرفت وقد اصبت
ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام واجاز سيبويه
مررت بكل قائما العموم كل وقوله تعالى فيها يفرق كل امر
حكيم امرا من عندنا وهذه الحال تسمى حالا موطئة كما
في قوله تعالى كتاب فصلت اياته قرانا عربيا ويجوز
ان يكون من الضمير المستكن في حكيم بل لا يكون مما
نحن بصدده ومثال الثالث قولك هل اتاك رجل
راكبا اذ اردت الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب

يعني ان انتصابه على الحال في ذلك الوقت متعين حينئذ
لا يفيد الرفع على النعت وايضا انما صح لان الاستفهام
والنفي من واد واحد ومثال الرابع ما جاءني رجل الا را
كبا وهذا مبني على ان وقوع مثل الرجل بعد النفي ليس ههنا
عند المحض لافادة العموم فلا يصلح ان يكون وصفا
فتعين الحال ويقول في نحو اي في نحو هذه الصور لان
كونه جاءني راكبا رجل بتقديم الحال وفيه جاءني رجل
راكبا بتأخيره قيل لانه لو اخر لالتبس بالصفة في حالة
النصب وقدم في نحو اطرادا للباب وهذا صحيح لو لم يصح ما ضربت
احدا الا راكبا وهل ضربت رجلا راكبا على التوصيف فان
قلت جاءني رجل وعلى كتفه سيف وجاءني غلام رجل راكبا
ونحوهما اجازهما ابن مالك وكذا هذا ايضا حديثا او عن [illegible]
داود خلافا على ظاهر كلام سيبويه قلت بناء كلامه في الاول
على مذهب الزمخشري لانه على مذهبه محل الالتباس با
الصفة حيث جوز له بطء الواو بينهما للتاكيد بتجويزها
معنى الجمع عن معنى العطف كما في الحال والثاني في محل المنع وقد قال بعض النحاة لا يسوغ في نحو ههنا
الموصوف

الموصوف الاسم نكرة ما لم يتقدم لوجود الالتباس لكن التصحيح
جوازه لوروده في التنزيل كقوله تعالى في اربعة ايام سواء للسا
ئلين والثالث المشهور فيه الانتصاب على التمييز فبني ا
لشارح كلامه عليه ولم يتعرض المصنف ما ذكرنا من القبول وشا
مخا وشك حلا واطلع القول بالتقديم في كل نكرة والا
ستشهاد بقول العزة موحشا قديم على انكل الاسم منكر مستديم
عزة اسم امراة وموحش اسم فاعل من الايحاش وهو ان
يجعل حزينا والطلل الاثر العوباد ومعناه يعني طلل دارس
يجيء متعديا ولازما جمعها اقوال عرفت المنزل الخالي عفا من بعد
احوال عفاه كل حنان عسوف الوبل جعطال وسحم معنى اسود
الى سحاب اسود فحذف الموصوف واقيم صفته مقامه ومستديم
بمعنى دائم تعريف الدبار والزد اربا انما يتم في قوله والاستشهاد
اي استشهاد المصنف لان الاسم المتقن في هذا البيت انما يصح
على مذهب الكوفيين والاخفش لان الاسم الواقع بعد الظرف
يرتفع بالفاعلية عندهم واما مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا
حالا عن طلل لاختلف العامل في الحال وفي ذي الحال وما جبرانا ان العامل عنده هو الظرف

وجه لما ان العامل عنده في الحال هو الظرف وفي صاحبها
معنى الابتداء اي لكونها مبتدا او عنده لعدم الاتحاد
وهو ممتنع لان اتحاد العامل فيهما واجب لانها
بمنزلة الصفة في الحقيقة وكان العامل في الصفة
هو العامل في الموصوف كذلك العامل في الحال هو
العامل في صاحبها وذهب البعض الى جواز
الاختلاف نظرا الى ان الحال وصاحبها بمنزلة
المميز والمميز وممن ذهب اليه ابن مالك لقوله
تعالى ان هذه امتكم امة واحدة فان امة واحدة
حال والعامل اسم الاشارة فيها وفي صاحبها ان
والصواب على مذهبه ما ذهب اليه بعض قوم وهو ان
يجعل موحشا حالا من المستكن في الظرف من ضميره
لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديمها عليه في شيء اذ
الحال متاخرة عن صاحبها وهو معرفة ويمكن ان يوجه
قولهم انه حال من طلل على مذهبه بانه تسامح في اللفظ كما
تسامحوا في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا بان قالوا المستثنى منه الانسان
لانه لم

لا ذا اسم جنس في الحقيقة ضمير المستكن في لمي خبر لكنه لما
كان كناية عنه سامحوا فكذا ههنا قال ابن مالك في التصحيح
انه حال من المظهر لان جعلها لا ظهر من المضمر اولى من جعلها لا
مضمرها وزعم بعضهم ان هذا على مذهب سيبويه صحيح لان الخبر
اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا لا ضمير فيه الا اذا تأخر عنده
بناء على عدم التأكيد والعطف عليه والبدل منه كما في
المتأخر ذكره ابن حجر وفي اما عند الاخفش والكوفيين
فلما كان ارتفاع طلل بها عليه الظرف صح جعله اي جعل
موحشا حالا عنه اي طلل اذ العامل ح متحد وحسن تنكيره اي
وقوع الشائع ذا الحال نكرة لوجهين لتقديم الحال عليه لانه
من سوغاته لانه حكم وتقدمه يورث تخصيصا وكونه موصوفا
فالتقديم وموحشا وقديم في الاصل وصفان لطلل وتعيين
الاول للحال بالتقديم والثاني للوصف بالتأخير والحاصل
ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما كما ذكرنا وجا
ءني راكبا رجل فعلا الا لتنكير وقد يكون جائزا اذا كا
ن صاحب الحال معرفة كما جاءني راكبا زيد وضربت راكبا

ذو الحال مظهراً كان كالمثال الثاني او مضمراً خلافاً للكوفيين
في المنصوب الظاهر مطلقاً في قول بعض وسهماً في قول
بعض وفي المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال او
مطلقاً واما في المضمر المرفوع فهم يوافقون البصريين
في جواز تقديم حاله عليه نحو خشعاً ابصارهم يخرجون
من الاجداث وقد يكون ممتنعاً وذلك اذا كان ذو الحال
مجروراً نحو مررت جالسة بهند فهذا اي تقديم الحال
على صاحبها مجروراً ممتنع عند جميع النحويين كسيبويه
وابن السراج ومن تابعهما الا ابن كيسان وابن برهان
وابا علي فانهم جوزوا ذلك اذا كان مجروراً بحرف الجر سوى الكوفيين
فانهم فصلوا وقالوا جائز ان كان ذو الحال مضمراً وظاهراً
ان كان الحال فعلاً وحكى ابن الانباري اتفاقهم على منع
ذلك لان التقديم خطأ وذلك لان الحال صفة في الاصل
بصاحبها فهي تعلق في المعنى بحرف الجر الا انهم نصبوه
للفصل بين الصفة والحال واحسن حال التابع ان
يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم
اي الجار

اي الجار ما هو تابع له اذ في جواز تقديم التابع المجرور مع
امتناعه فيه رفع مرتبة الادنى على مرتبة الاعلى ولان العامل
ههنا وان كان الفعل لكن لما يتعدى الى ذي الحال الا
بواسطة بحرف الجر لم يجز ان يعمل في حاله قبل ذكر الحرف
وقد اجازه اي تقديم الحال على صاحبها ابن كيسان اذا كان
مجروراً بحرف الجر قياساً مستمراً مستشهداً بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من
الناس مع تقدمها اي وما ارسلناك الا للناس كافة اي جميعها
وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء
فيه للمبالغة كما في علامة وراوية وهو من الكف والمعنى وما ار
سلناك الا كافة للناس وانما قال الشارح والمعنى وما ارسلناك
سلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر لانه
انما ارسله الله تعالى الى الناس حال كونه كافاً لهم لان سبب
الارسال ان يكف الناس عنها وعندي الاظهر فتح اللام قال
ابن مالك ما ذكره الزجاج مردود لان الحاق التاء للمبالغة
مقصور على السماع ولا يأتي ذلك غالباً الا في احد ابنية المبالغة

وان حمل على رواية حمل على انه ذات الشئ وذكر صاحب الكشاف في
ان انتصاب كافة على المصدر اي على انه صفة مصدر
محذوف اي وما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس الا انها
جامعة شاملة لهم ورده ابن مالك بان كافة مختص بالحال لا
يستعملها العرب الا منصوبة على الحال وفيه بحث ويحتمل
ان يكون مصدرا لان الفاعلة قد يجيء بمعنى المصدر كالعاقبة
والكاذبة فيكون مصدرا لفعل محذوف اي وما
ارسلناك الا لتكف الناس كفا هذا اذا كان مجرورا
بحرف الجر واما اذا كان مجرورا بالاضافة فالمنع
اتفاقي فهم فرقوا بينهما بان حرف الجر كالهمزة و
التضعيف من تمام الفعل قال ابن مالك اي اذا كا
نت غير محضة فكالمجرور بحرف الجر لان الانفصال في نية
الانفصال وايضا قال ينبغي ان يكون الخلاف في
غير الزائد فان كان زائدا جاز التقدم نحو ما جاءني
راكبا من احد كما جاز في الاضافة المعنوية المحضة واعلم
ان في هذا المقام ما لابد منه معرفته وهو ان يتعلق بمحل من كون العامل في الحال لفظيا فيما معنويا حكم غير حكم وكونه
يتعلق

مانع
يتعلق بالاخر وهو جواز تقديم الحال على الاول اذا كان
وهو في الفعل كونه مصدرا بان وما المصدريتين وفيما يشبهه
المصدرية والالف واللام والضعف في العمل وعدم جوزه
في الثاني لانه ليس له قوة اللفظي وهو قد يضعف في العمل
بالتأخير فيكون الضعيف اضعف لكن قال الاخفش
يجوز اذا كان ظرفا شرط تقدم المبتدأ على الحال فاذا تأخر
يكون موافقا لسيبويه في المنع هذا اذا كان الحال بغير واو
واما اذا كان بالواو فلا تقدم على العامل مطلقا نظرا
على الاصل الواو كما روي في المفعول معه انهم اختلفوا
في جواز وقوع الحال غير مشتق فذهب كثير من النحويين الى
عدم جوازه وذهب ابن الحاجب الى جوازه وكذا ابن
مالك وههنا كلام طويل لم نورده خوفا عن تطويل
الكتاب قوله ثم الفاعل المتعلق ثم كذا انما فعل طرح
لفظة كل لانه علم على التعريف لانها لا احاطة الافراد
والتعريف يكون بالحقيقة لا بالافراد لا من حيث
هي تلك الذات اي لا باعتبار مجرد ذاته بل من حيث هو فاعل

في الجملة قبل سواء صدر منه الفعل مرة او مرتين او اكثر
اوقبيل سواء حدث شيئا اولم يحدث وهو المنقلب بها
نحن فيه واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه
الفعل كزيد في جاءني زيد واحترز بقوله لذات من فعل
عن اسم المفعول فانه مشتق لكن اشتقاقه لذات من
وقع عليه الفعل واحترز بقوله وجرى على يفعل عن الصفة
المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها
لا تجري على يفعل من فعله نحو كريم وانما قال المصنف بعده
من فعله احترازا من جالس بالنسبة الى تقعد وقاعدا
بالنسبة الى يجلس لان كلا منهما اسم الفاعل جار على يفعل
وليس باسم فاعل منه ولم يبتنا المشتق منه اخذا بمذهب
ابي جعفر فانه جمع بين قول من قال انه مشتق من
الفعل كالشيخ عبد القاهر وابي علي وغيرهما من اكثر
النحويين وقول من قال انه مشتق من المصدر وهو ممكن
لان اسم الفاعل لما كان مشتقا من الفعل والفعل من
المصدر كان المصدر اصلا فاذا يصح ان يقال انه مشتق من
الفعل

الفعل نظرا الى قربه من المصدر نظرا الى الاصل وهذا
اولى من قول النحويين هو ما يجري على يفعل من فعله لانه
ان اراد الواقع موقعه باعتبار المعنى ورد عليه اسم
الفاعل بمعنى الماضي جمعا وان اراد انه على حركاته وسكناته
ورد عليه اسماء الزمان والمكان منعا لايقال حا
صل السوال ان يقال ان قيد الجريان احترازا عن الصفة
المشبهة مستدرك لحصول الغنية عنه بقوله فعل اذ الصفة
المشبهة من الافعال الطبايع اي من الافعال الجبلية فلا
يقال للمتصف بها انه فعل شيئا اي احدثه واوجده
لانا نقول لا نم انها خارجة بفعل اذ لا نعني بقولنا فعل احدث
بل المراد منه انه اي المتصف يكون بحيث يصح ان يسند اليه
المشتق منه وهو الفعل الحقيقي يعني المصدر بصيغة
الفعل الاصطلاحي نحو كرم زيد مثلا فان الكرم وهو
المشتق منه كرم مسند الى زيد بصيغة كرم فاحتاج
الى قيد الجريان احترازا عنها وانما قال اي المصنف
في المتن الجريان بالموازاة
بفعله في الحركات والسكنات
حيث قال في اخر التعريف اي
يوازيه في الحركات والسكنات
لان الجريان اذا اطلق

بصيغة فعل الا

منهم محتاج الى البيان بالتفسير لانهم ربما في الواصفة جا
للواقعة اي للصفة الواقعة بعد شيء محصف اي نعتا
او خبرا او حالا نحو رأيت رجلا ضاربا وزيد ضاربا ورأيت زيدا
ضاربا فهذه الصفة يشترط في الجريان والمراد
غير هذا الجريان بل المراد الجريان عليه من حيث الموازن
في الحركات والسكنات فاحتاج الى تفسير الجريان هنا اي في
التعريف بهذا اعتذار من الشارح للمصنف عن تفسيره وان
كان لا يحتاج اليه نظرا الى قوله على يفعل لان احتمال
المتوهمين حمل الكلام على الصلاح على قدر الطاقة فلو تركه
لكان اولى فاندفع السؤال لذلك وعندي ان ابهام الجريا
ن من حيث انه يحتمل ان يجري عليه في العمل او في معنى الحال
والاستقبال او في الموازنة في الحركات والسكنات
فلما احتمل المراد وغيره فسر ما ذكر لتعيين المراد من قوله
ويجري على يفعل انه يجري على مضارعه اذ لا يمكن جريان
كل اسم فاعل على يفعل ثم ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله
ومتأخرا ملفوظا به متقدما او مقدرا ايضا برفع فاعلا يرفع ايضا وان كان لازما نصب مفعولا ايضا ان كان فعله
واحدا فواحدا

وثلاثة فثلاثة فعمله في سائر المفاعيل اظهر وانما يعمل عمل
فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال دون الماضي دليله
الاستقراء واما حكمته فاشار اليها بقوله وذلك اي كون
عمله مقصودا على ارادة الحال او الاستقبال منه لان الفعل
لما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو اي الاسم مستحقه بكسر
الحاء اي الاعراب او اي الاعراب مستحقه بفتح الحاء اي الاسم
في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو اي
للفعل في الاصل قوله دخل الاسم جملة فعلية محلها الرفع
على الخبرية لان ودخل في قوله لما دخل بمعنى المصدر
على المصدر والكاف بمعنى المثل في محل النصب على انه مفعول
مطلق لدخل الثاني والفعل في قوله على الفعل من وضع
الظاهر موضع المضمر فتقديره لان الفعل دخل الاسم عليه
في العمل قوله على الاسم في الاعراب فيقال زيد ضارب
غلامه عمرا الان او غدا كما يقال زيد يضرب غلامه عمرا
واسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده
ابدا ولا يجوز اعماله اصلا نحو هذا ضارب زيد امس ولا

بخلاف ضارب زيداً امس لان الافعال دخلت على الاسماء في
الاعراب والاسماء على الافعال في العمل فلما لم يوجد الفعل
اعرب من الاسم لم يعط الاسم اذا كان بمعناه اي بمعنى الماضي
عمله بالنصب اي عمل الفعل الماضي اي حاصل انه اذا كان بمعنى
الحال او الاستقبال يتم المشابهة بينهما حيث يكون صورة
ومعنى فاخذ كل واحد منهما حكم الآخر معاوضة اما اذا كان
بمعنى الماضي فلا اذ لا مشابهة بينهما لتلك المشابهة لانه لا
يوافق المضارع في المعنى الماضي في اللفظ فلا يلزم من
اعمال الاسم ما قوي شبهه بالفعل اعمال الاسم ما ضعف شبهه به هذا
عند المتأخرين واما عند المتقدمين فهو في عمل الفاعل
سواء كان مضمرا او مظهرا سببيا او غير سببي
لان ادنى المشابهة يكفي في رفع الفاعل لشدة اختصا
ص الرفع بالفعل والظرف لانه يكفي رائحة الفعل والحدث
لانه ليس باجنبي منه اذ تجرد عن الالف واللام
لانه ح يعمل وان ازيد منه الماضي لانه فعل في الحقيقة
عدل عنه الى لفظ الاسم صونا لصورتها يدل عليه امتناع عليه ولا توافيه معمول
من الزاهدين

من الزاهدين مجهول اما على ان الالف واللام ليس بمعنى
موصول او على انه ان فيه متعلق بمحذوف وقال الشارح في
لبابه الاول اولى وقد اجاز ذلك اي اعمال اسم الفاعل
مراداً منه معنى الماضي الكسائي مستشهدا بقوله تعالى
وجاعل الليل سكنا والشمس وباجماعهم على جواز اذا
لضارب زيد امس وهذا معطي زيد درهما امس وبقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه فان باسط عمل في ذراعيه مع
انه بمعنى الماضي واصحابنا ذكروا في جوابه ان مثل
ضارب زيد امس لم يوجد في لغة العرب مع كثرة تتبع
النقلة عن معناه ولو كان جائزا لوقع فلا يعتمد
على ما استشهد به اما الاول فكونه بمعنى الماضي ممنوع
ولئن سلم فجائز انتصابه بفعل مقدر يدل عليه ما
قبله فاذا لا سبيل الى جعله منصوبا بجاعل لان فيه
اثبات اصول الابواب التي ثبت انها ليست من لغا
تهم بالمحتملات واما الثاني فلما مر واما الثالث
فكالاول في الجواز على مذهب ابي علي الفارسي وابن

الحاجب ويلزم على مذهبهما جواز حذف المفعول في
باب علمت وقال بالضرورة حيث لم يكن الاضافة الى
حيث انقطع عنها بالاضافة مرة فاكتفى في الاعمال
لما فيه من معنى الفعل واما الرابع فبيّنه الشارح بان
يلفظ وان كان ماضيا في الظاهر الا ان المعنى على الحال
لانه وامثاله انما يكون في مواضع الاحوال وحين يقصد بها
التعجب عن ذلك الفعل حتى كانه واقع بدليل انك لو
قلت المضارع يعني يبسط موقعه اي موقع باسط
نحو وكلبهم يبسط ذراعيه لصحّ وذلك لان كونه حكاية
لان الحال الماضية حكي على صورة الحاضرة بان يقدر
المتكلم بهذا كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر
ذلك الزمان كانه موجود الان وليس المراد به ان
اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما
يتلفظ به لجواز ان لا يلفظ في ذلك الوقت بلفظ
نحو كان زيد يضرب عمرا امس وقولك رايت رجلا
امس يضرب الكبير ونظيره قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة فوجد فيها رجلين
يقتتلان ثم

يقتتلان ثم قال هذا من شيعته وهذا من عدوه والاشارة
بهذا انما يقع الى حاضر ولم يكن ذلك حاضرا وقت
الحكاية عنه واعلم ان شرط عمله ايضا اعتماده على احد
الاشياء الستة التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها
على ما سبق في صدر الكتاب وهي المبتدأ والموصول
والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي
والمراد من الحرف الكلمة لان المقصود الاستفهام
والنفي به نفيدا من الحرف اولا لان طلبه المعمول
على خلاف وضعه لان وضعه للذات المتصفة
بالمصدر فالذات من حيث هي هي لا يقتضي معمولا
قط وانما يقتضيه باعتبار ذلك المصدر فاشترط
في عمله ان يكون واقعا موقعا هو بالفعل اولى
ففي الاربعة الاولى لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل
والاخيران كذا لان النفي والاستفهام يرجعان
الى الاحداث لا الى الذوات فلا يقال قائم غلامك
خلافا للاخفش والكوفيين فانهم لا يشترطون الاعتماد في عمله فان قلت في هذا المقام سؤال من وجوه

الاول انه لابد من ذكره ان لايكون موصوفا بصفة وان لايكون مصغرا لخروجه عن مشابهة الفعل اما بالوصف فلانه لا يوصف واما بالتصغير فلكونه وصفا في المعنى والثاني ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة يعمل عمل فعله ولكن بينهما مشابهة من جهة اللفظ والثالث انه لابد من ذكر مثناه ومجموعه لانهما قد لايكونان على وزن الفعل لفظا كضاربين وضاربات وضراب وضرب مع انهما كالمفرد في العمل والشرط المذكور قلت الجواب عن الكل مبني على مراد وهو ان الكلام في اسم الفاعل الباقي بينه وبين الفعل مشابهة لفظية وفي الاخرين وان انتفت لكن في الاول لا تقوم مقامها وهو المبالغة هذا على مذهب سيبويه والخليل واكثر النحويين وعند بعض الكوفيين صيغة المبالغة لا تعمل حجة الاولين السماع ان الموضوع للمبالغة في ظرف الموضوع لغيرها في ظرف اخر ولا يجوز ان يحمل احد الطرفين على الاخر والثاني حمل عليه طرد الباب

فان قلت

فان قلت فليحمل ما يوصف او يصغر عليه قلت فيما يوصف او يصغر ما يمنع من حدوث معنى غير لايق بالفعل وهو الموصوفية بخلافه اذ المعنى الحادث فيه هو معنى الجمع فانه معنى العطف وهو لايق به ويجوز حذف النون في تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرفين بلام التعريف مع العمل تخفيفا واستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطوف وينبغي ان تعلم ان اسم الفاعل ينحط مرتبة عن مرتبة الفعل من وجوه منها وانه اذا جرى على غير من هو له ابرز الضمير بخلاف الفعل وانه اذا تثنى وجمع لا يعمل في الضمير البارز بخلافه قوله اسم المفعول قال الشارح لما كان اسم الفاعل مشتقا لذات من وقع منه الفعل اعمل على صيغة المجهول عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان مشتقا لذات من وقع عليه الفعل اعمل عمل الفعل المبني للمفعول فيكون حكم اسم المفعول في العمل كحكم اسم الفاعل الا انه ينتقص عنه ابدا بمرتبة فان تعدى

الى واحد لم يتعد اليه والى اثنين فالى احد والى ثلثة فالى اثنين

وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمان الحال

والاستقبال والاعتماد على احد الاشياء التي اشترطوا للنطق

الاعتماد عليها تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلام

مرفوعا بمضروب كما كان مرفوعا بيضرب فان قلت عمل

فيه جريان على فعله كاسم الفاعل اجاب بقوله ومضروب

حاصله نعم فيه جريان كما في اسم الفاعل الا ان الفرق

بينهما ان اسم المفعول في التقدير فان مضروبا مثلا جار

في التقدير على يضرب لان اصله مضرب بفتح الميم وضم الراء

وعندي ان اصله ذلك بعد ما حول اليه لان اصل على الحقيقة

مضرب بضم الميم وفتح الراء فغير لا بفتح بفتح الميم وحده

ولا بضم الراء وحده الالتباس في كليهما بل بفتح الميم وضم

الراء قطعا لمادة الالتباس رأسا وكان اولى بالتغيير

لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فالتبع اولى بالتغيير

ضمة الراء فتشا منها الواو وكانت نشأته من اشباع

الطاء في قوله وانني حيثما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكوا

او توفانظر

ادنو فانظرو وانما فعل ذلك الاتباع لرفضهم بناء

مفعل في كلامهم في ابنيتهم الا في الثاء ومكرم في قوله

ليوم روع او فعال مكرم جمع مكرمة كذا قال الفراء واما

نحو مكرم ومعطي فجار على الفعل لفظا تقول زيد مكرم

اصحابه ومعطي غلامه درهما كما تقول يكرم ويعطي قال

المص في تعريف اسم المفعول كل اسم اشتق لذات من

وقع عليه الفعل لفظا كل غير واقعة موقعها لما مرة في تعريف

اسم الفاعل واسم جنس يتناول غيره والمشتق فصل لخروج غير

المشتق كمفعول ضربت زيدا ولذات من وقع عليه

الفعل فصل اخر يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة

واسماء الزمان والمكان والالة فان قلت فما يقول في

اسم التفضيل بمعنى المفعول قلت اشتقاقه باعتبار

اتصافه بالزيادة على الغير ان وقع عليه الفعل قوله

الصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والالة وهي ما

لا يجري على الفعل قال الش رح اعلم ان نحو كريم ليس بجار

على يكرم ولا حسن على يحسن وكذلك شديد ليس بجار على يشتد

وقوي على ما يقوى وضعف على ما يضعف وما اشبه ذلك من بقية
الصفات المشبهة ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء
الفاعلين وهي اي هذه الصفات مشبهة بها اي باسماء الفاعلين
من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث تقول حسن حسنان
حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان ضار
بون ضاربة ضاربتان ضاربات فلما حصل من هذه الوجوه
الشبه بينهما فانها جرت مجراه في العمل اي في ان تعمل عمل افعالها
وقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه
فمع هذه الاسماء بالصفة المشبهة كما ترفعها بالفعل في قولك
مررت برجل حسن وجهه وكرم اباؤه وشرف حسبه كما قيل زيد
منطلق غلامه ويدل على ان ذلك ان افعل التفضيل مع
كونه صفة لا يعمل عمل الفعل لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلم
يكن بينه وبين اسم الفاعل مشابهة والمراد من المشابهة في تلك
الامور المشابهة مطلق لعدم الاطراد في بعض الصفات المشبهة
اذ لا يقال في ابيض ابيضون وابيضات اي حصل [illegible] كريم اباه
[illegible] زيد كريم اباؤه [illegible] مع الفاعلين [illegible] القطع اذ الواحد [illegible] ليكون بالفاعلين [illegible]
لان الصفة

منه [illegible]

لان الصفة متى طبعت مفردا جاز فيه الامران وبهذا اندفع
ما قيل من ان فيه نظرا اذ هو انه لا يجوز ان يكون ابوه مبتدأ
لعدم التعرية عن العوامل اللفظية اذ كريم معتمد على المبتدأ
فيكون عاملا في ابوه بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان
مبتدأ لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدأ على عدة الخبر اي على وفقه
في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير اذا كان هو هو
اي اذا كان المبتدأ عين الخبر فان قلت كيف علمت هذه الصفات
وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه بمعنى كرم ابوه اذ الكريم شيء
قد وجد قديما وليست بمعنى [illegible] ان اباه صار يكن في الحال وكيف
جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قد
انكر اسماء لشيئين احدهما اعمال هذه الصفات حال كونها
بمعنى الماضي والثاني زيادة الفرع على الاصل وانما انكر ذلك
لان اعمالها مع تعلق معناها بالماضي ركوب الشطط و
العدول عن الصواب الى الغلط قلنا ان هذه الصفات في
لم تخرج عن حكم اسم الفاعل مع كون معناها متعلقا بالماضي
بل في حكم اسم الفاعل في اثناء بمعنى الحال لان معنى الحال وجود [illegible] الاخبار [illegible]

كقولك زيد يقرأ تريد انه في حال حدث ملتبس بالقراءة في زمانها
وزمانه واحد الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن
موجود في الحال كما في اسم الفاعل الكائن بمعنى الماضي و
شبابي عن قريب وكون هذا الفعل اي الحسن موجودا
قبل زمانك لا يخرج في كونه حالا كما لا يخرج في الفعل [illegible]
في قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علم قد وجد فيما
من قبل وهو لا يخرج في كونه حالا وعلى هذا اي على عدم الخروج
لاسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه تريد الحال من القيام و
القيام اي وقال ان القيام حالك [illegible] الحاصل ان
الموجود في وقت الاخبار اما ان لا يكون شيئا لم يكن
قبل هذه الحال واما ان يكون موجودا قبل الا انه
امتد في زمانك [illegible] وهو بعد موجود فلما
برح الخفاء وانكشف الغطاء عن المراد بالحال وضح لك
ان الصفة المشبهة ليست بخارجة عن ان يكون عملها
بمعنى الحال وهذا كما في اسم الفاعل ولا يلزم مزية الفرع

على الاصل حال الحكاية وليست بحاضرة كما دخلها في الفعل كلهم
الفاعل الحكاية الحال نحو كان زيد يقوم الحسن او كان قائما
غلامه ولهذا اي ولعدم جواز قولك زيد حسن الحسن قبيح اليوم
في تدخل كان الدالة على الحكاية قالوا ان هذه الصفات
اي الصفات المشبهة ليست بمعنى الماضي والا لما عملت
ولا بمعنى المستقبل لعدم وجودها فيه فلا تقول زيد حسن مريدا
مستحسن او حسن قد انقطع وان اردت ذلك قلت حاسن و
كادم فوضح ان الصفة المشبهة تعمل عملها بمعنى الحال هذا هو
المفهوم من كلام الامام عبد القاهر قوله المصدر هو الاسم الذي
اشتق منه الفعل قال الشارح انما سمي المصدر مصدرا
لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الا
بل والدليل على ان المصدر اصل والفعل مشتق منه اي من المصدر
ان المصدر اسم مستقل بنفسه ومستغن عن الفعل والفعل لا يقوم
بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين
حدث وزمان والمصدر يدل على شيء واحد فقط وهو الحدث اذ لا
اعتبار بدلالة الالتزام و [illegible] دلالة عليهما

لا بصيغة بل على الزمان بها وعلى الحدث بمادته الى الجواب
بصيغة حال من الضمير المستكن في يدل وليس بصلة له فيكون
المعنى يدل ملتبساً بالصيغة ولان المصدر له مثال واحد
والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد يتخذ من الذهب
وهو نوع واحد كذلك الامثلة المختلفة تتشعب وتوخذ من ا
لمصدر وهو اصل واحد ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر
والمصدر لا يدل على مدلوله اي مدلول الفعل فيكون في الفعل
ما دل عليه المصدر وزيادة والفرع لا بد وان يكون فيه
الاصل وزيادة فيكون المصدر اصلاً والفعل فرعاً واما
تمسك الكوفيون من اعلال المصدر باعلال الفعل وصحته
اي بصحة الفعل نحو قام قياماً فان قياماً اعل بقلب واوه ياء
لاعلال فعله بقلب واوه الفاً وقاوم قواماً فان قواماً
صح لصحة قاوم ومن وقوعه تاكيداً للفعل نحو ضربت ضرباً ومن
انه انما سمي مصدراً لانه بمعنى المصدر لكونه مصدوراً من
الفعل كما يقال مشرب عذب ومركب فاره اي مشروب ومركوب
فذلك اشارة الى ما

اي ما تمسك به الكوفيون فانما يدل على اصالته اي اصالة
الفعل في التصريف اي في الاعلال في حال كونه مؤكداً للفعل
فلا يلزم من ثبوتها في ما نحن فيه الى التي نحن بصدده ثبوتها مطلقاً اذ لا
يلزم من الفرعية الخصوصية الفرعية في كل شيء ولا كلام لنا فيه
اي في كونه اصلاً في التصريف بل الكلام في انه اصل مطلقاً الزم الك
ولو كان هذا القدر يقتضي الاصالة مطلقاً لزم ان يكون يعد يا
الياء والواو كلاهما اصلاً وباقي الامثلة فرعاً عليه ولا قائل به وفا
كما لا كلام في انه اي في ان الفعل اصل في العمل والمصدر فرع
عليه ولهذا اي ولكون الفعل اصلاً في العمل قال اي المصنف
في المتن يعمل عمل الفعل اذا كان منوناً نحو عجبت من ضرب
زيد عمراً او كل فعل له رفع فقط او رفع ونصب واحد او
نصب اثنين او ثلاثة او عمل في المفعول الثاني بحرف الجر
كان المصدر كذلك تقول اعجبني قيام زيد او اعطاء زيد
عمراً درهماً او اعلامك زيداً عمراً فاضلاً واخذ زيد مالاً من
عمرو ولكونه ما ولا يان مع الفعل وقيل انما عمل عمله لتضمنه
حروف الفعل

اخذ منه على وجه من الوجوه مصغرا او موصوفا او مقدرا بان يقال لانه لا يمكن
ان يكون مقدرا في هذه الوجوه بان والفعل اما الاول فلان
خلافه لا يحسن قولك في ضربت زيدا ضربا والضرب الشديد ضربت
زيدا ان ضربت واما الثاني فلان الفعل لا يوصف ولا
يصغر واما الثالث فلان الفعل الذي مع ان ان كان ماضيا
يدل على المضي فقط لان ان فيه لمجرد المصدرية وان كان مضارعا
دخل ايدل على الاستقبال لوقت ان فيه مع الدلالة عليه ولا يكون
للمضارع الذي في اوان للحال فلا يكون المصدر مقدرا
بان بتقدير ان مع الفعل فلا يعمل اذا كان مقدرا بها واما
قولهم في الامر ضربا زيدا اي دفع السوط اي اضرب ضربا
زيدا وان كان بدلا من الفعل بان يكون لازم الحذف
نحو سقيا زيدا فاكثر النحاة يقولون العامل في زيد ضربا
وما عليه المحققون ان العامل فيه هو الفعل الذي نصب
المصدر وتقديره اضرب ضربا زيدا قال ابن حاجب في شرح المفصل
ولا يبعد عندي ان يعمل هذا المصدر في زيد النيابة عن الفعل لا
لانه مقدر قصدا كقولك زيد في الدار قائما ويكون صحيح فاعلي الظرف ونقل الى ما نقل الى سيبويه انه

زيد ... بانه لا يجوز استناد الضمير وعلى الوجه الثاني يعمل مصغرا
او موصوفا او مؤكدا او معمولا للفعل قبلا لكنه لم يستعمل
عاملا وانما قال اي المص لكما يقول من ان ضرب لان الفعل
المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا
ومضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبني ان تخرج زيد في كونه فاعلا
واردت ان تخرج زيد في كونه مفعولا وبلغني خبر ان تخرج
زيد في الاضافة وان تخرج خير له في كونه مبتدأ فلما كان
الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في الاعراب في هذه
المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة ونحوها
ان المصدر ايضا بمنزلته اي بمنزلة الفعل في العمل
وفي امتناع تقديم ما يعمل اي المصدر فيه عليه الضمير
الاول لما والثاني للمصدر اي على المصدر فلا
يقول اعجبني زيد اضرب بك كما لا يقول اعجبني زيد
ان ضربت وانما امتنع لان معمول المصدر في الحقيقة
معمول الفعل الذي هو صلة ان وما في خبر الصلة
لا يتقدم على الموصول وعند بعضهم يجوز ان يكون معموله

اذ الالة عما يكفيه دلالة الفعل الابري انه يعمل فيما قبله مع انه

اسعد العمل كحرف النفي في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك

بمجنون فان بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اذ لا يجوز تعلقه

بمجنون لفساد المعنى والحق انه يجوز لكونه ظرفا

كيف وقد وقع في التنزيل كقوله تعالى ولا تأخذكم

بهما وقوله تعالى فلما بلغ السعي والاصل عدم التقدير وهو

ما ذهب اليه اعلم ان المصدر العامل على ثلاثة اضرب

ما يعمل منونا وما يعمل مضافا وما يعمل معرفا با

لالف واللام والاول اقيسها في العمل اذ التنوين قد

يدل على التنكير فيكون قريبا من الفعل وان كان في الا

صل من خواص الاسماء والثاني حسن لان الاضافة وان

كانت مرادا بها التعريف او التخصيص لكن هذه الاضا

فة في تقدير الانفصال فيكون المصدر المضاف مثل

كلا للفعل في المعنى فيعمل عمله ولا يلزم منه التسوية بينه

وبين ما هو اقوى منه وهو المنون اذ ثبوت كلل للفعل

من جهة اللفظ لكونه [illegible] ومن جهة المعنى لانه ليس بعلم عند يراد منه [illegible] بعينه كزيد [illegible] في نهاية التعريف

بعينه كزيد وعمرو ولثبوت الفرق بينهما من جهة اخرى وهي

ان لكل اثباتا حكم المنون في المضاف بدون العكس

بل جاز العطف بالرفع على ما اضيف اليه المصدر بتقدير

الانفصال ولا يجوز العطف بالجر على ما وقع بعد المصدر

المنون مرفوعا على تقدير الاضافة والثالث قبيح لان

الالف واللام لا يكونان في اسماء الاجناس التي هي

الاصول الا معرفة وفي المثال المذكور في الشرح يجوز

لك ان تقدم المفعول على الفاعل لكنه قليل في الاستعمال

قوله ويضاف اي الفاعل لما فرغ من بيان القسم

الاول شرع في بيان القسم الثاني فقال ويضاف قال

الشارح ان المصدر المتعدي المضاف على ثلاثة اضرب

احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا

كعجبت من دق القصار الثوب والفاعل يعني القصار

مجرور لفظا للاضافة اليه مرفوع معنى لكونه فاعلا

له بعد ولهذا اي ولكونه مرفوعا معنى حمل المعطوف والصفة

اي جاز حمله على الموضع اي على موضعه كعجبت من دق القصار

الثوب وصاحبه بالرفع مثلا او عجبت من دق القصار
الثوب الحادي الرفع والضرب الثاني ان يضاف
الى الفاعل ويترك المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي
من ان ضرب زيد والضرب الثالث ان يبنى المصدر
للمفعول ويضاف الى الفاعل القائم مقام فاعل
نحو عجبت من ضرب زيد عمرا اي من ان ضرب زيد وهذه
هذه امثلة الكتاب اي كتاب سيبويه عجبت من دفع الناس
بعضهم ببعض اي من ان دفع الناس بعضهم ببعض واللفظ
الذي هنا اي في الوجه الثالث مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم
فاعله فيجوز حمل المعطوف والصفة على الموضع والضرب
الرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت
من ضرب اللص الجلاد والضرب الخامس ان يضاف الى المفعول
ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان
من دعاء الخير اي من دعاء الخير والمضاف اليه في الوجهين
الاخيرين اي في الوجه الرابع والخامس منصوب معنى وان كان
مجرورا لفظا لانه مفعول ويجوز الحمل اي حمل المعطوف والصفة عليه ايضا جاز اضافته الى الفاعل فثبت ان المصدر من الفاعل والمفعول ان لتعلقه بكل واحد

كل واحد منهما لكن اضافته الى الفاعل احسن من اضافته الى المفعول
لانه او اضافته الصحيحة لانه به اتصل وفيه حل وايضا الاضافة الى
الفاعل اولى من رفعه منونا لانه محله الذي يقوم به فجعله معه
كلفظ واحد اولى ولم يجز ذلك في اسم الفاعل لانه فاعل فلم يجز
اضافته اليه الا معنا اضافة الشيء الى نفسه ومن ثمة اي من هذا الوجه بينهما فرق
من وجوه اخر منها ان الالف واللام في المصدر للتعريف وفي اسم الفاعل
بمعنى الذي ومنها جواز تحمل اسم الفاعل الضمير دون المصدر ومنها
عمله مطلقا بخلاف اسم الفاعل ومنها جواز تقدم معموله عليه بخلاف
المصدر واما مصدر الفعل اللازم فضرب واحد وهو ان يضاف
الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت انه اي مصدر
الفعل اللازم يجوز ايضا اي كاضافته الى الفاعل ان يضاف
الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا نحو اعجبني اليوم عمرو
او على العكس يعني يجوز ان يضاف الى الفاعل ويترك الظرف
منصوبا نحو اعجبني من ذهاب زيد اليوم او يضاف الى
الظرف ويترك ذكر الفاعل كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار اي
بل مكركم في الليل والنهار فيكون مصدر الفعل اللازم المضاف على اربعة اوجه لا وجها

واحترز بقوله لا يجوز اضافته ان اضافة المصدر الى الظرف ونحوه ان
اتسع فيجري الظرف مجرى المفعول به والمصدر اذا اضيف الى الظرف
ان اتسع فيه بمنزلة المصدر المتعدي ولا كلام انما فيه اي في المصدر
المنزل منزلة بل الكلام في غيره وهو ضرب سوا اخذ فلا يرد علينا
ما ذكرتم واشار المصنف رح الى القسم الثالث من اقسام المصدر
المضاف بقوله وقد يعمل المصدر معرفا بالالف واللام نحو قوله
لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا
المغيرة اسم فاعل من اغار واولها متقدمها تانيث الاول لتكون
بمعنى الوجوه عن مقاربة والنكول عنه جبنا ومسمعا اسم رجل و
المعنى والله لقد علمت اولى من لقيته من المغيرين اي صدورهم
عن وجوههم امامهم وتحققت عهدهم فلم انكل عن ضربه
بسيفي ولم اجبن وادعم عليه وكانت بنو ضبيعة قد اغارت
على باهلة فلحقتهم باهلة وهزمتهم اعلم ان بعضهم
رواه في شعر مالك بن الباهلي والرواية في الكتاب لحقت
مكان كررت ففي الرواية الاولى وجهان احدهما ما ذكره
الشارح رح من ان الناصب هو المصدر المعرف بعد حذف
وثانيهما ان يكون اصل مسمعا على مسمع تعدى الفعل
على نصب

[مبني] ونصب بكلمة تعدي اختار ونصب قومه بعد حذف من منه قوله تعالى
واختار موسى قومه اي من قومه لكن الاول هو الوجه لان حذف
على قليل ليس للقياس فيه سعة وجاز لزيادة حمله اذ هما يستعملان
في التنزيل وغيره في الخطاب كغلبه وغلب عليه وعلاه وعلا
عليه واما كررت ذا فلم يجيء مثله في الاستعمال فلا يكون الحمل
على الوجه الثاني حسنا وعلى الرواية الثانية لا حجة في البيت
اذ نصب مسمعا بلحقت لا بالضرب وهو اي اعمال المصدر المعرف
بلام التعريف قليل وفي قوله وقد يعمل اشارة الى الافادة
قد حيث [illegible] الحكم ولم يجيء في التنزيل ولم يذكره المصنف لقلته
وندوره والاعتراض على المصنف رح بقوله تعالى لا يحب الله
الجهر بالسوء متعلق بالجهر وهو مصدر معرف باللام غير وارد
لان المراد ما لا يكون بواسطة الحرف قال الشيخ عبد
القاهر لا يكاد يوجد المصدر عاملا وفيه الالف واللام لكن
تعدى نحو الجر [illegible] الضرب بزيد قوله ويتنكر ذكر احدهما
كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما قال
المصنف رح مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف تقديره

١٢ اطعام مح

او ان الطعم احكم بتهما منصوب به وفاعله محذوف مع انه لا يجوز
للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس كرجل ودابة والاسم الخالي من
معنى الفعل لا يتحمل الضمير فالمصدر لا يتحمل الضمير ولانه لو
اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع فيكون على تواتر لكنه لا سبيل
الى اضماره لادائه الى اجتماع التثنيتين والجمعين بيانه
انه لا بد من تثنية المصدر والجمع في محلهما وتثنية الفاعل
وجمعه لانه غير المصدر فلا يستلزم تثنية المصدر تثنية الفاعل
وجمعه وجمعه فلو اضمر المثنى او المجموع لوجب استناده لامتناع
الضمير البارز المرفوع في الاسماء ولوجب علامة التثنية
والجمع لان كل ضمير مستتر لمثنى او مجموع لا بد له من علامة
دالة عليه فادى الى تثنيتين وجمعين ولا يلزم هذا
في الفعل لانه يستحقهما في اسم الفاعل لانه ليس غير الفاعل
فتثنيته تثنية وجمعه جمعه قيل فيه نظر الجواز ان يتحمل
الضمير المصدر وعدم تثنيته واستناد الفاعل وهما باعتبار
مدلوله كاسم الفاعل في الظرف فانهما يحملان الضمير فيهما
مع انهما لا يثنيان ولا يجمعان باعتبارهما فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين باعتبار التثنية

المصدر والجمع

في المصدر وفي الجمع فالاولى ان يقال ان الواضع نظر في المصدر الى ما
فيه من معنى الحدث لا الى ما قام به فلا يطلب فاعلا ولا مفعولا وطلبه
باعتبار العقل والوضع ازال الحكم فلا يجوز ان يتصل به ما
من الاتصال بخلاف الفعل لانه نظر فيه الى كونه مسندا الى
شيء فجاز ان يتصل به ذلك الاتصال فاضمر فيه لانه ذاك
وانما اضمر في اسم الفاعل والمفعول لقوة شبههما بالفعل لفظا و
معنى ويدلك على حذفه انك لا تقول الجنسي من هذا الامر ظهوره كله
لانه لا ضمير في ظهوره فتضع كله تاكيدا له كما تقول ان ظهر كله يعني
لو اضمر الفاعل في المصدر كما اضمر في الفعل لجاز التاكيد
بكل لما جاز ذلك في الفعل انما جاز خلوه المصدر عن الفا
عل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر كالفعل
الماضي والفعل المضارع او وصف جاز مجرى الخبر او
مقتضاه ما يسند اليه كالامر والنهي وسائر الانشاءات
فان البيت باعتبار ذاك الكتابة معنى الخبر في اقتضائه فا
ذا قدرت خلوه اي خلو الفعل عن المسند اليه فقد اخللت اي
اتيت بالمحالة بخلاف المصدر فان اسمه كلها لا يلزم ان يكون مسندا الى الحدث في الحاصل

ان ذكر الفاعل لازم مع الفعل لكونه احد جزئي الجملة فاحتيج اليه
لتمامها وما نحن بصدده في المصدر جزءا فلا يلزم فلا ينبغي ان يجعل
هذا يلزم جواز حذف الفاعل في اسم الفاعل وغيره اذ هو من
شانه كذلك بدليل انه لا يحسن السكوت عليه كما في الفعل لانه نازل
منزلته بدليل قيامه مقامه بلا تاويل واما المصدر فلا
يقوم الا بتاويل فيضمر فيه كما يضمر في الفعل واما قوله تعالى الم
غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون
بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام
الفاعل المعنى ان الله اعلم غلبت الفارس الروم في ادنى الارض
اي تغريها وهم اي الروم من بعد ان غلبوا على بناء المفعول
سيغلبون الفارس فالضمائر الثلاثة كلها للروم ومن قرا سيغلبون
بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول
متروك وعلى هذا على قراءة بناء المجهول فالوجه ان يقرا
الم غلبت الروم بالبناء للفاعل ويجعل بالنصب عطفا
على لغة المصدر بان الضمير المضاف اليه المصدر للفارس للروم
وفي بعض النسخ او مكان الواو وليس بجيد اذ ليس وجهين بل وجها واحدا فعلى هذا الضمائر المذكورة للروم والضمير المنفصل للروم

ومجال الكلام

ومجال الكلام اي المجال اسم موضع من قولهم جال الفرس في الميدان
يجول فيه في الاية متعلق بالكلام فسيح اي واسع غير ضيق اي غير
ان الكلام في الاية بعناية يفضي الى الاطناب الممل فيقال في توجيهه
لانه يجوز على قراءة الاولى وهي البناء للمفعول في الفعل
الاول والبناء للفاعل في الثاني اضافة المصدر الى الفاعل
اي من غلبوا اي المغلوبين على الروم الا ان الاضافة الى المفعول
اظهر لان الضمير المضاف الى المصدر الظاهر انه للروم اذ هم مغلو
بون وعلى قراءة البناء للمفعول في غلبت يجوز ان يقرا سيغلبون
ايضا بالبناء للمفعول فح يكون الضمير المضاف اليه وكذا الاخران للفارس
والمصدر مضاف الى الفاعل وعلى قراءته بالبناء للفاعل يجوز ايضا
ان يقرا غلبت بالبناء للفاعل ايضا فالضمير المستتر في غلبت
للفارس والثلاثة الاخيرة للروم فاضافة المصدر الى المفعول
ويجوز ان يقرا غلبت بالبناء للفاعل وان يكون الروم ح
فاعلا وسيغلبون بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل
وفي شرح المفصل المظهر بهذه القراءة شاذ المعنى الم
غلبت الروم اولا على الفارس وبعد ان غلبوا عليهم سيغلبون اي سيغلبون قيل فيه بريان في الاية على الروم و

الجاز الا ان هذه الاية لو ذكرت على مقتضى الاصل لادى الى الا
طناب الممل بيانه الاصل غلبت الفارس الروم وهم من بعد غلبهم
سيغلبونهم فطوى الكلام ايجازا او اختصارا او الاول اولى
او سوق الكلام يدل عليه وسبب النزول ان المسلمين كانوا
يحبون ظهور الروم لانه اصحاب كتاب مثلهم على فارس و
المشركون يحبون ظهور فارس لانهم كانوا مجوسا لا كتاب
لهم كالمشركين على الروم فالتقى جيشا كسرى وقيصر باذر
عات من ارض الشام فانهزم جيش قيصر ففرح المشركون
المسلمين وسروا بذلك فنزل الم غلبت الروم الاية
قوله المضاف كل اسم اضيف الى اسم اخر فان الاول يجر الثاني قال
الشارح اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال
والحروف العاملة فان قلت العمل ههنا اما للاسم المضاف
او لحرف الجر المقدر كما ذهب اليه بعضهم او معنى حرف الجر
وقد ذهب اليه بعضهم والاول لا سبيل اليه لان الاسم مختص ولا عمل
له وعلى التقدير كلاهما سواء فيلزم التحكم ولذا الثاني لا
سبيل اليه ولذا الثالث لان من ههنا حصل الجواب عما قيل في وجه الاخيرين من ان جعل العمل لحرف الجر
المقدر اولى

المقدر اولى ليكون الباب متحدا او انه لما بطل كون الاسم والحرف
عاملين وجب ان يكون المعنى عاملا قلت العمل للاسم المضاف
فلا يلزم التحكم لانه انما عمل الجر لقيامه اي في حال الاضافة
لانه في الكلام معنى حرف الجر ولكان مقدما على المضاف
اليه ومرتبة عامل الشيء قبل مرتبة فقوي بذلك المعنى الثا
بت على العمل ونوح على الثاني المضاف اليه قوله والاضافة
على قسمين قال الشارح ان المضاف اليه اذا كان
معرفة المعنوية احترز بها عن الاضافة اللفظية لانها
لا تعرف وان كان معرفة على ما سيجيء يعرف المضاف لان الاسماء
المتوغلة في الابهام الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف
اليه وهي ثلاثة نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان
شائعا في امته غير مختص بواحد فاذا اضفت تعرف
وصار لواحد بعينه وهو زيد ويكتسي المضاف منه اي من
المضاف اليه تعريفه فان قلت هذا اذا كان لزيد غلام واحد
نعم اما اذا كان اكثر منه خلاف وقد اطلقوا في قضية الا
ضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد وفيه ان يكون المضاف معرفة وان كان الكثرة او بعد وذكر بعض المحققين بهذا اصل وضع

علم ٢/٢

الاضافة لكنه كثير في الكلام وذلك اي اكثر ... والتنوين
ان اكس لان قدر المعنى على قدر اللفظ يعني اذ كان في اللفظ
اتصال ينبغي ان يكون في المعنى على قدره فهيهنا بينهما اتصال
في اللفظ فيكون في المعنى ايضا اتصال دالية بقوله فكما ينزل المضاف
اليه من المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال
من الاسم حال ثبوته فيه بدل ان بينهما اتصالا حيث لا يجوز
ان يقع الشيء فاصلا بينهما كذلك يجب ان يحتو معنى الى
المضاف اليه بالاول المضاف ليكون مرتبة اللفظ اي لفظ
المضاف على قدر مرتبة المعنى لحقيقة فصح في المعنى ان المضاف
بالاضافة معهود معين فوجب ان يكون لفظ الدال عليه
معرفة على قدره لان الالفاظ قوالب المعاني ولهذا
حكموا بان تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه لا يقال
على ما ذكرتم يلزم ان يكون المضاف في كان
اضافة معرفة لانا نقول لما دل اجريان احكام
التعريف على المضاف في المعنوية وعدم جريانه في اللفظية
احتجنا الى ان العذر في الكل ... في الاول لا في الثاني احتياج الى النقلية والتعريف ... النفي ... وهو في غير هذ

في غير هذا العلم اما اذا كان نكرة فانما تفيد الاضافة الا
تخصيص اي تقليل الشيوع نحو راكب فرس لانك اذا قلت
راكبا شائعا في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب فرس
فقد خصصته بمصداقه صدق الموجبة الكلية في المضاف
وصدق السالبة الجزئية في غيره اي كل راكب فرس راكب وليس
كل راكب براكب فثبت ان الراكب خص بالفرس بالاضافة
وزال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون
مركوبه حمارا وان لم يتعرف للوصل لان المضاف اليه
اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف منه التعريف قوله نحو
في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من قال الشارح انما قال اي
المصنف في الغالب احترازا عن قولهم ثبت الغدر
بفتح الغين المعجمة والدال المعجمة اي ثابت القدم في الحرب والكلام
يقال للرجل اذا كان في موضع الجدل والخصومة ثبت
لسانه ان الكميت ما اثبت غدره يعني الفرس الكسائية
في الغدر وهي ارض ذات احاديد وهي شقوق الارض
موضع بناحية ... قيل الطو ... والمواضع الحجارة ... للرجل الثابت في الامور ... الخشنة ذات الحجارة

الكوفة قال الآن قبلي الطف من آل هاشم اذلت رقاب المسلمين
فذلت وقد قيل في بعض النسخ بالفاء وفي بعضها بدون
الاضافة بمعنى في اي ثبت في الغدر وقتلي في الطف فثبت ان
الاضافة فيهما بمعنى في وهي وان جاءت بمعناه لكن الغالب
فيها كونها بمعنى اللام نحو غلام زيد اي لزيد او بمعنى من لان الغرض بها
تبيين النوع فاذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو بمعنى نوع حديد
او نوع ذهب او نوع فضة او نوع غيرها فاذا اضفت الخاتم الى الفضة
بينت انه نوع فضة وذلك يكون بمن التبيينية فتعين انها بمعنى
من والجنسية والنوعية بين المضاف والمضاف اليه اعم منهما بعد
والا فبينهما قبلها عموم وخصوص من وجه والتحقيق في هذا المقام
ان الاضافة في جميع المواضع بمعنى اللام وان لم يجز اظهارها في
بعضها اذ تقدير معناها كاف لكن قد يكون لنا غرض لا يحصل
باتيان اللام فعبرنا عنها بانها بمعنى في فكونها بمعنى غيرها لا يفيد معنى
الاختصاص المراد من اللام في قوله وقد قيل اشارة الى اختلاف
فيه فانه قيل عند المحققين ان الاضافة فيهما بمعنى اللام قوله و
هي في الغالب يجوز ان ترجع الى الاضافة فيكون المعنوية الثلثة المذكورة من اقسامها الا اقسام مطلق فعلى هذا لا يكون اضافة اسم الفاعل ولهم المفعول

واسم المفعول والصفة المشبهة بمعنى اللام ويجوز وان يعود
الى الاضافة في صدر الكلام فعلى هذا يكون اضافتها
بمعنى اللام ولا مانع لما ذكرنا وقوله لان الغرض منها تبيين
النوع مشعر بان الاضافة بمعنى من انما تقدر فيها بمعنى من
التبيينية دون من التبعيضية وانه لا يكفي صحة الاطلاق
عليه بل يصح ان يطلق و على غيره ولهذا كان الاضافة
في عين زيد وصغر القوم ويد زيد بمعنى اللام وقولهم يد من
زيد وبعض من القول لا يدل على ان الاضافة فيها بمعنى
من وما ذكره الشارح يخالف ما ذكره صاحب اللب
فليه من ان هذا الحكم لا يمتنع في الاضافة بمعنى من اذا
كانت بمعنى من التبعيضية نحو صغر القوم اذ يدل على ان
الاضافة بمعنى من على ضربين ومتضمنة بمعنى من البيانية
والحق في يد الشارح والفرق بينهما اي بين الاضافة
بمعنى اللام وبين الاضافة بمعنى من ان الاضافة التي بمعنى
اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ لا
يصح ان يقال في غلام زيد الغلام زيد وفي الاضافة التي بمعنى من

جاز ذلك اي اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ بهما الاختصاص فضة
الخاتم فضة قال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون
في مثل غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضا لما يعني الجر لا
ان اللام مقدرة هنا كيف يكون اللام مقدرة والمضاف
اليه اي والحال ان المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة
التنوين ويعاقبه فحكما لا يجوز ان يفصل على بناء المفعول
اي ان يقع الفصل بين التنوين والمنون بشي ويجوز
ان يكون على بناء الفاعل فيكون الباء زائدة في شي
كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلة بين المضاف والمضاف
اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة بهذا حتى يكون الجر
اي باللام لوجب ان لا يحذف التنوين كما لم يحذف اذا ظهر
اللام ويمكن ان يقال يجوز ان يجعل ذلك خاصة لحذف اللام وايضا
لو كانت اللام مقدرة لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد
واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سوالا وهو ان المضاف
اليه قايم فيه معنى حرف الجر ونعني لفظا محذوف حذفا يخرجها عن
ان يكون في حكم المذكور او ان يكون في حكم المضمر ولهذا ذهب بعضهم الى ان العامل
هو الحروف

بتضمنه بل هو الحروف الجارة واذا كان كذلك اي واذا كان المضاف
اليه قايما فيه معنى حرف الجر فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف مع
القياس ان يبنى اذ هو متضمن معنى الحرف وكل اسم متضمن
معنى الحرف فهو مبني فالمضاف اليه مبني وهو المطلوب ثم اجا
بوا اي اجاب النحويون عنه اي عن سوال اوردوه ههنا
بان البناء الاسم لتضمن معنى الحرف من الجايز دون الوا
جب الا ترى انهم اعربوا ايا مع تضمن معنى حرف الجزاء وفي بعض
النسخ لتضمنه ثم تجرهه ان يقال ان معلوله محذوف تقديره
واعرابهم ايا يدل على ما ذكر لتضمنه اذ لو كان من الواجب
لبني هو كما بني اين ومتى او والقياس ان يكون مبنيا
لتضمنه فلما لم يبنوه دل على انه من الجايز دون الواجب
ويمكن ان يمنع هذا السوال اولا بان يقال لا نم انه متضمن
اذ معنى التضمن ان يكون مشتملا على معنى الحرف الاستفهام او حرف
الشرط واحدهما داخلة معنى على بالوضع والمضاف
اليه ليس كذلك بل معنى حرف الجر وسيلة لنسبة المضاف الى المضاف اليه
والوسيلة امر خارج عن الطرفين وذكر عبد القاهر
في جوابه انما بني الاسم هنا اي في الاضافة نقضا للغرض
اذا الحرف المتضمن معناه الاسم المتضمن بقوة الاسم مبنية

للحرف ومعناه مفعوله والاسم فاعله والموصوف اعني الحرف بمعنى جرف
حرف عامل وعمله الجر والتحمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة
فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم المتضمن معنى الحرف نظيره اي نظير
ذلك الحرف العامل في كونه عاملا لحدوث برلاي بالعامل وانما
اثر التضمين بتاويل العلة ويدل ما وقع على رتبة بعض الشيخ العلة من ما تعلم
العامل بهذا الحكم يعني عمل الجر فلو بيناه اي المضاف اليه لم يتصور
ذلك اي كون الاسم عاملا لحدوث بهذا الحكم على ما هو وفا اي
اخذه وقرره عبد القاهر وافيا في مقتصد وهو كلهم شرحه
للايضاح وتحصل ان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف انما يكون اذا لم يكن الحرف
المتضمن عاملا واما اذا كان عاملا فلا والا يكون نقضا
للغرض وارى بضم الهمزة وفتح الراء اي اظن ان ايراد في
المضاف اليه اذ التضمن معنى الحرف هو المضاف دون المضاف
اليه وذلك لوجوه منها قوله ولانه اي المضاف الذي يعمل الجر في تقوية فلولا
انه يتضمن معناه لما قوي على العمل ومنها قوله ولان تضمن غيره يعني المضاف الى الضمير
المجرور عائد الى المضاف للحرف لا يكون موجبا لعمله وهذا دليل با
لعكس الى المقتضي اي فهو قولنا ولانه لو تضمن غيره معنا ويلحان تضمن غيره فلا يكون عاملا لكنه لان تضمن غيره لا يكون عاملا موجبا

هذا السؤال في المضاف اولى منه اي من الايراد ه

فيجب العمل وما قوله بحياله ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى
الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواته لما كان
معناها مشتملا على معنى حرف الشرط بنيت والتضمن لا اي معنى الشرط
عملت الجزم والمتضمن على هذا التفسير اي تفسير بالاشتمال هنا
اي في الاضافة هو المضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف
فوجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف اياه دون غيره ومنها قوله ولانه
لوكان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في
نفسه وذلك اي كون الشيء عاملا في نفسه ظاهر هو بيان الملازمة
ان المراد من التضمن الاشتمال معنى المتضمن على معنى المتضمن
فانه كان عاملا تجب ان يكون عاملا فلو كان المتضمن المضاف
اليه لزم بالضرورة عمله في نفسه ويدل على ذلك اي على ان ايراد
هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه قول الشيخ عبد القاهر
ولم يتم لنا هذا التضمن الا بان نعطي الاسم حكمه ونجعله مثله اي الضمير
الاول والاخير للحرف والمتوسط للاسم في كونه علة لحدوث برلا هذا الحكم
ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه وجعلناه نظيره في كونه علة لحدوث
بما هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه واذا دل هذا الكلام على ان المذكور على ان المتضمن هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف

هو اي المضاف ليس كذلك اي ليس المتضمن الا المحض اذ الكامل المتضمن
للحرف هو المضاف دون غيره فلا يكون بناء المضاف اليه لاذما على
ما ذكروا فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف اليه للدلالة على الشرط
المحذوف اي اذ لم يكن المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف على ما ذكروا
فالمضاف متضمن لمعناه على ما ذكرت لكن لما قدم الجار والمجرور
على المتعلق به وهو متضمن معنى الحرف ليفيد القصر او ظاهر الخطاب
ليدل في اول الامر على الشرط المحذوف ولذا كان المضاف متضمنا
لمعناه فهذا مبني الجواب ان الاضافة يمنع البناء في الاسم الا غلب
احترز به عن نحو الاضافة في حيث واذ واذا وفي مثل قوله تعالى من
عذاب يومئذ وهذا يوم لا ينطقون فيمن قرأ بالفتح
وانما منعت البناء اذ البناء انما يوجب مناسبة الحرف والاضافة
فيهما معارض تلك المناسبة لانها من خصائص الاسم فلا
يكون في الفعل والحرف اذ لو كانت فيهما لما كانت منها
الا يرى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى نحو يا عبد الله والمنفي
بلا التي لنفي الجنس نحو لا غلام رجل في الدار مع ان العلة التي او
جبوا البناء في غيرهما موجودة وهي وقوعه موقع كاف الخطاب لان
العلة انهم اوجبوا في المبني البناء فقام مع ان بها البناء فائدة اي حال كونهما معربين بها
بالمضمر فائدة

نحو يا المضمر فائدة فيه ما قيل من ان الفائدة غير قائمة لان المضمر مفرد
والمنادى المضاف ليس بمفرد فدلت هذه المسئلة على
ان الاضافة مانعة للمضاف للبناء اذ لا مانع فيهما
غيرها او نقول دليل ثان لقوله الاضافة يمنع البناء اي المضاف اليه لشدة امتزاجه واتصاله
بالمضاف ومعاقبة التنوين اي ما ينزل منه منزلة التنوين
الذي هو علامة التمكن والاسم يمنع التنوين فكذا ما هو عوض عنه قوله لفظية قال
الشارح اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنوي كما هو قبل الاضافة بعينه هو تعريف الاضافة اللفظية
بحكمها وتعريفها الحدي كما ذكره المصنف هي اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها او مفعوله ~~الى مفعوله~~ اسم الفاعل والصفة
المشبهة احترز اذ بما ليس اياهما و بقوله الى مفعوله عن نحو مضارع
مصدر و الى فاعلها عن نحو حسن اليوم واحتراز بقوله ذلك الاضافة الى المفعول بحيث لو سلط عليه
الى ما ذكرنا اشار رحمه الله الى ان تعريفها اولا بحكمها ثم تعريفها ثانيا تعريفها حقيقيا الثاني و
الى ما ذكرنا اشار رحمه الله بقوله اولا يعرف ثم تعريفها ثانيا والسبب ان المصنف قال
معنوية اي تفيد فائدة معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا بل
تحقيقا في اللفظ ولم يعرف بل قال ابتداء وهي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله الخ هكذا قال صاحب الزبدة فقال البعض

اضافة اسم الفاعل المتعدي الى فاعله او الى ما يقوم مقامه الا
خلاف الراجح لفظية على المصنف كان الواجب ان يذكر اضافة [illegible] وقال
اسم الفاعل الى المفعول لان الفاعل ان كان فعله متعديا لا
يجوز اضافته الى الفاعل وان كان لازما جازت وهذا القسم داخل في قوله والصفة
المشبهة الى فاعلها في القسم الاول فكانه اراد بقوله ان اضافة اسم
الفاعل الى فاعله اسم اضافة اسم الفاعل المتعدي الى مفعوله فلا يرد النقض [illegible] لهما لكن لما كانت
الاولى داخلة في حكم الصفة المشبهة دون الثانية تعرض لها
دون الاولى ويتجه منه انه قال الواجب على المصنف ان يذكر اضافة اسم الفاعل المتعدي مع دخولها
في حكم الاضافة اسم الفاعل الى مفعوله لانه مفعول معنى على كلا
المذهبين او في حكم اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها على راي ودخوله في عدم ذكر اضافة اسم
الفاعل اللازم انها داخلة في حكم اضافة الصفة المشبهة فيلزم
احد الامرين اما ان يقول الواجب ذكرهما او جعل التي يذكرها شاملة لهما فالوجه في هذا المقام
ان يقال انه قال اضافة اسم الفاعل الى مفعوله لان المراد منه ما فعله
متعد فاضافته الى الفاعل غير جائزة امتناعا [illegible] فقط للتمثيل فاما التقسيم [illegible] الشيئان
فادرج احدهما تحت القسم الاول والثاني تحت الاخر كما ذكرنا ولا يلزم
ذكره في تمام الكلام الوجه [illegible] ان الفاعل الغير المنتقل اليهما [illegible] في احكام
[illegible] اختلفوا في اضافة المصدر فبعضهم الى انها لفظية وبعضهم الى انها حقيقية
وقول الشارح

وقول الشارح اما منفصلة حقيقية او مانعة الجمع
في الاول لا يكون اضافة المصدر لفظية على [illegible]
يجوز ان يكون اما القسم الاول وهو اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله نحو مررت برجل ضارب زيد الان او غدا ويدل
على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها في الانفصال
انك تصف النكرة بالمضاف في هذا المثال وتوقعه
حالا نحو مررت بزيد ضارب عمرو والحال لا يكون الا نكرة
وكذا صفة النكرة لا يكون الا نكرة واما القسم الثاني فنحو
مررت برجل حسن الوجه وانما كان اضافة لفظية لان التقدير
فيه الانفصال نحو حسن وجهه فهو حسن الوجه سواء بدليل انه
لا يقع الا صفة النكرة الا اذا دخل اللام وان
كان المضاف اليه معرفة الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن
حتى كان الحسن قد شاع جميع اجزاء الموصوف به اي بالحسن
فاذا ارتفع به اي بالحسن الضمير المنفصل اليه لم يمكن ان يرفع
به الوجه اذ الفاعل واحد لا غير وانما احتيج الى [illegible] موضع
الحسن اضيف الصفة اليه اي الى الوجه الذي هو موضع
الحسن فالوجه هنا فاعل باعتبار الاصل ثم صار
تمييزا او نحو ذلك لما نقل الضمير

اي صيغة تذكيرها اي تذكير الصفة في نحو هند جايل وشاحها او
بنحو هي في نحو جايلة الوشاح هند مبتدا وجايل خبرها والوشاح
فاعله وهو مذكر لانه مسند الى المذكر وفي الصورة الثانية جايلة
يعني جايلة مؤنث مع ان المعنى في كلتا الصورتين على واحد
فما ذلك الا لانتقال الضمير المؤنث المضاف اليه الوشاح
الى الجايل ولولا ذلك لوجب تذكير الصورتين معا
اذ الخبر جار فيهما على غير من هو له الجايل من الجولان والوشاح
شي منسوج من مرصع باللآلي تعلق بالعنق وقيل هو الازار
قوله والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع قال
ابن الحاجب انما لم يجمعوا بين والاضافة لما ذكر ان المضاف
اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين منه فلم يجمعوا بينهما
كراهة اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة ولان بين لازميها
تنافيا وهو مستلزم تنافي ملزوميهما قوله ولابد في المعنوية
اي من تجريد المضاف عن حرف التعريف في الاضافة
المعنوية لانه لو لم يجرد منه لكان المضاف معرفة ... واذا كان في الاضافة
بمنزلة الاضافة ... الى المعرفة
لان غرض المعرفة الى المعرفة
للتخصيص اذا كان نكرة الى النكرة
اذا كان المضاف اليه معرفة او
المعنوية التي وضعها للتعريف
معرفة ... الاضافة

... في ... فيه ... في ... ابدا
... في ... ...

الى نكرة فبيانه ان التخصيص بمنزلة التعريف في حال الاول
انهم جوزوا دخول النكرة المخصصة على الابتداء فثبت منه انه
لو لم يجرد منه لكان مستغنيا عن الاضافة المعرفة او المخصصة
فيكون الشي مع كالشي لا معه وهو محال ولانهم كرهوا ان
يجمعوا بين امرين احدهما مغن عن الاخر بيانه ان وضع
الاضافة على افادة ما سببه لا تعدد فيها ولهذا اذا تعذر
اعتبار الخصوصية لا تعرف المضاف والتعريف باللام
راجع الى ذلك ولانه في الاضافة الى النكرة يلزم تحصيل الاول
مع حصول الاقوى وقيل لانه يلزم كون الاسم معرفة ونكرة في حالة
واحدة ولانه لا يوجد مختلفان للتعريف والتنكير معا وقيل لانه اذا
كان معرفا كان مختصا لانه استدلال من الشكل الثالث وفيه ما فيه واما الاول
بانه كلما كان المضاف معرفا كان مختصا منه بل كلما
التعريف في المختص لا يلزم سالبة اذا كان المضاف معرفا
كان مختصا بل من الشكل الثاني وهو انه كلما كان المضاف معرفا كان مختصا فان قلت
نفي قد لا يكون اذا كان المضاف مختصا امتنع دخول حرف
التعريف عليه وهو لا يعلم للسرورية الشكل الثاني
قلت بالضرورة لازم عليك
اما نزل الدعوى الكلية
اذ اذا دخل حرف عليه في الاضافة
الدعوى اصلا واما
لان المضاف حرف التعريف

الى النكرة اما ان يكون مخصصا اولا لا سبيل الى الاول لانه يلزم
تحصيل الادنى مع حصول الاقوى ولا الى الثاني لانه يكون
الشيء معه كالشيء لا معه وكلاهما محال وقد ذهب بعضهم
الى اضافة العلم مع بقاء تعريفه لجواز اجتماع تعريفين
اذا اختلفا كما في يا زيد وكلام المصنف على هذا المذهب ويمكن
حمله على مذهب من منع مطلقا لان الاستغناء عن التعليق
بالقوي اجدر والتعريف الندائي ليس باصلي وانما هو
للقصد والاقبال ولهذا بقي نكرة اذا لم يقصد فلم يعتد به
قوله اعتدادا بسائر التعريفات فاعتبر دخوله فيما لا يكون
تعريفه بواسطة الحرف لا غير الا على مذهب الكوفيين في الاعداد
خاصة وهو ضعيف لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء قوله
ويقول في اللفظية الحسن الوجه قال الشارح اعلم انك تقول
مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة اذ هو ليس بمعرفة
لان الاضافة فيه ليست محضة فيكون في تقدير الانفصال
فان اردت وصف المعرفة اي بالحسن ادخلت عليه حرف
التعريف اذ تعريفه لا يكون
الا به ثم انه بمنزلة الحسن الوجه
فيتعرف به اذا دخلت عليه
حرف التعريف فلا يتعرف بمنزلة [illegible]
ادخل حرف التعريف [illegible]
الى تعريف المعرف [illegible]

انما هو به

انما هو به لا يقال ان نحو الحسن الوجه ينبغي ان يكون غير جائز
لان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة ههنا
لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين
لا يتصور مع اللام فقدر بالنصب جوابا للنفي على تقدير اي
سقوط بالاضافة فالتخفيف الحاصل بسقوط التنوين
لا يتصور مع اللام لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط
التنوين وان كان مفقودا الا انه حصل فيه التخفيف
من جهة اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن
الوجه كان التقدير فيه الحسن وجهه فلما اضيف افادت اي
الاضافة التخفيف من وجهين وهما سقوط الكناية
وهو الضمير المضاف اليه من المضاف اليه وانتقال الضمة
منه الى الكسرة التي هي اخف منها توجيه الجواب على طريق
التفصيل ان يقال لا نم لان التخفيف بسقوط التنوين
لا يتصور فيه اذ الاضافة سابقة على وجود الالف
واللام ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان التخفيف المطلوب
من الاضافة اللفظية في الواحد
انما هو سقوط التنوين بل المطلوب منها
حصول التخفيف مطلقا سواء
كان في لفظ المضاف
او في لفظ المضاف
اليه او في لفظهما

والدليل ح ثا في كلام الشارح فيما سبق من انها لا تفيد
تخفيفا في اللفظ حيث لم يجعله في المضاف وقد
على جلال الدين الغجدواني تحمل على انه من باب الحكم
بالشبه فقال فان الاصل في الخفة المجوزة للاضافة ان
يكون بحذف التنوين او النون الا ان هذه الخفة لما
اشبهت تلك في اصل معناها اخذت حكمها وكم لها نظاير
الاولى بصاحبه لا يقال ان الكناية اي الضمير وان سقطت
ان للوصل من المضاف اليه فقد عوض عنها اي عن الكناية
اللام وتتعلق بقوله لا يقال قوله لان اللام لا يوازي
الكناية في الثقل لثقلها اي لثقل الكناية دون خفة
اي خفة اللام اما الاول فلانها ضمير متصل مضموم مردف بالواو
التي هي مدة واما الثاني فلان اللام ساكنة ولا اعتبار
بهمزة الوصل لسقوطها في الدرج قوله والضارباه زيد
لان هناك نونا يسقط للاضافة وتعاقب المضاف اليه
فيكون في الاضافة فايدة لفظية وهي سقوط النون لا تكون
تلك الفايدة اللفظية في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز الضارب الرجل مع انها لا تفيد فيه خفة لفظية

خفة لفظية اذ لا تنوين ولا نون ولا كناية فيسقط بالا
ضافة فعلى هذا التعليل انه لا يصح اضافة ما لا يصح في الضارب
زيد لانه شبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب صفة
كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز
فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها
بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد اذ لا تفيد الاضافة
خفة لفظية كما افدتها في المثنى والمجموع سقوط النون فيهما والمضاف
اليه ليس بعلم جنس فيشبه بالنصب جوابا للنفي بذلك اي بكونه
اسم جنس بالحسن الوجه فلا فالالزام اذ هو غير جائز بناء
على ان الاضافة سابقة وحصلت الخفة بها نظرا الى ان اللام
سابق وزوال التنوين لاجلها حكم يمنع الاضافة لفوات
الشرط وهو تخفيف ولعدم جواز الضارب زيد ضعف الفرا
... اي الهي ان وغيرها لان ولحبيها معطوف على المضاف
المضاف اليها الواجب والمعطوف وحكم المعطوف عليه فكانه
قال الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد في الاضافة
مع الالف واللام الى المعرفة وجاز مع ضعفه لان يعتبر في الاضافة ليس بعتبر فيه

هنا بل مقدرة وقد يحتمل في تقديرها ما لا يحتمل في الظهور

كما في ربه شاة ويحلبها وبازيد الحارث فان قلت ان

محل امتناع الاضافة موجود ثم في الضاربك كما في الضاربه

زيد فمقتضى ذلك لا يجوز اذ لا اضافة كما لم يجز اجاب

بقوله واما في الضاربك والضاربني والضاربه فسائغ

لا فيه اي في واحد من الامثلة المذكورة من التنافي اذ الضمير

المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك والضارب اياي والضارب اياه

المهذه الضمائر المتصلة تحصل بالاضافة فيه التخفيف

اللفظي جدا لان المتصل اخصر من المنفصل وفيه تخفيف من الخفة فان قيل لم لا يجوز ان يكون الضمير

منه يهذا في محل النصب كما ذهب بعضهم فلا ورده له في علامة فيجوز فيه

كرنا فان يقولوا ان يكون الضمير ... في مثل ضاربك ضمير المنصوب لانهم لما فخفوا ... رفعوا

التنوين او النون اي لم يجمعوا في محل النصب على انه مفعول

ذيعني الضمير المتصل في ضاربني وضاربي وضاربوني كراهة اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة

جعلوا ... لما لا يوجد فيه اي التنوين او النون شيئا لما

ما يوجد فيه اجزاء للباب وتعميمه الاطراد تعديله كلام الشارح ان الاصل في ضاربك وضاربك

وضاربوك وضاربا اياك وضاربون اياك وضاربا اياك وضاربون اياك اوصلوا لهم الفاعل الى

المنفصل طلبا للتخفيف وكان

المنفصل متصلا التزموا الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها لانه

يتبعه الاتصال اذ لا يجتمع الضمير المتصل مع التنوين او

النون لان علامة المضمر غير منفصل من الاسم الذي اتصلت

به ولا يتكلم بها وحدها وهي زائدة ومحلها اخر الكلمة

كما ان التنوين والنون كذلك فكرهوا ان يجمعوا بين الزيادتين

في اخر الكلمة ثم لما لم يعتبر التخفيف بالاضافة

فيها وجوزوها بدونه ولم يجعلوا الضمير منصوبا حملوا

ما لا يوجد فيه التنوين او النون عليها وما للمماثلة

وحرصا على اثبات المشاكلة والذي يدل على ان سقطوا

التنوين او النون بسبب اتصال الضمير دون الاضافة اذ

لا يتصور ضاربك اولا ثم يضاف كما يتصور ضارب

زيد اولا ثم يضاف فاذ قلت الضاربي مثلا فلا يكون

الياء الا ضميرا مجرورا وهذا ما اختاره الزمخشري وهو راي

سيبويه ونقل الامام عبد القاهر انه ضمير المنصوب بمنزلته

في نحو زيدا ضاربي فعلى هذا الاحتمال اعلم ان المشهور من مذهب سيبويه

انه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب فيقول الضاربوك في موضع جر والاضافة زيد الاخفش في الضارباك ... انما المظهر الاضاربه ... الاخفش لا يعتبر لانه لا يقال ضاربوك يجوز ان يكون

في موضع جر وهو الاختيار وان يكون في موضع نصب لجواز ان
يقال الضاربو زيدا وكان ابو الحسن الاخفش فيما يحكي ابو
عثمان يجعل الضمير المتصل باسم الفاعل ضميرا منصوبا على
كل حال ويقول ان اتصال الكناية قد عاقب النون
او التنوين اذ لا يقال ضاربنك بالتنوين وعلى هذا لا
يقال ضارب زيد فلما ذا لنا لا اتصالها بما بعده لتلك
باسم فاعلي الضمير المنصوب وهو يعمل بما غير تنوين
من ضوارب هو الجامع حذف التنوين لا للاضافة
وان كان في الاخر جا لاتصال الضمير في الاخر يمنع
العرف واما قولهم الامرون الخير والفاعلونه
بجعل الهاء كناية على راي سيبويه زعم ان ذلك
من ضرورة الشعر وابو العباس المبرد الى انها هاء
الساكنة وكان حقها ان يسقط في الوصل فاضطر
الشاعر فاجراها في الوصل مجرى الوقف وحركها لانها
لما لم يثبت في الوصل اشبهت هاء الاضمار في غلام
قوله الاسم التام قال
الشارح انما نصب الاسم التام
التمييز لانه مشتمل على ما يوجبه
اقتضاؤه التمييز
[illegible] من العبارة فلانه
لانه لا ابهام

لانه لا ابهام يقتضي ما يبينه وينتفي الابهام عنه اقتضائه
التمييز لا انه [illegible] اذا اقتضاه التمييز لا يقتضي علمه
[illegible] الى اثبات الدعوى الثانية قال وانما وجب ان يكون
الاسم عاملا في النصب لانه بتمامه اشبه ما ينصب المفعول من اسماء
الفاعل والمصدر وانما صرح عاملا في التمييز قوله في نصب الاسم
التام التمييز [illegible] لو لم يصرح فلا [illegible] يخلو من ان يقول ولانه
بالواو او لا بدونها وكلاهما [illegible] بخلاف المقصود [illegible]
[illegible] الى وجه الشبه بينه وبين اسماء الفاعلين والمصادر قال
الاول ان داود في قولك داود خلا [illegible] قد تم اي امتنع عن
الاضافة لمكان التنوين ومنهم ويقال بكسر الميم لا [illegible]
لان المحتمل بالكسر هو الذي ينصب التمييز كعشرون
مثلا فانه يحتمل لان يكون [illegible]
[illegible] محتملات بالفتح لاجل [illegible] الكيل [illegible] فينصب
[illegible] الاقتضاء اي الداود [illegible] اي حالا
[illegible] بضارب بالتعريف فيكون عاملا في انه ايضا يقتضي
منعوا لو قد امتنع عن الاضافة بالتنوين فيكون عاملا
النصب هو الاسم التام المقتضي [illegible]
العامل المثال [illegible]

نحو زيد في هذا ضارب زيدا هو ضارب لان العامل
هو الذي يقوم به المعنى لا المقتضي للاعراب والمعنى
المقتضي هنا شبه بالمفعول والذي يقوم به الاسم
التام لما سبق انه لابهامه يقتضي التمييز وكذلك منوان
وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان برا الاسمان قد
تما اي امتنعا عن الاضافة بنون التثنية ومنوان محتملا
ن لكل جنس من اجناس الموزونات والمكيلات
اي منوان محتمل لاجناس الموزونات وقفيزان
لاجناس المكيلات فابهامهما من حيث ان لكل واحد
منهما مقتضى لما انتصب عنه وتم عن الاضافة
ضاربان فنصب ما بعدهما وهو سمنا وبرا كما نصب
ضاربان ما بعده وهو زيد في قولك هما ضاربان
زيدا وكذلك عشرون درهما لانه اسم قد تم اي انقطع عن الا
ضافة بنون الجمع قال ذلك على طريق التشبيه وهو محتمل لكل جنس
من اجناس المعدودات فلذا ضاربون فنصب ما بعده

كما نصب هو وعج
بهذا ملؤه عسلا ومثله
درهما لان ذلك اي كل واحد
من المثنى والجمع تام
كلاهما ان وليتهما
وقد يتم بالاضافة
فلمه ان
معطية درهما

معطية درهما لان اضافة المعطى الى العشرين يمنع اباه من جر
درهم وقيل انما نصبه لانه شبه بالفعل الذي تم بفاعله الذي
بعده فهذا اي ما ذكر من الوجوه الى هنا هو الاسم التام فظهر منه
ان المراد بالتمام ان يكون على حالة يمتنع الاضافة معها وان
التمييز اصطلاح بعد اشياء التنوين لفظا او تقديرا كما في المبني
وغير المنصرف ونون التثنية ونون الجمع والمراد به
ما ذكرنا وقد عد صاحب اللب منها نحو الزيدون حسنون
وجوها والحق انه ليس من هذا القبيل والاضافة ثم ان الاسم
التام قد يكون تمامه زايلا وقد يكون لازما فالاول
هو الاسم التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول راقود
خلا راقود خل اذا اردت خلا علاءه وان اردت
محا لحاله فلا يجوز الا الاضافة وتقول منوان سمنا
منوان سمن وقفيزان برا وقفيزا بر اذا اردت
لبيان اعلاءهما وكذا في منوان سمن والثاني ان لا في
الاضافة تخفيفا فلا مانع منها فيضاف بعد الغاء التنوين
لفظا واما تقديرا فحكمه انه لازم ان كان مبنيا وان كان معربا

فان كان افعل تفضيل لا يجوز الاضافة وهو الاول الاضافة واما
الثاني وهو اللام فهو التام بنون الجمع والاضافة ولذلك
لك ان تقول في عشرون درهما عشرو درهم يعني ان ما فيه
نون الجمع كعشرين وثلاثين مثلا لا يجوز اضافته لانه لو
اضيف فاما صح مع النون او لا معها وكل منهما باطل اليه
اما الاول فلانه مثل نون الجمع وذلك لان عشرون اسم يوضع
لمضاعف عشرة ليس بجمع على حدة مسلم ومسلمين اي ليس جمع
عشرة ثلاث مرات كما ان مسلمين جمع مسلم على انه مسلم ثلاث
مرات اذ لو كان كذلك اي لو كان جمعا العشرة على حدة
مسلم ومسلمين لوجب ان يقع عشرون على ثلاثين لانه عشرة
ثلاث مرات وثلاثون على ثلاثة ثلاث مرات فيقع
على تسعة كما يقع المسلمون على ثلاث اي فالحق
عشرون بمنزلة تمرتين وثلاثون بثلاثة مرات عشرة على
انه اي عشرون او ثلاثون كلمة موضع مع الواو والنون لهذا
العقد المخصوص فيمتنع ان يوجد بدون النون الا ما حكاه
الكسائي عن بعض العرب من قولهم عشرو درهم
فلا ذلك في بعض اللغة وقد نص عليه بعض النحويين
وهذا دليل على ما ذكرنا
من قبيل

من قبيل فلهذا الدليل المذكور قيل انه اي التام بنون الجمع
لازم ولا يورد عليه عشرون وجوها على انه يجوز حسنو
وجوها لانه ليس مما نحن فيه وقد مر وكذلك الاضافة اي كذلك الاسم
التام بالاضافة لازم لانك لا تقول في ملئه عسلا ملئه
عسل لانه مضاف الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشيء مرتين لانه
لو جاز فاما مع بقاء المضاف اليه فهو يستلزم كون المضاف
اليه ثانيا ان حصل الغرض بالاضافة من المضاف اليه
الثاني الا فضيع الثاني وان حصل بكل منهما عن الانفراد لا
فكان غير مضاف وقد فرض كذلك هو فيمتنع ان يضاف الاسم
التام بالاضافة ولانه لو اضيف فلا يخ اما ان يضاف
المضاف او المضاف اليه او كلاهما والاول فاسد من جهة
اللفظ للفاصل او من جهة المعنى لفساد الظاهر على
التمييز مثلا والثاني ايضا فاسد اذ ليس الغرض تبيين
التمييز بالذبيرة تلك الصورة وانما الغرض تبيين ملئها بالزبد
والثالث ايضا فاسد لما مر من الوجهين بهذا واما الاسم
التام بالتنوين المقدر
فحكمه حكم الاسم التام بالاضافة
وبنون الجمع فلا يعاد
واما التام بالخبرية
وفي ضعفا ومثلها

فالتزم وهم الانتهامية في بعض الصور فلا تشتبه ولذا عرفت
هذا فاعلم ان تمثيله اي تمثيل المص في المتن الاسم التام باء
التنوين بقوله ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر لان
الاسم الذي فيه التنوين ههنا اي في هذا المثال اعني كف لا ابهام فيه
فنصبه بالنصب جوابا للنفي وتمييزا علة راجع الى الابهام وانما
الابهام في قوله موضع مضافا الى الكف اذ المقصود بالتمييز
هو الموضع لا الكف تقديرا والموضع مضاف الى الكف واضافته
فنه اليها بمنع الجر فوجب النصب كما تمنع اضافة مليء في قولك
ملؤه عسلا فان قلت الموضع وحده اي من غير اضافة
لا تم به المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة اذ لا ابهام
فيه ح بل الابهام في الكف وحدها وانما يحصل ذلك اعني
المذكورين بعد ان تضيفه الى الكف وهذا غير كاف في اقتضاء
التمييز لان شرط ما تم بالاضافة في ذلك كون الابهام في
نفسه من غير واسطة كما في الاسم التام بالتنوين والنون فلا
يصلح التمثيل به ايضا قلت كذلك الملتو يعني لا نم ان شرط
ما تم بالاضافة في اقتضاء التمييز والتمييز ان يكون
الابهام

الابهام في نفسه من غير واسطة كما في الاسم التام بالتنوين
والنون لانه لو كان كذلك لما اقتضى الملتو في مليء ملؤه
عسلا التمييز فنصبه مثله حينئذ بالفعل الابهام في معنى الكيل فيه ح يضاف
الى شيء مخصوص كالاناء او الى ما هو مكيال معروف كالبوزج
وغيرها لانه لا يتم معنى المساحة في الموضع الذي يقتضي لاجله التمييز حتى يضاف
الى كف ونحوها مما هو شرط في التام بالتنوين والنون لم يشترط
في التام بالاضافة فاذا اراد ما في تمثيل الاضافة اولى منه
وتمثيل التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة
لا الاسم التام بالتنوين لان اعمال الاسم التام النصب مشروط
باقتضاء التمييز ولا شك ان المقتضي للتمييز ههنا اي
في موضع كف سحابا هو الموضع مضافا الى الكف لا الكف
اذ لا ابهام فيها اي في الكف وفي بعض النسخ اذ الابهام فيها
الا في الاضافة دون المضاف اليه وفي بعض النسخ فيه اي
في الموضع مضافا الى الكف دون الكف يدلك على هذا اي
على ان الابهام في الكف انك لو جئت بالكف منونا فيه مضافا
البوغي لغفا او تقدم
نحوما لفلان كوز ماء لكم
يقتضي التمييز البتة وبذلك
ايضا في بعض النسخ الاسم التام
موضع كف سحابا بغير
زيد تمرا في ان موضع
مضافا الى الكف
ناصب

لمصاحب كما ان ضرب مضاف في زيد ناصب بعمرو فوجب
ان يكون العامل هو المضاف لانه هو المشبه بضرب
لا المضاف اليه وهو الكف قال الشيخ عبد القاهر ان كما
قد ينصب هنا ان في قولك ما في السماء قدر راحة سحابا
يأتي وجهين احدهما ثبوت التنوين في راحة والثاني
الاضافة اي اضافة قدر الى راحة فاورد عليه الش
رح اشكالا من وجهين فقال في الوجه الاول وهذا الكلام
عجيب منه يعني ان هذا الكلام ركاكة ظاهرة وخلل بين
فكيف صدر مثل هذا الكلام من هذا الهمام النحرير
وهذا انما يتضح منه العجب وذلك لانه ان اراد بهذا القول
العامل في التمييز هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة
للاضافة ايضا فهذا يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد
وهذا مع انه غير معقول لانه يلزم اجتماع الاعراب باعرابين
مختلفين في بعض المواضع او عدم استقلال كل من العا
ملين والمذهب خلافه هف بما انعقد الاجماع عليه
من ائمة النحويين على رفضه
وبذلك ثم قال توضيحا للنوع
الا انه اي الثاني لو اوقع
ثم اي غير عاملان والمراد
ترجيحهما في العمل
والاحد فيهم يمكن
اعمال

في اعمال كل منهما فيه وهو في مكانه يوم يعمل فيه الآخر
فلا عاملين يشمل كل عاملين والمراد بالمعمول المظهر والمراد
بالعاملين العاملان المختلفان مطلقا فالعمل بالاتفاق
لا منهما لواحد منهما الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما للثاني
عند البصريين مع جواز اعمال الاخر لانه اقرب الطالبين
الى المطلوب والاول عند الكوفيين كذلك لانه اول الطالبين
واحتياجه الى المطلوب اقدم من احتياج الثاني اليه
اقول القول انه ترك العاملين في المرفوع فاذا عرفت
هذا يحتمل ان تركهما عند الشيخ عبد القاهر في المنصوب وقال
في الوجه الثاني على ان المنون ههنا اي في المثال المذكور
لا يصلح عاملا لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام ان
يكون مستغنيا للتمييز لابهامه وقد افتقد اي عدم
هذا الشرط ههنا في المنون ولعل كلام الشيخ عبد القا
هر هو الذي غر المصنف في جعل العامل ههنا الاسم المنون
لان الشيخ لما جوز ههنا النصب على وجهين جعل المص
الاقرب عاملا
ما هو المذهب الصحيح في اي
المقتضيين اذا اذ
على مقتضيه والقدم
فالعمل لاقدمهما اي
لا م المقتضي وجودا اي

ثبوتها في الموضع المشار اليه الا ان ذلك الاولى جعل الاخر
بينهما عاملا فحيطة منه اي من النص نظير ما ذكرنا في تامل فيما
ذكرنا من ان شرط اعمال الاسم التام اقتضاؤه التمييز
لابهامه فاذا لا سبيل الى جعل الاقرب هنا عاملا
فلا يزاحم العاملان فلا يصح غيره من هذا الباب قوله
ويقال للثلاثة الاول ومثلها للثالث فان قلت
كيف قال في المتن ويقال للثلاثة الاول مقادير
ذكره وبيانها جاء التمييز اليها اربعة اشياء حيث
قال وهي اي الثلاثة التي يقال لها مقادير المساحة
وهي ما يعرف به قدر الممسوح من مسح الارض
مساحة اذا قدرتها والكيل وهو ما يعرف به قدر المكيل والموزون
والعدد وهو ما يعرف به قدر المعدود هل هذا الا حمل
شيء على شيء لا يصح حمله عليه مثل الانسان فرس قلت
انه اي المص قسم الاسم التام الذي نصب التمييز اربعة
اقسام وهي المنون الذي تمامه بالتنوين وما
الذي تمامه بنون الجمع والمضاف ثم قال ويقال للثلاثة بالاضافة

الاول مقادير

الاول مقادير اي ما فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع
والاخير مثله اي يقال للمضاف فيما ذكرنا من المثال
مثلك وما ذكر بعد ذلك اربعة اشياء ولا بناء كونه ما
رجع اليه ضمير الفعل الموضع ثلاثة اذ الوزن والكيل
من مثال واحد وهو ما تم بنون التثنية اعلم ان المص
جعل العدد من اقسام المقادير اقتداء لصاحب
الكشاف وابن الحاجب والامدي وصاحب اللباب
في المقدار حيث قسم المفرد الى مقدار مساحة وعدد اتباعا
لابن مالك وابي علي وابن عصفور وانما سمي الاخير
مثلك لانك اذا قلت لي مثله علما فقد قست
ما عندك من العلم على هذا الاناء وكذلك مثله رجلا
من المقاييس لانك قد قست ما عندك من الرجل
بزيد مثلا بخلاف في منوان سمنا فقدرت ما عندك
من السمن بالمنوين ولم تقسه بشيء قوله والتمييز يقال
له التبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر رفع الابهام
المفرد كمنوان اي مما ذكرنا من امثلة المقادير والمثل قال الرضي اعلم ان المفرد والمراد به ما [illegible] الجملة كما يقال [illegible] المفرد اما مفردا

او جملة وعلى هذا المعنى فالاسم المضاف والاسم المثنى والاسم
المجموع من قبيل المفاريد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف
مثل ان يقال المنادى اما مفرد او مضاف فعلى هذا غير
المضاف من افراد المفاريد وقد يذكر ويراد ما يقابل
المثنى والمجموع كما يقال الاسم اما مفرد او مثنى او مجموع
فعلى هذا يكون غيرهما من افرادها والمراد منه ان من
المفرد ههنا اي في قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد المعنى
الاول من معانيه وهو ما يقابل الجملة لكونه مذكورا في مقابلة
الجملة اذا تقرر هذا الاصل فاعلم ان التمييز رفع الابهام
وهذا معنى جامع لقسميه فاشترك بينهما اشتراكا معنويا
ثم فصله وبيّنه ان هذا على قسمين فقال ثم ان الابهام
ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه اي المسند او المسند اليه
فالتمييز الاول وهو يسمى تمييزا عن الجملة سواء كان في جملة
حقيقة او في شبهها ويقع بعد تمام الكلام اي بعد
استيفائه اذ كان نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا اي
في طاب زيد
نفسا في اسناد
الطيب الى زيد اذ في الطيب
والا في نسبة الى الانفس او
قد ثبت في جهة
لانه اصل النسبة
معلوم

معلوم تحقق الابهام فيه كالابهام في طرفيها وان المبهم
امر يتعلق به النسبة فان معنى طاب زيد نفسا طاب امر
من اموره ثم يفسر ذلك الامر بنفسا او بخيره فالمبهم
في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة فان كلا من
المفسرات بعده تفسير للمنسوب اليه المجهول لا نفس النسبة
ومرادهم بهذا القول هذا ومن هنا قيل التمييز اما عن
ذات مذكورة او عن ذات مقدرة وفي حصول الاخير
بهذا الاسم لكونه بعد تمام الكلام بخلاف القسم الاول
ما يرفع الابهام المستقر عن الاسناد الى التقسيم
يذكر امر جامع وامر مميز فباعتبار اجتماعهما يحصل
التعريف والتمييز. الثاني اعني ما يكون في احد طرفي الاسناد
وذلك يسمى تمييزا عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم
باحد اربعة اشياء مذكورة نحو عندي
راقود خلا فالابهام ههنا في الراقود
لا غير فاذ تقع بقولك خلا ما يرفع
الابهام عن احد لا في النسبة ثم ينتشر

شرح الباب الثاني بحسن عناية
الله تعالى وقد وقع الفراغ من تحرير
هذه النسخة الشريف من يد العبد
الفقير الحقير يغشى بن علي
عفر الله لهما ولجميع
المسلمين اجمعين
في وقت الضحى
في اواخر .....
تمت